

جامعـة الأزهـر – غزة
عمادة الدراسـات العليـا والبحث العلمي
كـلـيــة الآداب والعلوم الإنسانية
برنامـج ماجستير دراسات الشرق الأوسط

دعاوى الوطن البديل في السياسة الإسرائيلية والموقف الفلسطيني والأردني منـها

The alternative homeland claims in Israeli Policy and the Palestinian and Jordanian Positions toward it

إعداد الباحث:
عبدالمطلب عامر النخال

إشراف:
أ. د. إبراهيم خليل العبد أبراش
أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر-غزة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الأزهر بغزة

1435هـ-2014م


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

- إلى المعلم الأول، والقائد الأعظم، رحمة العالمين محمد صلى الله عليه وسلم.
- إلى روح والدي الشهيد – بإذن الله- راجياً الله أن أراه في الآخرة في الفردوس الأعلى.
- إلى والدتي الحبيبة الصابرة، التي حملتني وهناً على وهن، وصبرت، وبذلت.. أسأل الله أن يمد في عمرها، وأن يلبسها لباس الصحة والعافية.
- إلى زوجتي، شريكة حياتي ونجاحي، التي صبرت، وصابرت، وسهرت، وتحملت من أجل أن تخرج الرسالة إلى النور، فكانت نعم الزوجة.
- إلى ابنيَّ الغاليين قرة العين، ومهجة الفؤاد.. الحبيب/ عبد الله، والحبيب/ عامر.
- وإلى كريمَتَيَّ الحبيبتين غيداء، ورغد.
- إلى إخواني وأخواتي، إلى عائلتي، وأبناء شعبي.
- إلى الشهداء الأكرم منا جميعا.
- إلى الأسرى البواسل القابعين في زنازين الاحتلال.
- إلى الجرحى الميامين.
- إلى اللاجئين المشتتين في المنافي ومخيمات اللجوء والإيواء والتشريد.

لكل هؤلاء أهدي هذه الرسالة

شكر وتقدير

قال تعالى: **﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحقاف:١٥]**

أحمد الله على نعمه التي لا تُحصى، وأشكره على نعمة التوفيق بإتمام هذا البحث، فالشكر لله أنه سخَّر لي من عباده من يعينني على إتمام هذه الرسالة

و انطلاقاً من قول النبيِّ صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

أتقدم بالشكر الجزيل لجامعتي الغراء، جامعة الأزهر بغزة ممثلة برئيس مجلس أمنائها/ أ. د. عبد الرحمن حمد، ورئيسها / أ. د. عبد الخالق الفرا، وعميد كلية الآداب في الجامعة أ. د. محمد صلاح أبو حميدة.

ثمَّ الشكر الجزيل، والعرفان الجميل لمشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور/ إبراهيم أبراش الذي ما بخل عليَّ بتوجيهاته السديدة، ونصائحه الثمينة. أسأل الله أن يبارك في عمره وعلمه.

والشكر لعضوي لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور/ أسامة محمد أبو نحل أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر بغزة.

والأستاذ الدكتور/ أحمد سعيد نوفل أستاذ العلوم السياسية بجامعة اليرموك في المملكة الأردنية الهاشمية.

لتفضلهما بقبول دراسة هذا البحث وتقويمه، وعلى ما بذلاه من جهد في قراءة الرسالة، وإثرائها بالتوجيهات النافعة، والإرشادات الصائبة، فجزاهما الله خير الجزاء وأوفاه.

ولا أنسى أن أشكرَ بشكل خاص د. رياض الأسطل، والشكر موصول لأساتذتي الكرام أ. د. ناجي شراب، و أ. د. مخيمر أبو سعدة، ود. صبحي الأستاذ، ود. زهير المصري، ود. عصام مخيمر، وأ.د. عبد الناصر سرور، ود. ناصر أبو العطا.

والشكر موصول لأصدقائي الكرام الأعزاء الذين ساندوني خلال مسيرتي العلمية وأخص منهم:

الأخ د. عبد الله أبو سمهدانة ، والأخ/ توفيق سالم مكي، والأخ د. خالد سعد الوادية – رئيس شركة فلسطين للتأمين وأعضاء مجلس إدارة الشركة ، و الأخ د.محمد اشتيوي.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لمركز دراسات الشرق الأوسط بعمان ممثلا برئيسه الأستاذ/ جواد الحمد، ولجميع العاملين فيه لضيافتهم الكريمة لي وتقديم النصح والارشاد.

كذلك الشكر لمركز الدراسات الاستراتيجية الأهرام بالقاهرة وأخص بالذكر أ.د. عماد جاد، والأستاذ/ محمد جمعة، وجميع العاملين في المركز لكرم ضيافتهم لي وتقديم النصح .

وأشكر كل من أتاح لي الفرصة لأقابله، ولأفيد منه وعلى وجه الخصوص:

أ.د. أحمد نوفل، أ. د. عصام عدوان، أ. د. أنيس فوزي قاسم، النائب في المجلس التشريعي/ جميل المجدلاوي، أ. د. أسامة أبو نحل، أ. جواد الحمد، أ. محمد جمعة، أ.د. عماد جاد.

والشكر موصول لمكتبة جامعة الأزهر، ومكتبة الجامعة الإسلامية، ومكتبة مركز التخطيط الفلسطيني والعاملين فيهم والذين فتحوا أبوابهم، وما بخلوا بتقديم ما عندهم، فجزاهم الله خيراً.

وأتقدم بالشكر لمركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، وللباحث فيه الأستاذ/ محمد زياد الناجي الذي قام بالتدقيق اللغوي لتلك الرسالة.

كما أشكر مكتبة القدس وأخص بالشكر الأستاذ/ أبو البراء نصار لقيامها بحوسبة الرسالة، وتنسيقها.

وختاماً أتوجه بالشكر من أعماق قلبي لكل من ساندني أو نصحني أودعا لي بدعوة في ظهر الغيب، فجزاكم الله خير الجزاء وأوفاه.

الملخص

تتمثل مشكلة الدراسة في الطرح الإسرائيلي لدعاوى الوطن البديل؛ إذ إن أغلب الكتابات الإسرائيلية جنحت إلى تأكيد تلك الدعوى، الأمر الذي دفع الباحث نحو تسليط الضوء على ماهية وأصول دعاوى الوطن البديل كخيار استراتيجي إسرائيلي للتخلص من الفلسطينيين – سكان الأرض الأصليين– وتتجلى أهمية الدراسة بحداثتها، وندرة الدراسات حولها، وضرورة الوقوف على أبعاد الطرح الإسرائيلي المتمثل في مزاعمهم الباطلة بأن الأردن هو فلسطين، وهذه الدراسة تتطرق لتفاصيل دعاوى الوطن البديل في السياسة الإسرائيلية، وكيف يمكن للفلسطينيين والأردنيين مواجهتها.

وقد سلك الباحث في دراسته المنهجين التاريخي، والوصفي؛ لما رأى الباحث من مناسبة هذين المنهجين مع طبيعة تلك الدراسة؛ حيث إن المنهج التاريخي يساعد في التعرف على دعاوى الوطن البديل، والتدقيق في مصادرها، وبيان مراحل تطورها، أما المنهج الوصفي فيساعد في سرد الوقائع وتحليلها واستشراف الرؤية المستقبلية الممكنة لمواجهة التحديات التي يفرضها الموقف الإسرائيلي.

وتناولت الدراسة في الفصل الأول دعاوى الوطن البديل من حيث المفهوم والنشأة، وتطرق الباحث لمصطلح دعاوى الوطن البديل وعلاقته بالتوطين والترانسفير في إطار المفهوم اللغوي والتاريخي والسياسي، والتطرق لأهم مشاريع التوطين ذات العلاقة بدعاوى الوطن البديل، كما بينت الدراسة المرتكزات التي يرتكز عليها الصهاينة في دعواهم وأحقيتهم في فلسطين.

وفي الفصل الثاني دار الحديث عن أبعاد الموقف الإسرائيلي لدعاوى الوطن البديل، كما تضمن أثر يهودية الدولة على تطور موقفها، وأهداف الوطن البديل في السياسة الإسرائيلية.

أما الفصل الثالث فقد أفرده الباحث لبيان موقف المملكة الأردنية الهاشمية من دعاوى الوطن البديل، وأهم العوامل المؤثرة في الموقف الأردني، والتوضيح وبشكل جلي الموقف الأردني الرسمي والشعبي الرافض لمؤامرة الوطن البديل، ولم يغفل الباحث عن ذكر أثر الطرح الإسرائيلي لهذه المؤامرة على الموقف الأردني اتجاه القضية الفلسطينية.

وفي الفصل الرابع تطرق الباحث للموقف الفلسطيني من مؤامرة الوطن البديل، واستهل الفصل بالحديث عن الثوابت الفلسطينية تجاه تلك المؤامرة الصهيونية، ومن ثم وضَّح الباحث أثر مؤامرة الوطن البديل على سياسة منظمة التحرير الفلسطينية اتجاه الأردن، وعملية التسوية.

وفي الفصل الخامس وضع الباحث رؤى ومقترحات استراتيجية أردنية، وفلسطينية مشتركة لمواجهة المؤامرة، وتتضمن الرؤية الأبعاد الدينية والقانونية والتاريخية والإعلامية والتربوية والثقافية، والتمسك بالمقاومة وبحق العودة، وتعميق العلاقات الأردنية الفلسطينية.

كما أن الباحث قام بوضع مجموعة من الآليات الواجب على الأردن وفلسطين والعرب اتباعها لمناهضة وإسقاط مؤامرة الوطن البديل.

وقد توصل الباحث في دراسته إلى استنتاجات عديدة أهمها:

أن حصول الفلسطيني على أي جنسية ثانية لن يثنيه عن حقه في العودة، والإقامة في وطنه فلسطين، كما أن تحسين ظروف إقامة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في المنافي والشتات لا يتعارض مع حقهم في العودة إلى ديارهم. كما توصل الباحث إلى أن طبيعة الفكر الصهيوني تقوم على المراهنة على إحراق الوقت، وبناء مزيد من الحقائق، وجعل الواقع الفلسطيني يتدهور أكثر بحيث يتحول المرفوض إلى مقبول. واستنتج الباحث بأن الانقسام الفلسطيني يعد ركنا أساسيا في الاستراتيجية الإسرائيلية، والخلاص من الانقسام الفلسطيني لا يكون بالتوقيع على اتفاق غزة الأخير ٢٣/ ٤/ ٢٠١٤ بل بالإجماع على برنامج وطني موحد تجتمع عليه كل القوى الوطنية والإسلامية.

وقررت الدراسة بأن دولة إسرائيل كيان عدواني وصاحبة مشروع استعماري توسعي لا تؤمن بالسلام، ولا بعلاقات حسن الجوار، وأن يهودية الدولة، والترانسفير، والتوطين، مرادفات للوطن البديل، وأن جميع التصنيفات الإسرائيلية علمانية أو دينية أو يسارية تتشبث بمفاهيم عنصرية منها محل دراستنا وهو مؤامرة الوطن البديل.

وثبَّت الباحث في دراسته أن التهديد الإسرائيلي لفلسطين والأردن يجب أن يكون عامل توحيد وليس سببا لإثارة الخلافات والإشكالات، وخلق المعاناة الإنسانية للفلسطينيين ،والمساهمة في نصرة و دعم المقاومة الفلسطينية حتى إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية، ودعم الشعب الفلسطيني دعما سياسيا و ماليا و معنويا ، وتوفير الغطاء الدبلوماسي وعدم ترك الشعب الفلسطيني فريسة بيد عدوه، والإبقاء على قضية اللاجئين قضية موحدة للشعب الفلسطيني في الوطن و الشتات ، وجعلها الأساس لرفض أي مشاريع تهدف لتصفية المخيمات ، وإبقاء دورها المادي في كونها مرتكزات جماعية تحفظ الذاكرة و التراث الوطني ، و تعزز استمرار النسيج الاجتماعي ، والتأكيد على تلاحم و وحدة المجتمع الأردني.

وتوصي الدراسة باليقظة و التصدي لكل المشاريع الهادفة لتصفية الأونروا وتحويل صلاحياتها الى الدول المضيفة ، حيث ان الأونروا تعتبر مجسدة للالتزام الأممي الدولي القانوني والسياسي لقضية اللاجئين.

وتوصي الدراسة بوضع حد نهائي لحالة الانقسام بين فتح وحماس بواسطة تشكيل حكومة وحدة وطنية دون شروط بين أبناء البيت الواحد، والاتفاق على برنامج وطني موحد يكون محطة التقاء وإجماع لجميع الفصائل والحركات الوطنية والإسلامية في الساحة الفلسطينية، لاسيما ان الجميع متفق على اقتلاع جذور الاحتلال والاستيطان ، وهذا كاف لبناء مشروع وطني. حيث أن العودة لحالة الانقسام ما هي إلا ورقة رابحة لإسرائيل.

Abstract

The problem of the thesis represents in the "Israeli" proposal regarding the alternative homeland's claims. The majority of Israeli relevant literature confirm these claims, which made the researcher eventually deciding to shed the light on the essence of the alternative homeland's claims as a strategic "Israeli" choice to get rid of Palestinians, the native people of the nation. This thesis is distinguishable by that it is modern and unique comparing to other researches. The researcher believes that it is essential to be aware of the repercussions of the "Israeli" proposal, which viciously claim that Jordan is Palestine. Also, this thesis tackles the details of the claims of the alternative homeland in the 'Israeli" politics, and clarifies how both the Palestinians and Jordanians can encounter it.

The researcher followed the historical and descriptive methodologies, which are suitable with the nature of the thesis. Historical method was helpful to outline the alternative homeland's claims, to examine its sources, and to elucidate its evolutional stages. The descriptive method was employed for narrating events, analyzing, and expecting the conceivable prospective vision in order to confront the challenges that are imposed by "Israel."

The first chapter revolves around the claims of the alternative homeland in terms of its concept and origin. The researcher discussed the term of “alternative homeland's” claims and its relation to settlement and transfer in the framework of the linguistic, historical, and political perceptions. In addition, the first chapter in the thesis showed the most important projects of settlement, which is closely linked to the claims of the alternative homeland. It clarified as well the foundation stone, established by Zionists, in their claims of their right in Palestine.

The second chapter represents the dimensions of "Israeli's" attitude regarding the claims of the alternative homeland, the impact of a Jewish state on the evolution of its position, and the purposes of the alternative homeland in the "Israeli" politics.

The researcher specified the third chapter the stance of the Hashemite Kingdom of Jordan concerning the alternative homeland's claims, and the main effective considerations on the Jordanian stance. It is shown throughout the third chapter that the Jordanian public and official stances reject the conspiracy of the alternative homeland. Furthermore, the researcher mentioned the effect of the "Israeli' proposal on the Jordanian position in dealing with the Palestinian issue.

In the fourth chapter, the researcher discussed the Palestinian stance concerning the alternative homeland's conspiracy; the researcher mentioned the Palestinian constants towards this Zionist conspiracy, and then he explained the effect of this conspiracy on the Palestinian liberation Organization (PLO) towards Jordan and the settlement process.

In chapter five, the researcher proposed a strategic vision in order to confront the conspiracy on both the Palestinian and Jordanian levels. The vision comprises religious, legal, informational, educational, and cultural dimensions, sticking to resistance and the right of return, and deepening of the Jordanian-Palestinian relations.

The researcher drew up a set of mechanisms that should both Palestinian and Jordanian follow to defuse the conspiracy of the alternative homeland.

The researcher reached the most important conclusions in his thesis, which are; first, if any Palestinian gets another nationality, he will not make him/her abandon his right of return or reside in his homeland, Palestine. In fact, the improvement of the residence's circumstances of the Palestine refugees in the Diaspora does not contradict with the right of return. Also, the researcher reached to the nature of Zionist thought, which depends on spreading vicious circle of time-consuming lies in order to make the Palestinian case more deteriorative. Also, the researcher concluded that the Palestinian split is the fundamental pillar in the "Israeli" strategy. The researcher contends that the internal split did not end by signing the coalition compact, which occurred recently in Gaza on 23/4/2014. The researcher found necessary that there should be a unanimous agreement on a unified national program by all national and Islamic factions. Second, the thesis found that "Israel" is an offensive entity with an expansive colonial project; it does not believe at peace or good neighboring relations. Moreover, Judaism of Israel, transfer, and settlement are equivalent to the implementation of the alternative homeland. Thereby, all of "Israeli" classifications stick to a racism concepts, including the topic of our thesis "The Alternative Homeland's Conspiracy". Third, the researcher affirmed in his study that the "Israeli" threat against Palestine and Jordan must be a unified factor between the two nations in order to support the Palestinian resistance until the establishment of the Palestinian state, to support the Palestinian people politically, diplomatically, financially, and morality, to maintain the refugees issue unified and central in Palestine and Diaspora, to refuse the policies which intent to eliminate the refugees camps, and to reinforce the unity of the Jordanian people. Fourth, the thesis recommends to be aware and confront the policies which aim to eliminate the UNRWA activities. UNRWA is considered as a representative of the international commitment in laws and politics to solve the refugees’ issues.

In conclusion, the thesis recommends to put a limit of the split between Fatah and Hamas by formulating a national unity government without preconditions and forming a national unity program as a convergence plan for all national and Islamic factions. Principally, all Palestinians are unanimously determined to end the occupation and this is a sufficient base to build a national project.

فهرس الموضوعات

الفصل الثالث: موقف المملكة الأردنية الهاشمية من دعاوي الوطن البديل ----------- ٩٢

الفصل التمهيدي
أدبيات البحث ومنهج الدراسة
(الإطار العام للدراسة)

- المقدمة.
- مشكلة الدراسة.
- تساؤلات الدراسة.
- فرضيات الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- حدود الدراسة.
- منهج الدراسة.
- مصطلحات الدراسة.
- الدراسات السابقة.
- التعليق على الدراسات السابقة.

الصعوبات التي واجهت الباحث.

المقدمة:

تعتبر دعوى "الوطن البديل" إحدى حلقات المؤامرة الصهيونية الهادفة للاستيلاء على فلسطين، واقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه، واجتثاثه من جذوره التاريخية.

وهذه المؤامرة بدأت مع بداية المشروع الصهيوني العنصري، لكنها ظهرت واضحة لأول مرة بموقف رسمي إسرائيلي، عبر الإعلان عنها في المنبر الدولي (الأمم المتحدة)، وإن كان سبق هذا الإعلان طرحها من قبل قادة الكيان الإسرائيلي من سياسيين ومفكرين إلا أن طرحهم يؤخذ على أنه آراء وتصورات لحل المسألة الفلسطينية وفق تعبيرهم وفكرهم، إلا أنه تظهر لنا خطورة طرح مؤامرة الوطن البديل من قبل الكيان الإسرائيلي، مع مطالبته رسميا وذلك في خطاب لممثل الكيان الإسرائيلي المدعو (بلوم) والذى طالب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين أول ١٩٨١، جعل الأردن وطنا بديلا للفلسطينيين .

فلذلك لا يجوز لباحث أو دارس للعلاقات الفلسطينية الأردنية، أن يدرسها إلا من زاوية واحدة لا ثانية لها ورؤية واحدة وهي التقارب الفلسطيني الأردني، والوحدة الوطنية الأردنية، والبحث في عمق تاريخ العلاقات الفلسطينية الأردنية، ما يعزز التقارب والاتحاد في مواجهة المؤامرة التي تستهدفهما على حدٍّ سواء. لذلك كان تركيزنا على الجانب الإيجابي للدور الأردني في دعم الشعب الفلسطيني، على طريق استرداد وتحرير فلسطين، وتحقيق الحقوق الوطنية والشرعية للشعب الفلسطيني بإقامة دولته وعودة لاجئيه.

إن الناظر في تاريخ اليهود القديم والحديث، يجد بأنهم يعتمدون على استراتيجية أحابيل قائمة على الخرافات والأطروحات الوهمية التي لا أساس لها من الصحة، ولا تمت للحقيقة بصلة؛ فيعمدون إلى جعل هذه الأحابيل واقعًا بِقَلْبِهِم الأكاذيب والأوهام إلى حقيقة يُقِرُّ بها كل من حولهم من حلفائهم، وأحيانًا من أعدائهم (بعض العرب والفلسطينيين).

وفي المقابل، فإن المتمعن في واقع أمتنا العربية اليوم، والقارئ للواقع السياسي الفلسطيني يجد بأن هناك تقصيرا في مواجهة تلك المؤامرات الصهيونية؛ فلم نول لها أي اهتمام، ولم نبذل الجهد الكافي لمواجهتها ومناهضتها، حتى أصبحت تلك المؤامرات قناعات ومسلمات لبعض من أراد أن يتقبلها، فمؤامرة الوطن البديل إحدى هذه الأحابيل التي تحاول أجهزة الكيان الإسرائيلي بمنطقها المخادع واستراتيجيتها المعتمدة على عامل الزمن لتغيير وخلق وقائع مادية تجعل من ذلك الوهم حقيقة واقعية أو قابلة للتحقيق.

فالمتخصص في دراسة الفكر الصهيوني الذي برز مع بروز فكرة الوطن القومي اليهودي وكانت بداية خطواته العملية مؤتمر بازل عام ١٨٩٧، يجد بأنه كان لليهود القدرة في توظيف الادعاءات الدينية النابعة من التلمود المحرف، والتاريخ المزور في إنشاء وتأسيس الكيان الإسرائيلي.

ويُعَدُّ تصريح بلفور القائم على أنَّ من لا يملك منح من لا يستحق، والذي صدر قبل ٩٧ عاماً بمثابة الشرارة الأولى للعدوان والعنصرية والاحتلال والتوسع في المنطقة؛ إذ وَفَّرَ الأساس لقيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، والذي يشكل بؤرة الإرهاب، ويمثل الخنجر المسموم الذي يُقطع أوصال الأمة، ويفصل مشرقها عن مغربها، ومن هنا تكمن خطورة ترويج إسرائيل لمؤامرة الوطن البديل. وتبرز لنا أهمية دراسة هذه المؤامرة والتصدي لها، وهذا يتطلب منا أن نواجه مثل هذه المؤامرات الصهيونية بكثير من الاهتمام الجدي والعناية الواعية.

إنَّ هذا البحث يأتي للتصدِّي الفكري والعلمي، وللقيام بالواجب المقدس بدون خجل سياسي أو حياء فكري، حيث أنني من خلال اطلاعي الواسع على إنجازات من سبقوني في طرح هذا الموضوع، وجدت أنهم قلة قليلة؛ حتى أكاد أجزم بأن هذه المؤامرة لم يتناولها الباحث العربي بالشكل المطلوب، وهذا ما أطلقت عليه الحياء الفكري؛ حيث أن الباحثين و المهتمين لمسوا حساسية طرح الموضوع لاسيما خوفهم من دخول هذا المعترك، الذي قد يُفضي إلى اتهامهم بالترويج لمؤامرة الوطن البديل، أو حذرهم من المساس بالعلاقات الأردنية الفلسطينية من خلال تناولهم هذا الموضوع بحثا ودراسة.

بينما وصف عماد جاد رئيس وحدة العلاقات الدولية بمركز الدراسات الاستراتيجية ـ الأهرام، تلك الحالة بالتطهر الذاتي للمفكر والباحث العربي، بمعني أن يكون الباحث بمنأى عن دراسة مثل هذه المواضيع إما لحساسيتها، أو لأسباب خاصة بالباحث نفسه (١).

وأيًّا كان الأمر سواء كان حياءً فكريًّا أو تطَهُّرًا ذاتيًّا من قبل الباحث العربي، فإن هذا مردود على كل من يعتقد ذلك؛ لأننا إن أردنا أن نوطد العلاقات الأردنية الفلسطينية، ونعمل على تعزيز التلاحم الاجتماعي في المجتمع الأردني، فإنه لا بد لنا من مواجهة ما يحاك للأردن ولفلسطين من مؤامرة خبيثة، هي مؤامرة الوطن البديل.

يقول أحمد نوفل: "لا بد من التأكيد بأن مجرد طرح هذا الموضوع شجاعة لا بد من إجلالها"(٢).

---

(١) مقابلة أجراها الباحث مع د. عماد جاد رئيس وحدة العلاقات الدولية بمركز الدراسات الاستراتيجية الأهرام ٢٠١٣/١٢/٩ بالقاهرة .

(٢) مقابلة أجراها الباحث مع أ. د. أحمد نوفل، أستاذ العلوم السياسية بجامعة اليرموك، الأردن– عمان، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٨م.

وعلى الصعيد السياسي فإن هناك قصور في التعاطي السياسي باتجاه مواجهة هذه المؤامرة الخطيرة، وهذا ما أطلقت عليه الخجل السياسي؛ فنجد أن الساسة الصهاينة بمختلف مشاربهم الحزبية وحتى مكانتهم الحكومية – وزراء وأعضاء كنيست ورؤساء أحزاب .... الخ– يُنَظِّرُونَ لهذه المؤامرة، ويعقدون المؤتمرات، ويَنْشَطُون من حين لآخر لتحقيق أهدافهم الخبيثة. هذه التحركات اللا أخلاقية كان يقابلها تصريح من هنا وهناك من بعض الساسة العرب، وتحرك لا يذكر ولا يرتقي لمستوى تحرك الساسة الإسرائيليين، وهذا ما أطلقت عليه سالفاً الخجل السياسي اعتقاداً من السياسيين العرب أن إثارة هذا الموضوع عبر وسائل الإعلام والتصدي له، يؤثر على العلاقات الأردنية الفلسطينية، وكذلك على الاستقرار في الأردن وهذا غير صحيح؛ لأنه لابد من تشخيص المرض لنتمكن من علاجه، فهؤلاء اليهود لا يعرفون الحياء الفكري ولا الخجل السياسي؛ فهم في معتقداتهم وفكرهم يتطاولون على أنبيائهم، ويتجرؤون على الله عز وجل، وفي ممارساتهم الفعلية اغتصبوا الأرض، وهجروا الشعب، وقتلوا النساء والأطفال والشيوخ، ويتبجحون في كل المحافل الدولية، ويدعون ديمقراطيتهم في الوقت الذي يمارسون سياسة التمييز العنصري، فيقيمون الجدار العازل، وينفذون سياستهم البربرية.

إن مما لاشك فيه، أن الصهيونية تسعى منذ عقد مؤتمرها الأول، إلى تحقيق ثلاثة أهداف باتت واضحة للعيان، الأول: نفي الشعب الفلسطيني بالطرد والإرهاب والإبادة. والثاني: الاستيلاء على أرضه وممتلكاته وثرواته الطبيعية، والثالث: إزالة آثاره الحضارية، والدينية والتاريخية، وإنكار هويته الوطنية، والمتتبع لأبرز المحطات المتعاقبة في العمل الصهيوني، قبل إنشاء دولة إسرائيل، وفي المراحل اللاحقة، يدرك سعى قادته لجعل الأردن أو جزءاً منه بنية لوطن بديل، فدعاوي إسرائيل لما يسمى بالوطن البديل تكشف رغبتها الدفينة لتصفية القضية الفلسطينية عبر خيار اعتبار الأردن وطناً بديلاً لفلسطين الانتدابية، وقد شكل هذا الأمر تحدياً تاريخياً وسياسياً كبيراً أمام مستقبل الاستقرار السياسي في المنطقة.

هذا وقد مرَّتْ محاولات تصفية القضية الفلسطينية بمحطات تاريخية، تأثرت بالمتغيرات السياسية داخل الكيان الإسرائيلي من جهة، وبالمتغيرات الإقليمية وبطبيعة العلاقات الفلسطينية الأردنية من جهة أخرى، وقد حالت التصورات الإسرائيلية حول الوطن البديل دون التوصل إلى تسوية سلمية متوازنة؛ بسبب رفض إسرائيل الدائم لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، بحجة أن هذه الدولة تشكل خطراً حقيقياً على وجود الكيان الإسرائيلي، وعلى مستقبلها وأمنها القومي[١].

---

(١) نظام بركات، قيام دولة إسرائيل المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط٣، ١٩٩٨، ص٢٠٢.

وقد انكشفت النوايا الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، حين اشترطت اعتراف الفلسطينيين بأن إسرائيل دولة يهودية خالصة، وهو ما يعني سعيها لطرد الفلسطينيين، وتوطينهم في الأردن عبر مؤامرة الوطن البديل.

ومن هنا، برزت عدة تساؤلات عن تفاصيل هذه المؤامرة، وعن حقيقة دعاوي الوطن البديل في السياسة الإسرائيلية، وعن كيفية مواجهة العرب وخاصة الأردنيين والفلسطينيين هذا التحدي.

مشكلة الدراسة:

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة والمراجع الخاصة بموضوع الدراسة، توصل الباحث إلى أن أغلب الكتابات الاسرائيلية، جنحت إلى تأكيد دعاوى الوطن البديل، وهذا ما أشار إليه بشكل واضح خطاب ممثل إسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة "بلوم" عام ١٩٨١، حيث طالب بتوطين الفلسطينيين في الأردن باعتباره وطنهم، مؤكدًا بأنه بذلك يتنازل عن الجزء الشرقي من أرض إسرائيل التاريخية لإقامة وطن للفلسطينيين، والجزء الغربي يقام فيه الوطن اليهودي(١). والمقصود بالجزء الغربي (فلسطين الانتدابية)، الأمر الذي دفع الباحث نحو تسليط الضوء على ماهية وأصول دعاوى الوطن البديل، كخيار استراتيجي إسرائيلي للتخلص من الفلسطينيين سكان الأرض الأصليين، وعليه تكمن مشكلة الدراسة في أثر دعاوي الوطن البديل على مستقبل حل القضية الفلسطينية، وماهية أطروحات إسرائيل التاريخية، بأن الأردن هي فلسطين وهي وطن الفلسطينيين، في حين تميزت المواقف الفلسطينية والعربية بالرفض الخطابي، دون القيام بطرح سياسات بديلة، وهو ما دفع إسرائيل إلى محاولة التخلص من القضية الفلسطينية، وتحقيق حلم الدولة اليهودية على أنقاض الشعب الفلسطيني، وعلى حساب أرضه، وهويته الوطنية، وعلى حساب الأردن الشقيقة.

تساؤلات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من تساؤل رئيس، هو: ما الموقف الأردني والفلسطيني من دعاوى الوطن البديل، وما أثر دعاوى الوطن البديل على مستقبل القضية الفلسطينية؟ وينطوي هذا التساؤل على جملة من الأسئلة الفرعية ومنها:

- ما الإطار النظري لدعاوى الوطن البديل؟
- ما الجذور التاريخية والسياسية لدعاوى الوطن البديل؟
- وما الأهداف التي تسعى إسرائيل لتحقيقها من خلال تجسيد دعاوى الوطن البديل.
- ما علاقة مشاريع التوطين بدعاوى الوطن البديل؟ وما الفرق بين الأمرين؟

---

(١) ج. أي.إي. درابر، نقض الأطروحة الإسرائيلية حول الوطن البديل، شهرية صامد، بيروت، دار صامد للدراسات والنشر، سلسلة دراسات صامد ١٩٨٥، ص ١٠٩.

- ما أبعاد الرؤية الإسرائيلية لمؤامرة الوطن البديل؟ وما طبيعة المواقف الاسرائيلية الحزبية والرسمية من دعاوى الوطن البديل؟
- وما موقف المملكة الأردنية من دعاوي الوطن البديل؟ وما العوامل المؤثرة فيه؟
- ما الموقف الفلسطيني من مؤامرة الوطن البديل؟
- وما الرؤية الاستراتيجية الأردنية والفلسطينية لمواجهة دعاوى الوطن البديل؟
- وما آليات المواجهة الفلسطينية والأردنية لدعاوى الوطن البديل؟

فرضيات الدراسة:

- إن الطرح الإسرائيلي لدعاوى الوطن البديل، يستند إلى أفكارهم الدينية والتلمودية، وفكرهم العنصري الهادف لتصفية القضية الفلسطينية، وأن طرح مشاريع التوطين المتعددة، ما هو إلا شكل آخر لدعاوى الوطن البديل لتصبح تلك المشاريع أوطانًا بديلة.
- إسرائيل استغلت الروابط التاريخية بين الأردنيين والفلسطينيين؛ لتسويق دعاوى الوطن البديل.
- إن الموقف الفلسطيني والأردني تميز بالرفض لدعاوى الوطن البديل، دون أن يطرح آليات سياسية و خطة استراتيجية للتصدي، ومواجهة هذه الدعاوى الصهيونية حول الوطن البديل.
- إن مؤامرة الوطن البديل أثرت على سياسة الأردن تجاه الفلسطينيين والقضية الفلسطينية.
- إن الأردن قد سعى لمعالجة هذه الدعاوي، من خلال إقامة شراكة فلسطينية أردنية في إدارة عملية التسوية، وفي دعم فكرة التسوية الإقليمية على حدود عام ١٩٦٧.

أهداف الدراسة:

التعرف على خطورة الطرح الإسرائيلي، فيما يتعلق بدعاوى الوطن البديل الهادف لإنهاء وتصفية القضية الفلسطينية، والالتفاف على حق العودة، وهذا باتباع الخطوات التالية:

- دراسة الجذور التاريخية وأفكارهم التلمودية والدينية، والسياسية العنصرية ذات الصلة بدعاوى الوطن البديل، ومشاريع التوطين المتعددة والمتعاقبة الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية.
- التعرف على الطرح الإسرائيلي الرسمي والحزبي، فيما يتعلق بدعاوى الوطن البديل، وقضية اللاجئين، ومراحل تطوره والأهداف التي تسعى إسرائيل لتحقيقها من وراء طرح مؤامرة الوطن البديل.
- تحليل تطور الموقف الفلسطيني والأردني من دعاوي مؤامرة الوطن البديل.
- الوقوف على الثوابت الفلسطينية من دعاوى الوطن البديل.
- وضع آليات ورؤية استراتيجية للتصدي، ولمواجهة المشروع الصهيوني الخاص بدعاوى الوطن البديل.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة بحداثتها، وندرة الدراسات العربية والأجنبية حولها من جهة، وفي أهمية وضرورة الوقوف على أبعاد الطرح الإسرائيلي المتعلق بخيار تصفية القضية الفلسطينية عبر مزاعم باطلة بأن الأردن هو فلسطين، في إطار طرحهم لدعاوى الوطن البديل، ومن ثم فإن الخيار المطروح إسرائيلياً هو منح المواطنة الأردنية لجميع الفلسطينيين، على اعتبار أنها وطنهم التاريخي، في مقابل القبول بإقامة الدولة اليهودية على كامل فلسطين تحقيقاً لمقولات: "الوعد الإلهي"، و"أرض الميعاد"، و"أكذوبة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض".

وهكذا يمكن القول بأن هذه الدراسة ستتطرق لتفاصيل دعاوي الوطن البديل في السياسة الإسرائيلية، وكيف يمكن للفلسطينيين والأردنيين مواجهتها.

منهج الدراسة:

وجد الباحث أن المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي من أنجح وأفضل المناهج لدراسة تطور الطرح الإسرائيلي حول دعاوي الوطن البديل في السياسة الإسرائيلية منذ عام ١٩٧٠ و حتى عام ٢٠١٤. حيث إن المنهج التاريخي يساعد الباحث في التعرف على دعاوى الوطن البديل، وفي التدقيق في مصادرها، وبيان مراحل تطورها. في حين سيتم توظيف المنهج الوصفي، في سرد الوقائع وفي تحليلها، وفي استشراف الرؤية المستقبلية الممكنة؛ لمواجهة التحديات التي يفرضها الموقف الإسرائيلي.

مصطلحات الدراسة:

- فلسطين الانتدابية:

فلسطين موجودة منذ آلاف السنين، لكننا نقصد في فلسطين الانتدابية هو ترسيم الحدود مع بداية الانتداب، و هي منطقة تاريخية في قلب الوطن العربي، وجزء طبيعي من الهلال الخصيب حيث تشكل الجزء الجنوبي الغربي من بلاد الشام. وفلسطين الانتدابية كبقعة جغرافية تقع في غرب آسيا بين خط طول**١٥-٣٤ و ٤٠و٣٥** شرقاً ،وبين دائرتي عرض ٣٠-٢٩ و١٥-٣٣ شمالا، وتطل غرباً على البحر الأبيض المتوسط المتصل بالمحيط الأطلنطي ، وتطل على البحر الأحمر وتحدها من الجنوب مصر وخليج العقبة الأردني، ومن الشرق الأردن وسوريا، ومن الشمال لبنان وسوريا، وساحل فلسطين على البحر المتوسط يمتد من رأس الناقورة شمالاً إلى رفح جنوباً مسافة تزيد على ٢٥٠ كيلو متر، ومن أهم مدن الساحل حيفا وعكا وتل الربيع ويافا وغزة، وتحتوي هذه المنطقة على عدد كبير من المدن الهامة تاريخياً ودينياً يستخدم مصطلح **فلسطين** إشارة إلى المنطقة الممتدة على ٢٧٠٠٩ كم

مربع، ما بين نهر الأردن شرقاً والبحر الأبيض المتوسط غرباً، وبين الحدود اللبنانية الجنوبية المرسومة عام ١٩٢٣ شمالاً ورأس خليج العقبة جنوباً [١].

- حق تقرير المصير:

ويقصد به استقلال إرادة و تفكير أي شعب في حكمه لنفسه دون وجود أي قيد يمنعه من ذلك، ويستعمل الشعب في ذلك كافة الوسائل حتى الثورة والعمل المسلح لتحقيق تقرير المصير، وقد أقر بهذا الحق كل من الإعلان الأمريكي للاستقلال عام ١٧٧٦، والإعلان الفرنسي عام ١٧٨٩، وكذلك" مبادئ ويلسن ١٤ " حول تقرير المصير عام ١٩١٩. ويُعَرِّف " **توماس جيفيرسن:**" حق تقرير المصير بأنه " حق كل أمة في أن تحكم نفسها وفقا للشكل الذي تريده وفي تغيير الشكل متى أرادت "،وكما يعرفه الرئيس الأمريكي " **ويلسن** :" بأنه " احترام القومية و حق الشعوب في أن لا تحكم إلا بإرادتها، و أن هذا الحق ليس مجرد تعبير بل هو مبدأ ضروري للعمل، وهو حق جماعي يتمتع به أي شعب يوجد تحت أي سيطرة أو قيد يمنعه من تقرير مصيره[٢].

-الترانسفير (طرد الفلسطينيين):

الترانسفير (transfer) كلمة إنجليزية تعني حرفياً "النقل"، وتستخدم عادةً للإشارة إلى طرد عنصر سكاني من مكان إقامته وإعادة توطينه في مكان آخر، وهذا المصطلح يستخدم في الخطاب السياسي العربي للإشارة إلى محاولة الصهاينة طرد السكان العرب، ونقلهم من أماكن سكناهم في فلسطين، إلى أي مكان خارجها وإحلال اليهود المهاجرين إليها، والترانسفير فكرة أجمع عليها قياديو الدولة العبرية بمختلف أطيافهم الحزبية والثقافية باعتبار مخلصا لهم من الخطر الديمغرافي الذي هو أحد العوامل التي تهدد وجود إسرائيل، ولمواجهة هذا الخطر حسب ادعائهم طرحت فكرة الترانسفير [٣].

- الخيار الأردني:

يتضح من أدبيات الخطاب السياسي الصهيوني أنه قد تعامل مع مفهوم الخيار الأردني من خلال تصور وجود ثلاثة "سيناريوهات" أو مفاهيم لفكرة الخيار الأردني: الوطن البديل باعتبار الأردن هو فلسطين، ضم الضفة الغربية للأردن، اتحاد أردني مع كيان سياسي ضعيف في الضفة[٤].

---

(١) تعريف مقدم من أ.د.إبراهيم أبراش أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر ٢٠١٤/٥/٥.

(٢) محمد شوقي عبد العال حافظ،الدولة الفلسطينية دراسة سياسية قانونيةفي ضوء احكام القانون الدولي،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١٩٩٢،١، ص٧٩.

(٣) نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين مفهوم (الترانسفير) بالفكر والتخطيط الصهيوني ١٨٨٢– ١٩٤٨، ص٣.

(٤) أحمد الخلايلة، الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، عمان، ط١، أيار ١٩٩٨، ص٦٤٣.

- **فك الارتباط:**

ونعني به فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية الذي اتخذه الأردن يوم ٢٩/تموز (يوليو) ١٩٨٨ لكي يخفف من حدة الاحتقان في العلاقات الأردنية الفلسطينية، في ضوء اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وارتفاع الأصوات المطالبة باستقلالية القرار والكيان الفلسطيني(١).

- **الوطن البديل:**

مشروع الوطن البديل، هو مشروع بن غوريون؛ لكنه تبلور في عقل أرئيل شارون الاستيطاني – الاحتلالي الذي يؤكد أن الأردن هو فلسطين(٢).

وكان من أهداف حرب عام ١٩٨٢ على لبنان، محاولة تصفية المقاومة الفلسطينية عن طريق خطة " الوطن البديل"، وقد تم طرح هذا الموضوع في الكتابات الإسرائيلية حيث يقول الباحثان ش. فيلدمان وه. ريشنتز إن الأهداف الصريحة لحرب لبنان والأهداف الضمنية هو إضعاف منظمة التحرير والقضاء على تأثيرها في الأرض المحتلة، والعمل على إقامة حكم ذاتي على المناطق، وإيجاد مسار لإسقاط الملك حسين، وتأسيس دولة فلسطين في الأردن(٣).

فمعنى الوطن البديل باختصار، هو توطين الفلسطينيين في الأردن، على اعتبار أن الأردن هو وطن ودولة الفلسطينيين، وإلغاء حق العودة إلى ما يسمى إسرائيل الآن، وحل موضوع اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين جذرياً(٤).

---

(١) رمزي رباح، اللاجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم، ط١، دار التقدم العربي للصحافة والنشر، ١٩٩٦، ص٢٦.

(٢) ناجح جرار، اللاجئون الفلسطينيون، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية، باسيا، نابلس ١٩٩٤، ص١٠٠.

(٣) رمزي رباح، اللاجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم، مرجع سابق، ص٢٩.

(٤) ج. أي. أي درابر (١٩٩٦): نقد الأطروحة الإسرائيلية حول الوطن البديل مناقشة في ضوء القانون الدولي، مجلة صامد الاقتصادية، عمان– الأردن، العدد ٩٥، يونيو ١٩٩٦، ص ١٠٧.

دراسات سابقة:

١- حسني عايش (٢٠١٣): وهم الوطن البديل وإسرائيل والأردن وفلسطين:

كتاب نشرتة دار الاهلية للنشر والتوزيع الطبعة الاولى ٢٠١٣ عمان الاردن

تناول الباحث في هذا الكتيب موضوعات تشغل بال الأردنيين والفلسطينيين، وبيَّن فيه وهم الوطن البديل وفزّاعته، وتطرق إلى الأخطاء الفلسطينية الكبرى، ودحض الشبه المثارة حول الموضوع، وأوضح في دراسته القضية الفلسطينية عند الحركة النسوية الإسرائيلية.

ويلاحظ على هذه الدراسة أن الكاتب تناول مؤامرة الوطن البديل بشكل بعيد نسبيا عن الموضوعية والحقائق العلمية. لا سيما عند تطرقه للأخطاء الفلسطينية.

٢- أحمد التل(٢٠١٣): كتاب الأردن ومؤامرة الوطن البديل

وهوكتاب من منشورات دار الصايل للنشر والتوزيع الطبعة الاولى ٢٠١٣م عمان – الاردن.

تطرق الكاتب في هذا الكتاب إلى مراحل تطور مؤامرة الوطن البديل، وعلاقة أزمة السكان الأصليين بمؤامرة الوطن البديل، واستعرض في كتابه أحداث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، وخيارات الحرب والسلام، ومعاهدة وادي عربة، وقرار فك الارتباط، والهوية الوطنية الأردنية.

وفي الحقيقة فإن الكاتب سرد وقائع تاريخية أكثر من الحديث عن مؤامرة الوطن البديل، والتحذير منها، ولم يوضع الحلول والرؤى اللازمة لتفادي خطرها.

٣- تيسير الفارس (٢٠٠١): خيار الكونفدرالية والتسوية النهائية: كتاب من اصدار المكتبة الوطنية عمان –الاردن

كتاب من منشورات دائرة المكتبة الوطنية عمان الاردن ٢٠٠١م الطبعة الاولى

تناول الكاتب الروابط التاريخية والجغرافية والعشائرين بين الشعبين الأردني والفلسطيني، موضحاً مواقف الشريف حسين بن علي، والملك فيصل بن الحسين، والملك عبد الله الأول، والملك طلال بن عبد الله، والحسين بن طلال، والملك عبد الله الثاني، وتحدث الكاتب في كتابه عن الكونفدرالية والتسوية النهائية.

ويؤخذ على هذا الكتاب اهتمامه بالجانب التاريخي وسرد المواقف بإسهاب، ولكنه أغفل التطر إلى الحلول ، ولم يسلط الضوء على مؤامرة الوطن البديل بالشكل المطلوب.

٤- أحمد بعد الرحيم سالم الخلايلة (١٩٩٨): الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية (جذورها – حاضرها – مستقبلها)، وهو كتاب صادر عن دائرة المكتبة الوطنية بعمان عام ١٩٩٨، الطبعة الأولى

عالج الكتاب بشكل موسع وعميق الدراسات الأردنية الفلسطينية وتناولت تاريخ العلاقة بين الأردن وفلسطين وخاصة الرابطة التاريخية والجغرافية وتأثير التطورات السياسية والأردن وفلسطين منذ مطلع القرن العشرين ومراحل تطور القضية الفلسطينية وموقف الهاشميين من القضية الفلسطينية

ومكانة القضية الفلسطينية في الاستراتيجية الوطنية الأردنية وأهمية فلسطين الاستراتيجية وكذلك تطرق الدراسة للتعمق في الاستراتيجية الوطنية الأردنية وأهم العوامل المؤثرة في هذه الاستراتيجية وعلاقتها في القضية الفلسطينية ، وأخيراً الحديث حول العلاقة الأردنية الفلسطينية في ظل عملية السلام.

٥- عادل حسين يحيى (١٩٩٨): اللاجئون الفلسطينيون تاريخ شفوي ٤٨-١٩٩٨

كتاب من اصدارات المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي، رام الله- فلسطين، ط١، ١٩٩٨

بدا الباحث دراسته بتعريف عام للاجئين ومن ثم تعريف اللاجئ الفلسطيني وتطرق إلى وجهة النظر الإسرائيلية ثم طرح إشكالية لماذا هاجر اللاجئون وأجاب على تلك الإشكالية بما أطلق عليه نظرية التحريض العربي وأخرى أطلق عليها نظرية المؤامرة الصهيونية وأخرى أطلق عليها نظرية الجهل وأخيرة أجاب على تلك الإشكالية بتفسير اللاجئين أنفسهم لأسباب الهجرة.

وتطرق الباحث إلى محنة اللجوء ومعاناة اللاجئين في الهجرة وبعد الرحيل وتحدث حول تعلق اللاجئين بأوطانهم ومحاولتهم الأولى للعودة والتسلل وتجدد المحاولات للعودة بعد ١٩٦٧.

٦- ج.اي.اي درابر (١٩٩٦): نقد الأطروحة الإسرائيلية حول الوطن البديل مناقشة في ضوء القانون الدولي وهي دراسة منشورة في مجلة صامد

هدف هذه الدراسة هو النظر في المرتكزات القانونية والشرعية للقناعة التي تتبناها حكومة إسرائيل والمتعاطفون معها والتي مفادها أن العرب الفلسطينيين يمارسون ألان بالفعل حق تقرير المصير في دوله خاصة بهم ألا وهي الأردن لكن مثل هذه الأطروحات تفتقر إلى أسس شرعية وقانونية ومثل هذا الطرح يؤكد الباحث يُضعف فكرة إقامة الدولة العربية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ويقوم الباحث بدحض هذه الأطروحات فيتطرق للجانب القانوني لاسيما فموضوع الأردن والانتداب وصولا لإلغاء الانتداب ومن ثم الحديث حلو اتحاد الضفتين (ضفتين الأردن) في نيسان (إبريل)١٩٥٠ ما عرف بالاتحاد الدستوري بين القدس القديمة والضفة الغربية والمملكة الأردنية لتشكل كلها مملكة واحدة تحت حكم الملك عبد الله وهذا تجسيد للحكم الأردني بين عامي١٩٥٠-١٩٦٧ حيث إن الأردن كانت تعامل الضفة والقدس على إنها جزء من أراضيها.

<u>التعليق على الدراسات السابقة:</u>

التقت دراستنا مع الدراسات السابقة في تناول مشاريع تصفية قضية اللاجئين وبالتالي القضية الفلسطينية برمتها التطرق لسيناريوهات الحل في إطار دراسة العديد من مشاريع التوطين والهادفة للنيل من حق العودة والعمل على توطين اللاجئين في اماكن تواجدهم وهذا ما يمكن ان نطلق علية أوطان بديلة، لكن الدراسات السابقة لم تدرس بعمق الأطروحات الاسرائيلية الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية من خلال طرح مؤامرة

الوطن البديل، و تلك الدراسات لم تدرس دعاوى الوطن البديل مع أهمية وضرورة البحث في هذا الموضوع لاسيما أن محاولات تصفية القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين مستمرة ما استمرت القضية، وهذا ما تطرقنا له في دراستنا وهذا ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو تعمقنا في دراسة دعاوى الوطن البديل وفق الطرح والمؤامرة الصهيونية.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

واجه الباحث خلال مسيرته البحثية عدداً من الصعوبات، ومنها:

- قلة المراجع و الدراسات المعمقة حول دعاوى الوطن البديل.
- الحاجة إلى ترجمات عن اللغة العبرية للغة العربية.
- وكذلك الصعوبة في عقد العديد من المقابلات مع شخصيات أردنية أو فلسطينية، وتحمل وعثاء السفر، والمشقة الناجمة عن إغلاق المعابر، وتشديد الحصار على غزة. مع التنويه على ظفر الباحث بعدد لا بأس به من المقابلات العلمية في الأردن، ومصر.
- اضطراب حركة فتح المعابر المؤدية لغزة، وهو الذي حال دون إتمام الباحث لإجراء مقابلاته، وعودته إلى أرض الوطن سريعا تحسبا لإغلاق المعبر مدة طويلة.

الإطار العام للدراسة:

تتكون من فصل تمهيدي، وخمسة فصول، وذلك على النحو التالي:

الفصل التمهيدي: أدبيات البحث ومنهج الدراسة (الإطار العام للدراسة)

الفصل الأول: دعاوى الوطن البديل (المفهوم، النشأة)

الفصل الثاني: أبعاد الموقف الإسرائيلي لدعاوى الوطن البديل

الفصل الثالث: موقف المملكة الأردنية الهاشمية من دعاوي الوطن البديل

الفصل الرابع: الموقف الفلسطيني من دعاوى الوطن البديل

الفصل الخامس: نحو استراتيجية لمواجهة دعاوى الوطن البديل

الخاتمة

الفصل الأول
دعاوى الوطن البديل (المفهوم، النشأة)

المبحث الأول: التوطين والترانسفير والوطن البديل (المفهوم اللغوي، والتاريخي، والسياسي).

المطلب الأول: الترانسفير والتوطين والوطن البديل تعريفات ومفاهيم.

المطلب الثاني: المفهوم التاريخي والسياسي للترانسفير والتوطين والوطن البديل.

المبحث الثاني: مشاريع التوطين ودورها في خلق دعاوى الوطن البديل.

المطلب الأول : مشاريع التوطين ذات العلاقة بدعاوى الوطن البديل قبل ١٩٦٧.

المطلب الثاني: أهم مشاريع التوطين ذات الصلة بدعاوى الوطن البديل بعد ١٩٦٧.

المبحث الثالث: المرتكزات الصهيونية لدعاوى الوطن البديل والحق التاريخي

المطلب الأول : المرتكزات الصهيونية لدعاوى الوطن البديل.

المطلب الثاني : الحق التاريخي ودعاوى الوطن البديل.

نبدأ مقدمتنا لهذا الفصل بطرح هذا التساؤل هل هو وطن بديل أم أوطان بديلة؟

نشأت قضية اللجوء الفلسطيني والتشرد، والشتات منذ إعلان الكيان الصهيوني قيام دولته على أرض فلسطين في ١٥أيار (مايو) ١٩٤٨، وبعد قيام عصاباته العسكرية السرية منها والعلنية بتدمير ما يزيد على خمسمائة وثلاثين قرية[١]، وارتكاب مذابح وعمليات ترانسفير طالت ما يزيد على ثمانمئة ألف فلسطيني كانوا يمثلون نسبة ٨٠% من السكان[٢]، وهو ترجمة عملية لأقوال ديفيد بن غوريون –أول رئيس وزراء لإسرائيل– في ٥ آيار (مايو)١٩٣٦ في اجتماع للمجلس القومي اليهودي في فلسطين: "إذا أردنا خلاصاً يهودياً ١٠٠% فلا بد لنا من استيطان عبري ١٠٠% ، ومزرعة عبرية ١٠٠% ، ومرفأ عبرياً ١٠٠%" [٣].

وكل ما يرمي له الاحتلال الصهيوني من مخططات، ومؤامرات، يهدف إلى توطين اللاجئين في الدول المضيفة لهم.

من هنا كان واقع الأفكار والتصورات لحل مشكلة اللاجئين، وجميعها تتمحور حول فكرة توطين اللاجئين، وتمادى بعض السياسيين الإسرائيليين، وقادة الأحزاب الإسرائيلية، والمفكرين حتى وصل بهم الأمر إلى طرح مؤامرة الوطن البديل. والسؤال الذي يثار: ما هي مشاريع التوطين، وكيف كان التطور التاريخي لمؤامرة الوطن البديل؟ هذا ما سنعرفه من خلال عرضنا للفصل الأول الذي يتضمن ثلاثة مباحث. **الأول** نتحدث فيه حول الترانسفير والتوطين الوطن البديل دراسة في المفهوم اللغوي، والتاريخي، والسياسي، **و في المبحث الثاني** سنتعرف على أهم مشاريع التوطين ودورها في اختلاق دعاوى الوطن البديل، **والمبحث الثالث** يتناول المرتكزات الصهيونية لدعاوى الوطن البديل، والحق التاريخي.

---

(١) ناهض زقوت، اللاجئون الفلسطينيون ذاكرة وطن لا تنسى، دائرة شؤون اللاجئين ـ م.ت.ف، اللجنة الوطنية العليا لإحياء الذكرى ال(٦٣) للنكبة، فلسطين– قطاع غزة، مايو/ أيار ٢٠١١، ص ٢٤.

(٢) نور الدين مصالحة، مرجع سابق، ص١٧٨.

(٣) نور الدين مصالحة، المصدر نفسه، ص٢٤.

المبحث الأول
التوطين والترانسفير والوطن البديل
(المفهوم اللغوي، والتاريخي، والسياسي)

المطلب الأول: الترانسفير والتوطين والوطن البديل تعريفات ومفاهيم.

المطلب الثاني: المفهوم التاريخي والسياسي للترانسفير والتوطين والوطن البديل.

المطلب الأول

الترانسفير والتوطين والوطن البديل تعريفات ومفاهيم.

الوطن البديل:

التعريف العلمي الدقيق للوطن البديل، هو:" أن يقوم فرد أو مجموعة من الأفراد بمغادرة وطنهم الأم إلى بلد آخر، إما بشكل إرادي أو بشكل قسري، فَيُطْلَب منهم أو يَطْلُبُوا، أو يُمنحوا جنسية البلد الجديد، ويُصبح لهؤلاء الجدد ما للمواطنين الأصليين من حقوق، وعليهم مثل ما على السكان الأصليين من واجبات". وبناءً على التعريف السابق، يُصبح للمواطنين الجدد في وطنهم الجديد(الوطن البديل) حق التملك والترشح والانتخاب، وتولي المهام القيادية وغيرها، وعليهم ما على السكان الأصليين من واجبات وضرائب وخدمة عسكرية وغيرها، فكلاهما سواسية ولا فرق بينهم أمام القانون[١].

ويكثر في هذه الأيام استخدام مصطلح الوطن البديل؛ فرافضوا "الملكية الدستورية" في الأردن يقولون أنها مدخل للوطن البديل، واليمين الإسرائيلي يعلن باستمرار ويطرح الوطن البديل، والبيانات الحزبية الأردنية والفلسطينية ترفض مخططات الوطن البديل، وبعض الكتاب العرب يتهمون كتاباً عرباً آخرين بالترويج للوطن البديل.

فالواضح أن مصطلح الوطن البديل له العديد من المعاني، تختلف بحسب الجهة التي تتحدث عن الوطن البديل.

فنجد الفهم الاصطلاحي للوطن البديل صهيونياً – وبالأخص عند اليمين الصهيوني– أن تقسيم فلسطين، يعني دولة إسرائيل غرب النهر، ودولة فلسطين شرق النهر، وهذا يعني أن الأردن هو فلسطين، وأن فلسطينيي الضفة الغربية بلدهم شرق النهر وليس غربه. وفي أقصى تطرفه ينادي اليمين الصهيوني بـ "الترانسفير"، أي ترحيل فلسطينيي الضفة الغربية إلى الأردن[٢].

وفي هذا السياق يذكر "أفي شلايم" [*] في كتابه: (أسد الأردنLion of Jordan) ما يفيد بمسخ الطريقة التي تمت بها ما أسموه بخلقهم هم لهذه الدولة لخدمة أغراضهم، وبأنها كانت قد

---

(١) عبد الله الخرابشة، سلسسلة كشف المستور، الوطن البديل أكذوبة من؟ http://3rbnews.net

(٢) جواد الحمد، الوطن البديل آفاق التطبيق وسبل المواجهة، شهرية الشرق الأوسط، العدد ١١، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص١٧.

(*) أفي شلايم (Avi Shlaim אבי שליים) هو مؤرخ بريطاني إسرائيلي، يعتبر من أهم المؤرخين الجدد الذين قاموا بمراجعة التاريخ الإسرائيلي، ولد في بغداد في ٣١ أكتوبر ١٩٤٥ وهو يعلن بأنه يهودي عراقي. له كتابات متواصلة في جريدة الغارديان البريطانية.http://www.ektab.com

اقتطعت من فلسطين، وقاموا هم بتكريس فصلها، والنص هو: "وعليه في مارس ١٩٢١م، وبتشجيع من لورنس اجتمع تشرشل مع عبدالله في القدس، وعرض عليه إمارة شرق الأردن، وتضم الأرض بين النهر والصحراء العربية في الشرق.... وهكذا بجرة قلم في مساء يوم أحد مشمس (أنشأ Created) تشرشل إمارة شرق الأردن في إبريل ١٩٢١ واعترفت بها بريطانيا..... وكانت هذه هي الخطوة الأولى في فصل شرق الأردن عن فلسطين، والثانية كانت في عام ١٩٢٢م عندما وقفت بريطانيا في وجه المعارضة الصهيونية وحصلت على موافقة عصبة الأمم في استثناء شرق الأردن من إحكام الوصاية على فلسطين فيما يخص الوطن القومي لليهود..."(١).

أما على الصعيد الأردني فنجد أن الفهم الاصطلاحي للوطن البديل يتنوع في المعنى والفهم بحسب من يتحدث به، ويندرج تحت ثلاثة معانٍ مع وجود تداخل بين هذه المعاني، رأيٌ يجد في الواقع أن معظم الفلسطينيين في الأردن هم قانوناً أردنيون يَحْظَوْن بحقوق المواطنة الأردنية تجسيداً للوطن البديل، ويَعْتَبِر هذا الرأي أن حصول أردنيين من أصل فلسطيني على مناصب رفيعة في أركان الدولة، أو زيادة تمثيل الفلسطينيين في البرلمان يوطد أكثر للوطن البديل، ويمتد هذا الرأي لرفض إقامة الفلسطينيين في الأردن ماداموا يستطيعون العودة إلى الضفة الغربية بغض النظر عن جنسيتهم الأردنية، عملياً هذا الرأي مناهض لما يسمي بحقوق المواطنة الكاملة، وينحصر بالشرق أردنيين اللذين كانوا يقطنون الأردن قبل تأسيس الإمارة، وسنتحدث بإسهاب حول الموقف الأردني في الفصول القادمة من الدراسة.

و رأيٌ يعتبر أن تجنيس المزيد من الفلسطينيين المقيمين في الأردن يَصُبُّ في مؤامرة الوطن البديل، وعلى هذا الأساس يرفض تجنيس أبناء الأردنيات مثلاً. ويَعْتَبِرُ هذا الرأي أن الحديث عن استقبال وتوطين لاجئين فلسطينيين من دول الجوار في الأردن، هو تجسيد للوطن البديل.

ورأيٌ آخر يعتبر أن الحديث عن دور سياسي أو أمني للأردن في الضفة الغربية، يُنْقِص من سيادة الدولة الفلسطينية المأمولة، ويأتي ذلك في إطار الوطن البديل أيضاً، أي: أن هذا الرأي يعرف الوطن البديل بأن يقوم الأردن بتمثيل الفلسطينيين سياسياً، وحل مشكلة اللاجئين في الدول العربية في الأردن(٢).

---

(١) فؤاد البطاينه، الشمس فوق الأردن، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١م، ص٢٦.

(٢) جواد الحمد، الوطن البديل آفاق التطبيق وسبل المواجهة، مرجع سابق، ص٣٩.

التوطين:

التوطين لغةً: أصل الكلمة مشتق من الجذر "وطن" (١)، والوَطَنُ مَحَلُّ الإنسان، وأَوْطَانُ الغَنَم مَرَابِضها، وأَوْطَنَ الأرض ووَطَّنَها واسْتَوْطَنَها واتَّطَنَها أي اتَّخَذَها وَطَناً، وتَوْطِين النَّفْس على الشَّيءِ كالتَّمْهِيد، والمَوْطِن المَشْهَد مِنْ مَشَاهِد الحَرْب، قال اللهُ تعالى **﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾** [التوبة:٢٥]. وفَسَّرَ الفيروز آبادي في القاموس المحيط (٢) الوَطَنُ مُحرَّكةً ويُسَكَّنُ مَنْزِلُ الإقامَةِ، ومَرْبَطُ البَقَرِ والغَنَمِ جمعه أوطانٌ. وَوَطَنَ به يَطِنُ وأَوْطَنَ أقامَ. وأَوْطَنَهُ وَوَطَّنَهُ واسْتَوْطَنَهُ اتَّخَذَهُ وَطَناً، ومَواطِنُ مكةَ مَواقِفُها، ومن الحَرْبِ مشاهِدُهَا، وتَوْطِينُ النفس تَمْهِيدُها، وتَوَطَّنَها تَمَهَّدَها، والمِيطانُ بالكسر الغايَةُ، وموضِعٌ يُوطَنُ لتُرْسَلَ منه الخَيْلُ في السِباقِ، وواطَنَهُ على الأَمْرِ وافَقَهُ، وذكر صاحب التعريفات (٣) الجرجاني: "الوطن الأصلي هو مولد الرجل والبلد الذي هو فيه، ووطن الإقامة موضع ينوي أن يستقر فيه خمسة عشر يوماً أو أكثر من غير أن يتخذه مسكناً".

أما **التوطين في المصطلح السياسي فيعني:** منح اللاجئ جنسية البلد التي لجأ إليها(٤)، بغضّ النظر عن حقه في وطنه الأم، أما **التوطين بالمفهوم الفلسطيني:**، تلك العملية الإحلاليّة السياسيّة المدعومة بمجموعة من (الإجراءات القانونية)التي تهدف إلى تثبيت التحول الديموغرافي والجغرافي في فلسطين لصالح الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. (٥)

أما **التوطين في القانون الدولي العام**،فهو مخالف لأهم المبادئ والقواعد الآمرة في القانون الدولي العام، كمبدأ حق تقرير المصير الذي منح الشعوب وحدها الحق في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي، والحق في أن تختار الوطن والأرض التي تعيش فيها وعليها دون تدخّل من أحد، وبالتالي يُعدّ التوطين انتهاكاً لهذا المبدأ لأنه لا يحترم رغبة السكان الحقيقية، ويصادر إرادتهم في تقرير مصيرهم السياسي بإبعادهم عن أرضهم ووطنهم وتوطينهم في أرض ليست أرضهم، ووطن ليس هو موطنهم الأصلي والحقيقي.

والتوطين في القانون الدولي الإنساني:يُعدّ التوطين مخالفاً لقواعد القانون الدولي الإنساني وأحكامه ومبادئه، ولا سيّما المادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة والتي تنص على حظر النقل الجبري

---

(١) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٥م، تحقيق محمود خاطر، مادة وطن http://islamport.com/

(٢) محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون تاريخ، مادة وطن.

(٣) علي بن محمد علي الجرجاني، التعريفات، دار الكتاب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى تاريخ ١٤٠٥ هـ، تحقيق إبراهيم الأبياري، مادة وطن.

(٤) دائرة المعلومات في مركز جمع المعلومات المحافظة الجنوبية غزة،بوكالة الانباء الفلسطينية وفا http://www.wafainfo.ps/

(٥) محمد جميل، نظرة في واقع الإحلال الصهيوني، مكتبة ابن القيم، ط ١، ٢٠٠٥م، ص ٣٢٥،٣٢٦.

الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين، كما تحظر نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة احتلال أو أراضي أية دولة أخرى محتلة كانت أم غير محتلة، أياً تكن الدواعي. (١).

التوطين في قرارات الأمم المتحدة: نجد التوطين يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة و مع حق العودة الذي يُعدُّ حقاً طبيعياً وليس حقاً قانونياً من صنع الأنظمة القانونية فقط، والحق الطبيعي يضمنه القانون ولا يستطيع منعه أو الحدّ منه فقد أكَّدته الأمم المتحدة مائةً وخمساً وثلاثين مرة في قرارات صادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن (٢).

أما التوطين في قرارات الجامعة العربية: لاوجود له وهو مرفوض،حيث التمسك بحق العودة الفلسطيني الذى ايدته وتبنته قرارات جامعة الدول العربية في أكثر من ثلاثين قراراً، وكل قرار ينصّ على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين يعد في الوقت ذاته قراراً يحرّم ويجرّم التوطين، سواء الخارجي أو الداخلي ويخرج التوطين من دائرة الشرعية ويسِمُه بعدم المشروعية (٣).

إلا أن تبني مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على مستوى القمة في دورته الرابعة عشرة للمبادرة التي طرحها الملك عبد الله والتي عرفت فيما بعد بالمبادرة العربية للسلام التي طرحت ضرورة التوصّل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتَّفَقُ عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، شكّل خرقاً للقرارات السابقة، وللقانون الدولي الذي قضى بحلٍّ وحيد لقضية اللاجئين وهو العودة إلى ديارهم التي خرجوا منها وليس على حل عادل لمشكلة اللاجئين(٤).

الترانسفير:

الترانسفير (Transfer) كلمة إنجليزية تعني حرفياً "النقل"، وتستخدم عادةً للإشارة إلى طرد عنصر سكاني من مكان إقامته وإعادة توطينه في مكان آخر.

وهذا المصطلح يستخدم في الخطاب السياسي العربي للإشارة إلى محاولة الصهاينة طرد السكان العرب، ونقلهم من أماكن سكناهم في فلسطين، إلى أي مكان خارجها وإحلال اليهود المهاجرين إليها(٥).

---

(١) محمد ماهر عبد الواحد وشريف عتلم،موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، إصدار بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، ط ١،٢٠٠٢، ص ٢٠٨.

(٢) زيد عدنان محمود صلاح، توطين الفلسطينيين من منظور القانون الدولي، http://www.paluniv.edu.ps

(٣) توطين الفلسطينيين في الخارج، : المعرفة : ملفات خاصة : ملفات خاصة ٢٠٠٧ : http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/36273b18-7eaf-4e32-bf3f-7ab34cc22ad0

(٤) توطين اللاجئين الفلسطينيين http://laji-net.net/arabic/Default.asp

(٥) نور الدين مصالحة، المرجع نفسه، ص ٣،٧.

إن قياديِّي الكيان الإسرائيلي بمختلف أطيافهم الحزبية والثقافية أجمعوا على فكرة وهي أن الخطر الديمغرافي هو أحد العوامل التي تهدد وجود إسرائيل ولمواجهة هذا الخطر حسب ادعائهم طرحت فكرة الترانسفير وتعني طرد الفلسطينيين من وطنهم بوصفها حلا للخطر الديمغرافي، وهذا الطرح منذ نشأة الحركة الصهيونية وتم تطبيقه في السلوك الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨، فنجد الترانسفير يقابلها باللغة العبرية "هعفراه" وتعني "النقل"، والنقل هو أحد مكونات الصيغة الصهيونية الأساسية، و(الهعفراه) هو اسم معاهدة وقعها المستوطنون الصهاينة مع النازيين(١)، عام ١٩٣٣م والتي كانت تقضى بأن تسمح السلطات الألمانية لليهود الذين يقررون الهجرة من ألمانية إلى فلسطين بـ(نقل) جزء من أموالهم إلى هناك على رغم القيود التي فرضتها ألمانيا على تداول العملة الصعبة (٢).

ولمفهوم (الترانسفير) بُعْدٌ دينيٌ مهمٌّ فهو مفهوم راسخ وتليد في الفكر الديني اليهودي، وسابق لآليات ومنطلقات الفكر الصهيوني، وينطلق هذا المفهوم في أساسه من فكرة (التمايز) اليهودي عن بقية سائر أمم الأرض، ومن زعم اصطفاء الله لليهود دون سواهم من شعوب الأرض(٣)، فقد ورد في الجزء الثالث والثلاثين من التوراة حيث ينسب إلى الله قوله لموسى إنه (أعطى بني إسرائيل حق وراثة أرض كنعان).

و ينسبون إلى الله في توراتهم قوله أيضاً: (عليك بطرد كل سكان هذه الأرض، وإذا لم تخرجهم جميعاً أمامك؛ فإن الذين يبقون منهم سيكونون كالقش في عيونكم، وكالأشواك في خواصركم، وإنهم سوف ينغصون عليكم صفو حياتكم في الأرض التي تعيشون فيها)(٤).

ولقد عبر كبار مفكري الصهيونية أمثال (هرتزل) و(إسرائيل زانجويل) و(جوزيف وايتز) و(جابوتنسكي) على ضرورة طرد العرب، ونزع ملكيتهم وترحيلهم، وأن تحقيق الأهداف الصهيونية يتطلب تفريغ فلسطين، وأنه ينبغي لذلك نقل العرب كل العرب إلى الدول المجاورة(٥).

يقول أحمد سعيد نوفل "هناك أصوات في الكنيست تتحدث عن الترانسفير، وهو جزء من عملية الوطن البديل "(٦).

وهكذا يتبين لنا أن دعاوي إسرائيل لمؤامرة الوطن البديل إنما هي ذات أساس ديني وأيديولوجية صهيونية وعنصرية واضحة، وأن هذه الدعاوى قائمة على استهداف الأردن وفلسطين على حدٍّ سواء

(١) عبدالكريم صالح المحسن، الصهيونية ومعاهدة الهعفراه (الترانسفير) /http://pulpit.alwatanvoice.com

(٢) موقع المكتبة الإسرائيلية:
http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/FRUS9_30_62.html

(٣) عبدالوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، القسم الأول، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٢م، ص٢٦٤.

(٤) عبدالوهاب المسيري، المرجع السابق، ص٢٢٢، ٢٤١.

(٥) نور الدين مصالحة، أرض أكثر وعرب أقل سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق ١٩٤٨– ١٩٩٦م، مؤسسه الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ص٦٨.

(٦) مقابلة أجراها الباحث مع أ. د. أحمد سعيد نوفل بعمان، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٨.

حيث بعد التمكن من فلسطين وطرد أهلها ستكون وجهتهم الأردن (الضفة الشرقية)لطرد من فيها ليعودوا إلى الدول العربية بحسب تصورهم ومخططاتهم لمؤامرة الوطن البديل وهذا ما يحتم على الأردنيين والفلسطينيين الاتحاد لمواجهة خطر هذا المشروع الصهيوني.

المطلب الثاني

المفهوم التاريخي والسياسي للترانسفير والتوطين والوطن البديل

التوطين والوطن البديل في الفهم التاريخي والسياسي:

إن أول ممارسة عملية لمؤامرة الوطن البديل كانت متزامنة مع تطورات تعامل الجهات المعنية مع مسألة إنشاء الدولة اليهودية في حينه، وهذه الجهات هي الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية في ضوء تصريح بلفور، ومن ثم بريطانيا وحكومة الانتداب البريطانية في فلسطين لاسيما انطلاقاً من مشروع بيل(*)، وهي نفسها الجهات التي أسهمت مبكراً في بلورة وتنفيذ الفكرة في مرحلتها الأولى والأساسية لأول مرة من خلال تنفيذ أول سيناريو مطلوب لإنجاح إقامة الدولة اليهودية "إسرائيل" ابتداء بمستلزماتها المطلوبة في تلك المرحلة، وهو سيناريو الإلحاق والضم، حيث ظهر مصطلح الوطن البديل صراحة لأول مرة بعد عام ١٩٦٧م وذلك حين استأنفت إسرائيل محاولة اللجوء لفكرة الخيار الأردني من خلال محاولاتها لتنفيذ سيناريو معين كآلية تخلصها من مأزقها الديمغرافي وتداعياته أثر احتلالها لبقية الأراضي الفلسطينية بعد عام ١٩٦٧م إذ يقول المؤرخ البريطاني افي شلايم. "وأكثر من ذلك فإن تلك المنطقة (الأردن) كانت مخصصة لأن تستخدم كأرض احتياطية من أجل إعادة توطين العرب عندما تؤسس الدولة القومية لليهود في فلسطين وتصبح حقيقة. ولم يكن القصد في هذه المرحلة تحويل أراضي شرق نهر الأردن إلى دولة عربية مستقلة"(١).

ويتضح لنا أنه مما لاشك فيه بأن السياستين البريطانية والصهيونية ممثلة بالوكالة اليهودية إزاء إقامة وإنجاح مشروع الدولة اليهودية على جزء من فلسطين كمقدمة للمشروع الصهيوني كانتا تسيران في مسار واحد واستراتيجية واحدة لهدف واحد، أما إن اختلفتا في بعض المظاهر والوسائل فذلك لم يخرج عن توزيع الأدوار بحكم الواقع السياسي والوظيفي.

ومن خلال اطلاعنا هناك مجموعة من النقاط التي يتم من خلالها تحديد معالم المشروع الصهيوني وفلسفته، ويمكننا تلخيصها بأربعة نقاط رئيسية:

١- فلسفة الوطن البديل: تنبثق من فلسفة المشروع الصهيوني وجذوره الأساسية، وهي إفراغ أرض فلسطين من أهلها وشعبها، وإحلال المهاجرين اليهود مكانهم، ويمثل ذلك شعار شعب بلا أرض لأرض بلا شعب، وكل حروب و مراحل تطور الكيان الصهيوني ترجمة لهذه الغاية.

(*) لجنة شكلتها بريطانيا عام ١٩٣٦م لتقديم اقتراحات لحل الصراع في فلسطين وقدمت تقريرها مقترحة تقسيم فلسطين بين العرب واليهود على أن تلحق أو تضم الأراضي المخصصة للفلسطينيين مع الكيان الأردني في دولة واحدة.

(١) فؤاد بطاينه، مرجع سابق، ص٣٥، ٣٠.

٢- والقاعدة الثانية: هي أن الأردن جزء من المشروع الصهيوني، وأن اليهود قد تنازلوا عنه، وأن هناك أغلبية سكانية فلسطينية فيه بدلاً من فلسطين، فتصبح أرض مكان أرض، وهذا تقسيم عادل حسب ادعائهم ومشروعهم الاستعماري الاستيطاني التوسعي.

٣- إن ما يساعد على التمسك بهذا الخيار، والسعي لتحقيقه على الأرض، هو تمزق الواقع الفلسطيني، واستسلام بعض قواه، علاوة على التواطؤ، أو العجز، أو انهيار النظام العربي، والرسمية العربية، وفك ارتباطها العملي بالقضية الفلسطينية، وانشغال أغلب الأنظمة بتدعيم أو حماية أوضاعها المتداعية، والاستجابة للإملاءات الأمريكية بالتوجه نحو عدو آخر هو إيران.

٤- إلحاق الضفة بالأردن يريح إسرائيل من أية مسئولية مستقبلاً اتجاه الأرض والسكان الذين احتلت أرضهم لأكثر من أربعين عاماً، ويولد لديهم القناعة بوجود دولة كبيرة ترعاهم، وهو ما تشير إليه بعض الدراسات الصهيونية[١].

فمن هنا يمكننا الجزم بأن الفهم التاريخي والسياسي لدعاوى الوطن البديل يحدد لنا معالم المؤامرة ومدي خطورتها فهي لا وجود لها في العقل العربي وخاصة الفلسطيني والأردني، ولكنها حاضرة وبقوة في العقل الصهيوني والقوي الداعمة للمشروع الصهيوني لذا يمكننا أن نعتبره وهم لكن لايجوز تجاهله

التوطين والوطن البديل:

كان الموقف الإسرائيلي من مشكلة اللاجئين يرتكز على نقطتين: الأولى دعوى أن الذين خرجوا من "أرض إسرائيل" إنما بطلب من الدول العربية دون ضغط من إسرائيل، وهذا يستوجب على العرب باعتبارهم المساهمين في نشوء المشكلة إيجاد حل لها، الثانية وهي أن إسرائيل من منطلق إنساني فقط مستعدة للإسهام في حل هذه المشكلة بدفع تعويضات للاجئين كي يتمكنوا من تسوية أوضاعهم حيث يريدون[٢].

ومن خلال الاطلاع على العديد من المراجع العربية و الأجنبية وحتى المؤرخين اليهود، تبين لنا أن خروج اللاجئين الفلسطينيين كان بقوة السلاح، وبفعل إرهاب العصابات الصهيونية العسكرية، ولم يكن بالمطلق وفق الزعم والموقف الإسرائيلي الآنف الذكر.

---

(١) شهرية الشرق الأوسط، الوطن البديل آفاق التطبيق وسبل المواجهة، مرجع سابق، ص٤٩.

(٢) مكرم يونس، "المشروعات الإسرائيلية لتوطين اللاجئين (١٩٦٧-١٩٧٨)، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٨٦، بيروت: كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩، ص١٠٨.

لقد تميزت المناقشات الإسرائيلية، منذ أن أثيرت مشكلة اللاجئين بعدم الجدية، ولم تكن تهدف إلا إلى تحقيق استعراض إعلامي أمام الرأي العام العالمي، وكان من أبرز رموز هذه المرحلة "ليفي أشكول" الذي عارض تقديم أية حلول لهذه المشكلة، واتبع سياسة القمع، معتقداً بأن هذه السياسة سوف تؤدي إلى هجرة عشرات الآلاف من اللاجئين إلى الخارج، إلا أن هذه السياسة فشلت مما دفع النائب "جدعون هاورتز" للتحدث عن تقصير إسرائيل في حل المشكلة قائلاً: "من واجبنا أن نطلع اللاجئين على الحقيقة، بأن لا يجب عليهم الاستمرار في حياة الانتظار الوهمية للعودة إلى ديارهم التي هجروها، بل علينا أن نفتح أمامهم كوة أمل، وأن نقدم لهم حلولاً دائمة، ونضع نهاية لعملية تنمية مشاعر الكراهية والانتقام .. وأقول إنهم لا يريدون الهجرة، وهم مصممون على البقاء بالمخيمات، وإثارة القلاقل لنا، والآن أمامنا طريق واحد هو القيام بأي عمل بناء شجاع كي نبدأ في حل المشكلة" [١].

وأيضاً نجد أن اتفاق "اوسلو" أجل التفاوض الفلسطيني – الإسرائيلي حول قضية اللاجئين عموماً، إلا أن إسرائيل استبعدت تماماً فكرة القبول بحق عودة اللاجئين منذ عام ١٩٤٨[٢].

ولقد رهنت إسرائيل قبولها مبدأ تعويض اللاجئين الفلسطينيين بعدد من الشروط تماماً كما دأبت في شأن حق العودة في سياق من الشروط المسبقة؛ كتوطين اللاجئين في الدول العربية،وبالنسبة لإسرائيل فإن حل قضية اللاجئين يجب أن يتم عن طريق توطينهم بعيداً عن "أرض إسرائيل"، وتفضل أن يتم التوطين في نقطة بعيدة عنها جغرافياً، فإذا لم يكن ذلك ممكناً فإن الأردن يمثل مكاناً مناسباً لهذا الحل[٣].

ويلاحظ أنه في مناخ التسوية السياسية الجارية للقضية الفلسطينية منذ خريف عام ١٩٩١ تخوف الكثيرون من أن يكون مدخل التوطين متزامناً ومتواكباً مع مداخل أخرى تنسجم مع المفاهيم والمشاريع الإسرائيلية، بحيث تصبح المسألة أمراً واقعاً في المدى القريب أو البعيد[٤].

إن تحسين مستوى معيشة اللاجئين الفلسطينيين شعار قديم يرتد بأصوله إلى كل مشروعات التوطين، ومن بين نماذج المشروعات التي حملت سمة هذا الشعار نذكر مشروع حزب العمل الإسرائيلي للسلام في آب ١٩٨٩ الذي ركز على حل مشكلة اللاجئين وتوطينهم بمساعدة صناديق دولية، ورأى "ضرورة التعاون مع الدول العربية التي سيتم توطين اللاجئين فيها، والعمل على الإلغاء التدريجي لمخيمات اللاجئين أو تغيير طبيعتها، أو عن طريق توطين سكانها في أماكن السكن القريبة

---

(١) مكرم يونس، المرجع السابق، ص ١١٣.

(٢) بيلين يستبعد عودة لاجئي ١٩٤٨، صحيفة الحياة ١٩٩٣/١٠/١٦.

(٣) مكرم يونس، مرجع سابق، ص١١٢.

(٤) محمود الريماوي، "التوطين وحق العودة، رؤية إلى الواقع،صحيفة الحياة، ١٩٩٣/٩/١٧.

القائمة.. وكل هذا من خلال تنمية مشاريع زراعية وورش صناعية في الضفة الغربية، وضمان استيعاب اللاجئين"[١].

وهذه مسألة مفتوحة على الممكنات والنجاحات في الاستراتيجية الإسرائيلية، والفزاعة الصهيونية التي ترفعها إسرائيل بوجه الأردن هي بتحويله إلى وطن بديل للفلسطينيين، وهي تعني في الحقيقة بهذا التهديد التعبير عن قدرتها على تجريف مثلث التوازن المرتكز على أضلاع العلاقة بين القصر والشعب الأردني والعلاقة الأردنية الفلسطينية، بل هي تحاول التعبير عن قدرتها على تجريف كل الشرعيات الأردنية مجتمعة والاستعداد لدخول معركة تفكيك الأردن[٢].

وفي مناسبات مختلفة هددت إسرائيل بإهداء الأردن وطناً للفلسطينيين، كما ساوم "شارون" "ياسر عرفات" بعد الخروج من بيروت عبر وسطاء، وهددت بشكل غير مباشر من خلال محلليها الاستراتيجيين بأن الملك عبدالله الثاني آخر الملوك الهاشميين، ووصفت الشعب الأردني بأنه ليس شعباً بقدر ما هو مجموعة من البدو الرخص كما نقل عن "إيهود باراك" في شرم الشيخ، أو على لسان بعض عملائها بأنهم همج يسعون لذبح الشعب الفلسطيني، و يقومون ببرنامج تطهير عرقي للفلسطينيين[٣].

وهنا يمكننا التأكيد على أن مؤامرة الوطن البديل، هي توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، وهذا استهداف للأردن ولفلسطين ولحقوق الشعب الفلسطيني بأرضه ووطنه، وهذا انتهاك للحقوق التاريخية ولثوابت الشعب الفلسطيني.

ومن خلال هذا التأكيد، نجد أن إسرائيل تسعى وفي إطار تصفير القوة بدل التوازن داخل الحركة الصاعدة في المجتمع الأردني، إلى تكسير مثلث التوازن داخل الدولة الأردنية المتمثل في العلاقة الأردنية الفلسطينية وعلاقة الشعب بنظام الحكم بما يعني الحيلولة دون بقاء هذا التوازن، وانفتاحه على التحول إلى حالة توازن في حركة صاعدة بناءة وإيجابية، وهذا التكسير يدفع إلى حالة توازن صراعي يدور حول نفسه، متحولاً إلى محصلة صفرية، تؤول لاحقاً إلى حالة عدمية،فإسرائيل تدرك أن تفكيك أحد هذه الشرعيات يعني تفكيك الأردن وإفقاد الجميع شرعية الوجود خارج معادلتها،

---

(١) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٦٠٨، أيلول ١٩٧٢، ص ٥٥٤.

(٢) عاطف عدوان، الأطروحات الإسرائيلية حول مشكلة اللاجئين، مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، غزة، أغسطس ٢٠٠٦م، ص٢٦.

(٣) أسمهان شريح، قضية اللاجئين والسياسات الإسرائيلية، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد٢٤، شتاء ٢٠٠٦ ميلادي، ص٧٠.

وبالتالي فهي تتنقل تهديداً لهذه الشرعيات لخلق مناخات الأزمة ومتطلبات التهشيش المسبقة محاولة بذلك إسقاط شرعيات الوجود الثلاث بضربة واحدة في الأردن[1].

وهذا يعني أن تلويح إسرائيل بإمكانية توطين الفلسطينيين في الأردن ليكون الوطن البديل لهم، ما هو إلا استراتيجية إسرائيلية لضرب الأردن واستقرارها، وإنهاء وجودها، وذلك بالاستهداف المباشر لهذه الشرعيات، وقد تحدثنا في المبحث الثاني من الفصل الثاني في هذه الدراسة حول أهداف الوطن البديل في المشروع الصهيوني .

ففكرة توطين الفلسطينيين في الأردن أو ما يسمى بالوطن البديل ليس هيمنة فلسطينية على الأردن، بل هو جملة إجراءات تفتح معارك داخلية، تَحُول دُون أي تَحَوُّلٍ إيجابي في مواجهة المشروع الصهيوني.

فبعد أوسلو ووادي عربة انتاب كلا الطرفين الأردني والفلسطيني صحوة على النفق الذي أدخلوا فيه، وبدأت تتشكل ملامح وحدة هدف تتجلى في خنق مشروع التمدد الصهيوني، والعمل من أجل فرض التراجع عن استحقاقات أوسلو ووادي عربة، وحتى يتم قطع الطريق على هذه الإمكانية كان لا بد من محْو خط التقاطع هذا، واستبداله بخط افتراق تمثل في فزَّاعة الوطن البديل التي تظهره، وكأنه مشروع هيمنة للفلسطينيين على الأردنيين بعونٍ صهيوني، قد يجري تظهير المشروع على هذا النحو، نتيجة لأقل ما يمكننا وصفه بالعمى السياسي، والذي لا يقل خطورة إن لم يزد عن العمالة المباشرة[2].

فالكيان الإسرائيلي منذ نشأته، قام على رؤية إحلالية صهيونية واضحة لها منطقها الواضح الحتمي، عادةً ما يطرح تأرجح بين حد أقصى الترانسفير الكامل أو الإبادة الجسدية الكاملة، أو حد أدنى خلق أغلبية من العنصر السكاني الجديد[3].

لقد بات هدف إفراغ فلسطين من سكانها ضرورة يحتمها منطق الأسطورة والعنف الإدراكي الصهيوني، فارتكب بحق الشعب الفلسطيني جميع أشكال الإرهاب والترويع والمجازر وعمليات التقتيل، ومارس ضده أكبر عملية ترحيل جماعي ارتكبت عبر التاريخ المعاصر معتمداً بذلك على فكرٍ مسبقٍ ممنهج، وآخر شاهد على ذلك ما عبر به المفكر الصهيوني البريطاني (إسرائيل زانجويل)

---

(١) أحمد الخلايلة، الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص١١٥.

[2](٢) الحباشنة خالد عبدالرازق، العلاقات الأردنية الإسرائيلية في ظل معاهدة السلام، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت ٢٠٠٤، ط١، ص١١٠.

(٣) الترانسفير طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسات الإسرائيلية، قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات، ط١، بيروت، ٢٠٠٩م، ص٩٣.

بكتاباته"يجب ألا يُسمح للعرب أن يحاولوا دون تحقيق المشروع الصهيوني، ولذا لابد من إقناعهم بالهجرة الجماعية.. أليست لهم بلاد العرب كلها، ليس ثمة من سبب خاص يحمل العرب على التشبث بهذه الكيلو مترات القليلة، فهم بدوٌ رُحّل يطوون خيامهم وينسلون في صمت وينتقلون من مكان لآخر"(١).

وانهالت على الشعب الفلسطيني المشاريع الرامية إلى توطينه، لكنه رفض كل مشاريع التوطين والوطن البديل الذي كثيراً ما بدأ يتردد في أسماع العالم ويكرره بعضهم هنا وهناك، ولعل اللافت للنظر الآن ارتفاع وتيرة الخطاب السياسي الإسرائيلي الذي أخذ يتمحور وينتشر بسرعة حول "يهودية الدولة"، والإلحاح على مضامين الخطاب في الداخل الإسرائيلي والمؤتمرات الدولية، لكسب مشروعية التطهير العرقي الذي مارسته "إسرائيل" ضد الشعب الفلسطيني في السابق، بل الذهاب إلى أبعدمن ذلك،عبر وضع مخططات لتنفيذ "ترانسفير"إضافي بحق ما بقي منهم داخل الخط الأخضر(٢).

<u>الترانسفير والوطن البديل.</u>

تطورت فكرة الترانسفير لدى قادة الحركة الصهيونية، لدرجة أن ديفيد بن غوريون، يؤكد قائلاً "لا مهرب لنا من أن نحتل الأرض بقوة السلاح، لأننا لا يمكن أن نتحمل بقاء مساحات شاسعة من أرضنا خالية من اليهود، في حين أننا نستطيع استيعاب عشرات الألوف منهم" (٣).

وعند انعقاد المؤتمر اليهودي العالمي العشرين قال بن غوريون " لو استطعنا تنفيذ النقل القسري للفلسطينيين، لكان هذا إنجازاً كبيراً؛ فذلك هو السبيل للاستيطان في مناطق شاسعة".

ويقول بن غوريون أيضاً: "إن العراق وسوريا لن تجدا مشكلة في استيعاب سكان إضافيين من عرب إسرائيل يعني الفلسطينيين حتى لو تم نقلهم كلهم إليهما"(٤).

وقد اتخذت القيادة الإسرائيلية قراراً استراتيجياً نص على رفض عودة اللاجئين، وكان ذلك من أهم القرارات التي اتخذتها هذه القيادة في عام ١٩٤٨، ففي نظر "فايتس" – وهو واحد من زعماء الاستيطان اليهودي آنذاك– أن خروج العرب من فلسطين، يشكل ترجمة عملية لفكرة الترحيل "الترانسفير" التي طرحت في أواخر الثلاثينات، بل ذهب "فايتس" إلى طرح فكرة إنشاء مؤسسة رسمية خاصة ذات صلاحيات واسعة، تتولى الإشراف على تنفيذ فكرة الترانسفير قبل فوات الأوان، باتباع وسائل كفيلة بمنع عودة العرب إلى بيوتهم(٥).

---

(١) م.ت.ف، الترانسفير في الفكر الصهيوني، م.ت.ف، الإعلام الموحد، ط١، بيروت، ١٩٩٦م، ص٤٨.

(٢) إبراهيم الجندي، اللاجئين بين العودة والتوطين، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص٦٦.

(٣) جهاد الرنتيسي، الترانسفير الثالث، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣م، ص٤١.

(٤) حمدان بدر، المرجع نفسه، ص٦٠،٦٢.

(٥) بني موريس، ولادة مشكلة اللاجئين: وثيقة إسرائيل، ترجمة دار الجليل للنشر، عمان ١٩٩٣، ص ١٣١–١٣٣.

وهنا يمكننا التأكيد على أن العنف المسلح والمكر هما الأداتان اللتان استخدمهما الصهاينة في تنفيذ مخططات الترانسفير والتهجير القسري .

وعقب تأسيس دولة الاحتلال، استخدمت الحكومات الصهيونية المتعاقبة وما زالت جميع طرق تضيق الخناق على الفلسطينيين داخل أرض فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، من أجل تهجيرهم أو ترحيلهم، واتخذت أشكال التضييق مناحٍ كثيرة،كما سعوا إلى انتهاز أية فرصة تسنح لممارسة سياسة طرد العرب من فلسطين، في إطار مشروعات واضحة ومبرمجة، وخصوصاً بعد حرب عام ١٩٦٧، واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة [(١)].

وأيضاً ما يعرف بالترانسفير التجريبي وهو مقدمة للترانسفير الممنهج والشامل، فهناك قانون إسرائيلي جديد يقضي بعدم السماح لأي شخص سبق له أن خالف شروط الزيارة بالدخول إلى فلسطين مرة أخرى، وقد بلغ عدد الفلسطينيين الذين فقدوا حقهم في الإقامة بعد سفرهم للخارج لغرض الدراسة أو العمل حتى فترة اتفاق أوسلو مائة ألف فلسطيني، إضافة إلى ذلك فإن هناك قانون المواطنة الذي صادق عليه الكنيست في ٣١ تموز (يوليو) عام ٢٠٠٣، وهو قانون عنصري بامتياز، أصبح بموجبه حق لم شمل العائلات الفلسطينية ملغياً وغير قابل للتحقيق، وقد تضررت من هذا القانون بشكل مباشر إحدى وعشرين ألف عائلة عربية منها خمسة آلاف عائلة مقيمة في القدس الشرقية[(٢)].

كما أن اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة هم أيضاً من المجموعات الضعيفة المعرضة للتهجير القسري، فعلى سبيل المثال في عام ١٩٩٠ غادر مئات آلاف الفلسطينيين دولة الكويت تحت وطأة الاجتياح العراقي للكويت والحرب التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها،وكذلك نجد أيضاً نتيجة للعدوان الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق واحتلاله منذ عام ٢٠٠٣، أجبر اللاجئون الفلسطينيون الذين يعيشون في العراق والبالغ عددهم حوالي أربعة وثلاثين ألف فلسطيني، على الرحيل ومغادرة البلاد وكذلك في لبنان تم تهجير أكثر من واحد وثلاثين ألف لاجئ من مخيم نهر البارد عام ٢٠٠٧ ومعظمهم لم يعودوا للمخيم حتى الآن[(٣)].

---

(١) حسن عبد القادر صالح، الأوضاع الديموغرافية للشعب الفلسطيني، ط١، الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني بيروت، ١٩٩٠م، ص١٢.

(٢) إبراهيم الدقاق وآخرون، القضية الفلسطينية تحديات الوجود والهوية، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٣٨.

(٣) عدنان أبو عامر، الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الرؤية التاريخية والسلوك السياسي، دمشق، ط١، ٢٠٠٧م، ص٣٢.

إن الأيديولوجية الصهيونية تنفي كلاً من التاريخ والجغرافيا، فهي تحاول إلغاء تواريخ الجماعات اليهودية في العالم، وتاريخ الفلسطينيين في فلسطين حتى تحقق الترانسفير المطلوب، وهو نقل اليهود من المنفى إلى فلسطين ونقل الفلسطينيين من فلسطين إلى المنفى(١).

ويمكننا اعتبار البداية العملية لتنفيذ مؤامرة الوطن البديل هي تنفيذ الترانسفير القسري وطرد الفلسطينيين من أرضهم ووطنهم .

وفي حرب ٥ حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، دفع اليهود بأعداد كبيرة من الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في الضفة والقطاع إلى الهجرة إلى خارج الأراضي التي احتلتها في الحرب، ثم بدأت إسرائيل بمصادرة الأراضي في المناطق المحتلة، وطرد أصحابها عنها، وإنشاء المستعمرات عليها(٢). وتمكين الإسرائيليين من احتلال أراض إضافية يتمكنون من خلالها طرد أعداد كبيرة من الفلسطينيين، وإجبار دول المواجهة العربية على الجلوس معهم على طاولة المفاوضات لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط حسب شروط إسرائيل(٣).

وبهذا تكون إسرائيل قد حققت خطوة من سياستها الترانسفير القسري في تهجير الفلسطينيين من فلسطين، والتعجيل في تحقيق مؤامرة الوطن البديل

وما صدور كتاب بعنوان: (من لاجئين إلى مواطنين) في عام ١٩٩٦م لمؤلفته "دونا أزرلتا" باللغة الإنجليزية، والذى تضمن مشروعاً مقترحاً يرمي إلى استيعاب إقليمي دائم للاجئين الفلسطينيين، خير شاهد ودليل على سياسة الاحتلال العنصرية، وقد أوصت الدراسة باستيعاب اللاجئين الفلسطينيين في الدول التي يعيشون فيها حالياً ومن ضمن تلك الدول الأردن(٤).

إن الحديث الإسرائيلي المتزايد عن تهجير الفلسطينيين إلى الأردن باعتباره دولة فلسطينية ليس حديثاً جديداً، وإنما هو امتداد للمشروع الصهيوني الذي تبلور بعد انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، لاقتسام غنائم تلك الحرب بن الحلفاء فطالب عدد من القادة الصهاينة الدول الغربية وبخاصة بريطانيا، دعم اليهود لنقل عرب فلسطين إلى العراق ودول عربية أخرى، وإيجاد عمل لهم خارج فلسطين. وفي هذا السياق يقول بنيامين نتنياهو: "إن المطالبة بقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية تتعارض كلياً مع السعي لتحقيق سلام حقيقي؛ إذ إن وجودها يضمن حالة عدم استقرار ونزاع مستمر، يؤدي في النهاية إلى حرب حتمية، كما أن هذه المطالبة تتجاهل حقيقة وجود دولة فلسطينية قائمة

---

(١) أنيس صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦م، ص٢٣١.

(٢) عادل حسين يحيى، اللاجئون الفلسطينيون ١٩٤٨– ١٩٩٨ تاريخ شفوي، المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي، رام الله– فلسطين، ط١، ١٩٩٨م، ص٨٣.

(٣) محمد جميل، نظرة في واقع الاحتلال الصهيوني، ط١، مكتبة ابن القيم، دمشق، ٢٠٠٥م، ص٩٧.

(٤) مركز غزة للحقوق والقانون، مشاريع توطين الفلسطينيين من عام ١٩٤٨ حتى ١٩٩٩م، ص١٩.

حالياً، فإن أرض إسرائيل الانتدابية كبيرة لدرجة تجعلها قادرة على استيعاب دولة يهودية صغيرة (إسرائيل)، ودولة أكبر لعرب فلسطين تلك التي تدعى الأردن هنالك حل للنزاع بين الشعبين يتمثل بإقامة دولتين دولة يهودية للشعب اليهودي المقيم غرب نهر الأردن ودولة عربية للشعب العربي الذي يقيم معظمه شرقي النهر. إن القول بأن الأردن هي الدولة الفلسطينية، هو تعريف لوضع قائم وموجود، وأنه يجب على إسرائيل العودة إلى مبدأ توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأماكن التي يوجدون فيها حالياً" (١).

وقد برزت خطة ترحيل العرب الفلسطينيين إلى خارج فلسطين، في لقاء خاص في ٤ آذار ١٩٣٠، بين لجنة شو وايزمان، حيث قدم وايزمان اقتراحاً يدعو إلى ترحيل العرب من فلسطين إلى شرق الأردن والعراق. وكتب يوسف فايتس أحد زعماء الاستيطان الصهيوني بتاريخ ٢٠-كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٠ ما يلي: "يجب أن يكون واضحاً لنا تماماً بأنه لا يوجد هنا حل وسط، ولا توجد طريقة أخرى سوى ترحيل العرب من هنا إلى البلدان المجاورة، يجب ترحيلهم جميعاً، يجب أن لا نُبقي على أي قرية أو قبيلة، يجب أن يكون الترحيل إلى العراق وسورية وشرق الأردن، وستكون البلاد (إسرائيل) قادرة على استيعاب الملايين من إخواننا، وتحل بذلك المسألة اليهودية"(٢).

وهكذا نجد أن الترانسفير وفق الرؤية الإسرائيلية، هو الأداة الفعلية والعملية لحل المسألة اليهودية وفق وصفهم، وهو بنفس الوقت الأداة الأولى لتنفيذ مؤامرة الوطن البديل، أو ما يمكن أن نعتبره في صورة أخرى الاوطان البديلة.

كما انشغلت أوساط أكاديمية إسرائيلية بالمسألة الديموغرافية وبفكرة التبادل السكاني، محذرة من نسبة التكاثر الطبيعي لفلسطينيي ١٩٤٨ ومن أبرز الباحثين الإسرائيليين الذين يحذرون من القنبلة الديموغرافية، رئيس قسم الجغرافيا في جامعة حيفا، البروفيسور "أرنون سوفير" وأما الجغرافي البروفيسور المحاضر في الجامعة العبرية "جدعون بيجر"، قد طرح فكرة التبادل السكاني، أي منطقة المثلث مقابل المستوطنات، في حال اتفق على تبادل الأرض بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وأصبح اسم أرنون سوفير لامعاً في سماء معالجة المسألة الديموغرافية، وتركت عبارته الواردة في بحثه بعنوان: إسرائيل ديمغرافية ٢٠٠١- ٢٠٢٠، أثراً كبيراً وواسعاً؛ إذ كتب في نهاية بحثه ما يلي: "إن لم تقم إسرائيل بتنفيذ فصل بين اليهود والعرب في كل البلاد وبسرعة فمن الواضح أن أغلبية عربية ستؤدي إلى تقزيم الطبيعة اليهودية في البلاد"(٣).

---

(١) بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، ترجمة دار الجليل، عمان، ١٩٩٦م، ص١٢٠،٧٨،٤٣.

(٢) م.ت.ف، الترانسفير في الفكر الصهيوني، مرجع سابق، ص٩٨،٩٤.

(٣) جوني منصور، إسرائيل الأخرى: رؤية من الداخل (بيروت- الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩)، ص ٦٢-٦٣.

وفي اعتقادنا أن هذا التبرير وسيلة أخري للترانسفير والذى سيؤدي لتنفيذ مؤامرة الوطن البديل.

وهنا نجد أن التنظير للترانسفير لم يكن مهمة السياسيين الإسرائيليين فقط، بل كتاب وأكاديميين و صحفيين، وهذا ما يستدعي بأن نكون كفلسطينيين وعرب في مستوى التصدي والمواجهة لمثل هذا التنظير والمخططات.

و بحسب وثيقة مؤتمر هرتسليا الأول المنعقد في أواخر عام ٢٠٠٠ تحت عنوان: "ميزان المناعة والأمن القومي اتجاهات لسياسة عامة" والذي شاركت فيه أكثر من ٣٠٠ شخصية يمثلون النخب الصهيونية في مختلف المجالات يذكر الكاتب في صحيفة هآرتس "مئير شليغ" في ٢٣-آذار (مارس)٢٠٠١ أن الشعب الفلسطيني يضاعف عدده مرة كل عشرين عاما، حيث تبلغ نسبة زيادته السنوية ٤,٢% وينطوي هذا الوضع على مغزى أمني خطير يتعلق بحيوية إسرائيل كدولة يهودية، كما ينطوي على مغزى اقتصادي وفي ضوء ذلك توصي الوثيقة بإلغاء مخصصات التأمين للعائلات الفلسطينية كثيرة الأولاد كما توصي بتوطين سكان يهود في مناطق الكثافة الفلسطينية، كما وتدعو الوثيقة إلى تبادل في التجمعات السكانية بين إسرائيل والكيان الفلسطيني المنشود، وجاء في الوثيقة ستكون هناك حاجة لإيجاد مخرج للمأزق في غير إسرائيل، ربما في شرق الأردن، لتوطين السكان الفلسطينيين في الضفة إذا لم يكبحوا من وتيرة تكاثرهم [(١)].

والملاحظ أن الوثيقة تقترح ترحيل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامة ما يسمي مؤامرة الوطن البديل لكن من دون ذكرها صراحة، وهي تربطها بظرف محدد وهذا المضمون لا يختلف كثيرا عن أفكار واقتراحات بعض الحاخامات اليهود.

فهذا الحاخام "إسحاق غينتسبورغ"، يؤمن بحتمية توسع أرض إسرائيل نحو العالم برمته بواسطة الحرب، وإخضاع شعوبه لواحد من خيارين إما قبول فرائض بني نوح وإما القتل ورغم كل هذا الانشغال الظاهر بفكرة الترحيل فإن أغلبية الحاخامات ما تزال تفضل بحث هذه المسألة في الخفاء، كما يؤكده "يوسف حرموني" في مقال نشرته صحيفة معاريف في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ بعنوان الاستيطان على ضفتي الفرات[(٢)].

وهنا يتجلى الموقف الديني من جريمة الترانسفير بفتاوى دينية لحاخامات اليهود بجواز ارتكاب هذه الجريمة، والأكثر من ذلك الدعوة لتنفيذها وهذا ما يمكننا أن نفسره بأنهم يجيزون مؤامرة الوطن البديل ويدعون لتنفيذها لأن الترانسفير مرادف لمؤامرة الوطن البديل وأولى أدواته .

---

(١) الديموغرافيا الفلسطينية في حسابات الأمن القومي الإسرائيلي، مجلة الدفاع الوطني التابعة للجيش اللبناني، ١-٧-٢٠٠٩، انظر: http://www.lebarmy.gov.lb/.

(٢) وديع عواودة، الإسرائيليون دعاة الترحيل،الجزيرة نت ٢٠٠٧/٩/١٨ .

وكانت خطة تبادل الأراضي والسكان قد طرحها قبل بضع سنوات ليبرمان وهو يحاول دفعها قدما على نحو دائم ويقول ليبرمان إن "الشرط لتسوية شاملة مع الفلسطينيين هو أيضا ترتيب موضوع عرب (إسرائيل)"وقد تسلم وزير الخارجية (الاسرائيلي) افيغدور ليبرمان فتوى قانونية تسوغ امكانية نقل منطقة المثلث ووادي عارة إلى الدولة الفلسطينية في تسوية دائمة مستقبلا، تبعا لسلسلة تحفظات وقيود. وقضت الفتوى بأن الخطوة ستكون قانونية حسب القانون الدولي، شريطة أن تتم بالاتفاق مع الفلسطينيين، ويتم التأكد ألا يبقى أي مقيم بلا جنسية. والملاحظ أنه عندما بدأ وزير الخارجية الأمريكي جون كيري يعمل مع (إسرائيل) والفلسطينيين على وثيقة إطار للمفاوضات، كلف ليبرمان القسم القانوني في وزارة الخارجية بصياغة فتوى في موضوع تطابق خطة تبادل المناطق والسكان مع القانون الدولي وفي ١٧ شباط (فبراير) ٢٠١٤ رفع المستشار القانوني لوزارة الخارجية //اهود كينان// إلى ليبرمان وثيقة تقع في ١٨ صفحة تحت عنوان: "تبادل الاراضي – نقل السيادة على أراض مأهولة في إطار تسوية دائمة مع الفلسطينيين – جوانب قانونية"

وفي الوثيقة قضى المستشار القانوني لوزارة الخارجية، بأن نقل أراضٍ مأهولة من سيادة دولة ما إلى سيادة دولة أخرى في إطار تسوية دائمة – حتى دون الموافقة الصريحة للسكان ذوي الصلة ودون إجراء استفتاء شعبي – "ليس مرفوضًا حسب القانون الدولي، وذلك طالما توفرت للسكان المنقولين جنسية بديلة ما بعد الانتقال".[(١)].

وهذا ما يعني شرعنة لمؤامرة الوطن البديل وإيجاد المخارج القانونية والسياسية، وما قانون تبادل الأراضي والسكان إلا وجه من أوجه مؤامرة الوطن البديل. لذا لابد من صلابة في الموقف الفلسطيني ورفض هذا القانون جملة وتفصيلا .

وفي هذا السياق تعد خطة النقب عام ٢٠١٥ التي تبنتها الحكومة الإسرائيلية في ٢٠–تشرين الثاني (نوفمبر)٢٠٠٥ من أبرز الخطط التي أثيرت في الأعوام الأخيرة، والتي سينبني عليها ترحيل سكان عرب من إسرائيل وهي التي قدمت على أنها الخطة القومية الاستراتيجية لتطوير النقب، وهدفها المركزي زيادة عدد السكان اليهود في النقب إلى ٩٠٠ ألف خلال عشر سنوات ما بين سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠١٥، وتخصيص ٣,٩ مليار دولار لتنفيذ ذلك، وترى هذه الخطة في وجود البلدات العربية غير المعترف بها مشكلة تعوق التنفيذ، وهو ما يعني عملياً إخلاء وهدم البلدات العربية غير المعترف بها وهذا ما يجري تنفيذه حالياً في النقب[(٢)].

---

(١) وزارة الخارجية الاسرائيلية تبلور فتوى تسوغ التبادل السكاني، هآرتس٢٠١٤/٣/٢٦ – من براك ربيد http://www.noqta.info/

(٢) للاطلاع على خطة النقب ٢٠١٥، أنظر: http://www.negev.gov.il/Negev.

وتجدر الإشارة إلى أن ليبرمان كان قد بادر إلى اقتراح تعديل قانون المواطنة الذي أقره الكنيست في ٣١-تموز (يوليو)٢٠٠٣ وهو يعتبر أشد التعديلات التي طرأت على هذا القانون تمييزاً وعنصرية، وهو قانون يؤدي بالضرورة إلى انهيار أسر فلسطينية بأكملها(١).

وهذا القانون والتعديل المقترح هو أشد أشكال العنصرية وأبشع طرق الطرد والتهجير القسري، وفي حقيقته هو قوننة الطرد والتهجير القسري "الترانسفير" بتخريجة إسرائيلية بشعة لمؤامرة الوطن البديل.

---

(١) نمر سلطاني،إسرائيل والأقلية العربية ٢٠٠٣،ترجمة جلال حسن،حيفا، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، ٢٠٠٤، ص١٢-١٩.

المبحث الثاني
مشاريع التوطين ودورها في خلق دعاوى الوطن البديل.

المطلب الأول : مشاريع التوطين ذات العلاقة بدعاوى الوطن البديل قبل عام ١٩٦٧.

المطلب الثاني: أهم مشاريع التوطين ذات الصلة بدعاوى الوطن البديل بعد عام ١٩٦٧.

المطلب الأول

مشاريع التوطين ذات العلاقة بدعاوى الوطن البديل قبل عام ١٩٦٧

من المعروف أن النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني في حرب عام ١٩٤٨،أدت إلى تشريد جزء كبير من الفلسطينيين، وتحويلهم إلى لاجئين، حيث لم يبق في المناطق الفلسطينية التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي سوى (١١٧) ألفاً فقط، جزء منهم لاجئون من قرى ومدن مختلفة، انتقلوا بعد إجلائهم عنها، إلى أماكن مختلفة أخرى داخل فلسطين، وقد خلف اللاجئون الفلسطينيون وراءهم أملاكاً وأراضٍ شاسعة قدرت إحدى لجان الأمم المتحدة مساحتها بما يزيد عن أربعة ملايين دونماً عدا النقب، الذي تقدر مساحته بـ١٢ مليون دونماً (١) .

كانت فلسطين تشكل جزءاً من السلطنة العثمانية وفي أثناء الحرب العالمية الأولى التي شهدت انهيار هذه السلطنة دخلت الجيوش البريطانية الأراضي الفلسطينية واحتلتها عام ١٩١٧، ولإضفاء شكل من الشرعية على احتلال الحلفاء للبلاد التي كانت خاضعة للدولة المهزومة في الحرب العالمية الأولى، فرضت هذه الدول نظام الانتداب، وقد عهدت عصبة الأمم المتحدة رسمياً إلى بريطانيا بالانتداب على فلسطين بتاريخ ٢٤ تموز(يوليو) ١٩٢٢، وعمدت بريطانيا وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية تضمن تنفيذ تصريح بلفور، حيث منحت الحكومة البريطانية من طرف واحد بتاريخ الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧، بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. ونتيجة لهذه السياسة، زاد عدد اليهود في فلسطين من ٨٣,٧٩٤ ألف نسمة عام ١٩٢٢، أي ما يوازي ١١,٦% من مجموع السكان، إلى ٦٥٠ ألفاً في نهاية فترة الانتداب ١٤/آيار (مايو) ١٩٤٨ أي ما يوازي ٣٠,٧١% من مجموع السكان ،ونتيجة لهذه السياسة أيضاً، استطاعت الأقلية اليهودية الاستيلاء عام ١٩٤٨ بقوة السلاح على حوالي ٧٧,٤٠% من مساحة فلسطين، بينما لم تكن تملك في ذلك الوقت سوى ٥,٧٦% من مجموع أراضي فلسطين، كما تمكنت من إجلاء حوالي٧٣٦ ألفاً من الفلسطينيين خارج وطنهم لتحل محلهم المستوطنين اليهود، ومع تصاعد الاهتمام الدولي بقضية اللاجئين بعد توقيع اتفاقيات الهدنة في رودوس عام ١٩٤٩، أخذ المسئولون الإسرائيليون يصرحون بأنه لا يمكن السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلا في إطار اتفاقية سلام مع الدول العربية، وستكون إعادة الممتلكات العربية لأصحابها في فلسطين، مشروطة بدفع تعويضات عن الممتلكات اليهودية التي تركها اليهود في الدول العربية، وأن عودة اللاجئين

---

(١) حنة شاهين، المواجهة الإسرائيلية–العربية الأولى(١٩٤٨)، وأثرها على وضع الشعب الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٠٩، بيروت، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠، ص٨٨.

الفلسطينيين إلى بيوتهم لن تكون شاملة بل انتقائية ، فيما بعد أصبحت قضية اللاجئين الفلسطينيين تستخدم كورقة مساومة سياسية في إطار مطالبة إسرائيل بالاعتراف بها وإبرام معاهدات سلام معها[١]. وترى إسرائيل أن الفقرة ١١ من القرار ١٩٤، لا تنطبق فقط على اللاجئين الفلسطينيين، بل تطال أيضاً اللاجئين اليهود من البلاد العربية، لاسيما وأن القرار لم يحدد ماهية اللاجئين المقصودين[٢].

وهذا ما يثار أيضاً من الجانب الإسرائيلي عند تفسير الفقرة الخاصة بحل قضية اللاجئين في قرار مجلس الأمن المشهور رقم ١٩٤، ففي الورقة الإسرائيلية الخاصة بقضية اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف التي نشرت بشكل غير رسمي أثارت إسرائيل مسألة المهاجرين اليهود من الدول العربية، وقدرت أنهم ٨٠٠ ألف شخص، وصل منهم إلى إسرائيل ٥٩٠ ألفاً وذكرت "أن هؤلاء أصبحوا مواطنين في إسرائيل، فيما لم تبذل الدول العربية جهوداً لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين"[٣].

يتبين لنا أن مشروع الوطن البديل، سبق إعلان وقيام دولة إسرائيل، وسبق وأن تطرقنا للأسس الفكرية والأيديولوجية وحتي الدينية والتي دعمت بشكل واضح، توجهات إسرائيل نحو طرد الفلسطينيين، وإحلال مهاجرين يهود محلهم، وشرعت هذه الأسس للسياسي الإسرائيلي، وأطلقت له العنان بأن يطرح مشروع الوطن البديل، وإن اختلفت الأراء حول مكان هذا الوطن البديل إن كان الأردن أو العراق أو سيناء أو ليبيا، فالمهم أن هذا المشروع أسسه قديمة بقدم المشروع الصهيوني ذاته، وما الطرح المتجدد لمشاريع التوطين الكثيرة، إلا تعبير واضح لمؤامرة الوطن البديل، وتشير كل الوقائع التاريخية باستهداف الاردن وفلسطين على حدٍّ سواء، وأن الأطماع اليهودية في الأردن لا تقل من حيث الاستهداف عن أطماعهم في فلسطين. ويمكننا التأكيد، بأن خطر المشروع الصهيوني خطر على الأردن وفلسطين والأمة العربية والإسلامية، فكانت المشاريع الكثيرة التي طرحت قبل إعلان قيام دولة إسرائيل وحتى نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، تؤكد ذلك وفيما يتعلق بالشتات الفلسطيني واللجوء والتهجير القسري فانهالت المشاريع المطروحة لتوطينهم في الأماكن التي لجؤوا إليها، فهذه المشاريع لم تتوقف وقد كان عددها كثير، إلا أن بعضها استمر الجدل قائمًا بشأنه بعض الوقت وبعضها الآخر ولد ومات ولا يكاد أحد يلتفت إليه، والغالب على كل هذه المشاريع وعلى مدار عشرات السنين

---

(١) صلاح الدين الدباغ، حق الشعب الفلسطيني بأرضه والعودة إليها، شؤون فلسطينية، العددان، ٤٢/٤١، بيروت، كانون الثاني/ شباط ١٩٧٥، ص ١٤٠.

(٢) ادوارد سيدهم، مشكلة اللاجئين العرب، مطبعة الوحدة، القاهرة، ١٩٦١، ص١١٩،٢٥٩.

(٣) رضا شحادة، قضية اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف، المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر ١٩٩٢، ص٢٦-٢٧.

الماضية هو الفشل، فلا هي نجحت في توطين هؤلاء اللاجئين، ولا هي أنْسَتْهُم حق العودة إلى ديارهم[(١)].

ومن أهم المشاريع والأطروحات الإسرائيلية ذات العلاقة مباشرة بمؤامرة الوطن البديل:

خطة جوشواه بوخميل* ١٩١١(Bouchmal Joshuah): اقترح الداعية الروسي الصهيوني جوشواه بوخميل في عام ١٩١١، مشروع ترحيل عرب فلسطين إلى شمال سورية والعراق، وكان ذلك أمام لجنة فلسطين التابعة للمؤتمر الصهيوني العاشر المنعقد في بازل، وقد تحول هذا الأمر إلى مطلب لقادة الحركة الصهيونية من الدول الأوروبية، ولا سيما بريطانيا أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩[(٢)].

خطة وايزمن ١٩٣٠ (חיים ויצמן)(Chaim Weizmann) [(٣)] رأى وايزمن أن الحل الجذري لمسألة الأرض والمشكلة الديموغرافية العربية معاً يكمن في ترحيل العرب إلى شرق الأردن والعراق، لما تتمتع به هذه البلاد من مساحات شاسعة تفسح مجال العمل للعرب فيها.

خطة إدورد نورمان** ١٩٣٤ . ١٩٤٨ (אדוארד נורמן)(Edward Norman) فالعراق برأيه بلد عربي يتمتع بمساحات شاسعة وخصبة إلا أنه قليل عدد السكان؛ الأمر الذي يجعله بحاجة إلى استقدام العمالة الخارجية لدعم قوته الداخلية والسياسية والاقتصادية، وبالتالي فإن ترحيل الفلسطينيين إليه وتوطينهم فيه سوف يشكل حلاً لأحد أهم عوائق التنمية، وفي الوقت نفسه سيسمح للهجرة اليهودية والاستيطان بالمُضِيِّ قُدُماً، ،وجدولَ "نورمان" الإجراءات التنفيذية لخطته في عدة مراحل، فالمرحلة الأولى يجب أن تتضمن مناقشة بدء الترحيل مطولاً وبشكل سري وبمنظور اقتصادي، تناقشها الأوساط النافذة على الشعب اليهودي، ثم المرحلة الثانية والتي تتطلب تأسيس نقابة

---

(١) كمال القصير، مشاريع توطين الفلسطينيين في الخارج، http://www.aljazeera.net/home/print/787157c4-0c60-402b-b997-1784ea612f0c/c34a88a7-750f-436d-8eae-18565b5a60b2

(٢) مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين بقلم حسين خلف موسى – موقع دنيا الرأي الالكتروني http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/04/24/163224.html

* جوشواه بوخميل: داعية صهيوني ينحدر من أصول روسية.
http://services.islamweb.net/ramadan/index.php?page=article&lang=A&id=134041

** إدورد نورمان : (١٩٠٠ – ١٩٥٥) مليونير يهودي ، وأحد الداعين إلى الترحيل الطوعي للفلسطينيين إلى العراق. انظر كتاب طرد الفلسطينيين نور الدين مصالحة . مصدر سابق .

(٣) حاييم وايزمان (חיים ויצמן) (27 نوفمبر ١٨٧٤ – ٩ نوفمبر ١٩٥٢) لعب الدور الأهم في استصدار تصريح بلفور نوفمبر ١٩١٧واكتشف مادة النيتروجليسرين شديدة التفجير وأعطى بريطانيا تركيبها لتستخدمها في الحرب العالمية الأولى مما زاد من اهتمام بريطانيا به . كان رئيسا للمنظمة الصهيونية العالمية منذ عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٤٦ ثم انتخب أول رئيس لدولة إسرائيل ١٩٤٩ /http://ar.wikipedia.org

أو منظمة من الخبراء الذين لديهم المال الكافي لدعم هذا المشروع، ثم تتلوها عدة مراحل أخرى كوضع خطة تربوية تظهر فيها ميزات العراق من حيث التربة والمناخ ،ولم يُغفل "نورمان" في خطته ما سيترتب على الحكومة العراقية في حال موافقتها على المشروع من وجوب منح الأراضي للمُرَحَّلِين الفلسطينيين والمسارعة بنقل ملكيتها إليهم وتسهيل دخولهم دون جوازات سفر أو تأشيرات دخول أو رسوم ومنحهم الجنسية العراقية خلال عام واحد من السكن في العراق(١).

مذكرة بن غوريون كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٧ (בן גוריון–David Ben Gurion) (٢): بعث "دافيد بن غوريون" بمذكرة إلى المجتمعين في لجنة العمال الصهيونية المنعقدة في بريطانيا جاء فيها: "ستعرض على العراق عشرة ملايين جنيه فلسطيني في مقابل إعادة توطين مائة ألف أسرة عربية من فلسطين في العراق، وكان بن غوريون من دعاة التهجير القسري؛ لأنه يرى أن من المستحيل تخيل ذلك دون القسر، فلا يمكن تصور قبول الفلاحين الفلسطينيين للرحيل الطوعي مهما تكن الإغراءات المالية، لذلك لا بد من اللجوء إلى التهجير القسري، مستشهداً بما حصل للأتراك واليونانيين إبان الحرب العالمية الأولى(٣).

خطة بن حورين* ١٩٤٣ . ١٩٤٨ :(בן חורין –Horin Ben) انطلق "بن حورين" في خطته من أفكار "نورمان" الداعية إلى ترحيل الفلسطينيين إلى العراق، قائلاً:"أقترح ترحيل عرب فلسطين وشرق الأردن إلى العراق أو إلى دولة عراقية سورية موحدة " وشدّد على ضرورة تزامن ترحيل الفلسطينيين إلى العراق مع ترحيل يهود العراق وسورية واليمن إلى فلسطين، ونبه إلى أن هذا المشروع لا يمكن له أن يتم إلا بالحصول على دعم من الدول العظمى (٤). وقد قام الصهاينة بتقديم خطة لترحيل الفلسطينيين إلى العراق إلى ممثل الرئيس الأمريكي "روزفلت" الشخصي الجنرال باترك هرلي

---

(١) نور الدين مصالحة،طرد الفلسطينيين، مصدر سابق، ص ٦٩.

(٢) ديفيد بن غوريون(١٦ اكتوبر ١٨٨٦ / ١ ديسمبر ١٩٧٣) والده كان رئيس حركة محبي صهيون. أنضم للحركة الماركسية الصهيونية عمال صهيون "بُوعالِي صهيون" عام ١٩٠٤. هاجر إلى فلسطين عام ١٩٠٦ حيث أصبح من قادة الحركة في فلسطين ، وساهم في إنشاء منظمة هاشومر. وهو من أعلن عن قيام دولة اسرائيل وأدارها بعد قيامها لمدة عقد ونصف حتى ١٩٦٣، عُين كرئيس الوزراء وكوزير الدفاع الأول لدولة إسرائيل .المصدر :مركز الاسرى للدراسات،شخصيات تاريخية في دولة الاحتلال http://alasra.ps/

(٣) نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين، المصدر نفسه، ص ١٠٥ .

- الياهو بن حورين : إعلامي صهيوني في حركة التصحيحيين، رئيس صحيفة البيشوف العبرية، مستشار في مجلس الطوارئ . المصدر: محمود محارب الصهيونية: الترانسفير والأبارتهايد http://ashsham.com/TextNewsPaper.aspx?id=23

(٤) نور الدين مصالحة،طرد الفلسطينيين، مصدر سابق، ص١٠٧.

حين زار فلسطين عام ١٩٤٣، حيث جاء في تقرير الجنرال أن قيادة الييشوف عازمة على إنشاء دولة يهودية تضم فلسطين بأسرها وشرق الأردن، وعلى فرض ترحيل السكان العرب إلى العراق بالقوة(١).

ومن الواضح أن كل تلك الأفكار والأحابيل والمشاريع تتجه نحو مؤامرة الوطن البديل بغض النظر إن كان في المملكة الأردنية الهاشمية أو غيرها وهذا ما يبين لنا علاقة مشاريع التوطين بمؤامرة الوطن البديل، حيث أن التوطين أحد مرادفات الوطن البديل.

لجنة ديفيد بن غوريون(David Ben Gurion – דוד בן גוריון):

عيَّن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (ديفيد بن غوريون) لجنة في آب (أغسطس) عام ١٩٤٨، وكانت مهمتها منع عودة الفلسطينيين، وأوصت في تقريرها الأول بتوطين اللاجئين في البلدان المضيفة، كسورية والأردن بمساعدة من الأمم المتحدة، ويفضل في العراق(٢).

مشروع ماك غي:(Mac Guy): (٣)

قدَّم هذا المشروع لجنة التوفيق الدولية عبر مستشار وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط "ماك غي" في آذار مارس عام ١٩٤٩، ومؤداه أن تقوم فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بتقديم المساعدات الكفيلة بإنشاء مشاريع تنموية، تعمل على احتواء اللاجئين، وتوطينهم مع الاكتفاء بإعادة مئة ألف منهم إلى فلسطين، واشترطت إسرائيل للقبول بإعادتهم واعتراف الدول العربية بها، مع توطينهم حيثما يتفق ومصالح إسرائيل، واعتباراتها الأمنية(٤).

مشروع جون بلاندغورد:(John Blandgord)(٥):

تقدم "جون بلاندفورد" المفوض العام الأسبق لوكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥١ بمشروع من عدة جوانب، من بينها ما اقترحه ضمن تقريره حول تخصيص ميزانية قوامها مائتان وخمسين مليون دولاًر لدمج اللاجئين في المجتمعات العربية(٦).

---

(١) خلخال شكر،مشروع توطين الفلسطينيين في العراق يسير بخطى حثيثة، صحيفة السفير اللبنانية ٢٠٠٠/٦/٢٦،عن مأمون كيوان، توطين الفلسطينيين في العراق خلفيات تاريخية ومسارات سياسية، http://www.darbabl.net/cause/cause_10_1.htm

(٢) ابراهيم العلي، اللاجئون الفلسطينيون بين الترانسفير ويهودية الدولة، تجمع العودة الفلسطيني (واجب)، قسم الأبحاث والدراسات ،ص١٦.

(٣) ماك غي: (Mac Guy) وهومستشار وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط "ماك غي" ١٩٤٩.

(٤) عبدة الأسدي، المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية، صامد الاقتصادي، عمان، العدد١٠١،ايلول، ١٩٩٥، ص٦٢-٨٨.

(٥) جون بلاندغورد:(John Blandgord) المفوض العام الأسبق لوكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٥١.

(٦) حسين أبو النمل، قطاع غزة ١٩٤٨- ١٩٦٧ تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، بيروت، م.ت.ف، مركز الأبحاث، ١٩٧٩، ص٤٩،٤٨.

دراسة سميث و بروتي:(Smith and Prouty): [1]

أرسلت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الأميركي بعثة استقصاء إلى الشرق الأوسط بداية عام ١٩٥٤ وأصدر عضوا البعثة النائبان سميث وبروتي من ولاية فيرمونت تقريرا في أواخر فبراير عام ١٩٥٤ يوصي بممارسة الضغط على الدول العربية لتفتح أبوابها أمام استيعاب اللاجئين، وأوصت البعثة بتحديد سقف زمني لوقف معونة الأمم المتحدة للاجئين، لتقوم الولايات المتحدة بتقديم المعونة إلى الدول التي توفر مساكن للاجئين وتمنحهم حق المواطنة[٢].

مشروع وزارة الخارجية البريطانية لتوطين الفلسطينيين في العراق:

(The project of British Foreign Secretry for the resettlement of the Palestinians in Iraq)

أعدت وزارة الخارجية البريطانية عام ١٩٥٥ –حسب ما ورد في بعض وثائقها– تقريراً مطولاً عن قضية اللاجئين الفلسطينيين، تمت مناقشته مع الحكومة الأميركية، وتضمن التقرير عدداً من مشاريع التوطين خصوصاً في العراق، وذلك بالتنسيق مع السفارة البريطانية في بغداد وقسم التطوير في المكتب البريطاني في الشرق الأوسط في بيروت، والأونروا وبقية السفارات البريطانية في المنطقة، حسب ما ورد في الوثيقة التي حملت رقم (F/37/115625)[٣].

مشروع جون كينيدي: (John Kennedy):

ألقى الرئيس الأميركي "جون كينيدي" خلال المؤتمر القومي للمسيحيين واليهود، خطابًا عام ١٩٥٧، اقترح فيه عودة من يرغب من اللاجئين ليعيش في ظل الحكومة الإسرائيلية باسم الصداقة الوفية، وتعويض من لا يرغب منهم في العودة، وتوطين اللاجئين الآخرين عبر القيام بمشروعات اقتصادية في المنطقة[٤].

دراسة هيوبرت همفري:(Hubert Humphrey):

ففي عام ١٩٥٧، أعدَّ عضو الكونغرس الأميركي "هيوبرت همفري" دراسة توثيقية، وخلص "همفري" إلى القول أن السبيل الواقعي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين باعتماد التوطين والتعويض، ووضع برنامج للتنمية الاقتصادية بحسب رأيه [٥].

---

(١) سميث و بروتي:(Smith and Prouty)وهما النائبان في مجلس النواب الأميركي وعضوا بعثة الاستقصاء إلى الشرق الأوسط بداية عام ١٩٥٤.

(٢) منير الهور،مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧– ١٩٨٢، عمان،دار الجليل للنشر، ١٩٨٣، ص٤٠–٤٢.

(٣) نبيل محمود السهلي، اللاجئون الفلسطينيون في العراق، معطيات أساسية، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد٤٩، شتاء ٢٠٠٢، ص١٠٤–١٠٥.

(٤) عبدة الأسدي، مرجع سابق، ص٨٨.

(٥) موقع الأمم المتحدة: http://www.un.org/depts/dhl/dag/time1959.htm

مشروع داغ هموشولد ١٩٥٩:(Dag Hmochold):

قدم الأمين العام للأمم المتحدة "داغ هموشولد" ورقة إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة لعام ١٩٥٩، وتحمل رقم (أ-٤١٢١)، واقترح فيها توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأماكن التي يوجدون فيها، مع مناشدة الدول العربية المضيفة للاجئين التعاون مع الوكالة الدولية(١).

لم تيأس الولايات_المتحدة فتابعت من خلال وزير خارجيتها "جون فوستر John Foster " دالاس صاحب المقولة الشهيرة (الكبار يموتون والصغار ينسون)(٢).

والذي قام بزيارة إلى المنطقة في صيف عام ١٩٥٣، ورد في تقرير زيارته عن اللاجئين ما مفاده بأنه تستطيع غالبيتهم بصورة أجدى أن تدمج في حياة البلدان العربية المجاورة بيد أن هذا يعتمد على مشاريع يمكن بواسطتها استثمار أراضي جديدة(٣).

ومن أجل تطبيق ما اقترحه "دالاس Dallas" أوفد الرئيس "آيزنهاور Eisenhower" مبعوثه "جونستون Johnston" الذي قام بعدة جولات في المنطقة، خلال الفترة (١٩٥٣-١٩٥٥)، وكانت مهمته ذات شقين الأول تقاسم مياه نهر الأردن، والثاني عقد صفقة تتضمن تصفية قضية اللاجئين بتوطينهم، وقد قوبل بغضب شعبي عارم، كما قوبل مشروعه حول تقاسم المياه برفض الأطراف المعنية مما أدى إلى فشل مهمته(٤).

ويمكن القول: أن هذه السياسة الإسرائيلية اتجاه اللاجئين الفلسطينيين، شكلت صورة واضحة المعالم للمناحي المستقبلية في سياسة إسرائيل والتي تهدف إلى تصفية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، كما برزت بشكل واضح في أقوال العديد من السياسيين الإسرائيليين.

تجدر الإشارة إلى أن المجتمع الدولي، قد أكد وثبت حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحقه في العودة إلى وطنه، وجاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١١آيار (مايو)١٩٤٩ المتعلق بقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة مشروطاً بموافقتها على تطبيق قرار

---

(١) ليلى سليم القاضي، تقرر حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي ١٩٤٨-١٩٧٢، شئون فلسطينية، بيروت، ١٩٧٣، العدد ٢٢، ص٨٤-١٢٣.

(٢) بيان الأمانة العامة للمؤتمر العام للأحزاب العربية، -http://www.baath-party.org/index.php?option=com_content&view=article&id=5528:2011-12-26-12-03-56&catid=77&Itemid=207&lang=ar

(٣) محمد حسنين هيكل،المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل،الكتاب الأول، بيروت، دار الشروق، ط ٣ إبريل ١٩٩٦ ص ٣٠٥.

(٤) منير الهور وطارق الموسى،مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥، عمان، دار الجليل، ١٩٨٦، ص٤٢.

الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١١/كانون الأول (ديمسبر) ١٩٤٨ والذي تنص المادة ١١ منه على:

"إن الجمعية العامة: تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي ... والإنصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان ...وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات"[(١)].

وقد جاء القرار ١٩٤ ثمرة للتقرير الذي قدمه الوسيط الدولي "برنادوتBernadotte" إلى الجمعية العامة، يقول التقرير "إنه لخرق فاضح لأبسط مبادئ العدالة أن ينكر على هذه الضحايا البريئة حق العودة إلى منازلها، في حين يتدفق المهاجرون اليهود إلى فلسطين، ويشكلون في الواقع خطر استبدال اللاجئين العرب الذين لهم جذور في الأرض منذ قرون[(٢)].

فقد أنشأ القرار ١٩٤ لجنة توفيق ثلاثية مهمتها تنفيذ تعليمات الجمعية العامة القاضية بتسهيل عودة اللاجئين، وأيضا يتضمن بروتوكول "لوزان Lausanne" عودة اللاجئين، وحقهم في التصرف بأموالهم وأملاكهم، وحق التعويض على من لا يرغب في العودة،' ليتبين لاحقاً أن الوفد الإسرائيلي وقع على البروتوكول كي تضمن حكومته قبولها في الأمم المتحدة، حيث لم تلبث أن تراجعت عن قبول عودة اللاجئين، وكذلك سحبت موافقتها السابقة على عودة مائة ألف لاجئ كما سبقت الإشارة، ولم تعد بوارد النظر في حق العودة من أساسه[(٣)].

وهكذا نجد من خلال السرد التاريخي المختصر، أن لمشروع الوطن البديل، ولمشاريع التوطين جذور تاريخية توافق طرحها مع طبيعة المرحلة التاريخية، وما يهمنا هنا في هذا المطلب أنه تبين لنا أمران أن مشروع الوطن البديل وترحيل الفلسطينيين بغض النظر عن مكان ترحيلهم مشروع قديم، طرح بأشكال عدة قبل قيام أو إعلان ما يسمي بدولة إسرائيل، وأمر آخر أن خطر هذا المشروع يداهم فلسطين والأردن والأمة العربية والإسلامية على حدٍّ سواء، لذا يتطلب تأكيد وحدة المصير والمستقبل في مواجهة هذا الخطر الداهم على فلسطين والأردن والأمة جمعاء.

---

(١) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي (١٩٤٧-١٩٧٤)، مراجعة وتحقيق د. جورج طعمه (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية/ أبو ظبي)، مركز الوثائق والدراسات، ط٢ ١٩٧٥ ص١٧٧.

(٢) http://www.group194.net/index.php?mode لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين.

(٣) د. محمد المذوب، القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلس السادس، بيروت، ط ١. ١٩٩٠، ص ١٤٦.

المطلب الثاني

أهم مشاريع التوطين ذات الصلة بدعاوى الوطن البديل بعد عام ١٩٦٧

جميع المشاريع التي تضمنت توطين اللاجئين في أماكن الشتات، ذات علاقة مباشرة بمشروع الوطن البديل، فمنها ما يدعو للتوطين في دولة كالأردن أو سيناء وهي تعبر عن الوطن البديل بكل وضوح، أما تلك التي دعت لتوطينهم في بلاد اللجوء والتشرد فهي الوجه الآخر للوطن البديل ليكون أوطاناً بديلة.

وبحسب اطلاعنا يمكن القول: إن الإسرائيليين بمختلف ألوان الطيف السياسي يجمعون على رفض تطبيق حق العودة حسب القرار الأممي ١٩٤ والقاضي بعودة الفلسطينيين إلى ديارهم، بذريعة أن مثل هذا الحل يشكل خطراً على هوية الدولة، ويغير من طابعها كدولة يهودية بسبب الخلل الديموغرافي الذي ينجم عن ممارسة حق العودة.

وتتذرع إسرائيل بحجج أخرى لنفي مسؤوليتها عن خلق مشكلة اللاجئين، وبالتالي رفضها لتطبيق حق العودة حسب القرار ١٩٤، رغماً عن أن قبولها بهذا القرار كان شرطاً لقبول عضويتها بالأمم المتحدة، كما أشرنا لذلك آنفاً، ومن الحجج أنها خاضت حرباً دفاعية في مواجهة الحرب التي شنها العرب ضدها، ومنها أيضاً تحميل القادة العرب مسؤولية وقوع المشكلة[١].

وهكذا فإن إسرائيل بنفي مسؤوليتها عن المشكلة وإلقاء التبعة على الضحية تضيف إلى أساطيرها المؤسسة أسطورة جديدة.

وفي هذا المطلب، نسلط الضوء على مشاريع التوطين للاجئين الفلسطينيين بعد عام ١٩٦٧، ذات العلاقة بدعاوى الوطن البديل، حيث نتناول مشاريع التوطين الدولية، و الإسرائيلية فمنذ نشأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، لم تتوقف محاولات حلها، باعتبارها أبرز قضايا الصراع وأكثرها حساسية،وتسعى كافة المشاريع الإسرائيلية المطروحة، إلى إشراك المجتمعين العربي والدولي في هذه المسؤولية المتعلقة بقضية اللاجئيين الفلسطينيين، ولا يخفى أن سيطرة الأبعاد الاقتصادية على مسار تسوية القضية الفلسطينية منذ خريف عام ١٩٩١، ووجود براهين حقيقية على أولوية هذه الأبعاد، في إطار صيغة التسوية الفلسطينية– الإسرائيلية، يعزز الزعم بصلابة موقع هذا المدخل للتعامل مع القضية في الفترة المقبلة[٢].

---

(١) شمعون بيريس/ الشرق الأوسط الجديد/ ترجمة ونشر دار الجليل – عمان ١٩٩٤/ ص ١٥٢.

(٢) محمد خالد الأزعر،المداخل الإسرائيلية لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين، مجلة شؤون عربية، العدد ٢٧٩ القاهرة، أيلول١٩٩٤، ص١١٨.

ومن أهم المشاريع و الخطط التي طرحت:

مشروع آلون:(יגאל אלון–Yigal Allon)

في العام ١٩٦٨، طرح "يغال آلون **יגאל אלון**–Yigal Allon " نائب رئيس الوزراء ووزير الهجرة والاستيعاب في ذلك الوقت، مشروعاً متكاملاً للتسوية مع الأردن، ومن بين ما تضمنه المشروع، نقل سكان بعض المناطق وتوطينهم في الضفة الغربية والعريش، ثم تحدث "آلون" مطولاً ضمن هذا المشروع عن مشكلة اللاجئين وكيفية حلها، قائلاً "أن إسرائيل وحدها لا تستطيع حل المشكلة بأسرها، أو الجزء الأكبر منها من الناحية الاقتصادية والسياسية والديمغرافية فالمشكلة تقع في خانة تبادل سكان حيث استوعبت إسرائيل اليهود، والدول العربية استوعبت اللاجئين العرب، بنفس العدد تقريباً على أساس أمني وقومي"(١).

مشروع موشيه ديان والصيغة العسكرية:(Moshe Dayan – משה דיין)

طرح موشيه ديان وزير الدفاع آنذاك، في هذا الإطار عام ١٩٦٨، مشروعاً أخذ طابع الإجراءات العسكرية – الأمنية وقد تضمن في جوهره تصفية مخيمات اللاجئين(٢).

مشروع رحوبوت:

تكوَّنت بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، لجنة من "باروخ بكونيئالي Baruch Bikunaiala "، وبالبروفسور "عاموس دي شليف **עמוס דה שלף**– Amos de Shelef " لحل مشاكل اللاجئين وسميت بجماعة "رحوبوت" وقدمت هذه الجماعة مشروعاً يحمل اسم "اللاجئون الفلسطينيون والتطوير للمناطق المحتلة" وضم المشروع أيضاً في جوهره تصفية مخيمات اللاجئين(٣).

مشروع فايتس:(רענן וייץ– Raanan Weitz)

قدم "رعنان فايتس" رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، عدة مشاريع تتعلق بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، بشكل مباشر وغير مباشر، وقد جمعت كلها تحت عنوان مشروع فايتس وجاءت الخطوط العريضة لمشروع فايتس الأول عام ١٩٦٩، حول توطين ٥٠ ألف لاجئ في منطقة العريش والضفة الغربية، وركز على تخفيف كثافة السكان داخل المخيمات وتوطينهم(٤).

---

(١) منير الهور، مرجع سابق، ص٣٤.

(٢) حق عودة اللاجئين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الشرق الأوسط،الأردن–عمان، ندوات ٥٢، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص١٠٨–١٠٩.

(٣) حق عودة اللاجئين بين النظرية والتطبيق، المرجع نفسة،ص٩٩.

(٤) أحمد حنون وآخرون، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٨م، ص١١٩.

مشروع شامير: (יצחק שמיר-Yitzhak Shamir) (١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٥ - ٣٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٢)

إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي السابع ١٩٨٣ إلى ١٩٨٤ وفي الفترة الثانية من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٢، و في العام ١٩٨٩ قدم مشروعه ويقضي بأن تستوعب إسرائيل بمواردها المحدودة مئات الآلاف من اللاجئين اليهود من الدول العربية، ويؤكد في مشروعه أن توطين اللاجئين يجب أن لا ينتظر عملية سياسية، ولا أن يأتي بديلاً لها، وينبغي النظر إلى القضية كمشكلة إنسانية للاجئين وضمان حياة عائلاتهم في أوساط دائمة واحترام ذاتي(١).

ويعني هذا المشروع أن تستوعب إسرائيل اليهود اللاجئين من الدول العربية والأخيرة تستوعب اللاجئين الفلسطينيين وبذلك وبحسب طرحه تنتهي قضية اللاجئين ولا تحتاج لعملية سياسية وهذا في الحقيقة تأكيد واضح بأن ساسة لايعرفون الحياء الفكري ولا الخجل السياسي .

مشروع بيريس: (שמעון פרס-Shimon Peres) (٢ أغسطس ١٩٢٣ -)

شمعون بيرس،رئيس دولة الاحتلال (إسرائيل) من ١٥ تموز (يوليو) ٢٠٠٧. كان يرأس حزب العمل، إلا أنه في حزيران (يونيو) ٢٠٠٦ انتقل إلى حزب كاديما، وفي ١٣ حزيران (يونيو) ٢٠٠٧، انتخبه الكنيست لمنصب رئيس الدولة. تولى رئاسة وزراء إسرائيل على فترتين، الفترة الأولى من عام ١٩٨٤ إلى ١٩٨٦، والفترة الثانية ١٩٩٥ إلى ١٩٩٦(٢).

وفي الفصل الأخير من كتابه: الشرق الأوسط الجديد الصادر في العام ١٩٩٣، تطرق "شمعون بيريس" وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك في حكومة "رابين"،إلى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وضمنه تصور للحل يقضي بتصفية قضية اللاجئين وتوطينهم، وتحسين ظروف معيشتهم ورفض حق العودة (٣).

وهذا حديث وطرح في منتهى الوضوح لمؤامرة الوطن البديل ولكن وفق صيغة خاصة ببيرس لانه يتحدث عن توطين وتحسين ظروف حياة اللاجئين ويرفض حق عودتهم لوطنهم .

مشروع غازيت: (שלמה גזית-Shlomo Gazit)

يبدو مشروع غازيت وكأنه تفصيل وتوسيع لمشروع "شمعون بيريز"، وقد شغل "شلومو غازيت" سابقاً منصب منسق الأنشطة في الأراضي المحتلة، ومنصب رئيس الاستخبارات العسكرية، وجاء مشروعه في إطار البحث الذي كلفه معهد جافي للدراسات الاستراتيجية بإنجازه وحمل عنوان قضية اللاجئين الحل الدائم من منظور إسرائيل، وصدر عن معهد جافي في العام ١٩٩٤،ويؤكد على الرفض

---

(١) عدنان أبو عامر،مرجع سابق، ص٧٩.

(٢) شمعون بيريس، http://www.roayahnews.com

(٣) شمعون بيريس، مرجع سابق، ص٦١.

المطلق لحق العودة والالتزام الإسرائيلي بحصة من العائدين على أساس إنساني فقط، دون التزام تجاه الجانب الفلسطيني حتى في موضوع لم شمل العائلات[١].

ونجد هنا شكل آخر لطرح مؤامرة الوطن البديل وما يؤكد لنا ذلك أن "غازيت" في مشروعه رفض بشكل مطلق حق العودة وهو ما يعني توطين اللاجئين خارج وطنهم ليكونوا أمام خيار واحد هو الوطن البديل أو ما يمكن تسميته أوطان بديلة .

مشروع مارك بيرون: (Marc Perron)

طرح الدبلوماسي الكندي "مارك بيرون" عام ١٩٩٣، لدى ترؤسه الاجتماع الخامس لمجموعة عمل اللاجئين في تونس، واقترح توطين الفلسطينيين في دول اللجوء الحالية؛ بحيث يتمتعون بالحقوق الاقتصادية والمدنية كاملة[٢].

وهنا يعلن صراحة الكندي "مارك بيرون" عن حل لقضية اللاجئين تحت عنوان الأوطان البديلة وليس الوطن البديل، ولا يمكننا تفسير طرحه غير ذلك .

دراسة دونا آرزت: (Donna Arzt)

تقدمت المحامية الأميركية من أصل روسي "دونا آرزت"، بحضور مساعد وزير الخارجية الأميركي السابق "ريشارد مور" في دراسة في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٧، أمام مجلس الشؤون الخارجية في الكونغرس، وطرحت آرزت اقتراحات تشمل توطين الفلسطينيين حيث يقيمون[٣].

يتبين لنا أنها في طرحها، لم تختلف عمن سبقها، فهي تتبني مؤامرة الأوطان البديلة للاجئين، تحت مسمى توطينهم في أماكن إقامتهم .

رؤية بيل كلينتون: (Bill Clinton)

طرح الرئيس الأميركي السابق "بيل كلينتون" أواخر عام ٢٠٠٠، فكرة توطين الفلسطينيين في الخارج في أماكن إقامتهم ضمن رؤيته لحل هذه الإشكالية، وتوطينهم في الدول المضيفة لهم وتوطين قسم آخر في دولة ثالثة تقبل بذلك[٤].

ويمكننا هنا، أن نلاحظ التعالى في الطرح هذه المرة، وهذا ما يؤكد تجرد هؤلاء من معاني الخجل السياسي؛ حيث أنه يطرح مؤامرة الوطن البديل بشكليها أوطان بديلة في الدول المضيفة

---

(١) جواد الحمد، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات، ط١، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠٢م، ص١١٦.

(٢) فادي شامية،العودة حق وتنفيذه متعذّر والتوطين مرفوض،صحيفة المستقبل اللبنانية،السبت ١١تشرين الأول ٢٠٠٨، العدد ٣١٠٢،صفحة ٩. http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=312260

(٣) مركز العودة الفلسطيني: http://www.prc.org.uk/data/aspx/d5/595/aspx

(٤) عبدة الأسدي، المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص١٠١.

للاجئين والبحث عن دولة ثالثة لتوطين اللاجئين بمعني لا لبس فيه وطن بديل وهذا ما يرفضه الفلسطينيون بإجماع وطني .

مشروع إلينا روز لشتاين: (Alina Rose Shtein)

قدمت "إلينا روز لشتاين" عضو مجلس النواب الأميركي ورئيسة اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط ووسط آسيا مع عدد من أعضاء مجلس النواب، مشروعاً للكونغرس عام ٢٠٠٦، في محاولة لصناعة قرار يدعو الرئيس الأميركي جورج بوش الابن إلى مطالبة الدول العربية باستيعاب الفلسطينيين المقيمين على أرضها[(١)].

وفي هذا الطرح خطورة حيث يظهر لنا أن عضاء في مجلس النواب الأمريكي يتبنون ذات المؤامرة ويتحدثون عنها بتخريجة واحدة هي الأوطان البديلة، ويتضح ذلك في دعوتهم للرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لمطالبة الدول العربية باستيعاب اللاجئين الفلسطينيين كحل لقضية اللاجئين وإنهاء حق العودة.

وحتى أن اتفاقيتي أوسلو ووادي عربة لم تقفا بالمستوى المطلوب من قضية اللاجئين وحق العودة، وتفنيد أحابيل إسرائيل لطرحها لمؤامرة الوطن البديل وهذا ما سندرسه في الفصول القادمة .

ويقول في هذا الصدد النائب في المجلس التشريعي جميل المجدلاوي: "بالإضافة إلى ما انطوت عليه نصوص اتفاقية أوسلو وملحقاتها من أخطار وخطايا، إلا أنها جاءت لتعبر عن منهج سياسي هابط كل حلقة فيه تؤسس لهبوط جديد، ومن يراجع الاتفاقيات التي ترتبت على هذا الاتفاق منذ إعلان المبادئ وحتى جولات كيري الحالية، يستطيع بسهولة تلمس هذه الحقيقة، فمؤامرة الوطن البديل لا تتجلى فقط في إقامة دولة للفلسطينيين خارج حدود فلسطين، فهذه لم تعد الفكرة المطروحة في الحلول المقترحة، ولكنها موجودة بتجليات أخرى تتناول توطين الفلسطينيين في غير وطنهم فلسطين، وهذه هي الفكرة القائمة الآن، والتي تستجيب لها أوساط قيادية رسمية عديدة ونافذة في م.ت.ف، بل أصبحت فكرة مقبولة من النظام العربي الرسمي كله، عندما نصت المبادرة العربية على حل "متفق عليه للاجئين الفلسطينيين" فقد أعلن العرب بمن فيهم القيادة الفلسطينية ذاتها عن استعدادهم لإخضاع حق العودة للتوافق مع العدو الإسرائيلي، وهو ما يعني بالضرورة عدم عودة الفلسطينيين إلي ديارهم وتوطينهم في أماكن أخرى، و جاءت اتفاقية جنيف (ياسر عبد ربه – يوسى بيلين)، لكي تعطي نموذجاً يترجم بالملموس هذه الوجهة" [(٢)].

---

(١) عبدة الأسدي، مرجع نفسة، ص١٠٧.

(٢) مقابلة أجراها الباحث مع النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني النائب جميل المجدلاوي بتاريخ ٢٠١٤/١/١٤

وهناك مشروع حسني الزعيم[١]، ومشروع سيناء[٢]، ووثيقة أبو مازن – بيلين حيث جمعت مباحثات كلا من محمود عباس ويوسي بيلين –وزير العدل في حكومة إسحق رابين– وصفت بكونها غير رسمية، عقب توقيع اتفاق أوسلو وأخطر ما تضمنته اعتراف الجانب الفلسطيني أن العودة كما نص عليها القرار ١٩٤ صارت أمرًا غير عملي [٣]، ومشروع سري نسيبة وعامي إيالون[٤]، ومشروع يوسي بيلين وياسر عبدربه وثيقة جنيف، ووثيقة إكس آن بروفانس[٥]، وبرغم كثرة هذه المشاريع والتي نكاد نجزم أنها لاتتوقف إلا بانتهاء المشروع الصهيوني وعودة الحق لنصابه وأصحابه في فلسطين الانتدابية، فإن اللاجئين مازالوا أكثر تشبثاً بحق عودتهم إلى ديارهم،

إن الطريقة الأنجع لمواجهة مثل هذا الاحتمال التحدي هي التمسك بالثوابت الفلسطينية و الذهاب مباشرة إلى إنهاء هذا الانقسام البغيض، ولنتذكر كيف وقف باراك يلقى خطابة في منصة الكنيست ليلقي كلمة المعارضة لحظة احتدام الأحداث أثناء انتفاضة النفق عام ١٩٩٦ قائلاً: "**نحن معك يا نتنياهو، إنهم يريدون أن يخرجونا من أرضنا**"[٦]،وقد قدمنا في الفصل الخامس من هذه الدراسة آليات و رؤية استراتيجية شاملة لمواجهة أخطار دعاوى الوطن البديل على الصعيد الأردني والفلسطيني

---

(١) أعلن حسني الزعيم الذي قاد انقلابا في سوريا عام ١٩٤٩ قبوله توطين ثلاثمائة ألف لاجئ في منطقة الجزيرة في شمال سوريا واتفقت عليه وكالة الغوث الدولية مع الحكومة السورية عام ١٩٥٢و يحمل مقاربة اقتصادية لمسألة توطين الفلسطينيين المتواجدين في تلك المنطقة

http://www.aljazeera.net/programs/centurywitness/2005/1/10/

(٢) وافقت الحكومة المصرية على توطين قسم من لاجئي قطاع غزة في سيناء في الفترة بين ١٩٥١–١٩٥٣. وعقدت اتفاقا مع وكالة الغوث يمنحها إمكانية إجراء اختبارات على ٢٥٠ ألف فدان تقام عليها عدد من المشاريع. (عبده الأسدي، مرجع سابق، ص١٠٣).

(٣) نص وثيقة (بيلين – أبو مازن): مشروع معاهدة لقضايا الحل النهائي،الخميس ٢٦/١٠/٢٠٠٠، http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/documents-data/projects-initiatives/82890-2000-10-26%2000-00-00.html

(٤)وثيقة سري نسيبة وعامي أيالون لحل الصراع الاسرائيلي – الفلسطيني،١٩/٦/٢٠٠٢،ترجمة عرب ٤٨: http://arabs48.com/?mod=articles&ID=21651

(٥)اقترحت الوثيقة حلا لمشكلة عودة اللاجئين الفلسطينيين، يتمثل في إسقاط هذا الحق مقابل التعويض. وبحسب الوثيقة فإن تكلفة حل مسألة العودة تتراوح بين ٥٥ و٨٥ مليار دولار، وشارك في صياغة الوثيقةقيادات من السلطة منها صائب بامية –المستشار الاقتصادي للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية– ووقع عليها كذلك القائم بأعمال رئيس الوزراء الصهيوني حاييم رامون،تقرير التوطين هدف إستراتيجي للكيان لن يتوقف، http://www.aqsatv.ps/

(٦)أحمد أبوشاويش،أرض فلسطين تفيض باللبن والعسل،الاتجاة الديمقراطي،صحيفة يومية سياسية الكترونية http://alhourriah.ps/

والواقع أن ربطنا لمشروع الوطن البديل بقضية اللاجئين الفلسطينيين، هو من المنطق العقلي، ونعتقد أن إلغاء حق العودة هو المرادف للوطن البديل، ولذلك يجب أن نتعامل مع قضية حق العودة واللاجئين على أنها من القضايا الرئيسة، التي لا تقل أهمية عن قضية القدس أو الدولة المستقلة، فلا يمكن أن يقبل أي فلسطيني حر شريف بإنهاء هذه القضية كما تطرحه مثل هذه المشاريع ، وهنا يمكننا التأكيد بأن الغاء حق العودة ومؤامرة الوطن البديل وجهان لعملة واحدة .

المبحث الثالث
المرتكزات الصهيونية لدعاوى الوطن البديل والحق التاريخي

المطلب الأول : المرتكزات الصهيونية لدعاوى الوطن البديل.

المطلب الثاني : الحق التاريخي ودعاوى الوطن البديل.

المطلب الأول

المرتكزات الصهيونية لدعاوى الوطن البديل

لدراسة أسس ومرتكزات دعاوى الوطن البديل في السياسة الإسرائيلية، سنجد ما للعنصرية والعنف والإرهاب الصهيوني من دور في بلورة مؤامرة و دعاوى الوطن البديل.

- **العنصرية من أهم مرتكزات دعاوى الوطن البديل:** فالحركة الصهيونية كحركة سياسية استعمارية ربيبة الإمبريالية قد طرحت نفسها منذ نشأتها، على أنها الحل الأوحد للمسألة اليهودية وهي تعني أولاً وقبل كل شيء بضرورة نقل يهود العالم إلى الوطن القومي المزعوم (فلسطين)؛ لتأسيس دولة هناك، فإن ذلك الأمر يفترض بالضرورة ممارسة صنوف من الاضطهاد والعنف لمواجهة العرب الفلسطينيين، بقصد إبادتهم أو دفعهم إلى الهجرة عن وطنهم ليحل المهاجرون اليهود مكانهم. انطلاقاً من هذا، يمكن القول أن فلسفة دعاوي الوطن البديل في السياسة الإسرائيلية، قامت على أساس العنصرية والعنف أو غطرسة القوة
- **أسطورة الشعب المختار:** ووفق زعمهم ففكرة الشعب المختار هي فكرة محورية في الشريعة اليهودية، لكن بمرامٍ وأهداف مختلفة عما هي عليه اليوم. وتأسيساً على هذا فإن واجب اليهودي أن يحيا بسلام في مدينة الأرض، شأنه شأن جميع البشر لنصل للرب من أجلها، لأنه في خيرها ستحيا أنت حياة طيبة[(١)].

إلا أن كتبة التوراة عمدوا إلى تحريفها وتشويه نصوصها، بما يتفق ومصالحهم السياسية إذ بات ثابتاً من خلال دراسة المكتشفات الأثرية، أن أخبار التوراة والتلمود قام بجمعها وتدوينها بعض الكهنة والأحبار في فترات زمنية متقطعة وبلغات مختلفة [(٢)].

كما أنه من المعلوم أيضاً، أن واضعي العهد القديم، قد غرسوا فيه فكرة اعتبار اليهود شعب الله المختار، من خلال ممارسة رقابة كهنوتية صارمة على كل ما ورد في ذلك الكتاب من أفكار لا تتفق وأهدافهم السياسية ونزعتهم العنصرية، والتي تصر على أن الرب إلههم قد اصطفاهم وأعزهم عن باقي الأمم (تكونون لي خاصتي من بين جميع الشعوب، مملكة كهنة، وأمة مقدسة) (سفر الخروج ١٩)؛ (تكونون لي قدسيين.. أنا يهوه، الذي أميزكم عن بقية الشعوب) (سفر التكوين ٢٠)، (أنتم أولاد الرب إلهكم ... وقد اختار الرب لكي تكون له شعباً خاصاً فوق جميع الشعوب) (سفر التثنية

---

(١) عبدالوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، سلسلة عالم المعرفة، عددي ٦٠ – ٦١، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، حزيران/ يونيه ١٩٨٨، ص١٧٢.

(٢) نصر الشمالي، ملاحظات أساسية حول تاريخ المسألة اليهودية، دمشق لخدمات الطباعة، ١٩٨٥، ط٢، ص٥٥.

١٤)،وقول الحاخام الصهيوني "كوك" (إن الله قد حل في الأمة، وبذا أصبحت إسرائيل مشبعة بروح الله، بروح الاسم المقدس)، ويضيف قائلاً: (إن روح إسرائيل وروح الله هما شيء واحد)(١).

من هذه الأفكار، اشتقت الصهيونية أحد أهم ركائز عقيدتها مستخدمة المقولات الدينية أولاً كوسيلة لتقوية الشعور الجماعي عند اليهود وتجميعهم، وثانياً كأداة لدفعهم إلى الهجرة إلى فلسطين، وثالثاً كمحاولة من قادة الصهيونية إضفاء صبغة دينية على الحركة تحبب جماهير اليهود فيها، وتظهرها كما لو كانت امتداداً لليهودية وهذا ما عبر عنه " كلاتزكين " حين قال: "إن الدين اليهودي يمكن أن يساهم في بلورة الروح القومية للشعب اليهودي"(٢)*.

وهذا التعبير الواضح والصريح لمفهوم ولدعاوى الوطن البديل، بل هذه هي الأسس الحقيقية لدعاوى الوطن البديل وفق الادعاء الصهيوني، ومن هنا نجد أنه من المغالطة التاريخية أن نعتبر مشروع الوطن البديل وهم وخرافة، نعم بالنسبة لنا كفلسطينين وأردنيين وَهْمٌ وخرافة لكن الوطن البديل عند اليهود والصهاينة عقيدة ومعتقد، فتلك النصوص تشير إلى الطرد والتهجير، ورفض وعدم تقبل الآخر ونقاء فلسطين من أي عنصر غير اليهودي، بذلك يكون رفضهم لحق العودة نابع من معتقداتهم ومغالطاتهم التاريخية، وهذا كله يعني بشكل أو بآخر الأسس التي تقوم عليها دعاوى الوطن البديل وفق الطرح الصهيوني .

- **ومن الأساطير والرموز الأمة اليهودية:** ولدت الصهيونية السياسية من أسطورة الشعب المختار، و أسطورة ثانية هي من القوة بحيث غدت إحدى ركائز العقيدة الصهيونية، ألا وهي أسطورة الأمة اليهودية العالمية، التي تتطلع منذ ألفي عاما للعودة إلى صهيون، وبناء دولتها وفي هذا يقول ثيودور هرتزل: "إن الفكرة القومية لليهود ليست تقليعة تاريخية، إنها برنامج للاستهلاك الداخلي والخارجي، فهي من الناحية الخارجية تتجلى في الكفاح الدءوب من أجل بقائها، ومن الناحية الداخلية في توحيد يهود جميع البلدان بصرف النظر عن مستوياتهم الثقافية وانتماءاتهم الحزبية".

---

(١) عبدالوهاب المسيري، مرجع سابق، ص١١٦.

(٢) عبد الوهاب المسيري، اليهود واليهودية والصهيونية،المجلد السادس، الجزء الأول، الباب الخامس، مدخل . http://www.elmessiri.com/

* يقول أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر أسامة أبو نحل: "من المغالطات التاريخية التي مرَّت، ولا ازلت تمرُّ على الكتَّاب والمثقفين العرب، أنه وجد في التاريخ القديم، ولا زال حتى يومنا هذا شعب اسمه الشعب اليهودي، أو الأمة اليهودية؛ فعندما نزلت الدعوة على موسى عليه السلام لم يكن هناك شيء اسمه الشعب اليهودي، بل بنو إسرائيل كما ورد في القرآن الكريم، وحتى عندما دعا موسى عليه السلام بدعوة التوحيد، اعتنق دعوته عدد من المصريين، فهل هؤلاء المصريين باتوا جزءً من بني إسرائيل أو الشعب اليهودي كما يقولون، قطعا: لا؛ لأنه حسب شريعة اليهود، فإن من ينتمي إلى بني إسرائيل يجب أن يكون من نسل يعقوب".

تنافي هذه الأسطورة أي مفهوم علمي للأمة، لأن الأمة (هي نتاج تطور اجتماعي، وتاريخي، تنشأ نتيجة تطور للروابط الاقتصادية المتكونة، ولتحول الأسواق المحلية إلى أسواق وطنية موحدة، مكونة لغة واحدة، وأرضاً واحدة، وثقافة واحدة)(١).

على ذلك تكون مقولة الأمة اليهودية العالمية مقولة غير علمية وغير واقعية أيضاً وقد انعكس هذا واضحاً في محاولة "هرتزل" تعريف الأمة حيث قال: (الأمة في رأيي هي مجموعة من الناس تكونت تاريخياً، واكتسبت سمات مميزة بفعل الحياة المشتركة، وحافظت على وجودها ككل موحد، بفضل وجود العدو..)(٢).

ولا يمكن وفق طرحهم تقبل غير هذه الأمة على هذه الأرض وهذا مرتكز أساسي لدعاوى الوطن البديل وفق الرؤية الصهيونية، والتي تتطلب طرد وتهجير سكان الأرض ليحل محلهم الأمة اليهودية ومن طردو فليقيموا لهم وطناً بديلاً في أي أرضٍ أخرى .

- **الحنين إلى أرض الميعاد:** كان من دوافع اعتبار فلسطين موقعاً للاستيطان قوة الأسطورة أي الاسم في حد ذاته، ففلسطين هي صرخة عظيمة تجمع اليهود في فلسطين بعد احتلالها، وطرد سكانها العرب منها تصبح إسرائيل هذا ما أدركه عدد من المفكرين الصهاينة، حتى قبل ظهور الصهيونية السياسية، على يد هرتزل، وقد عمل هؤلاء جميعاً للتبشير بضرورة العودة إلى فلسطين وإن حدود إسرائيل في المستقبل ستكون كما رسمها (سفر دياريم)، (سوف تمتد حدود أرض إسرائيل وتصعد في جميع الجهات، ومن المقدر لأبواب القدس أن تصل إلى دمشق، وسوف يأتي الدياسبورا لتنصب خيامها في الوسط) (سفر دياريم ١٤) (٣).

وهذا يؤكد لنا مجدداً أن الاستهداف ليس لفلسطين وشعبها بقدر ما هو استهداف للأردن وبلاد الشام وهذا توجه واضح لأسس دعاوى الوطن البديل باعتبار أن حدود الدولة اليهودية تمتد حتى أبواب دمشق وسكان هذه المساحات من الأرض سيتعرضون للإبادة والطرد ومن ثم يبحثون عن وطن بديل في أرض أخرى،وغدت أسطورة أرض الميعاد، جزءاً لا يتجزأ من العقيدة الصهيونية، بعدما نقل قادتها مدلولات هذه الأسطورة الدينية من مجالها الديني إلى المجال السياسي، مع محافظتهم على هالة القداسة المحيطة بها فغدت قداسة الأرض استمراراً لقداسة الله، المتمثل في شعبه المختار وفق زعمهم، بمعنى آخر: إذا اجتمعت التوراة، وأمة التوراة، فلابد من أن تكون معها أيضاً أرض التوراة؛ لتكتمل العناصر الثلاثة التي تشكل إسرائيل وهي (الشعب– التوراة– الأرض).

---

(١) ماهر الشريف، أسس الأيديولوجيا الصهيونية، مجلة شئون فلسطينية، عدد ٤٧ تموز/ يوليو ١٩٧٥، ص١١٦.

(٢) محمد الزعبي، الأيديولوجيا الصهيونية، مجلة دراسات عربية، عدد ٢ السنة الخامسة عشرة، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨، ص٩٨.

(٣) علي خليل،اليهودية بين النظرية والتطبيق، من منشورات اتحاد الكتاب العرب،١٩٩٧،ص٢٧ .

- **أسلوب العنف والأعمال البربرية:** فلم يكن العنف وافداً على تاريخ اليهود، فصفحات العهد القديم تفيض بصور القتل والعنف، أثناء وصفها لحرب العبرانيين مع الكنعانيين وغيرهم من الشعوب[١].

هذا القتل والعنف يترسخ في الوجدان اليهودي ليتحول فيما بعد إلى طقس ديني لابد من ممارسته لإثبات أحقية اليهودي بيهوديته [٢].

وقد استطاع زعماء الحركة الصهيونية استغلال ظاهرة العنف عند اليهود وتوظيفها لخدمة أهداف الحركة، فدعا "إسرائيل زنكويل" اليهود للتوجه إلى فلسطين؛ لأنها (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) لاغياً بذلك شعب بكامله بحضارته، وعراقته، بل ونافياً وجود أي مجتمع إنساني فيها واضعاً الأساس الأول لدعاوى الوطن البديل بمثل هذا الادعاء.

وبالتالي فإن هذا البلد فلسطين الذي هو محط أنظار الصهاينة يجب أن يُخْلَى من سكانه بأي طريقة كانت؛ ليتسنى للمخطط الصهيوني النجاح والاستمرار فتجميع أناس وإسكانهم يعني تهجير آخرين أو إبادتهم وهذا ما لا يمكن تحقيقه فإبادة شعب بأكمله أمر مستحيل فكانت توجهاتهم نحو الوطن البديل كحل وضمان بقاء دولتهم ووجودهم في الأرض .

وهذا المنطلق الذي يبنون عليه أسس دعاوى الوطن البديل والقائمة على طرد شعب بأكمله ليحل اليهود محلهم ويأخذون بيوتهم ومزارعهم غير مبالين بما أصاب ويصيب شعب فلسطين، بل يقدمون الأفكار والمشاريع والمؤامرات لتوطينهم في الأردن والدول العربية لنجد انفسنا امام مخططات يهودية تحت اسم الوطن البديل او ما يمكن تسميته الاوطان البديلة وهذا ما لا يمكن تقبله فلسطينيا وأردنيا وعربيا ونواصل في بحثنا عن المرتكزات الصهيونية لدعاوى الوطن البديل فنجد التنظير للعنف كوسيلة لطرد الشعب الفلسطيني من أرضه·

وكان "جابوتنسكي" يرفض الحياد ويرد بعنف على أقوال المفكرين اليهود فكثيرا ما يرد "كن أخي وإلا قتلتك فالعرب أعداؤنا، ولا يمكن أن يكونوا غير ذلك لأنهم لن يسلموا بفلسطين، ولن يسامحوا اليهود لإبادتهم الشعب الفلسطيني وأنه لا يمكن التفكير أبدا في التوصل إلى اتفاق ودي بيننا وبين عرب أرض إسرائيل (فلسطين) لا الآن ولا في المستقبل القريب....ومن المستحيل تماما أن نحصل على موافقتهم الإرادية، حتى نحول فلسطين إلى ذات غلبة يهودية ولن يتم هذا"·ويقول "إلا عبر استخدام القوة والخوذة الحديدية، والجيش الحديدي الذي لن يستطيع السكان المحليون اختراقه" وهذا ينسجم مع دعوات "زنكويل" الذي يرى بأن "على الصهيونيين أن يكونوا على استعدادٍ لطردهم من

---

(١) اميل توما، الصهيونية المعاصرة، عكا، دار الأسوار، الطبعة الأولى ١٩٨٢، ص١٤٣.

(٢) إبراهيم العابد، العنف والسلام، دراسة الاستراتيجية الصهيونية، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث ١٩٦٧، ص٧.

الأرض بقوة السيف، مثلما فعل أجدادنا ضد القبائل التي عاشت فيها"(١).

ثم جاء "بن غوريون" ليكمل ما بدأ به سابقوه فقال: "إن الوضع في فلسطين لا يمكن أن يسوس إلا بالقوة العسكرية، الحرب بالحرب، وبالتالي فإن العودة إلى يافا ليست ظلما وإنما خطيئة كبرى" وبن غوريون صاحب مقولة "إن إسرائيل لا يمكن أن تعيش إلا بقوة السلاح" وهو المسئول عن إنشاء القوة العسكرية الصهيونية، "هشومير" أو "الحارس" التي جعل شعارها: "بالدم والنار سقطت يهودا وبالدم والنار ستقوم يهودا" معتبرا أن اليهودي ذو الشخصية المحاربة المتعطشة للحرب لا يزال مؤمنا بأن "موسى أعظم أنبيائنا، هو أول قائد عسكري في تاريخ أمتنا" وكثيرا ما كان بن غوريون يردد"حدد هدفك، وأعلن عن حاجاتك، وقل ما تريد، وبعد ذلك ادرس العقبات، يجب أن تخضع العقبات للهدف، ولا يمكن بأي حال ترك الهدف من أجل الصعوبات التي تتعرض تحقيقه" وبالتالي فكل السبل، وكل الوسائل مهما كانت نبيلة أو دنيئة يجب أن توصل اليهودي حسب رأي بن غوريون إلى هدفه(٢).

وكذلك"مناحيم بيغين" التلميذ الوفي في مدرسة جابوتنسكي، ووريثه في قيادة منظمة الأرغون، يؤكد أيضاً على أهمية العنف في التاريخ إذ يلخص فلسفته في العنف على النحو الديكتاتوري التالي" أنا أحارب إذا أنا موجود"(٣).

وبهذا فهو يؤكد أن العقيدة الصهيونية الموبوءة بالتعصب والتفوق وإلغاء الآخر، لن تقوم لها قائمة إلا عن طريق العنف وقد نفذ الصهاينة اليهود في فلسطين هذه التعاليم بدقة من خلال فرق عسكرية على درجة عالية من الشراسة والإرهاب قامت بحرق البيوت العربية وسكانها العرب بداخلها، وأحيانا قاموا ببقر بطون الحوامل قبل قتلهن، أو اغتصاب الفتيات وقتل الأطفال أمام أهاليهم كل هذا وصولا إلى المجازر والمذابح الجماعية، التي ذهبت ضحيتها المئات من المواطنين العرب .

وهذا يعني أن العنف خيارٌ أساسيٌّ لتنفيذ مؤامراتهم ومؤامرة الوطن البديل كانت اول ما استخدمو العنف لتنفيذها حيث قاموا بتهجير ابناء الشعب الفلسطيني وهذا سجله التاريخ مع قيام دولة إسرائيل فوق أرض فلسطين عام ١٩٤٨ حيث بات العنف تقليدا يقتدي به الصهيونيين جيلا بعد جيل وبات محورا هاما وأساسيا في صياغة السياسة الإسرائيلية، وكذلك تتحكم في هذا المجتمع نظرية الأمن الإسرائيلية، وتتمحور حول نظرة الصهاينة للعرب المحيطين بهم فهي نظرة تقوم على إحساس بأن العالم متربص بهم ولذا لا بد أن تظل الصهيونية مسلحة إلى أقصى حد.

---

(١) عمر محجوب، الترانسفير، الإبعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية، القاهرة، دار البيادر للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٠، ص٢١٢،١٩٦،١٩٥.

(٢) تهاني هلسا، ديفيد بن غوريون، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٠، ص ٢٣.

(٣) مناحيم بيغن، التمرد، نصوص ودراسات في الصهيونية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٠٧، ترجمة حسن البدري، ص ٤٥,٤٦.

وما هذا الحديث حول العنف كمرتكز من مرتكزات دعاوى الوطن البديل إلا لتأكيد حقيقة أن هذه المخططات ومشروع الوطن البديل من أدواته العنف، والذي وقع على أهلنا على مدار سنوات الاحتلال نعم إنه الخطر الموجود لكنه ليس قدراً محتوماً علينا فيمكننا مواجهة هذا الخطر وإنهاؤه لينقلب السحر على الساحر فإسرائيل مستمرة في مخططاتها المؤدية للوطن البديل.

المطلب الثاني

الحق التاريخي ودعاوى الوطن البديل

هنا لا بد من التعريف بمحور الصراع الدائر في المنطقة العربية وجذوره وبنائه، قبل التعرض لدراسة أحد أخطر المشاريع التصفوية للقضية الفلسطينية مؤامرة الوطن البديل، فالقضية الفلسطينية تمثل محور الصراع العربي الصهيوني، حينما بدأ المشروع الصهيوني في البروز بدأ يدعو إلى وطن قومي لليهود، ويشجع يهود أوروبا على الهجرة إلى أرض فلسطين، وإنشاء مستوطنات فيها بدعم من غلاة الصهيونية ومنظمتها الصهيونية العالمية وأداتها المتمثلة في الصندوق القومي اليهودي، وبتأييد غربي استعماري.

لقد استخدم اليهود أساليب وحشية ومرعبة مع سكان فلسطين العرب لتهجيرهم، وفي هذا يقول الباحث الإسرائيلي "سمحا فلابن": "إن سكان مدينتي اللد والرملة لم يتركوا بيوتهم طوعاً، وإنما تركوها بالقوة بعد أن أُجبروا على السير على الأقدام مسافة ١٥ ميلاً، وذلك بعد قتل العشرات منهم"(١).

إن مؤامرة الوطن البديل موضوع شائك ومتفجر ولمست أنه قد تجنبها الباحثون والكتاب الذين عالجوا الموضوع الفلسطيني لكن هذه المؤامرة الصهيونية القاضية باقتلاع الشعب الفلسطيني وترحيله إلى البلاد العربية وتحديداً للمملكة الأردنية الهاشمية، كانت وما زالت تحتل لدى القيادة الصهيونية مقاماً بارزاً في الفكر والتخطيط والعمل، كحل مستقبلي قادم حسب فكرهم للقضية الفلسطينية ومما لا شك فيه أن هذا الموضوع كان ذو صلة وثيقة بالجدل حول جذور وأسباب الهجرة الفلسطينية عام ١٩٤٨ ويمكن الجزم أنه قديم قدم المستوطنات الصهيونية الأولى في فلسطين ونشوء الصهيونية السياسية مع بروز هرتزل، فكان هدفهم هجرة اليهود إلى فلسطين، واستيطانهم، ونقل ملكية الأرض من العرب إلى اليهود، وإعادة تركيب البلد لتهيئة إقامة دولة صهيونية يهودية، وهذا ارتبط بشكل واضح بمؤامرة الوطن البديل ومن مرادفاتها الرئيسية الترحيل وتفريغ الأرض من سكانها الأصليين.

أما المغالطة التاريخية فلا تتفق مع الحقائق، ولا تصمد أمام محاكمة الوقائع التاريخية المعروفة، فقد اعتمد اليهود في ادعائهم بأن لهم في أرض فلسطين حقا تاريخياً على أساس الزعم بأن أسلافهم وفي زمن ما قد أسسوا دولة لهم عليها، مع أنه من المعروف أن القبائل العبرانية لم تكن الوحيدة التي هاجرت من الجزيرة العربية وأسست لها دولة في بلاد الشام، وعلاوة على القبائل السامية التي هاجرت من شبه الجزيرة العربية واستوطنت بلاد الشام وأنشأت دولا لها خضعت أجزاء بلاد الشام

---

(١) حمدان بدر، اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم، شهادات إسرائيلية، شؤون عربية، العدد ٦٤،ديسمبر ١٩٩٠،ص٣٧-٤٦.

تقريبا لحكم أقوام كثيرة أخرى منها الفرس، والرومان، والفرنجة الصليبيون بالإضافة إلى الأتراك العثمانيين، أما بالنسبة للعبرانيين الذين يدعى اليهود أنهم ينتسبون إليهم فقد هاجروا من الجزيرة العربية مع الموجة الأمورية، وبعد إقامة طويلة في وادي النيل تقدر بحوالي أربعة قرون خرجوا نحو فلسطين، التي كانت آنذاك مقر دولة الكنعانيين وكانت تعرف باسم أرض كنعان، وكانت عاصمتهم أورشليم (القدس حاليا) أي مدينة الله، بلغة الكنعانيين، وبعد حروب دامية مع الكنعانيين استطاع العبرانيون أن يؤسسوا دولة لهم في وسط فلسطين وذلك حوالي عام ١٤٠٠ ق.م، وفي الوقت الذي أسس فيه العبرانيون دولة في وسط فلسطين، كان للفلسطينيين، وهم أقوام جاءت من جزر بحر ايجة دولة على الساحل الفلسطيني ممتدة بين عسقلان شمالا حتى العريش جنوبا هذا هو شأن وحقيقة الدولة اليهودية التي أسستها القبائل العبرانية على حيز مكاني محدود يشمل جزءا من أرض فلسطين وفي مدى زماني لا يتجاوز سبعين عاماً أنها حقيقة تاريخية ولكنها لا يمكن أن تخدم ادعاء اليهود بحقهم في فلسطين وبإنشاء دولة لهم عليها(١).

وفي ذلك يُعقِّب أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة الأزهر أسامة أبو نحل قائلاً: "لا يوجد شيء اسمه القبائل العبرانية؛ فهذه مغالطة تاريخية، لا يجب التأكيد عليها، فبنو إسرائيل هم أساساً جزء من القبائل العربية السامية التي ينتمي إليها إبراهيم عليه السلام؛ لكن اليهود يحاولون إعادة تاريخهم إلى أزمنة ضاربة في التاريخ؛ لتأكيد حقهم في فلسطين".

وذلك لأن تاريخ العالم ملئ بالأمثلة الكثيرة لأقوام وشعوب وأمم أنشأت دولا وممالك وإمبراطوريات إلا أنها زالت واندثرت وأصبحت من ذكريات التاريخ وعلى ذلك فإن تأسيس دولة عبرانية خلال فترة زمنية قصيرة في عمق التاريخ على جزء من أرض فلسطين، وقبل حوالي ثلاثة آلاف عام لا تبرر من الوجهة التاريخية والسياسية حق الصهيونية بإعادة إنشاء دولة مرة ثانية على افتراض أنهم عرقيا من نسل تلك القبائل العبرانية التي أسست دولة على الأرض نفسها، يقول الدكتور ل.كارنييف: " والواقع لا توجد أيّ صلة بين اليهود المعاصرين واليهود القدامى غير صلة الدين، ومن وجهة نظر العلوم الإنسانية فاليهود قد اختلطوا بعشرات الشعوب الأخرى، وهم بذلك لا يملكون أرضاً ثابتة، أو لغةً واحدة، أو ثقافةً متجانسة، أو حياةً اقتصاديةً واحدة، ولهذا لا يعتبر اليهود المعاصرون شعباً، وبالتالي فإنّهم لا يشكّلون قومية ".(٢).

وبادعائهم بأنهم من نسل العبرانيين الذين أسسوا مملكتهم في فلسطين وهذا غير صحيح، فمن البديهي أنه لو أخذ بهذا المبدأ الذي يستحيل في منطق التاريخ والسياسة، لوجب أن نغير خارطة

(١) إبراهام ليون، المفهوم المادي للمسألة اليهودية، بيروت ١٩٧٣، ص٦٥.

(٢) اليهودية والصهيونية في نظر شعوب العالم، رؤية إعلامية، ترجمة وتقديم د. محمد علي حوات، دار الأفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠١ م، ص١٠.

العالم السياسي كلها، حينئذ سيطالب اليونانيون باستعادة تركيا واسطنبول، على اعتبار أنهم الورثة الشرعيين للبيزنطيين الذين عاشوا وحكموا تلك البلاد لمئات السنين، وبالتأكيد سيطالب العرب بأسبانيا، إذ أن العرب أسسوا دولة لهم على أرضها استمرت حوالي ثمانمائة عاماً من عام ٧١١، حتى عام ١٤٩٣، ولأصبح من حق الهنود الحمر سكان أمريكا الأصليين منذ آلاف السنين أن يطالبوا بعودة جميع المهجرين إليها والذين يشكلون حاليا الأمة الأمريكية إلى أوطانهم التي جاءوا منها، فاليهود الحاليون يدعون بأنهم أحفاد القبائل العبرانية التي هاجرت من شبه الجزيرة العربية وأسست لهم دولة في وسط فلسطين، وهذا ادعاء مرفوض أيضاً ترفضه الحقائق التاريخية فالعبرانيون الذين أسسوا دولتهم على جزء من أرض فلسطين قبل أكثر من ثلاثة آلاف عام، استمر وجود أغلبهم في فلسطين بعد تدمير دولتهم من قبل نبوخذ نصر فتنصر بعضهم وأسلم البعض الآخر في وقت لاحق، أما يهود العالم الآن فهم خليط من شعوب مختلفة اعتنقت الديانة اليهودية لسبب أو لآخر(١).

وهذا تأكيد تاريخي بعدم وجود أي صلة بين يهود العالم المتعددين الأجناس والأعراق وأرض فلسطين وهؤلاء يتذرعون بمغالطات تاريخية لتبرير احتلالهم لفلسطين.

وأخطر ما تزعمه الصهيونية الادعاء بأن فلسطين تاريخيا تشمل ما يعرف حاليا بفلسطين والأردن، ويضيف بعض قادتهم مثل بن غوريون إلى ذلك جنوب لبنان وجنوب سوريا، وذلك لتبرير زعمهم بأنهم لا يحتلون إلا ٢٠% من أرض فلسطين بينما يعيش العرب على ما مساحته ٨٠% من هذه الأرض، ويضيفون إلى هذا زعمهم بأن الأردن كيان طارئ اقتطع من أرض فلسطين وحيث أنه كما يزعمون جزء من فلسطين، وأن سكانه من الفلسطينيين سواء أكانوا سكانا أصليين أم لاجئين ونازحين، لذا فهو بالتالي وطن فلسطيني وعلى أساس هذا الاستنتاج القائم على مغالطة تاريخية، فإن الفلسطينيين في وطنهم(الأردن) ولا مبرر للمطالبة بوطن ولا بدولة لهم فدولتهم قائمة (في الأردن) ولا ينقصها حسب تقديرات المزاعم الصهيونية سوى بعض الإجراءات الشكلية البسيطة(٢).

لقد استولى الصهاينة في حرب ١٩٦٧ على سيناء المصرية ٦١١٩٨ كم٢، والجولان السورية ١١٥٠ كم٢، والضفة الغربية ٥٨٧٨ كم٢، وقطاع غزة ٣٦٣ كم٢، وشردوا ٣٣٠ ألف فلسطيني، وسيطروا على منابع مياه الأردن وأثرت هذه الوضعية الجديدة في إعادة ترتيب المأمورية العربية وصياغتها، وانتقل التركيز من تحرير فلسطين إلى التركيز على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب ٥ حزيران ١٩٦٧، وإذا كان مؤتمر القمة العربية المنعقد في الخرطوم في ١٩٦٧/٨/٢٩ قد خلص إلى بيان سياسي موافق عليه بالإجماع، على أنه لا تفاوض، ولا اعتراف، ولا

---

(١) حمد الطفيلي، فلسطين والادعاءات اليهودية،19-04-2009 ،المجموعة ١٩٤،
http://www.group194.net/index.php?mode=article&id=8721

(٢) صلاح الدين الصباغ، مرجع سابق، ص١٠٠.

صلح مع إسرائيل، والتمسك بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني، وتقديم الدعم السنوي لمصر والأردن، كما شهدت هذه المرحلة حرب الاستنزاف بين جيوش بعض البلدان العربية التي احتلت أراضيها، وكذلك معركة الكرامة التي قادها الجيش الأردني بصحبة فصائل المقاومة الفلسطينية(١).

إلى أن اندلعت حرب تشرين الثاني (أكتوبر) عام ١٩٧٣، حيث أعادت الاعتبار للجندي العربي وكسرت أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر، وأعادت الثقة للرأي العام العربي، وقلصت غلواء الغرور الإسرائيلي، فإنه من جهة أخرى استغلت نتائجها لتفكيك التضامن العربي، وكان ذلك حينما قرر الرئيس المصري أنور السادات الانخراط في عملية السلام المنفردة مع إسرائيل، ضارباً الرفض العربي عرض الحائط، لنجد الكثير ممن سعى قبل ذلك وبعد توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية المصرية؛ لطرح المشاريع والمقترحات لحل الصراع العربي الإسرائيلي(٢).

إن ما سبق، لا يتعدى كونه معلومات تاريخية محققة معروفة، ويستطيع أي باحث الوصول إليها، وطرحها هنا جاء لمجرد التذكير، لتكون أساساً في دفاعنا عن حقوقنا وتصدينا لدعاوى الوطن البديل، ولتكون صخرة ترتطم بها مخططات العدو الصهيوني التي يبنيها على مغالطات وادعاءات وأوهام، لكي نحول دون تمرير هذه المخططات على أبناء الأمة العربية، إذ لا يخفى على أحد ما يطرحه العدو الصهيوني من مفاهيم خاطئة لجغرافية أرض فلسطين، ليثبت للعالم أنه لا يسيطر إلا على ٢٠% من أرضها، وما يدعيه من أن الأردن كيان طارئ، إنما يهدف في الحقيقة والواقع إلى إبعادنا عن أصول قضيتنا ونشر الفرقة بيننا، وإعداد الخلفية الذهنية لتقبل مؤامرة الوطن البديل الذي تروج له الصهيونية، بهدف تصفية القضية الفلسطينية، كما قد يهدف إلى التمهيد الأولي لتوسع صهيوني مستقبلي على حساب أرض الأردن وسوريا ولبنان.

وهذه الدولة التي كانت إقامتها خرافة بالنسبة للعرب والمسلمين، أصبحت حقيقة موجودة عام ١٩٤٨. وهنا تظهر خطورة مؤامرة الوطن البديل وأهمية دراستها؛ لمعرفة كيفية مواجهتها، وإيجاد المعطيات المادية التي تجعل منها خرافة ووهم إنه التحدي الذي لابد أن يتحد الفلسطينيون والأردنيون لمواجهته وإبطال هذه المؤامرة.

---

(١) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨-١٩٧٨، البحث عن السلام، والصراع في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، بيروت، ١٩٨٥، ص١٩٩-٢٥٠.

(٢) محسن صالح،فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الإعلام العربي،القاهرة، ٢٠٠٣، ص٧٩-٩٠.

الفصل الثاني
أبعاد الموقف الإسرائيلي لدعاوى الوطن البديل

المبحث الأول: أثر يهودية الدولة على تطور الموقف الإسرائيلي من دعاوى الوطن البديل.

المطلب الأول : تطور الموقف الإسرائيلي من دعاوى الوطن البديل.

المطلب الثاني : الرؤية الصهيونية ليهودية الدولة وأثرها على دعاوى الوطن البديل.

المبحث الثاني: أهداف الوطن البديل في المشروع الإسرائيلي.

المطلب الأول : الأهداف المرحلية والتكتيكية لدعاوى الوطن البديل

المطلب الثاني :الأهداف الاستراتيجية لدعاوى الوطن البديل.

المبحث الأول
أثر يهودية الدولة على تطور الموقف الإسرائيلي من دعاوى الوطن البديل

المطلب الأول : تطور الموقف الإسرائيلي من دعاوى الوطن البديل.

المطلب الثاني : الرؤية الصهيونية ليهودية الدولة وأثرها على دعاوى الوطن البديل.

المطلب الأول

تطور الموقف الإسرائيلي من دعاوى الوطن البديل

إن الموقف الإسرائيلي تطور عبر مراحل تاريخية في إطارها الشكلي، وبمعني أدق تطور ظاهري وليس حقيقي، حيث إن الموقف الإسرائيلي تم إقراره وتبنيه من قبل الحركة الصهيونية أبان المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧، وفق أسس الفلسفة اليهودية والتي تحدثنا حولها بإسهاب في عرضنا للمبحث الأول من الفصل الأول من هذه الدراسة، ويمكن الرجوع إليه.

وتقوم تلك الفلسفة على ثلاثة أفكار أساسية هي أن اليهود شعب الله المختار،و أن الدنيا بأسرها ملك للإسرائيلي، ومن حقه أن يتسلط عليها بوصفه مساوياً للعزة الإلهية.و أن نقطة الارتكاز التي يبدأ منها اليهود سيطرتهم على العالم هي فلسطين، ففيها يجب أن تقوم دولتهم لأنها أرض الميعاد، ولذلك يقول اليهود إن فلسطين أرض مقدسة لا يحق لأي فرد احتلالها، وإنما هي حق لليهود وحدهم(١).

لكن لا يمكننا تجاهل محطات قبل وبعد تأسيس وإعلان قيام دولة إسرائيل، والتي كانت ذات تأثير مباشر علي تطور الموقف الإسرائيلي اتجاه الحقوق الفلسطينية.

وكانت البداية مع قرار التقسيم ليتطور الموقف بعد حرب عام ١٩٦٧، حيث تم طرح ما عرف بالخيار الفلسطيني، وإقامة حكم ذاتي فلسطيني، ومن ثم ذهب ساسة إسرائيل إلي التأكيد علي فشل هذا الخيار، ليتطور الموقف فيطرحون من جديد الخيار الأردني، والذي تبلور عند بعض المفكرين والساسة الإسرائيليين؛ ليطرحوا مؤامرة الأردن هي الوطن البديل للفلسطينيين، حيث آمنت إسرائيل منذ وقت مبكر، بأن الأردن يشكل الطرح الأمثل لإيجاد حل لمشكلة الفلسطينيين وكان تبني حكومات حزب العمل الخيار الأردني، حيث بدأ ألون يصوغ تصوراً جديداً، استقر رأيه على ترك الخيار الفلسطيني، وتبنى ما عرف مع الوقت باسم "الخيار الأردني". كانت الفكرة التي أثارها ألون بسيطة: فبدل مواجهة القضية المعقدة لإنشاء الحكم الذاتي، سيسلم الأردن المنطقة، وهكذا ستعفي إسرائيل من الحاجة إلى مواجهة المشكلة الفلسطينية،(٢).

وقد اقترح حزب العمل وثيقة تضمنت، وجود دولتين مستقلتين: إسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة، ودولة عربية إلى الشرق منها تجمع الهوية الفلسطينية والأردنية، وتحدث رابين عن احتمال

---

(١) محمد الحفيف، قراءة في الفكر اليهودي، صحيفة البلاغ، العدد ٧٤٩، السنة ١٩٨٤، مؤسسة البلاغ للصحافة والطباعة، الكويت، الشويخ، ص٣٣ .

(٢) الوريكات عارف موسى، مجلة علوم سياسية، السنة السابعة، العدد ٤٣، خريف ٢٠٠٩، ص٧٢.

قيام كونفدرالية (أردنية، فلسطينية، إسرائيلية) على المدى البعيد(١).

ولكن نجد من ذهب إلي أبعد من هذا الطرح، فالتيار التنقيحي بزعامة "جابوتنسكي" يريد أن يقيم دولة إسرائيل لتشمل فلسطين وشرق الأردن، ويعبر هذا التيار عن الأصول الفكرية والإيديولوجية لحزب "حيروت" الذي يعرف الآن باسم الليكود، وقد تطور موقف الليكود من الأردن، حيث كان إصرار جابوتنسكي على رفض قرار عصبة الأمم عام ١٩٢٢، والقاضي باستثناء الأردن من تصريح بلفور وصك الانتداب(٢).

وسنتعرف من خلال عرضنا لهذا المطلب، علي تطور الموقف الإسرائيلي من دعاوى الوطن البديل، من خلال التعرف و تعقب لتصريحات القيادات الإسرائيلية السياسية والحزبية وبعض المفكرين الإسرائيليين، والمهم أننا سنجد أنه لا يوجود فارق يذكر في آرائهم .

وفي هذا الصدد يرى رئيس الأركان الإسرائيلي رفائيل ايتان بقوله: "إن الفارق بين الأحزاب اليوم في إسرائيل أصبح شبه منعدم، والخلاف بينهما يدور فقط في القضايا الهامشية"(٣).

إن الدعوات التي تطلقها شخصيات سياسية إسرائيلية حول "الوطن البديل" ليست المقترحات الوحيدة، وليست مقتصرة على شخصيات إسرائيلية تتفوه بها من حين لآخر، بل أن الموضوع أصبح مطروحاً للنقاش والبحوث الأكاديمية في ندوات ومؤتمرات في الولايات المتحدة وأوروبا، من الأكاديميين الإسرائيليين المشهورين في اقتراحاتهم حول هذا الموضوع رغم بعض الفروق بين اقتراحاتهم، واقتراح "الأردن هي فلسطين"، و قد نشر هؤلاء اقتراحاتهم في كتب، وألقوا محاضرات عديدة حولها .

فنجد البروفسور "درور" والذى يعمل محاضراً للعلوم السياسية في الجامعة العبرية ومديراً سابقاً لمركز البحوث الأمنية في الجامعة العبرية، بَلْوَرَ اقتراحاته حول القضية الفلسطينية في أحد فصول كتابه الأخير: "استراتيجية شمولية لإسرائيل" الذي صدر عام ١٩٨٩، وقد أثار هذا الكتاب اهتمام وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية، حيث أن هذا الكتاب يعطي صورة شاملة لمشاكل إسرائيل الأمنية والسياسية وحلولها لمدى بعيد واستراتيجي، وما اقترحه هو أن الأردن هي أساس الدولة الفلسطينية والجزء الأعظم منها، ويجب تحويلها إلى دولة فلسطينية، وإجراء مفاوضات حول تنازل جزئي عن الضفة الغربية وقطاع غزة، والأجزاء التي سيتم الاتفاق على التنازل عنها ستكون جزءاً من

---

(١) الحباشنة خالد عبدالرازق، العلاقات الأردنية الإسرائيلية في ظل معاهدة السلام، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت ٢٠٠٤، ط١، ص٥١.

(٢) خلف محمد الجراد،الأبعاد الفكريّة والعلميّة للصراع العربي الصهيوني، اتحاد الكتّاب العرب، بيروت، ط١ ٢٠٠٠، ص٢٦.

(٣) مرتضى إحسان، الخريطة الحزبية والسياسية في إسرائيل: دينامية الانقسامات والتحولات، مجلة الدفاع الوطني، العدد ٤٩، تموز ٢٠٠٤.

الدولة الفلسطينية وستبقى مناطق ذات سيادة مشتركة للدولتين (فلسطين وإسرائيل)، ولإسرائيل الحق في الاحتفاظ بالمناطق الاستراتيجية لأمنها.

أما الدكتور "يسرائيلي" باحث في معهد ترومان، ومحاضر بالجامعة العبرية، وهو خبير في شؤون الحركات الإسلامية وفي تاريخ الإسلام بالصين... طرح خطة للسلام، وقد أصبحت معروفة لكثير من أعضاء الكنيست، وقد طرحها "يسرائيلي" في محاضرات عدة، جوهرها الأردن هي فلسطين...، لبنان ليس فلسطين، سوريا ليست فلسطين، مؤكداً أن الموسوعة البريطانية لعام ١٩١٢، فيها أن فلسطين معرفة بالمنطقة الواقعة من علي ضفتي نهر الأردن، هذا تعريف تاريخي وجغرافي وديمغرافي، ويقول أن الملك الحسين هو أيضاً فلسطيني لأنه ولد في فلسطين، ويقول كم دولة فلسطينية يجب أن تقوم، الآن يوجد دولة فلسطينية في الأردن وتريدون أيضاً دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، ونصف دولة في إسرائيل، وبذلك يصبح للفلسطينيين دولتان ونصف،يكفيكم دولة كبيرة تستوعب كل اللاجئين الفلسطينيين، ولنا دولة يهودية واحدة أقل مساحة من مساحة الدولة الفلسطينية ولكنها تعني باحتياجاتنا. ويقول أعضاء مجلس النواب هم فلسطينيون، كم من برلمان يجب أن يكون، لقد انتخبوا رئيس برلمان غير مقبول لدى الملك، ما يعني ذلك؟! ذلك يعني أنهم يستطيعون عمل كل ما يريدون، زيد الرفاعي فلسطيني والده من صفد، أغلبية سكان الأردن هم فلسطينيون، لماذا تكون هناك حكومتان بدل حكومة لدولة واحدة كبيرة،الملك حسين يريد كونفدرالية مع الضفة والقطاع، بحيث يكون هو الملك عندها سيقول الفلسطينيون ليس لنا دولة مستقلة، وسوف يتطلعون ليافا وتل أبيب، وهذا ما أريد أن أمنعه بالنسبة للملك حسين الأغلبية هي التي تقرر وهي التي تحكم إذا قرر الأغلبية إبقاء الملك بحيث يصبح ملك المملكة الفلسطينية الهاشمية ليكن، تريدون إقصاء الملك هذا حقكم وهذه دولتكم[(١)].

فالمشروع الصهيوني يعمل حالياً على تحقيق تضيقات فعلية قوية وعميقة على الفلسطينيين؛ للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، معنى ذلك أن المشروع الصهيوني لا يمكنه أن يتقبل وجود دولة أخرى بين البحر والنهر[(٢)].

إن جميع الأحزاب الإسرائيلية بكل أطيافها الأيديولوجية متفقة ومجتمعة على رأي واحد بخصوص قضية اللاجئين، ورفض حق العودة، وهذا ما يمكن أن نعتبره الأساس العملي لمشروع الوطن البديل، وسنتطرق في أطروحتنا هذه لبعض الأحزاب الإسرائيلية ذات الطرح الواضح، المتضمن

---

(١) رامي نصر الله، توجهات عدد من الإسرائيليين... الوطن البديل، مجلة البيادر السياسي، العدد ٤٣٩، ١٥ كانون أول ١٩٩٠، ص٣٥.

(٢) مجد ماهر، الدولة الفلسطينية قد تصبح مستحيلة قريباً دفعاً بالاستيطان والهجرة، في جريدة اليوم الالكتروني، ٤/١٠/٢٠٠٩، عدد ١٣٢٦٠، السنة الأربعون /http://www.alyaum.com

دعم وتأييد مؤامرة الوطن البديل، ونجد من أهم هذه الأحزاب والأطياف السياسية حزب يهودية التوراة الداعي إلى إقامة دولة يهودية خاضعة للشرائع الدينية لا المدنية، وهذا يعني عدم قبول الأغيار في أرض إسرائيل وطردهم خارج هذه الأرض، وهذا تشريع ديني يهودي للطرد والتوطين، ويمكننا أن نطلق عليه نواة وبذرة مؤامرة الوطن البديل أو الأوطان البديلة، وفق الشريعة اليهودية، وهذا ما تحدثنا حوله في الفصل الأول بالمبحث الأول من هذه الرسالة.

وحزب الاتحاد الوطني وكان من قادته الجنرال العنصري المعروف "رحبعام زئيفي" داعية الترانسفير الأول الذي تمت تصفيته على أيدي عناصر من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ١٧/ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠١، إثر اغتيال أمينها العام أبو علي مصطفى، ويؤكد الحزب في برنامجه السياسي على الاحتفاظ بهوية قومية يهودية وتوسيع السيادة الإسرائيلية على المناطق المتنازع عليها ورفض مبدأ الدولة الفلسطينية، والمطالبة بطرد الفلسطينيين(١).

وهذا ما يمكن أن نصفه بمحاكاة لمشروع ومؤامرة الوطن البديل في المضمون و الجوهر والهدف.

وأيضاً حزب العمل، فلقد قاد الصراع مع العرب سنوات طويلة؛ وقام بارتكاب المجازر، فارتكب سلسلة مجازر في حق التجمعات الفلسطينية، وشن الحروب الكبيرة،من أطروحاته أن القدس بأحيائها اليهودية كلها هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل وستبقى كذلك، وسيعمل الحزب من أجل نيل الاعتراف الدولي بالقدس كعاصمة لإسرائيل (٢).

أما موقفه من اللاجئين الفلسطينيين، فقد تم تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن تكتل الليكود برئاسة "ميخائيل إتيان" وممثلين عن حزب العمل برئاسة "بيلن"، وجاء في الوثيقة التي صدرت عن الطرفين وسميت باسم وثيقة" بيلن– إيتان"، وسبق وتحدثنا حولها في المبحث الثاني من الفصل الأول لهذه الدراسة في الأطروحة يمكن الرجوع إليها وتقضى الوثيقة بالاعتراف بحق دولة إسرائيل في منع دخول لاجئي فلسطين إلى داخل مناطق سيادته ، ويؤيد اليسار نموذج الانفصال عن الفلسطينيين ديموغرافياً، وهذا ما يمكن وصفه بمحاكاة جديدة وغريبة لما يسمى بمؤامرة الوطن البديل في إطار الطرح السياسي للفكرة، فحزب الليكود يمكننا التعرف على موقفه من خلال التعرف على ما يقصد بـ "كتلة الليكود" بالعبرية أرض إسرائيل بحدودها التوراتية وفي أول وصول لحزب الليكود للسلطة عام ١٩٧٧ كان برنامجه الانتخابي يتضمن "حق شعب إسرائيل في أرض إسرائيل"، وأن "يهودا والسامرة" (الضفة الغربية) لن تسلم لأي إدارة أجنبية، وأنه لن يكون بين البحر والنهر سوى سيادة إسرائيل، وأن

---

(١) http://www.wafainfo.ps/n حزب الاتحاد الوطني.

(٢) مجلة الدراسات الفلسطينية، انتخابات الكنيست الثامن عشر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٧، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٥٥.

أي تنازل عن ذلك سيعرض أمن الشعب اليهودي للخطر، وأنه يجب تشجيع الاستيطان في كل "أرض إسرائيل" لأنه محور إقامة الدولة. ويعتبر المسئولية عن اللاجئين الفلسطينيين في يد الدول العربية(١).

وبالتالي، ما يمكننا استخلاصه أن حكومة برئاسة الليكود لن تسمح للاجئين الفلسطينيين بدخول إسرائيل وهذا ما يعني تبنيهم لمؤامرة الوطن البديل .

وجاء على لسان نتنياهو: أنه " لا يوجد خلاف حقيقي بين الجمهور الإسرائيلي وبين أولئك الذين يدعمون دولة فلسطينية وأولئك الذين يعارضونها، فالثوابت لدى الجانبين واحدة، فعندما أسأل الأفراد الذين يدعمون الدولة الفلسطينية، يجيبون بأنهم يدعمون دولة فلسطينية لا تكون لها حرية في أن تسيطر على مجالها الجوي، ويدعمون دولة لا تكون لها حرية عقد اتفاقات عسكرية بدون السيطرة على مصادر المياه وبدون عودة اللاجئين، لذا عندما نجد أن الأغلبية الواسعة للإسرائيليين تريد فرض كل هذه القيود على السلطة الفلسطينية، فإنهم في الحقيقة يعارضون فكرة السيادة الفلسطينية(٢).

نخلص مما سبق إلى نتيجة مضمونها، أن مؤامرة الوطن البديل، أخذت أشكالاً مختلفة في التعبير عنها من خلال رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة، ونلاحظ أن من أهم ما يطرحه الليكود، حق إسرائيل في كامل أرض إسرائيل التاريخية: فلسطين وشرقي الأردن (وفق التصور اليهودي)، و استمرار عمليات الاستيطان واسع النطاق في كل أرض إسرائيل المحررة وفق تعبيرهم، ونجد في ثنايا هذا الطرح تأكيد وتأصيل لفكرة الطرد القسري للفلسطينيين، وهذا ما يعني بشكل واضح لا لبس فيه أنه يريد وفق مخطط استراتيجي بعيد المدى، من خلق الظروف والوقائع التي تمكنه من تحقيق ما يسمى بالوطن البديل، أو ما يمكن تسميته في حينها الأوطان البديلة وتوطين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم.

وفي ٧/تموز (يوليو)٢٠٠٧ نشرت صحيفة هآرتس مقالاً أقرب إلى التقرير الإخباري، للكاتب الصحافي اليساري المتابع فيها للشؤون الفلسطينية، "داني روبنشتاين"، أنبأ فيه تحت عنوان "هل يصبح الخيار الأردني مطلباً فلسطينياً؟" بما وصفه بـ "ميل متجدد" في الآونة الأخيرة بين الفلسطينيين في الضفة الغربية لإحياء "العلاقة مع الحكم الهاشمي في عمان" كما قال، ومع أن روبنشتاين أورد أن "الملك عبدالله الثاني ورجاله لا يريدون ذلك"، إلا أنه لم يستبعد إمكانية إحياء "الخيار الأردني"، المطروح إسرائيلياً، بقوله: للوهلة الأولى يمكن للأردن أن يقول اليوم للفلسطينيين: "أنتم غير قادرين على التوصل إلى تسوية مع إسرائيل، اسمحوا لنا القيام بذلك نيابة عنكم"(٣).

---

(١) فؤاد البطاينة، الأمم المتحدة منظمة تبقى ونظام يرحل، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٣، ص٢٠٧.

(٢) مقابلة مع رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو في صحيفة هآرتس، ٢٢ نوفمبر ١٩٩٦م.

(٣) هآرتس، ٢٠٠٧/٧/٧.

ونجد فيه دلالات سياسية تاريخية متعددة وواضحة تعني أن الإسرائيليين غير جاهزين لفتح ملف الاحتلال أو لسماع الموقف الفلسطيني حول ماهية السلام ومتطلباته الجغرافية والسياسية، وتعني أن إسرائيل الكولونيالية ماضية في تطرفها وانغلاقها.

ويرى حزب يهودت هتوراه (ويعني يهودية التوراة) أن تعاليم التوراة يجب أن تكون المرجع لسياسة إسرائيل الداخلية والخارجية، ويدعو الحزب إلى إقامة دولة يهودية تقودها القوانين الدينية لا المدنية. وقاعدة هذا الحزب هي جمهور المتدينين المتشددين[١].

وهذا ما يتضمن تبني مؤامرة الوطن البديل باعتبار أن كل القوانين الدينية اليهودية تحرم على الأغيار الإقامة بأرض الرب، فعليهم اخراجهم من خاصرة أرض الرب وطردهم وجعلها أرض إسرائيل خالصة لليهود.

وأيضاً نجد حزب مفدال يسعى إلى إعادة إحياء القومية اليهودية في "أرض إسرائيل التوراتية". يعارض أي اعتراف بالفلسطينيين، ويؤيد الترانسفير (ترحيل الفلسطينيين) بشكل غير مباشر، وقاعدة مفدال هي أساساً المستوطنون المتدينون[٢].

وحزب "إسرائيل بيتنا "ويرفض وبشدة قيام دولة فلسطينية ويدعو إلى طرد فلسطينيي الـ ٤٨ من إسرائيل، والإبقاء على من يوالي دولة إسرائيل ويهودية الدولة الإسرائيلية أما عن حق العودة للاجئين نجد أن الحزب يريد تهجير الفلسطينيين من جديد، وذلك بطرد فلسطينيي "٤٨" من أراضيهم، وبالتالي فإن الحديث عن عودة اللاجئين مستحيل[٣].

وهذا بعينه طرح علني وبلا خجل لمؤامرة ومشروع الوطن البديل والقاضية بشرعية التهجير والتوطين وهذا يؤكد نيتهم لمؤامرة الوطن البديل أو الأوطان البديلة! والتنكر العلني لحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية بأرضه ووطنه!!

ونلاحظ أن للأحزاب الدينية الصهيونية مفهوم خاص للتسوية ينبع من العقيدة الدينية التي تتسم بالتعصب المبني على أسس أسطورية من كتبهم المقدسة، والتي لا تتغير بتغير الظروف والمؤثرات المحيطة بها، فيؤمن أنصار هذا الاتجاه بحق اليهود المطلق في استيطان أرض إسرائيل الكاملة، وأن هذا الحق مقدم على كل الاعتبارات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية[٤].

وتؤمن الأحزاب الدينية بالكتب الدينية مثل التوراة والتلمود، وترى أن السياسة الإسرائيلية يجب أن تبنى وفق أسس دينية يتضمنها كل من التوراة والتلمود. وتهدف إلى طرد العرب من إسرائيل

---

(١) طارق محمد حجاج، موقف الأحزاب الإسرائيلية المختلفة من القضية الفلسطينية، الحوار المتمدن، ٢٠١٢/٦/٢٤.

(٢) سيدي أحمد بن أحمد سالم، الأحزاب السياسية الإسرائيلية، الجزيرة نت، ٢٠٠٤/١٠/٣.

(٣) جوني منصور، إسرائيل الأخرى رؤية من الداخل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٠٩، ص١٧١.

(٤) عبدالوهاب المسيري وآخرون، الاستيطان اليهودي وأثره على الشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان/ الأردن، ٢٠٠٦، ص٢٢٧.

باستخدام أساليب العنف، وإقامة المستوطنات، وتبدي معارضة شديدة لفكرة إقامة دولة فلسطينية، والقضاء على فكرة دمج اليهود بالعرب، ويدعو إلى قيام دولة إسرائيل الكاملة وضم الضفة الغربية لنهر الأردن وإلى إسرائيل. وتسعى الأحزاب لإرساء دعائم الدولة وحياة المجتمع على أسس التوراة وتعاليم الشريعة اليهودية. وعلى سبيل المثال نسرد موقف حزب شاس "حراس التوراة الشرقيون": تتطلع حركة شاس إلى جمع شتات شعب إسرائيل من المنافي كلها من أجل بناء بيت يهودي في دولة يهودية كبرى وقوية في أنحاء أرض إسرائيل كافة. وعبارة "أرض إسرائيل كافة" هنا، وحسب فكر الحزب المستمد من التوراة والتلمود، يعتبر أن أرض إسرائيل تمتد من النهر إلى النهر (من نهر النيل في مصر إلى الفرات في العراق)[١].

حزب "شاس": فإنه يشجع تطوير كل أطراف أرض إسرائيل يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، النقب والجليل لهذا يرى الحزب لزاماً عليه أن يرعى المسائل التالية "الاستمرار في تطوير الاستيطان في يهودا والسامرة، وتطوير الجليل والنقب بغية تدعيم سكان الأطراف"[٢].

وفي الختام وبعد سرد مواقف الأحزاب السياسية في إسرائيل بجميع أطيافها يمينية أو يسارية أو دينية، وصلنا إلى عدة استنتاجات وهي:

أن الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية، يقوم على أساس اعتبارات عديدة دينية وأمنية واقتصادية واستراتيجية وديموغرافية، فكل الأحزاب الإسرائيلية ترى أن فلسطين جزء من أرض إسرائيل، وعلى هذه الخلفية يتبلور في إسرائيل الإجماع على عدة أسس: وهي عدم السماح بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة، وأن القدس عاصمة دولة إسرائيل الأبدية، وقد أكد ذلك البرلمان الإسرائيلي "الكنيست أن القدس الكاملة عاصمة إسرائيل، لا يمكن العودة إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ لأنها حدود غير آمنة على حد زعمهم، وهنا يمكنهم طرح سيناريو الضم أو تبادل الأراضي وهي صور متعددة لمؤامرة الوطن البديل ستُبقي إسرائيل على الكتل الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية والتي تتضمن كثافة سكانية عالية لن يُسمح للاجئين بالعودة إلى مدنهم وقراهم التي هاجروا منها "إسرائيل الآن"، ويمكن أن تقبل إسرائيل عودتهم إلى أراضي السلطة الفلسطينية فقط وهذا ما يمكن أن نطلق عليه محاكاة مؤامرة الوطن البديل من خلال هذا الأساس الذى أجمعت عليها التيارات والأحزاب الإسرائيلية يمينية كانت أم يسارية وكذلك الدينية.

---

(١) نبيه بشير، جدلية الديني السياسي في إسرائيل، حركة شاس كحالة دراسية، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٥٨.

(٢) أنطوان شلحت،ليست مجرد من الرصاص المسبوك عن الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٩، فصلية سياسات، معهد السياسات العامة، العدد ٧، رام الله/ فلسطين، ٢٠٠٩، ص،٨٩،٨٨.

المطلب الثاني

الرؤية الصهيونية ليهودية الدولة وأثرها على دعاوى الوطن البديل

الصهيونية فكرة يهودية دينية وسياسية معاً، وهي مأخوذة من كلمة صهيون أحد جبال القدس، هدفها تحقيق الطموح الديني اليهودي بالاستيلاء على فلسطين وجعلها مركزاً للدولة اليهودية وإعادة بناء معبدهم المسمى هيكل سليمان مكان المسجد الأقصى المبارك، وممارسة العبادة الدينية فيه[(١)].

وبناء على ما تقدم، نجد أن اليهود يستغلون توراتهم المحرفة والمزعومة كأحد الأحابيل والأكاذيب التي يسوقونها، وكل ما من شأنه إضفاء شرعية على اغتصابهم لأرض فلسطين، ويحاولون الدفاع عن كل ذلك بكل ما أوتوا من قوة وبكل الإمكانيات والوسائل بما فيها أحابيل ما يسمى بالبعد الديني، وهذا ما يتضح لنا من خلال جملة من الأقوال التي قالها حاخاماتهم وقادتهم.

ونجد في تعريف الصهيونية في دائرة المعارف البريطانية أنسكلوبيديا بريتانيكا تحت كلمة الصهيونية: "إن اليهود يتطلعون إلى افتداء إسرائيل، واجتماع الشعب في فلسطين، واستعادة الدولة اليهودية، وإعادة بناء الهيكل، وإقامة عرش داود في القدس ثانية، وعليه أمير من نسل داود[(٢)].

وجاء في دائرة المعارف اليهودية جويش انسيكلوبيديا المطبوعة باللغة الإنجليزية تحت كلمة (الصهيونية) إن اليهود يبغون أن يجمعوا أمرهم، وأن يقدموا إلى القدس ويتغلبوا على قوة الأعداء، وأن يعيدوا العبادة إلى الهيكل (أي مكان المسجد الأقصى) ويقيموا ملكهم هناك[(٣)].

إن مؤسس المذهب البروتستانتي هو (مارتن لوثر)، كتب عام ١٥٢٣ كتيبه: عيسى ولد يهودياً، شرح فيه المواقف المؤيدة لليهودية وأدان اضطهاد الكنيسة الكاثوليكية لليهود، وترجم الكتاب المقدس إلى اللغات القومية، وأصبح تاريخ العهد القديم مألوفاً في الفكر الغربي، وأخذت الأجيال اللاحقة تعد فلسطين الوطن اليهودي، وكأن الشعوب التي أقامت وحكمت في فلسطين وأنشأت تاريخاً أطول وأعمق أثراً في تراب فلسطين لا وجود لها[(٤)]*.

---

(١) الحاج أمين الحسيني، أسباب كارثة فلسطين، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والترجمة، الشارقة، ٢٠٠٢، ص١٢٧.

(٢) دائرة المعارف البريطانية أنسكلوبيديا بريتانيكا طبعة ١٩٢٦ المجلد ٢٧-٢٨ في الصفحة ٩٨٦ – ٩٨٧،الحاج أمين الحسيني، مصدر سابق، ص١٢٧-١٢٨.

(٣) دائرة المعارف اليهودية جويش انسيكلوبيديا المطبوعة باللغة الإنجليزية،الحاج أمين الحسيني، مصدر سابق، ص١٢٨.

(٤) كامل سعفان، اليهود من سراديب الجيتو إلى مقاصير الفاتيكان، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والترجمة، الشارقة، ٢٠٠٠، ص١٧٥.

* يقول أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة الأزهر بغزة أسامة أبو نحل: "يجب أن نضع في الاعتبار بأن المذهب البروتستناتي، هو أكثر المذاهب المسيحية تعصبا لفكرة عودة اليهود إلى فلسطين، وإعادة بناء الهيكل المزعوم".

وفي هذا السياق يؤكد النائب في المجلس التشريعي جميل المجدلاوي، أن الحركة الصهيونية المعاصرة، وقبلها القوى الاستعمارية ابتداء بنابليون بونابرت في أواخر القرن الثامن عشر، وظفت البعد الديني لخدمة المشروع الصهيوني الاستعماري في الجوهر، وليس هناك دليلاً أوضح يمكن تقديمه على زيف الأساس الديني لهذا المشروع الاستعماري، من حقيقة أن معظم قادته المؤسسين هم من غير المتدينين في قيادة حزب الماباي الإسرائيلي، وبعض هؤلاء القادة من الملحدين الذين لا يؤمنون بالأديان، مثل: ديفيد بن غوريون، وموشيه ديان وكثيرين آخرين [١].

في الحقيقة أن هناك علاقة عضوية ذات طابع ترادفي بين ما يطلق عليه الصهاينة مفهوم يهودية الدولة ومؤامرة الوطن البديل، فيهودية الدولة تعني وبشكل واضح لا لبس فيه مؤامرة الوطن البديل أو مرادفتها لأن يهودية الدولة بتفسيراتها المتعددة الفلسفية والفكرية حولها لا تخرج عن المعنى البسيط، أن يهودية الدولة تعني دولة إسرائيل اليهودية النقية من أي عنصر غير اليهود (الأغيار وفق تسمياتهم التوراتية والتلمودية)، وهذا يعني طرد كل المكونات غير اليهودية من الدولة اليهودية بمعنى طرد واسع للفلسطينيين، وما يمكن تسميته الترانسفير القسري، وفي هذه الحالة والوضعية ستسعى إسرائيل أو الدولة اليهودية لإيجاد حل لهؤلاء المهجرين، من خلال مشاريع التوطين وأخطرها وما نحن بصدده مؤامرة الوطن البديل أو ما يمكن تسميته الأوطان البديلة لتأتي المملكة الأردنية الضحية الثانية بعد الشعب الفلسطيني لهذا المشروع الصهيوني العنصري، و يتضح مما سبق أن هناك تأثير مباشر وفعال للرؤية الصهيونية ليهودية الدولة على طرحهم لمؤامرة الوطن البديل، ويمكننا القول أن التأثير يمكن أن يكون ذا طابع ترادفي بمعنى أن تحقيق فكرة يهودية الدولة لا يكملها إلا تحقيق مؤامرة الوطن البديل، وقد برز مصطلح يهودية الدولة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة بوتيرة متسارعة، على الرغم من أنه ليس حديث العهد، بل ظهر في أدبيات المؤتمر الصهيوني الأول في آب (أغسطس) من عام ١٨٩٧.

ويقول في هذا الصدد عصام عدوان: هذه عقلية عنصرية ونزعة عنصرية عند ما يسمونه الشعب اليهودي ولا وجود للشعب اليهودي إنهم من مائة عرق وأجناس شتى ولغات شتى، وهم يريدون القول أن فلسطين لليهود والعرب في بلاد العرب فلسطين ليست عربية، وعليهم البحث عن أي مكان آخر (الأردن، العراق، دول الخليج)، حتى أن كيري أخذ إذنا من ملك السعودية وعاد بموافقة الملك على كل ما يتفق عليه الأطراف، فإسرائيل منذ تأسيسها تقول العرب لديهم المساحات الشاسعة، والدول الكثيرة يريدون مزاحمتنا كشعب يهودي على هذه المساحة الصغيرة من الأرض فليتركوها لنا؛ فإسرائيل تريد ترسيخ فكرة يهودية الدولة؛ لتأكيد الفصل، وأن الفلسطينيين عرب فليعودوا إلى مواطنهم العربية

(١) مقابلة اجراها الباحث مع النائب في المجلس التشريعي جميل المجدلاوي بتاريخ ٢٠١٤/١/١٤ بغزة .

(الأردن أو أي مكان)[١].

وتشير الوقائع التاريخية إلى أن الطبقة الحاكمة الإسرائيلية كانت وما زالت تعتبر، أن الدولة التي أقامتها بقوة السلاح على أرض فلسطين عام ١٩٤٨، هي دولة يهودية، ودولة لليهود فقط، لكن هذه الهوية الدينية للدولة بقيت اقتناعاً إسرائيلياً داخلياً، ولم تطرح من قبل في الخطاب الإسرائيلي للعالم، أو في المفاوضات مع العرب، وهو ما يعني أن الإسرائيليين انتظروا أكثر من أربعين عاماً تقريباً ليعلنوا هذا الشرط، وهنا يتضح السبب في التوقيت، حيث لم يطرح الإسرائيليون شرط الاعتراف العربي المكتوب بيهودية الدولة الإسرائيلية إلا الآن، علماً بأنه حتى سنوات قليلة فقط كان المطلب هو مجرد الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وبعد أن أطمأنوا إلى أن العرب تجاوزوا هذه العقبة، حان وقت الاشتراط بأن اعترافهم بإسرائيل هو اعتراف ناقص، وبالتالي لن يكون مكتملاً من دون الاعتراف بالهوية الدينية لها، هذا مما دعا العرب إلى رفض الاعتراف بالهوية الدينية لدولة الاحتلال[٢].

ووفق الرؤية الصهيونية ليهودية الدولة وإصرار إسرائيل على اعتراف العالم، بمن فيهم العرب والفلسطينين بأن إسرائيل دولة يهودية يؤثر بشكل مباشر على طرح الوطن البديل من خلال التفسير اليهودي لفكرة يهودية الدولة، وهذا ما يعني تنظيرهم وترويجهم لمؤامرة الوطن البديل أو الأوطان البديلة بعد إتمام عملية الترحيل.

ولذلك فإن هذا المخطط سوف يحتك حتماً بالأردن الذي تجدد إسرائيل الحديث عنه، أنه الوطن البديل للفلسطينيين، كما تحتك بمصر في سيناء التي لم تغفل عنها حتى في مخطط قيام الدولة الذي وضعه هرتزل، وفي مذكرات كل السياسيين الإسرائيليين[٣].

إن الثابت أن كافة الأطياف السياسية الإسرائيلية، باتت تتحدث في السنوات الأخيرة عن يهودية الدولة، ومصطلح يهودية الدولة يمثل في الآونة الأخيرة جوهر الغايات الأسمى والأهداف الكبرى لإسرائيل، وتحولت مقولة الدولة اليهودية بصورة غير مسبوقة ولا معهودة إلى القاسم المشترك بين مختلف التيارات والكتل والأحزاب والاتجاهات السياسية والاجتماعية والثقافية في الكيان الصهيوني على حد سواء[٤].

فالاعتراف بيهودية الدولة يفضي وبجرة قلم إلى إسقاط حق العودة بالنسبة لفلسطينيي الشتات، وكذلك الاعتراف العربي، والفلسطيني بما يسمى بيهودية الدولة، يعني أننا أعطينا إسرائيل الحق أن تقول لنا بعد ذلك هذه دولة يهودية وبالتالي لا يجوز لأحد أن يستوطنها ممن لم ينتم إلى الديانة

---

(١) مقابلة أجراها الباحث مع د.عصام عدوان بتاريخ ٢٠١٤/١/١٥ بجامعة القدس بغزة.

(٢) عدنان أبو عامر، مشروع يهودية الدولة، مجلة العودة، العدد ٢٤، السنة الثانية، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩.

(٣) إبراهيم دحبور، أثر الاعتراف بيهودية الدولة على القضية الفلسطينية، مركز الإعلام الفلسطيني، ٢٠١٠/٩/١٩ .

(٤) عدنان أبو عامر، مشروع يهودية الدولة، مرجع سابق،مجلة العودة، العدد ٢٤.

اليهودية، وفي ضوء ما ورد من كتابات متعددة تتعلق بدعاوى الوطن البديل وترسيخ مفهوم الدولة اليهودية كدولة دينية لليهود على أرض فلسطين نجد أن أغلب ما ورد ركز على محاولة الاحتلال الإسرائيلي جعل هذه الفكرة من ضمن التعاليم الدينية اليهودية كمدخل للتوسع في الحدود الجغرافية بما يحقق فكرة دولة إسرائيل الكبرى على المستوى الجغرافي ويحقق فكرة الدولة الدينية اليهودية على المستوى العقائدي.

والسيناريوهات المتوقعة في هذه الحالة جميعها لا تخرج عن الفهم العام لمؤامرة الوطن البديل وما عرف بتبادل الأراضي ما هو إلا أحد تخريجات الوطن البديل، و يمكن لدولة الكيان إن لم تنجح من خلال خططها السياسية وأحابيلها هذه ستلجأ لسياسة الترانسفير القسري وفي هذه الحالة سيكون هناك حسب الفهم الصهيوني مشروعية جديدة للحديث حول الوطن البديل، وإسكان هؤلاء السكان اللاجئين الفلسطينيين فيه والذي بات واضحاً لنا أن هذه المؤامرة (الوطن البديل) هي إحدى أحابيل هذا الكيان. إن يهودية الدولة والديموغرافيا والترانسفير، هذه الثلاثية ترتب استراتيجياً ما يطلقون عليه الوطن البديل، فهناك إجماع سياسي إسرائيلي حول موضوع الأرض والديموغرافيا، والدولة اليهودية النقية، وكذلك الترانسفير نحو الشرق نحو الوطن البديل.

وذهبت الشعارات الصهيونية التوسعية أبعد من ذلك؛ إذ ظهرت أصوات قوية تنادي بالعودة إلى برنامج ضفتان للأردن، فغدا شعارا الوطن البديل وضفتان للأردن، يسودان المشهد السياسي الصهيوني، فنجد الداد نائب يهودي بالكنيست يطلق حملته الانتخابية: الأردن هو موطن الفلسطينيين. وشعاراته الانتخابية اليمينية المتطرفة التي تسوق لمؤامرة أن الأردن هو موطن الفلسطينيين، وأنه يجب معاداة الاحتلال العربي لإسرائيل[١].

فالأدبيات الصهيونية التي تتحدث عن إسرائيل دولة للشعب اليهودي، وعن الديموغرافيا العربية والتخلص من العرب، وعن ترحيل أكبر عدد منهم كي تصبح إسرائيل دولة نقية للشعب اليهودي على أوسع مساحة من الأرض، وهناك الكثير من المفكرين، والسياسيين، والمتخصصين الإسرائيليين يحذرون من القنبلة الديموغرافية المؤقتة، ويحرضون على التخلص من الفلسطينيين في أسرع وقت ممكن وذلك بالأخذ بمؤامرة الوطن البديل كحل للقضية الفلسطينية إذا ما تمكنوا من تحقيق ذلك

إن أول وأبرز شعار احتل قمة الأجندات والبرامج السياسية والأيديولوجية للأحزاب والحركات الإسرائيلية المختلفة كان شعار أرض إسرائيل الكاملة[٢]. وذلك من منطلقات دينية بحتة تؤكد يهودية الدولة، فهناك كتابات كثيرة في الأدبيات الصهيونية، تتجه إلى شرقي الأردن تحديداً،لتكون الوطن البديل، فشرقي الأردن عندهم هو الضفة الأخرى.

---

(١) انظرملحق رقم (١) ترجمات لرؤى إسرائيلية،ص ٣١٨.

(٢) نواف الزرو : أي شرق أوسط جديد في الأفق؟، الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net/home/print

ونجد اشتراط رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة قبل الخوض في أي مفاوضات حول حل الدولتين، وأوضح مكتب نتنياهو إلى أن اشتراطه هذا إنما يهدف إلى شطب حق العودة للاجئين الفلسطينيين"(١).

وهذه إشارة واضحة لتبني مؤامرة الوطن البديل، لا بل الأوطان البديلة في حال تم شطب حق العودة حيث توطين اللاجئين في أماكن لجوئهم.

وخلال كلمة له في الكنيست بمناسبة ذكرى ميلاد "هرتزل" مؤسس الحركة الصهيونية قال "نتنياهو": "إن من لا يحترم الصلة الوثيقة بين شعب إسرائيل وأرضه، لا يعترف بالحقوق الشرعية للشعب اليهودي" على حد تعبيره، وأضاف يقول "إن الاعتراف بالطابع اليهودي لدولة إسرائيل هو خطوة ضرورية لإرساء السلام مع جيراننا الفلسطينيين"(٢).

ويرى المستشار السياسي لنتنياهو "عوزي أراد" الذي عينه رئيساً لمجلس الأمن القومي، أن اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل يعني في الواقع تسليمهم وقبولهم بالإجراءات التي تقدم عليها إسرائيل لضمان طابعها اليهودي، وضمن ذلك التفوق الديموغرافي لليهود في أرض فلسطين، والمتمثلة في:

١- إنهاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين بشكل مطلق، على اعتبار أن عودتهم تعني تهديد التفوق الديموغرافي لليهود في أرض إسرائيل.

٢- التخلص من فلسطينيي عام ١٩٤٨، بوصفهم فائض سكاني يهدد التفوق الديموغرافي لليهود، وذلك عبر إضفاء شرعية على الكثير من مشاريع الطرد، مثل فكرة تبادل السكان التي ينادي بها ليبرمان.

٣- الاحتفاظ بالمناطق التي تتواجد فيها مقدسات دينية مزعومة لليهود، لاسيما في الخليل ونابلس وبيت لحم.

٤- ضمان تفوق إسرائيل بوصفها دولة يهودية، مما يعني أن يسلم العرب بالتفوق الاستراتيجي الإسرائيلي في المجال العسكري، دون أن يكون من حقهم خرق التوازن القائم(٣).

وينبني رفض إسرائيل لقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة أو على أي جزء يتحرر من فلسطين، إلى أسس أيديولوجية وسياسية واستراتيجية وديمغرافية، كذلك على أنه ينبغي أن يضمن أي مشروع للحكم الذاتي ألا ينتج عنه قيام دولة فلسطينية بأية صورة، ويعود ذلك في الواقع إلى أنه، وإن كان الصراع في الشرق الأوسط يقوم بين العرب من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى، إلا أن جوهر

---

(١) جريدة الأيام، رام الله، ١٩-٤-٢٠٠٩.

(٢) جريدة فلسطين، غزة، ٥-٥-٢٠٠٩.

(٣) صالح النعامي، عباس إذ يغري نتنياهو بالتطرف، موقع باحث للدراسات، ١٣-٥-٢٠٠٩، انظر : http://www.bahethcenter.net .

الصراع يدور حول حق الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم وإنشاء دولتهم المستقلة، وهو ما يعني من جهة نظر إسرائيل نفي الوجود الإسرائيلي على أرض فلسطين(١).

وقد سأل صحافيون رئيس الوزراء الإسرائيلي "رابين" عما إذا كانت إسرائيل على استعداد للسماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة، فأجاب "بأن مسئولية اللاجئين يتحملها أولئك الذين شنوا حرباً عام ١٩٤٨ ضد وجود إسرائيل"، واستطرد قائلاً :"لقد خسروا الحرب" وأضاف: "هناك مشكلتا لاجئين، أكرر مشكلتا لاجئين، إذ استوعبت إسرائيل في الفترة بين عامي ١٩٤٩-١٩٥٤ نحو ستمائة ألف يهودي من المجتمعات اليهودية في البلدان العربية والإسلامية وهؤلاء فروا تاركين ممتلكاتهم وراءهم"، وأكد: "أن قضية اللاجئين يمكن البحث فيها بعد التوصل إلى حل نهائي للصراع العربي الإسرائيلي، وينبغي البحث عن طرق جديدة لحلها"(٢).

ويعكس هذا التصريح الإصرار على إلغاء حق العودة والإبقاء على يهودية الدولة وعدم قبول أي عنصر آخر غير اليهود بهذه الدولة، وهذا ما ينبئ وبشكل واضح طرح حلول أخطرها مؤامرة الوطن البديل، أو ما يمكن تسميته أوطان بديلة.

لقد كانت يهودية الدولة ذريعة سن القوانين الرامية إلى مصادرة أراضي العرب؛ باعتبار أن الاستيطان اليهودي، واستيعاب الهجرة هي قيم أساسية.

وقد طرح شارون أفكاراً لإسكان أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة في العراق وتارة في الأردن وتجنيسهم بالجنسية العراقية أو الأردنية، وأكد مراراً أن إسرائيل دولة يهودية نقية وهي لليهود في "إسرائيل" وكل العالم(٣).

و كذلك الكنيست الإسرائيلي أعطى الغطاء القانوني لمروجي مؤامرة الوطن البديل، ويمكننا القول أن هذا يعني أن مؤسسة التشريع في دولة الكيان، شرعت مثل هذا الطرح، وقننت مؤامرة الوطن البديل، فمشروع يهودية الدولة يعد نتيجة لعمليات الترانسفير المتكررة التي قام بها الكيان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني، وإعلاناً لمؤامرة الوطن البديل.

ويمكننا التأكيد، أن الاعتراف بيهودية الدولة يعني تنفيذ مؤامرة الوطن البديل ، خاصة مع طرح فكرة الحكم الذاتي الموسع للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، وإن شعار الدولة اليهودية يرمي إلى نفي كل من هو غير يهودي من داخلها، مع رفض كل الحقوق الشرعية للفلسطينيين، وكذلك يعني الاعتراف بالقدس عاصمة أبدية لإسرائيل، فلا دولة يهودية من دون القدس، وذلك شعارهم "فلتنسني يميني إن

---

(١) مني ياسين، قضية اللاجئين ومفهوم الأمن القومي العربي، دراسات، ٢٠٠٦/٨/٢٩، موقع www.groub194.net

(٢) الحياة اللندنية، ١٩٩٤/٥/٤.

(٣) عيسى حنا، الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل نسف لحق عودة اللاجئين، وكالة قدس نت للأنباء، ٢٠١٣/١/٢٠ .

نسيتك يا أورشليم"، فهذا الاعتراف يعني قبول مشاريع التوطين أي القبول بمشروع الوطن البديل والأوطان البديلة، وإنهاء وحل المشكلة والقضية الفلسطينية على حساب الدول العربية الشقيقة وذلك بتنفيذ مؤامرة الوطن البديل.

وفي رأينا المسألة هنا ليست إعلامية، فهي تهدف إلى إثارة الفزع الأردني، و تأجيج الفتنة الإقليمية بين الفلسطينيين والأردنيين، و هي حقيقة بمنتهى الخطورة ويجب أن نتعامل معها بكل جدية وإعطائها الاهتمام الكبير بحجم خطورتها على الفلسطينيين والأردنيين على حد سواء، فالأدبيات الصهيونية التي تتحدث عن إسرائيل دولة الشعب اليهودي و الديموغرافيا العربية والتخلص منها، و ترحيلهم كي تصبح إسرائيل دولة نقية للشعب اليهودي على أوسع مساحة من الأرض قمنا بتوضيحها .

فنجد "أرنون سوفر" يكتب في يديعوت أحرنوت: أن "التكاثر الطبيعي للفلسطينيين قد يضع حداً للحلم الصهيوني"[١].

كما إن رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية سابقاً جنرال الاحتياط "شلومو غازيت"، يوصي "بإقامة نظام طوارئ ديموغرافي في إسرائيل"، ويؤكد أن "التهديدات الديمغرافية تشكل اليوم الخطر الأكبر على إسرائيل، وإذا لم ندرك هذا ونتخذ كافة السبل المناسبة وعلى الفور، فإن دولة إسرائيل ستتوقف عن وجودها كدولة يهودية وصهيونية خلال جيل، وكأقصى حد خلال جيلين"[٢].

وفي هذا الصدد يؤكد "يسرائيل كولت" وهو أستاذ محاضر في الجامعة العبرية، أن أرض إسرائيل الصهيونية حسب النظرية الجغرافية والسياسية تلك الراسخة في الفكر أو الواقع، هي أرض إسرائيل الممتدة من مصادر الليطاني وحتى سيناء، ومن الجولان حتى البحر، وهي الوطن التاريخي لليهود الذي لا تؤثر فيه الحدود السياسية القابلة للتغير[٣].

فمن المضامين السابقة، يمكن الإشارة إلي أن أهداف وأطماع الحركة الصهيونية لا تقف عند حدود فلسطين، بل تتجاوزها، كما تؤكد كتابات كثيرة في الأدبيات الصهيونية، إلى المحيط العربي، وإلى شرقي الأردن تحديداً إلى الوطن البديل، فشرقي الأردن عندهم هو الضفة الأخرى،فحينما يصر الليكوديون المتشددون في الخريطة السياسية الإسرائيلية على استحضار شعارهم الجابوتنسكي "ضفتان للأردن"، فإن المسألة إذن هي برنامج سياسي معزز بالأيديولوجيات الصهيونية السياسية والتوراتية،

---

(١) الزور نواف، الديمغرافيا والترانسفير والحلم الصهيوني، صحيفة الدستور، العدد١٦٦٠٣، السنة ٤٧، نيسان ٢٠١٠، عمان الأردن.

(٢) الترانسفير طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسات الإسرائيلية، قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات، ط١، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٣٩.

(٣) مخادمة دياب، المواقف الإسرائيلية من حق العودة، مجلة الدراسات، مركز أبحاث الكتاب الأخضر، العدد ٢٠، طرابلس، ٢٠٠٥.

ففي الخلفية كَمٌّ هائل من الأدبيات السياسية والتوراتية التي تزعم أن الأردن جزء من أرض إسرائيل، وأن الدولة اليهودية كان يجب أن تقام على ضفتي الأردن، وأن الوقت لم يَفُتْ على مثل هذه الدولة.

فرئيس الكنيست الإسرائيلي السابق "روبي رفلين"، كان قد أعلن أن قيام دولة إسرائيل على ضفتي نهر الأردن هدف قابل للتحقيق الآن أكثر من أي وقت مضى، ويصلح اليوم أكثر من أي وقت مضى في تاريخ إسرائيل،

فجميع هذه الأدبيات والآراء تنظير ليهودية الدولة التي في مضمونها الوطن البديل في الأردن للفلسطينيين، والأدبيات الصهيونية الإسرائيلية التي تتحدث عن ذلك واسعة لا حصر لها،الواضح إذن هو أن استحضار يهودية الدولة والوطن البديل وضفتان للأردن، ليس مسألة إعلامية أو للرأي العام، وإنما هو مسألة حقيقية وحاضرة في البرامج والأيديولوجيات الصهيونية، ويقف وراء هذه الدعوات لوبي ينتمي إلى مجالس المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية، مدعمة بفتاوى الحاخامات، تطالب بالتهويد الكامل الشامل للقدس والضفة، وبالانتقال في مشروع الاستيطان والتهويد إلى الضفة الأخرى.

إن المطامع الصهيونية في الأردن قائمة وتتجدد بقوة، وربما لا يكون ذلك اليوم الذي تصبح فيه هناك أغلبية صهيونية تطالب باجتياح الضفة الشرقية ببعيد، إذا لم يستيقظ الفلسطينيون والأردنيون والعرب، وهذا يستدعي وحدة وطنية فلسطينية أردنية حقيقية على الأرض، وحدة واعية ناضجة في مواجهة الأطماع والمشاريع والتهديدات الصهيونية المتصاعدة، وفي مواجهة مؤامرة الوطن البديل، وضفتان للأردن، وحدة تسقط تلك البرامج التي توظف الوطن البديل كفزاعة تعمق الهوة والتفكك بين الفلسطينيين والأردنيين، و لابد أن نتعامل مع مؤامرة الوطن البديل وشعار ضفتان للأردن بمنتهى الجدية والمسؤولية ونعتقد باقتناع راسخ أن الوحدة الوطنية الأردنية تبقى الحصن المنيع الذي تتحطم عليه البرامج والأجندات والأهداف الصهيونية السياسية والتوراتية.

المبحث الثاني
أهداف الوطن البديل في المشروع الإسرائيلي

المطلب الأول: الأهداف المرحلية والتكتيكية لدعاوى الوطن البديل.

المطلب الثاني :الأهداف الاستراتيجية لدعاوى الوطن البديل.

إن "الوطن البديل" ليس طرحاً جديداً وإنما مستنسخاً من فكرة الخيار الأردني في ثمانينيات القرن الماضي الذي وضع في أعقاب التحول السياسي الذي أصاب رئيس الحكومة الإسرائيلي السابق أرئيل شارون، وصورة أخرى عن الرؤيا الإسرائيلية للقضاء على القضية الفلسطينية و تخليص إسرائيل من مأزقها الأمني على حساب الأردن وفلسطين(١).

إسرائيل هددت في مناسبات مختلفة بإهداء الأردن وطناً للفلسطينيين، وهددت بشكل غير مباشر من خلال محلليها الاستراتيجيين بأن الملك عبدالله الثاني سيكون آخر الملوك الهاشميين، ووصفت الشعب الأردني بأنه ليس شعباً وما هو إلا مجموعة من البدو، ومما يؤكد ذلك أن شخصيات من أحزاب اليمين الإسرائيلي جددت الطرح باعتبار الأردن الوطن البديل للشعب الفلسطيني، و تسعى إسرائيل لتحقيق أكثر من هدف في إطار طرحها لمؤامرة الوطن البديل وهذه الأهداف ذات أبعاد سياسية وأمنية و ديمغرافية وقانونية وتاريخية وقيمية واستراتيجية واقتصادية ويمكن تحديدها في مطلبين الأول: الأهداف التكتيكية، والثاني: الأهداف الاستراتيجية للطرح الإسرائيلي وسنتناول كل هدف كنقاط ليسهل علينا الإلمام بجوهر الأهداف الإسرائيلية من وراء طرحها لمؤامرة الوطن البديل.

---

(١) حسن البراري، العلاقات الأردنية – الإسرائيلية: تقييم لعشر سنوات ونظرة على المستقبل، جملة قضايا المجتمع المدني، مركز الأردن الجديد للدراسات، العدد ٣٧-٣٨ أيار/ حزيران ٢٠٠٦، ص٢٠.

المطلب الأول

الأهداف التكتيكية لدعاوى الوطن البديل

أولاً: فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة والنيل من وحدة الشعب الفلسطيني:

كان مخطط الفصل أولى أهداف "إيغال أيلون" في طرحة لمشروعه المتضمن الخيار الأردني، فالانقسام الفلسطيني إحدى الأهداف والوسائل الخفية لتحقيق وتمرير مؤامرة الوطن البديل، وعلى طرفي الانقسام العلم والتيقن أن استمرار هذا الوضع الشاذ الذي يعيشه الشعب الفلسطيني ما هو إلا البداية العملية والواقعية والحقيقية لتحقيق مؤامرة الوطن البديل وتصفية القضية الفلسطينية والانقضاض على حقوق الشعب الفلسطيني وهذا يتضح لنا من خلال محاولة إسرائيل، منذ زمن لفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة وفق رؤية "إيغال ألون"، لكن باتخاذ القادة العرب قرارهم التاريخي باعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، حال دون تحقيق مشروع ألون.

ففي مقالة في "واشنطن بوست" لجون بولتوت السفير السابق للولايات المتحدة بمجلس الأمن، ذكر أن محاولة إقامة سلطة فلسطينية يقودها الفلسطينيون قد فشلت، "لأن الإرهابيين يسيطرون على غزة"وفي طرح آخر يقول: "لتعود الضفة الغربية وفق صيغة معينة إلى الأردن" إن الهدف إذا هو فصل القطاع عن الضفة وإلحاقه بمصر. ووفقاً لتصريحات "تسيبي ليفني" أما الضفة فستغرق بأتون حرب أهلية، ويزج بعشرات الألوف من فلسطيني أراضي عام ١٩٤٨ إليها، وسيطرح الأردن مجدداً كوطن بديل للفائض من الفلسطينيين، استراتيجية إسرائيل تهدف لتدمير السلطة الفلسطينية ومنع قيام دولة فلسطينية مستقلة وتحويل أراضي القطاع والضفة إلى كانتونات منفصلة عن بعضها، وفصل الضفة الغربية نهائياً عن القطاع، وضمان بقاء حكومتين متصارعتين إحداهما في رام الله والأخرى في قطاع غزة، حتى يتم الطرد الجماعي للفلسطينيين، وإعادة إلحاق الضفة بالأردن [(١)].

إن ما يمكننا تأكيده، أن حالة الانقسام المخيفة في قيادة الشعب الفلسطيني، حولت المشروع الوطني الفلسطيني إلى ضحية بين حماس في غزة وبين السلطة الفلسطينية في رام الله، ولم يعد المشروع الوطني هو النواة التي تجمع وتوحد، بينما تفرغ المشروع الصهيوني الإسرائيلي إلى متابعة مسيرته في إدارة الصراع وخلق وافتعال أزمات لكسب المزيد من الإنجازات والوقت في آنٍ واحد، وبالتالي يتابع مشروعه التصفوي وهو مشروع الوطن البديل وغيره من المشاريع والتي تستهدف القضية الفلسطينية، ولن ندخل في جدال أي حكومة شرعية تلك في رام الله أم في غزة، والمسلم أن لكل واحدة

---

(١) عبدالله يوسف مكي، موقع حصار غزة من المشروع الصهيوني، الوطن اونلاين، ٢٠١٠/٦/١٦ .
http://www.alwatan.comsa?Articles/ Datail.all aspx?Articled=12742

منها مشروعها اليومي في تناول قضايا آنية دون رؤية مستقبلية لمواجهة الصراع، فلكل منها عبء توفير الرواتب لوزارتها ووكلاء الوزارات والمدراء العامون والمدراء ونثرياتهم وتوفير السيارات لهم وبنزين السيارات ورفاهية أسرهم وأبنائهم والمقربين منهم، وما زاد الأمر بشاعة أن تتحول مصر إلى دور الوسيط بين حماس وفتح في مباحثات القاهرة، هذا أضعف من قوة النضال الفلسطيني في مواجهة المشروع الصهيوني إذ تفرغت إسرائيل لمزيد من الاستيطان وتهويد القدس، والشارع الفلسطيني يزداد تمزقاً وتباعداً، فتارةً يكون أمل المصالحة وإنهاء الانقسام، وأخرى يُعمق الانقسام وتزداد الفرقة والرابح الوحيد إسرائيل ومشروعها الصهيوني.

ويقول أحمد نوفل: "لقد أسهم وجود الكيان الإسرائيلي في فلسطين منذ ما يزيد على نصف قرن مع عوامل أخرى في استمرار التجزئة، وعدم تحقيق وحدة العرب، وأدركت الشعوب العربية أن الوجود الصهيوني في فلسطين يؤدي دوراً رئيسياً في التجزئة والانقسامات التي تعيشها، وخاصة بعد التحالفات بين الكيان الصهيوني والقوى الإمبريالية، مما أعطى القوى المعادية للعرب والداعية إلى تفتيت وتجزئة العالم العربي قوة جديدة والهدف المشترك الاستراتيجي الذي سار عليه الطرفان تثبيت الوجود اليهودي الصهيوني في فلسطين و إضعاف العمل العربي المشترك، وضرب الجبهات الداخلية وخلق الفتن ما يثبت أن ما لحق بفلسطين موجهاً ضد فلسطين والأمة العربية والإسلامية وضد وجودهما ووحدتهما[١].

وفي هذا الصدد يؤكد النائب جميل المجدلاوي: بأن حالة الانقسام الفلسطيني تصب في إضعاف الجسم الفلسطيني وإضعاف مقاومته لكل المشاريع التصفوية التي تستهدف وجود الشعب وحقوقه الوطنية بما في ذلك القدرة على مقاومة فكرة ومخططات الوطن البديل [٢].

ومما يبعث على الحزن أن نقرأ ما يريده الإسرائيليون ونجعل من أنفسنا الأنعام التى تساق بل الأضل سبيلاً .

هنا يقول رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق "غيورا إيلند" في مقال نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية في ١٧/آذار(مارس)٢٠١٤، دعا فيه إلى الاعتراف بحكومة حماس كسلطة حاكمة ومسيطرة على قطاع غزة "وصلت إلى الحكم عبر انتخابات شرعية وديمقراطية، وهي الجهة الوحيدة القادرة على ضبط الأوضاع في قطاع غزة؛ لذلك يجب علينا الاعتراف بها كحكومة شرعية في قطاع غزة، وأضاف "إيلند" في مقالته: " أعادتنا الأحداث الأخيرة مرة أخرى إلى السياسيه الواجب علينا اتباعها تجاه قطاع غزة وشكل السياسة يجب أن يستند إلى تعريف واضح للمصالح وليس كل ما يمثل الأماني هو مصلحة؛ لأن المصلحة أمر هام جداً، ومن أجل تحقيقها يدفع المرء الثمن ويكون مستعداً لدفع هذا الثمن لكن مصالحنا في قطاع غزة أمنية صرفة وقبل كل شيء نريد

---

(١) مقابلة أجراها الباحث مع أ. د. أحمد سعيد نوفل بعمان/ الأردن بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٥.

(٢) مقابلة أجراها الباحث مع النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني جميل المجدلاوي بتاريخ ٢٠١٤/١/١٤

الهدوء وأن نمنع قدر الإمكان التعاظم العسكري، وليس لإسرائيل مصلحة سياسية في غزة لكن يوجد مثل هذه المصلحة للفلسطينيين والمصريين والأردنيين وتتمثل بالحفاظ على الضفة وغزة كيانا سياسيا واحدا وهذه ليست بمصلحة إسرائيلية على الإطلاق"(١).

ثانياً: تحميل الأردن كل مخلفات المشروع الصهيوني:

وتهدف إسرائيل إلى إخضاع الأردن لسياستها وإملاءاتها، من خلال:

- التهديد بتحويل الأردن إلى وطن بديل للفلسطينيين، وهي تعني بهذا التهديد التعبير عن قدرتها على تجريف كل الشرعيات الأردنية مجتمعة، والاستعداد لدخول معركة تفكيك الأردن(٢).

  ويقول أسامة أبو نحل: "أن إسرائيل تسعى لدغدغة مشاعر الفلسطينيين بإمكانية إقامة دولة مستقلة خاصة بهم على أنقاض المملكة الأردنية الهاشمية، ومن ثمَّ ضرب الفلسطينيين بسكان الأردن الأصليين، واندلاع حرب أهلية بينهم تؤدي في نهاية الأمر لفرض السيطرة الإسرائيلية على شرق الأردن" (٣).

- فمن خلال رصد صفحة الفيس بوك الخاصة بالمتطرف "أريه الداد" من ائتلاف الاتحاد القومي في إسرائيل، صاحب المشروع الواهم "الأردن هو فلسطين"، يطرح بأنه يجب إنهاء الاحتلال الإسلامي لأرض إسرائيل والذي بدأ قبل ١٣٠٠ عاماً ولم يتم تصفيته نهائياً، والتأكيد على أن للفلسطينيين يوجد دولة واحدة في الأردن، استناداً بمقولة للملك الأردني الراحل حسين بن طلال "الأردن هو فلسطين وفلسطين هي الأردن وكل من يقول غير ذلك هو خائن" (من أقوال الملك حسين) (٤).

- إفشال اتفاقية أوسلو والتوجه إلى مشروع بديل مرتكزاته قائمة على حقيقة أن الفلسطينيين يملكون دولتهم في الأردن، المملكة التي يشكل الفلسطينيون فيها ما لا يقل عن ٧٥% من السكان، ووفق الطرح الإسرائيلي هذه المملكة أقيمت من قبل الانتداب البريطاني على الجزء الشرقي من أرض إسرائيل' حيث أن الأردن هي فلسطين وفق زعمهم، والطريقة الوحيدة لحل مشكلة اللاجئين العرب عن طريق إعادة توطينهم في الجزء الشرقي من أرض إسرائيل ويتم الطرح مرةً أخرى أن مشروع "الأردن هي فلسطين" الحل الواقعي الوحيد الذي يمنح الفلسطينيين

---

(١) غيورا إيلاند: يجب الاعتراف بحكومة حماس في دولة غزة، /http://www.maannews.net

(٢) عارف موسى دويكات، الخيار الأردني في التصور الإسرائيلي، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد ٤٣، خريف ٢٠٠٩، ص١٤٩.

(٣) مقابلة أجراها الباحث مع أ.د. أسامة أبو نحل أستاذ التاريخ بجامعة الأزهر بغزة بتاريخ ٢٠١٤/١/١٥ .

(٤) انظر ملحق رقم (١) ترجمات لرؤى إسرائيلية،ص ٣١٨.

دولة، ويضمن وجود إسرائيل (دولة يهودية صهيونية) آمنة [١].

- فالطرح الإسرائيلي يعني الاعتراف بالأردن كدولة فلسطينية و إلغاء وكالة الأونروا، والعمل وفق مخطط شامل يهدف لتوطين اللاجئين مع مراعاة الوضع الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في الأردن لذا ضرورة جلب استثمارات لتصبح الأردن موئلا لقدوم المهاجرين من يهودا والسامرة الضفة الغربية وغزة ولبنان وسوريا[٢].

مع مراعاة إسرائيل والمجتمع الدولي ترسيخ الحكم الهاشمي في الأردن، فيا لعجب العجاب بالطرح الإسرائيلي هذا إنها الوقاحة السياسية بعينها وهي النقيض للخجل السياسي الذي يسلكه ساستنا! على إسرائيل استغلال الظروف، للشروع في تطبيق هذا الطرح والدفع نحو إقامة دولة فلسطينية بالأردن[٣] .

وفي هذا الصدد يقول الدكتور "أساف دافيد" الباحث الإسرائيلي في معهد ترومان في الجامعة العبرية والخبير في شؤون الشرق الأوسط "إنه يعتقد أن مؤامرة الوطن البديل في الأردن سوف تؤدي إلى حرب أهلية في الأردن، ولكنه أشار إلى أنه يعتقد بأن الأردن ستكون في نهاية المطاف غير قادرة على تجاهل مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، ويجب أن يتحملوا بعض المسؤولية كجزء من أي اتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين، على حد تعبيره[٤].

إن عوزي ديان يطالب بإنشاء الدولة الأردنية الهاشمية الفلسطينية الموحدة لحل الصراع بالمنطقة، وفي هذا المجال طالب رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق الجنرال "عوزي ديان" بإنشاء الدولة الأردنية الهاشمية الفلسطينية الموحدة لحل المشكلة الفلسطينية على حد قوله، ودعا ديان المقرب من نتنياهو للتوصل إلى حل إقليمي للمشكلة الفلسطينية عن طريق إنشاء الدولة الأردنية الهاشمية الفلسطينية الموحدة وذلك كرد على التغيرات الاستراتيجية الكبيرة في المنطقة[٥].

ويهدف الإسرائيليون في طرحهم لمؤامرة الوطن البديل التنظير لإمكانية تحمل العرب الأعباء المادية والمالية لتوطين الفلسطينيين، فتعتبر إسرائيل أن العرب يملكون من الموارد ما يكفي لاستيعاب الفلسطينيين وتوطينهم في بيئة مشابهة لبيئتهم الأصلية، وفي إطار ثقافي اجتماعي مماثل، وتسعى دولة الاحتلال ومن وراء طرحها لمؤامرة الوطن البديل لأن تجعل من الأردن المكان الذي يستوعب الفائض من اللاجئين الفلسطينيين بمعنى تهجير ما تبقى من الفلسطينيين في فلسطين الانتدابية وحتى في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن.

---

(١) انظر ملحق رقم (١) ترجمات لرؤى إسرائيلية،ص ٣١٨.

(٢) آريه الداد ينقل عن الحسين : الأردن هي فلسطين،٢٠١٣/٤/٢٠ http://www.gerasanews.com/

(٣) مجلة صدانا، مخاطر التوطين والوطن البديل، العدد ٩١، أيار ٢٠٠٧، ص٣٢، ٣٥.

(٤) القدس العربي، لندن، ٢٠١٢/٣/٢٣.

(٥) القدس العربي، لندن، ٢٠١١/٣/٧.

ثالثاً: الأهداف الاقتصادية:

- تسعي إسرائيل إلى تعزيز تموضعها الاقتصادي في الأردن والمنطقة العربية لاسيما بعد توقيعها على اتفاقية وادي عربة ١٩٩٤، أو ما يسمى كله بسياسة الاختراق الناعمة، الجارية على قدم وساق.
- محاولة تجنيد الأردن للقيام بدور وظيفي مقابل مكاسب مالية واقتصادية حيث من المحتمل تدفق مال كبير على الخزينة الأردنية من أموال التعويضات تتراوح ما ين ١٥ إلى ٢٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس الأولى على توقيع اتفاقية الحل النهائي مع الكيان الصهيوني، وهذا ما سيسهم في تخليص الأردن من مديونيته، وسيسهم في تحقيق ازدهار تنموي واقتصادي غير مسبوق، يساعد الأردن في الخروج من الأزمة الاقتصادية التي يعيشها، وستسهم الأموال في تنمية المناطق غير المأهولة، أو شبه المأهولة في المناطق الصحراوية على الحدود العراقية، والحدود السعودية. مقابل تمرير المخططات والسياسات الإسرائيلية في حال تم التوصل لاتفاقية الحل النهائي.
- عقد الاتفاقيات الاقتصادية والتعاون والتبادل التجاري مع المحيط الإقليمي لا سيما بعد إقناع الأخير بحل القضية الفلسطينية وضرورة التزام المحيط الإقليمي بمثل هذه الاتفاقيات ليساهم في إنهاء الصراع في الشرق الأوسط حسب وصفهم(١) .

رابعاً: الأهداف السياسية:

وتتمثل الأهداف السياسية في النقاط التالية:

- خلق صراع أردني فلسطيني و تحويل الصراع القائم من صراع عربي إسرائيلي إلى صراع عربي عربي، يقول محمد حسنين هيكل: "إذا كان من الخطأ تصوير التاريخ وكأنه مؤامرة فالأشد تورطاً في الخطأ تصويره كأنه مصادفة"(٢).
- وتهدف مؤامرة الوطن البديل إلى تخلص إسرائيل من فكرة حل الدولتين دولة فلسطينية وإسرائيلية تعيشان جنباً إلى جنب وهذا ما أكده إيهود باراك عندما خاطب الكينيست قبل سنوات إذ قال: "إنهم يطالبون بوطن لشعب ؟! أين هو هذا الشعب ؟! إنهم مواطنون أردنيون يُمثلون أكثر من ٧٠% من سكان الأردن، ولهم حقوق الأردني وعليهم واجباته"(٣).

ويؤكد أستاذ التاريخ بجامعة الأزهر بغزة أسامة أبو نحل إن إسرائيل تُدرك جيداً وتعمل بجدٍّ ومثابرة

---

(١) جعفر عايد المعايطة، تبعيات المؤامرة، وكالة زاد الأردن الإخباري، ٢٠١٢/٧/٢٦ .

(٢) محمد حسنين هيكل، مفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الثاني، عواصف الحرب وعواصف السلام، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، ص١٩.

(٣) http://3rbnews.net/ سلسلة كشف المستور الوطن البديل اكذوبة من؟

على ألاَّ يكون هناك حلاً للقضية الفلسطينية، يفضي في نهاية الأمر لإقامة دولة مستقلة على أي جزء من أرض فلسطين الانتدابية. لذلك ومنذ نشأتها في عام ١٩٤٨، بدأت بطرح عدة حلول لحل مشكلة الفلسطينيين، وكان أبرز تلك الحلول، طرح مؤامرة الوطن البديل للفلسطينيين في شرق الأردن (المملكة الأردنية الهاشمية)؛ فمن وجهة نظر قادتها فإن الموافقة الفلسطينية الرسمية على هذا الطرح، سوف يُعفي إسرائيل من أي التزام أدبي بإقامة الدولة الفلسطينية المأمولة من وجهة نظر القيادة الفلسطينية على أراضي العام ١٩٦٧"(١).

- الترويج لحل "الدول الثلاث"، والذي يقضي بأن تتولى مصر والأردن الإدارة المدنية والأمنية في الضفة والقطاع، بحجة قدرة القاهرة وعمان على حكم الفلسطينيين، بوصفهما قد وقعتها اتفاقيتي سلام مع إسرائيل، ولأنهما تتصرفان بمسئولية أكبر من تلك التي تنطوي عليها السلطة الفلسطينية، ولهما في ذلك سابقة تاريخية، حين حكمت مصر القطاع وحكمت الأردن الضفة الغربية، قبل أن يقعا تحت الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، وهذه إحدى سيناريوهات الوطن البديل وذلك برفض وتقليص فرصة إمكانية قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، وفي هذا السياق يقول أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الجيش الألماني في ميونخ ميشيل فولفزون إن تحويل المملكة الأردنية إلى جمهورية اتحادية باسم فلسطين الأردن يعد "الإمكانية الواقعية الوحيدة لحل المشكلة الفلسطينية وتحقيق السلام في الشرق الأوسط"' ويقول "إن الجمهورية الفدرالية المقترحة، ستكون حال قيامها من ثلاث ولايات هي شرق الأردن والضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة، وستتيح لسكانها الفلسطينيين إمكانية انتخاب برلمان جمهورية فلسطين الأردن وتشكيل حكومتها(٢).
- وتهدف مؤامرة الوطن البديل إلى تخفيف التناقض الحاد في المنطقة والمقصود بين إسرائيل والدول العربية وبالتالي يعكس تعميق جذور الأمر للواقع الإسرائيلي في الواقع الإقليمي والدولي (لاسيما دول الجوار ودول العالم الإسلامي).

---

(١) مقابلة اجراها الباحث مع ا.د. اسامة ابونحل استاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الازهر بغزة بتاريخ ٢٠١٤/١/١٥.

(٢) موقع الجزيرة نت، الدوحة، ٢٠١١/٦/١٤.

المطلب الثاني

الأهداف الاستراتيجية لدعاوى الوطن البديل

أولاً: الأهداف التاريخية:

وتتمثل هذه الأهداف في محاولة تثبيت أبعاد خطيرة ذات مزاعم تاريخية وأكاذيب يهودية حول الحق التاريخي في الأرض و دور الأردن وأهمية أرض فلسطين تاريخياً ودينياً بالنسبة لهم وهذه مزاعم محض افتراء وهراء على التاريخ لان كل ذلك الطرح منافي للحقيقة التاريخية ومن ناحية أخرى ما هي إلا أحابيل الصهيونية والاستعمار معًا للسيطرة على المنطقة العربية والاسلامية، وإنهم ووفق أهدافهم التاريخية يستهدفون الأردن وفلسطين على حدٍّ سواء

فنجد الممثل البريطاني في عمان أليككيركبرايد يقول" إن المناطق النائية ...شرقي نهر الأردن...ستستخدم كأرض احتياطية لإعادة توطين العرب، حالما يصبح الوطن القومي لليهود حقيقة تامة"(١).

- يرى الصهاينة أن فلسطين هي المسرح الذي يتحقق فيه المشروع الصهيوني، وأنها في واقع الأمر ملك للشعب اليهودي سواء كان يشغلها الفلسطينيون أم لا، ووضع هذه الرؤية الأسطورية موضع التنفيذ لم يكن أمراً سهلاً(٢)

كما تم استغلال الأبعاد والمغالطات التاريخية والدينية بدءً بزعمهم بالوعد الإلهي، وتمسكهم بتصريح بلفور، وصك الانتداب، وقرار التقسيم.

- محاولة إسرائيل لترويج مغالطة تاريخية، بأن الأردن هي فلسطين .

وفي هذا الطرح يقول النائب أريه الداد من حزب الاتحاد الوطني، "عملياً هناك دولة فلسطينية قائمة وتوجد بالأردن"، ويؤكد "الأردن هي فلسطين وكل من يدعي غير ذلك فهو خائن، على ما يبدو هناك مخاوف لدى الملك من نجاح الثورة الشعبية، عندها ستتحول الأردن إلى دولة فلسطين". ودعا المحاضر "حن بن إلياهو"، إلى طرد الملك عبدالله الثاني إلى الحجاز، وتنصيب محمود عباس عوضا عنه رئيسا لدولة فلسطين. وأكد أن "على دولة إسرائيل استغلال الظروف بتشريد الفلسطينيين والإطاحة بالملك وطرده من حيث أتى أجداده إلى السعودية"(٣).

---

(١) طارق التل، السياسة الفلسطينية، السنة الثالثة، العدد الثاني عشر، خريف ١٩٩٦، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ص١٥٧.

(٢) أسمهان شريح، جذور الاستيطان الصهيوني في فلسطين، صامد الاقتصادي، السنة العشرون، العدد ١١١، مارس ١٩٩٨، ص ١٠.

(٣) محمد حسنين وتد –أم الفحم–إسرائيل تجدد طرح الوطن البديل، الجزيرة نت، تقارير وحوارات.

وهنا يظهر لنا العداء الأسود للأردن وفلسطين واستهدافهم على حد سواء، من خلال الطرح الاسرائيلي لمؤامرة الوطن البديل.

- تمسك إسرائيل برؤيتها التاريخية بوجود شعب واحد ودولة واحدة لليهود بين البحر والنهر و نظرتها للأردن على أنه نظام يؤدي دوراً وظائفياً [١].
- إن طرح الوطن البديل هو مشروع للحركة الصهيونية ومتجذر لدى الإسرائيليين، والتصريحات الصادرة عن بعض القيادات، ما هي إلا ألسنة تعبر عن جوهر ما تؤمن به المؤسسة الإسرائيلية[٢].

إن نتنياهو أوضح في كتابه: "مكان تحت الشمس"، أن إسرائيل الحالية تصل مساحتها ١٥% من أرض إسرائيل الكبرى[٣].

وعليه فإن مؤامرة الوطن البديل لا تغيب عن أجندتهم، لكنهم لا يملكون القدرة على تنفيذها وتطبيقها على أرض الواقع.

ثانياً: الأهداف القانونية:

تسعى إسرائيل من خلال ترويجها لمؤامرة الوطن البديل لتحقيق الأهداف القانونية استنادا لبعض المواثيق والقرارات الدولية ومن أهمها:

- استغلال فكرة الدولة اليهودية الواردة بقرار التقسيم علي أنها دولة ذات طابع يهودي (تأكيد يهودية الدولة)
- استغلال الاعتراف الدولي بإسرائيل فور قيامها وتأكيد الشرعية الدولية لهذه الدولة المعلنة استنادا لهذا الاعتراف وللقرارات الدولية ذات الصلة .
- إلغاء القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة وهي التزامات دولية لعودة اللاجئين إلى ديارهم وأراضيهم.
- ادعاء إسرائيل بأن الشعب الفلسطيني مارس حقه في تقرير المصير من خلال وجوده في المملكة الأردنية وأن هذا الحق وفقاً للقانون الدولي تمارسه الشعوب لمرة واحدة، ويرى رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو في كتابه "مكان تحت الشمس" أن الدولة الفلسطينية قائمة فعلياً في الأردن، ويقول: "إنهم (يعني منظمة التحرير، ومعظم الدول العربية) يطالبون بحقوق وطنية على المناطق أي إقامة دولة عربية أخرى، ونظام حكم عربي آخر، وجيش عربي آخر؛ إنهم لا يكتفون بوجود دولة فلسطينية شرق الأردن؛ التي تسيطر على معظم "أرض إسرائيل" وفيها أغلبية فلسطينية حاسمة"[٤].

---

(١) شبكة الجزيرة، برنامج في العمق، هواجس الوطن البديل، حلقة ٢٠١٠/٣/٢٥.

(٢) شبكة الجزيرة، برنامج في العمق، هواجس الوطن البديل، حلقة ٢٠١٠/٣/٢٥.

(٣) بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، ترجمة دار الجليل، عمان ١٩٩٦، ص٤١.

(٤) نتنياهو، مكان تحت الشمس، مصدر سابق، ص١٢١.

- يحاول الإسرائيليون اليهود التنصل من المسؤولية عن ولادة قضية اللاجئين عبر إدعاءات قديمة يحمل العرب مسؤولية هذه القضية وبالتالي هم يتحملون مسؤولية حلها. وحتى من يعرف الحقائق من اليهود، نراه يكتفي بالأسف أو المطالبة بالتعويض الدولي وليس الإسرائيلي دون المضي أبعد من ذلك[١].

وهذه في الحقيقية ما هي إلا محاولة تنصل دولة إسرائيل من المسؤولية القانونية والأخلاقية لإجبارها الشعب الفلسطيني على الهجرة القسرية،ويسعى الطرح الإسرائيلي أن يحمل مسؤولية الهجرة الجماعية للشعب الفلسطيني للعرب بإعلانهم الحرب على دولتهم الوليدة، وعليه لا تعتبر إسرائيل نفسها، قطعياً مسؤولة عن حرب ١٩٤٨فهي ترى أن التبعة تقع كلها على الجانب العربي الفلسطيني، وأنها لا تتحمل أية مسؤولية قانونية أو أخلاقية عن نشوء مشكلة اللاجئين.

ويقول أسامة أبونحل: "وبذلك تعمل إسرائيل على إيهام الرأي العام الدولي المنحاز لها أصلاً، بجديتها على إيجاد حل سلمي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في المنافي والشتات" [٢].

ثالثاً: استهداف الثوابت الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة.

وتستهدف إسرائيل من خلال طرحها لمؤامرة الوطن البديل النيل من الثوابت الوطنية الفلسطينية وتحديداً حق العودة والتعويض وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف فبطرحها هذا تسعى إلى:

- رفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين من الشتات، إذ يقول إسحاق شامير رئيس وزراء الكيان الصهيوني السابق في العام ١٩٩٢ "إن حق العودة .. عبارة فارغة لا معنى لها على الإطلاق ولن يحدث ذلك بأية طريقة، ويوجد فقط حق عودة يهودي إلى أرض إسرائيل"[٣].
- ما يشير إلى أخطار طرح مؤامرة الوطن البديل، هو جملة التصريحات والتقارير العديدة التي تشير إلى النية الصهيونية في تنفيذ تلك الاستراتيجية المشوبة المتأصلة في الفكر الصهيوني الاستعماري في المنطقة، خاصة بعد دراسة الكنيسيت لإقرار مشروعات التوطين، التي تتضمن سيناريوهين هما، إقامة دولتين لشعبين على ضفتي نهر الأردن الغربية والشرقية، واحدة للشعب الإسرائيلي في فلسطين الانتدابية من النهر إلى البحر، والأخرى للفلسطينيين على الأرض الأردنية، أو أن تتولى الأردن الإدارة المدنية والسيطرة الأمنية للفلسطينيين في

---

(١) أنور بدر، ما بين أفكار حق العودة والدعوة إلى ترانسفير جديد اللاجئون الفلسطينيون في المنظور الإسرائيلي، مجلة فصلية تصدر عن «المجموعة ١٩٤»،ص٢٦، موقع المجلة على شبكة الإنترنت www.group194.net

(٢) مقابلة اجراها الباحث مع أ.د.أسامه أبو نحل أستاذ التاريخ بجامعة الازهر بغزة بتاريخ ٢٠١٤/١/١٥ .

(٣) جهاد الرنتيسي، الترانسفير الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص١١٥.

الضفة الغربية عن طريق إقناع الأطراف الدولية والعرب وبالذات مصر والأردن بتسلم الإدارة في غزة والضفة.

وفي تصريح ليهود باراك في سياق لقاء مع إذاعة الجيش قال فيه "بين نهر الأردن والبحر المتوسط ستكون دولة إسرائيل فقط"(١).

ويمكن إجمال ما سبق بما تحدث به النائب جميل المجدلاوي، حيث أكد أن الأهداف والدافع السياسي الرئيسي المباشر هو إنهاء الصراع ومطالبة اللاجئين ونضالهم من أجل العودة إلي ديارهم في فلسطين، ليقود ذلك إلي الدافع الأساسي الذي يعيد الاعتبار إلي المقولة الصهيونية الكاذبة بأن فلسطين بلا شعب، لشعب بلا أرض رغم أن أرضهم التاريخية موجودة، وهي فلسطين التي وعدهم الله بها (٢).

رابعاً: إنهاء البعد الاستراتيجي العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية من خلال الأقلمة.

- وتسعى اسرائيل من خلال طرحها لمؤامرة الوطن البديل لتوطين الفلسطينيين في الأردن، والذى سيؤدي إلى اختزال مفهوم القومية في الكيان العربي والعروبة وحتى البعد الإسلامي نحو مفهوم أقلمة القضية، ومفهوم الأقلمة قد يؤدي ببعض الدول العربية والإسلامية، أن تغير وجهة نظرها، وتستبدل القضية الفلسطينية قضية كل العرب والمسلمين إلى قضية جديدة اسمها قضية الدولة الفلسطينية.
- وتسعى للقضاء على المظهر الحي للقضية الفلسطينية، وهو قضية اللاجئين بالتوطين في الدول المضيفة العربية والاسلامية.
- إنهاء قضية اللاجئين يجعل الرأي العام العالمي في المستقبل على غير استعداد لأن يتقبل أي وجهة نظر غربية أو عربية تصر على قضية شعب طرد وسلبت حقوقه من أرضه فلسطين وانتهكت حقوقه، وفي عريضة يهودية موقعة من أكثر من ستة آلاف يهودي في العالم تتضمن قولها أن العالم يطالب بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ويطالب بدولة فلسطينية مستقلة، وأن الحل موجود ويمكن تحقيقه بإعلان دولة فلسطينية في الأردن وبهذا ينتهي الصراع(٣).
- ونجد أيضاً في هذا السياق أن توقيع اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل "اتفاقية وادي عربة" عام ١٩٩٤، أعطى القيادة الأردنية القناعة بانتهاء المخططات الصهيونية الخاصة بـ"الوطن البديل"، لكن تسعى تل أبيب من وراء توقيع هذة الاتفاقية، أن تكون الأردن مستودعاً جامعا للفائض من اللاجئين الفلسطينيين(٤).

---

(١) وكالة سما الإخبارية، ٢٠١٢/٤/١٥.

(٢) مقابلة أجراها الباحث مع النائب في المجلس التشريعي جميل المجدلاوي بتاريخ ٢٠١٤/١/١٤

(٣) الشرق الأوسط، لندن، ٢٠١١/٥/٢٥.

(٤) زياد أبو عمرو، مقومات وأسباب النظام الأردني على التأقلم، السياسة الفلسطينية، السنة الرابعة، العدد الثالث عشر، شتاء ١٩٩٧، ص١٠٧، ١٠٨.

خامساً: استهداف المنظومة القيمية للشعب الفلسطيني.

وتسعى إسرائيل من خلال ترويجها لمؤامرة الوطن البديل، النيل من المنظومة القيمية للشعب الفلسطيني؛ حيث أن هذا الطرح يؤدي مع الزمن إلى تحقيق اليأس في صفوف الشعب الفلسطيني، ويصرفه عن طلب حقه في فلسطين والعودة إلى دياره المغتصبة، نحو النضال الذاتي من أجل تحقيق مكاسبه الذاتية في ظل سياسية واقعه الجديد.

سادساً: الأهداف الأمنية:

وتسعى إسرائيل لتحقيق مجموعة من الأهداف الأمنية، من خلال طرحها لمؤامرة الوطن البديل، والتي تتمثل في النقاط التالية:

- أحد وسائل تحقيق الأهداف الأمنية لمؤامرة الوطن البديل هو الاستيطان [١]. وهو أحد بواعث مؤامرة الوطن البديل بحيث أصبحت العودة إلى حدود عام ١٩٦٧ مستحيلة، ومما يجدر ذكره أن الاستيطان قام دائماً بدور أساسي في رسم حدود الكيان الصهيوني الأمنية وخصوصاً منذ بداية عرض خطط تقسيم فلسطين في النصف الثاني من الثلاثينيات وصولاً إلى صدور قرار تقسيمها عام ١٩٤٧[٢] ولا شك في أن الإسرائيليين يطمعون في أن يقوم الاستيطان الجديد بدور مماثل في توسيع حدود كيانهم، واستهدفت السياسة الاستيطانية بناء خط من المستوطنات من الجولان حتى شرم الشيخ مروراً بغور الأردن، وأهم مشروع استيطاني كان مشروع إيجال آلون الذي استهدف بناء حاجز بين الضفتين الغربية والشرقية وتصحيح الحدود وتعديل مسار الخط الأخضر وتجزئة الضفة الغربية إلى منطقتين.
- وفي هذا السياق يؤكد نتنياهو أن غور الأردن يجب أن يبقى تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية في أي تسوية، باعتباره خط الدفاع الأول[٣].

ويذكر نتنياهو أن الحدود الأمنية لدولة إسرائيل تقع في نهر الأردن وخط الدفاع يبدأ في غور الأردن فلا بديل له، وفي حال كانت هذه الحدود سائبة فمعنى ذلك أنه سيكون بالإمكان تسلل مخربين وتهريب صواريخ وقذائف صاروخية تطال كلا من تل أبيب والقدس وحيفا وبئر السبع وجمع أنحاء الدولة"[٤].

---

(١) عادل محمود رياض: الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، بيروت : معهد البحوث والدارسات العربية، ودار النهضة العربية، ١٩٨٩، ص ٢٦٣.

(٢) انظر ملحق رقم (٢)قرار تقسيم فلسطين،ص ٣١٧ .

(٣) الشرق الأوسط – لندن، ٢٠١١/٣/٩.

(٤) الشرق الأوسط – لندن، ٢٠١١/٣/٩.

وتهدف مؤامرة الوطن البديل إلى تصفية القضية الفلسطينية والقضاء عليها(١).وكما تهدف أيضاً إلى تخليص إسرائيل من المأزق الأمني إن لم نقل العبء الأمني على حساب الأردن وفلسطين.

سابعاً: الأهداف الديمغرافية:

وهي من الأهداف الأساسية لمؤامرة الوطن البديل ويقول أستاذ التاريخ بجامعة الازهر أسامة أبونحل من الأهداف التي تسعى إسرائيل لتحقيقها التخلص من العبء الديموغرافي الفلسطيني داخل فلسطين الانتدابية، سواء فلسطينيي العام ١٩٤٨، أو القاطنين في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧(٢).

- أن تحل الكتلة البشرية الصهيونية الواحدة محل السكان الأصليين، وجلب قاعدة بشرية من المهاجرين اليهود من مختلف أنحاء العالم لتوطينهم في فلسطين الانتدابية (٣).
- حل مشكلة التخوف من التفوق الديموغرافي للسكان الفلسطينيين وهو هاجس دائم لتل أبيب جعل مخطط الوطن البديل لا بديل عنه. حيث تنشر بعض الآراء الإسرائيلية بأنه يوجد خوف كبير لدى أصحاب القرار الإسرائيلي من أن يصبح الفلسطينيون الأغلبية السكانية في فلسطين، وهذا ما تنبأت به مراكز إحصائية إسرائيلية، حيث رأت أن عام ٢٠٢٠ سيشهد أغلبية فلسطينية بنسبة ٥٨% واليهود ٤٢%، وفي هذا السياق يجيب شمعون بيرز لروبرت ليتل حول سؤاله هل تعتقد أن مستقبل إسرائيل معرض للخطر؟ إذا لم يكن لدينا تقسيم في الواقع، سنقتل بواسطة الكثافة السكانية (العربية)، وحتى نبقى دولة يهودية، فنحن نحتاج إلى دولة جارة غير يهودية. ويقول شمعون بيريز: "ستكون غالبيتنا اليهودية معرضة للخطر في نهاية الأمر، فالمشكلة الحقيقية تكمن في الديمغرافية بمواجهة الجغرافيا"(٤).

وهكذا جعلت عملية تهجير الفلسطينيين إلى الأردن هدفاً صهيونياً يضمن لها السيطرة اليهودية الكاملة على الأراضي الفلسطينية(٥).

---

(١) علي يونس، موقع العربية نت، الفلسطينيون في الأردن.

(٢) مقابلة اجراها الباحث مع ا.د.اسامه ابو نحل استاذ التاريخ بجامعة الازهر بغزة بتاريخ ٢٠١٤/١/١٥ .

(٣) عدنان عدوان،المخاطر الحقيقية للمزاعم الصهيونية في ملف اليهود العرب،الوحدة الاسلامية، السنة الحادية عشر . العدد ١٣١ . (ذو الحجة ١٤٣٣ هـ – محرم ١٤٣٤هـ) تشرين ثاني . نوفمبر . ٢٠١٢ م)
http://www.wahdaislamyia.org/issues/131/aadwan.htm

(٤) روبرت ليتل، ترجمة: محمد نجار، مستقبل إسرائيل حوارات مع شمعون بيرز، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، ط١، ٢٠٠٠، ص١٢٦، ١٢٧.

(٥) الون هرتيت، حل القضية الفلسطينية، دمشق، ترجمة ونشر إدارة الاستطلاع، ط ١٩٨٣، ص١٤.

الفصل الثالث
موقف المملكة الأردنية الهاشمية من دعاوي
الوطن البديل

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في الموقف الأردني من دعاوى الوطن البديل.

المطلب الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في الموقف الأردني من دعاوى الوطن البديل.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في الموقف الأردني من دعاوى الوطن البديل.

المبحث الثاني: الموقف الأردني الرسمي والشعبي من دعاوى الوطن البديل.

المطلب الأول : الموقف الرسمي الأردني من دعاوى الوطن البديل.

المطلب الثاني :الموقف الشعبي الأردني من دعاوى الوطن البديل.

المبحث الثالث: أثر دعاوى الوطن البديل على سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية.

المطلب الأول: موقف الأردن من قضية اللاجئين في ظل دعاوى الوطن البديل.

المطلب الثاني: موقف الأردن من عملية التسوية في ظل دعاوى الوطن البديل.

المبحث الأول
العوامل المؤثرة في الموقف الأردني من دعاوى الوطن البديل

المطلب الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في الموقف الأردني من دعاوى الوطن البديل.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في الموقف الأردني من دعاوى الوطن البديل.

اتضح لدينا مما سبق في دراستنا للفصول الأولى، أن مؤامرة الوطن البديل تمثل قاعدة استراتيجية من قواعد المشروع الصهيوني، القائم على احتلال أرض بلا شعب لشعب بلا أرض وفق زعمهم، وإفراغ الأرض من شعبها باتباع سياسات الترحيل، والترانسفير الجماعي عبر القتل والمجازر والإرهاب الذي مارسته العصابات اليهودية والحكومات الاسرائيلية المتعاقبة ضد الشعب الفلسطيني(١).

وتكاد تشمل العوامل المؤثرة في الموقف الأردني من مؤامرة الوطن البديل كل مقومات وجود المملكة، ولهذا فهي عوامل تتعلق بكل من :نشأة المملكة الأردنية الهاشمية،وسياق استمرارها وتطورها، ومصيرها ومآلها منفردة أو موحدة مع دولة فلسطين المستقبل(٢).

ومن هنا كان للموقف الأردني عدة عوامل تؤثر فيه باتجاه التعامل مع هذه الدعاوى، أو ما يمكن تسميته مؤامرة الوطن البديل، ويمكننا تقسيم هذه العوامل إلى مطلبين.

---

(١) فايز رشيد، تزوير التاريخ، الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت لبنان، ط ٣، ٢٠١٣،ص١٨٩.

(٢) مقابلة اجراها الباحث مع النائب في المجلس التشريعي جميل المجدلاوي بتاريخ ٢٠١٤/١/١٤ بغزة

المطلب الأول

العوامل الداخلية المؤثرة في الموقف الأ ردني من مؤامرة الوطن البديل

وهذه العوامل ذات أبعاد متعددة ومتشابكة منها العامل الاجتماعي، والعامل الديموغرافي، والعامل الاقتصادي، والعامل السياسي، والعامل التاريخي، والعامل الأمني، ووحدة المملكة، وسنتناول الحديث عن هذه العوامل – كلٌّ على حدة – باختصار، وفي جوهر وموضوع الرسالة.

١ – العامل الاجتماعي:

من خلال الرجوع إلى الأطر النظرية والمفاهمية والمصادر التي تتحدث عن تكوين المجتمع الأردني، يستنبط الباحث أن المجتمع الاردني ومنذ أن أعلن عن إمارة شرق الأردن مع بداية العشرينات وحتى يومنا هذا، امتاز بوضع واستقرار اجتماعي متميز في إطار الثالوث الاجتماعي لمكونات هذا المجتمع، والمتمثل **أولاً:** بالشرق "أردنيين" وهم السكان الأصليون لهذه المملكة، **وثانياً:** الأسرة الهاشمية وهم حكام هذه المملكة وأداة الحكم فيها، **وثالثاً:** الفلسطينيين وهم من يمثلون الغالبية السكانية في المجتمع الأردني، فامتياز المجتمع الأردني بهذه التركيبة الغريبة باستقرار اجتماعي، كان محط استهداف من قبل دولة إسرائيل لعدة محاولات لزعزعة هذا الاستقرار وضرب المجتمع الأردني، وأخطر هذه الاستهدافات هو طرحهم لمؤامرة الوطن البديل، وهذا ما يعني تدخل إسرائيلي سافر في المجتمع الأردني، ومكوناته بهدف العبث بالشرعيات المجتمعية لأضلاع المثلث الاجتماعي، مدركة إسرائيل أن أي خلل في شرعيات أضلاع المثلث الاجتماعي الأردني سيؤدي إلى تحقيق أهداف إسرائيل بانهيار الأردن كمملكة وكيان ودولة، وإقامة وطن بديل للفلسطينيين هناك، وهذا ما يعني تصفية القضية الفلسطينية والقضاء على الحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية، وتحقيق مصالح دولة إسرائيل واستقرارها على حساب الشعب الأردني والشعب الفلسطيني.

ويؤكد أسامة أبونحل ان القضية ليست قضية تأثر، فالموضوع حساس بالنسبة للأردنيين، نظراً لخطورته على الأمن الوطني والقومي الأردنيين فمن ناحية قضية اللاجئين، فالأردن يخشى من عملية التوطين على أراضيه لِما يمثّل ذلك من خطر على البعد الديموغرافي في البلاد؛ لذلك فالطرفين يعملان معاً لإفشال مخطط الوطن البديل بكل السبل[١].

لذلك لابد من التشديد على ضرورة الوحدة الوطنية الأردنية في مواجهة خطر الوطن البديل، والتأكيد على أن حق العودة هو حق مقدس، وأن تحقيق المساواة بين أبناء الوطن الواحد هو فقط من باب إعطاء الحقوق لأصحابها وإقامة العدالة الاجتماعية في المجتمع الأردني، ورفض مطلق لمحاولة

---

(١) مقابلة أجراها الباحث مع أ.د. أسامة أبونحل أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر بغزة بتاريخ ٢٠١٤/١/١٥ .

البعض للتلويح بأن إعطاء هذه الحقوق لأصحابها، يعني تأسيس وطن بديل للفلسطينيين في الأردن، وهذا استغلال لفزاعة الوطن البديل لتحقيق مصالح فئوية أو شخصية أو خاصة على حساب المصالح الوطنية العليا للأردن قيادةً وشعباً.

وهذا تعزيز لشعار الأردن هو الأردن وفلسطين للفلسطينيين، وإعلان حرب على ما يُسمى بدعاوى الوطن البديل وهذا ما يقودنا للتأكيد على أنه منذ البداية كان هناك نمط ثابت من الصراع؛ لاستيعاب الفلسطينيين في المملكة الأردنية الهاشمية، وتمثيل ذلك النمط بشعور العداء والنفور بين الجاليتين اللتين شكلتا الغالبية العظمى من السكان، أي الشرق أردنية والفلسطينية(١).

لقد أصبحت العلاقة بين الأردنيين من أصول فلسطينية والأردنيين من اصول شرق أردنية ذات طابع الشك والريبة، وهذا ما يفسر لنا ما أثير حول موضوع التجنيس، وهو ما أكده أحمد سعيد نوفل حيث أكد بأنه لا يوجد تجنيس، وهذه مجرد مخاوف فرئيس الوزراء الأردني عبدالله النسور يؤكد أنه من سنة ماضية لم يتم تجنيس سوى أربعة أشخاص، ويؤكد أحمد نوفل أن الأردن ليس بحاجة إلى تجنيس، فهناك ٢ مليون لاجئاً يحملون الجنسية الأردنية، ويجب عدم ربط ذلك بالحقوق المنقوصة للفلسطينيين المقيمين في الأردن، ويصبح مطلب تحسين ظروف مخيم البقعة أو الوحدات يقال عنه مربوط بالوطن البديل يؤدي للتوطين، ففي موجة البرد التي عاشتها الأردن هذا العام هناك ناس ماتوا من البرد، فتحسين ظروفهم المعيشية لا تعني بالمطلق وطن بديل وتوطين،كذلك ذهاب البعض بقوله لا نريد أن نقدم لهم الدعم لكي لا يفهم هذا الدعم وطن بديل، فالحكومة تتحسس من كل شيء حتى لو أنهم فكروا بعمل شارع في مخيم يقال أن هذا يؤدي إلى وطن بديل، لكن نسبة كبيرة من الفلسطينيين غير موجودة بالمخيمات موجودين في المدن لهم أملاكهم وأشغالهم، لذلك ليس بالضرورة ربط تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين بالوطن البديل، لكن البعض يعتبرها حجة حتى يستمروا في انتقاص من الحقوق وصل الأمر أن الفلسطيني حرم من الوظيفة من المؤسسة الأمنية وحتى المدنية بحجة الوطن البديل، إن أخذ حقي كمواطن أردني من أصل فلسطيني موجود في عمان لا يتنافى مع حقي في العودة(٢).

وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على المملكة الأردنية الهاشمية ليدفعها وبقوة لرفض ومواجهة هذا المشروع أو مؤامرة الوطن البديل جنباً إلى جنبٍ مع أشقائهم الفلسطينيين موقف موحد في مواجهة الخطر الداهم على الأردن وفلسطين، فمسألة الوطن البديل المطروحة صهيونيا تستوجب التأكيد على أن الأمة العربية أمة واحدة، والوطن العربي وطن واحد، ولا يعني تمتع أي مواطن عربي بجنسية بلد

---

(١) يزيد يوسف صايغ، الأردن والفلسطينيون، مصدر سابق، ص٤٩.

(٢) مقابلة أجراها الباحث مع د. أحمد نوفل في عمان بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٨.

آخر تخلِّيه عن أرضه أو وطنه بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون(١).

٢ – العامل الديموغرافي:

بحسب ما أشار العديد من الكتاب فإن العامل الديمغرافي من أكثر العوامل المؤثرة على المملكة الأردنية الهاشمية في ضرورة مواجهتها لدعاوى أو ما يمكن تسميته مؤامرة الوطن البديل،حيث أننا سبق وتحدثنا عن المكون الاجتماعي بشرعياته الثلاث في الأردن، وهذا البعد الديموغرافي أحد المؤثرات الرئيسية والمباشرة على هذه الشرعيات واستقرار العلاقة فيما بينهما،إن الإحصاءات السكانية تشير إلى تركيب المجتمع الأردني وطبيعة العلاقات الداخلية والاجتماعية والاقتصادية، فقد غير قرار الوحدة عام ١٩٥٠ الميزان الديمغرافي الأردني جذرياً من خلال استيعاب الحشد الفلسطيني الذي مثل ٦٤,٥٧% من مجموع سكان المملكة عام ١٩٥١–١٩٥٢، وتستمر الزيادة لتصل النسبة التقريبية لنسبة الفلسطينيين في المملكة ككل لعام ١٩٦٧ ما يقارب ٧٠,٣٥% من مجموع السكان في الأردن(٢).

فالتفوق الديموغرافي الواضح لإحدى هذه الشرعيات لايؤدي بالضرورة إلى تصادم هذه الشرعيات، وبالرغم من ذلك نجد أن الشرق أردنيين والهاشميين وهم من يمثلون في الحقيقة النظام السياسي في الأردن يرفضون أي تفوق ديموغرافي جديد للوجود الفلسطيني في الأردن ورفض أي شكل من أشكال تهجير وتوطين الفلسطينيين في الأردن، وهذا يستوجب ضرورة رفض المملكة الأردنية الهاشمية لكل المشاريع والمخططات الإسرائيلية الهادفة إلى توطين الفلسطينيين في المملكة الأردنية، ورفض المملكة أيضا لكل الطرح الإسرائيلي على صعيد ساستهم أو مفكريهم، ورفض المملكة تَحَمُّل أي مُخْرَج من مُخْرجات المشروع الصهيوني.

٣ –الهوية الاردنية والولاء للدولة:

برزت على الساحة الأردنية هويتان أردنية وفلسطينية، وخلق هذا الوضع ازدواجا في الولاء الوطني والسياسي، وهذا ما أثر على الوحدة الوطنية الأردنية، والأكثر أن الولاء للعشيرة وللمدينة وللمنطقة الجغرافية ما زال أقوى من الولاء للدولة والوطن والازدواجية تعرقل تطور الحياة السياسية في الأردن فكثير من الأحزاب المرخصة التي لها جذور في فصائل المقاومة الفلسطينية تجد عزوفا لدى الأردنيين باعتبارها أنها أحزاب فلسطينية، ويرى كثير من الأردنيين أن اندماج فلسطيني في الأحزاب تحقيق لمقولة الوطن البديل، ولنتمكن من مواجهة مخططات إسرائيل في طرحها لمؤامرة الوطن البديل

---

(١) مقابلة أجراها الباحث مع أ.جواد الحمد مدير مركز دراسات الشرق الاوسط، في عمان بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٥.

(٢) جميل هلال، الضفة الغربية التركيب الاجتماعي الاقتصادي ١٩٤٨ – ١٩٧٤، بيروت، مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية م.ت.ف، ط١، ١٩٧٥، ص٢٠.

لابد من تحرير الأردني من الولاء القبلي والجهوي وصهر الأردنيين جميعا في بوتقة واحدة، ومن ثم حل الازدواجية القائمة بالحوار ومشاركة الأحزاب، والمنظمات والمؤسسات السياسية والثقافية [١].

٤ – العامل السياسي:

أكد معظم المؤرخين بأن ملوك المملكة الأردنية كان إيمانهم و تبنيهم للقضية الفلسطينية كقضية وطنية أردنية. ونجد أنه في أواخر عام ١٩٥٩ وأوائل عام ١٩٦٠ تبنت بعض الأنظمة العربية فكرة قيام كيان فلسطيني وذلك بغرض النكاية ببعضها البعض، ومثال ذلك طرح الرئيس المصري الأسبق جمال عبدالناصر إنشاء كيان فلسطيني بهدف ضرب النظام الأردني وإضعافه من خلال حرمانه من الضفة الغربية'والفلسطينيون بزعامة قيادة منظمة التحرير قد رفعوا شعار أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وقد حصلوا على قرار بهذا الخصوص في قمة الرباط عام ١٩٧٤، ومن قمة الجزائر التي سبقتها في العام نفسه، وكان المقصود بهذا هو الأردن، وليس أي جهة أخرى[٢].

في ٥/آذار (مارس)١٩٧٢، اقترح الملك حسين توحيد الضفتين فيما عرف بمشروع المملكة العربية المتحدة، ورفضت منظمة التحرير اقتراح الملك رفضا باتا[*]، وفي قمة الجزائر والتي سبقت قمة الرباط بشهور كانت أجواء حرب أكتوبر ١٩٧٣ تُخَيِّم على المنطقة، وقد فتحت باباً جديداً للصراع مع إسرائيل وهو التفاوض والعملية السلمية لذلك ذهب القادة الفلسطينيون إلى المؤتمرين المنعقدين في الجزائر والرباط وهم مصممون ومعهم معظم الدول العربية على انتزاع حق تمثيل الضفة الغربية من يد الأردن ووضعه بيد منظمة التحرير التي تم الاعتراف بها في القمتين الجزائر والرباط بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ففي قمة الجزائر التي انعقدت في قاعة قصر الصنوبر دافع الرئيس هواري بومدين عن وجهة نظر قادة منظمة التحرير الفلسطينية، وقد انتزع قراراً بأن منظمة

---

(١) سمير حباشنة وموسى الكيلاني، الانفتاح السياسي وأداء الأحزاب الأردنية، مؤتمر المسار الديمقراطي الأردني الواقع والآفاق، مركز الأردن الجديد للدراسات ومؤسسة إيبرث الألمانية عمان الأردن، المنعقد بين ١٣أيار/٢ حزيران سنة ١٩٩٤،ط١٩٩٥،١،ص١٣٥.

(٢) عارف موسى دويكات، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٤٣، خريف ٢٠٠٩، الخيار الأردني، مصدر سابق.

(*) نص المشروع على أن تصبح المملكة الأردنية الهاشمية مملكة عربية متحدة، وتكون قُطْرَين، قطر فلسطيني يتكون من الضفة الغربية وأي أراضي فلسطينية أخرى يتم تحريرها ويرغب أهلها في الانضمام إليها، وقطر الأردن وتكون العاصمة المركزية للمملكة في الوقت نفسه تكون عاصمة لقطر الأردن، وتكون القدس عاصمة لقطر فلسطين، ورئيس الدولة هو الملك، ويتولى السلطة التنفيذية ومعه مجلس وزراء مركزي. أما السلطة التشريعية المركزية فتناط بالملك، وبمجلس يعرف بمجلس الأمة، ويتكون من عدد من أعضاء متساوين من كل قطر، وللمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها الأعلى الملك. انظر: طارق التل: السياسة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١٥٥.

التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ولم يعترض عليه إلا عبدالحليم خدام الذي كان رئيسا للوفد السوري، وبهجت التلهوني الذي رأس وفد الأردن إلى تلك القمة، وفي قمة الرباط عام ١٩٧٤، اتخذ نفس القرار بخصوص وحدانية تمثيل الشعب الفلسطيني، وهذا كان بمثابة انتصار سياسي لقيادة منظمة التحرير وعلى رأسهم ياسر عرفات، والذي كان يرد على أي ذكر لـ "الخيار الأردني" بالسخرية قائلا: لا خيارا ولا فقوسا، وأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بقرار من العرب كلهم[١].

بعد هذا القرار أَحَسَّ الأردن بأن الوحدة بين الضفتين أصبحت صفحة مطوية، لكنه أبرم اتفاقية عام ١٩٨٥ مع قيادة منظمة التحرير والتي لأكثر من سبب تم التراجع عنها بعد ثلاثة أعوام، وتجسد ذلك باتخاذ قرار "فك الارتباط" في عام ١٩٨٨، وأصبحت مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني على الصعيد الأردني والفلسطيني منتهية، ولم يلجأ الأردن بعدها إلى فرد جناحيه فوق الفلسطينيين إلا خلال مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وكان ذلك بطلب عربي ودولي وحتى فلسطيني لتمرير مشاركة الفلسطينيين في العملية السلمية وبعد ذلك تحولها إلى وفد مستقل من منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[٢].

ومنذ ذلك الحين، وبعد إبرام معاهدة وادي عربة الأردنية – الإسرائيلية عام ١٩٩٤، أصبح قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية التي احتلت في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، هدفاً استراتيجياً أردنياً، وغدا أي حديث عن أي علاقة وحدوية بين الأردنيين والفلسطينيين مشروطاً بقيام هذه الدولة، وكل القوى السياسية الأردنية أعلنت التزامها بهذا القرار، وأن العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني اعتبر قيام الدولة الفلسطينية هدفا استراتيجياً أردنياً[٣].

ويؤكد محمد جمعة، أن القيادة الأردنية لا تزال تنطلق في سياساتها من قناعات وانحيازات وخيارات، أهمها أن مسار التسوية لم يسقط بالكلية، وأنه بالإمكان الاستمرار في التمسك به خياراً استراتيجياً بغض النظر عن كونه وحيداً، فثمة ضرورة أردنية ملحة للتنسيق بشكل أكبر مع السلطة الفلسطينية؛ لضمان قطع الطريق على المفاوضات، حتى ولو كانت متوقفة بقرار إسرائيلي، فالمغزى هنا أن تُبقى الأردن هذا الملف مفتوحاً لأكبر وقت ممكن، تحسباً من سيناريوهات أخرى قد تُمثل

---

(١) علي الجرباوي، الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحث النخبة السياسية، بيروت، دار الطليعة، طبعة ٨، ١٩٨٩، ص ٤١.

(٢) صحيفة الشرق الأوسط ٢٠٠٧/٤/١٩م.

(٣) محمد الهزايمة، السياسة الخارجية الأردنية في السياسة والتطبيق، عمان، دار عمان للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩١، ٢٣٦.

تهديداً أكبر لاستقرار النظام الأردني[١].

ويقول النائب في المجلس التشريعي جميل المجدلاوي: إن معظم عناوين ما يسمى "بالحل النهائي" للأردن علاقة بها، فاللاجئون غالبية سكان المملكة، والحدود هي التماس المباشر مع الأردن، والمياه كذلك، ومجال الأمن الذي يطالب به الكيان الإسرائيلي، والقدس في ظل الاتفاقيات الفلسطينية الأردنية الخاصة بإشراف أوقاف الأردن علي المقدسات، وعليه فسواء أخذ الطرح للتسوية عنوان الوطن البديل أو أي عنوان آخر، فستظل عيون النظام الأردني مفتوحة، ولهذا عبرت الأوساط القيادية الأردنية في آخر توصيف، تناول جولات جون كيري في عامي ٢٠١٣-٢٠١٤، بأن الأردن حاضر في غرفة المفاوضات دون أن يجلس علي طاولتها، حتى لا يتحمل وزر تنازلات الفلسطينيين من جهة، ويحفظ مصالحه من جهة أخرى [٢].وهذا ما يؤثر على موقف الأردن ليعلن للملأ رفضه رفضاً قاطعاً لمؤامرة الوطن البديل، وعدم مشروعية الحديث حوله ورفضه رفضاً تاماً.

٥- العامل الأمني ووحدة المملكة:

تُشكل المسألة الفلسطينية الهم المركزي في موضوع الأمن والاستقرار الأردنيين، وذلك لعاملين رئيسيين: اشتراك الأردن بأطول حدود برية مع أرض فلسطين الانتدابية، الأمر الذي يؤثر بشكل حيوي على طبيعة علاقاته بدولة إسرائيل المقامة هناك، وأيضاً وجود عدد كبير من الفلسطينيين بين سكان الأردن يجعل انعكاس الأحداث الخارجية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي على الوضع الداخلي الأردني بشكل عضوي ومتداخل لا يُمكن تجاهل تأثيراته، وذلك للضغط الذي يولده سكان الأردن الفلسطينيون من جهة، وتهديدات فعلية من قِبل إسرائيل، وهذا يعني أن الأمن الخارجي والداخلي في الأردن يترابطان ارتباطاً وثيقاً حين يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية[٣].

وهذا ما يفسر لنا السلوك الاسرائيلي اتجاه الاردن، ففي دراسة لطاقم من الباحثين الإسرائيليين قدمها للمستوى السياسي في إسرائيل، يوصي بضرورة أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بخطوات عاجلة، تعزز سيطرة إسرائيل على غور الأردن، وحملت الدراسة عنوان: "غور الأردن إسرائيلي إلى الأبد"، وجاء فيها أن الاحتفاظ بغور الأردن يمنع تطور دولة فلسطينية وتمددها، ويحافظ على العمق الجغرافي الاستراتيجي، ويمنع من قيام محور يمتد من طهران وحتى أبواب تل أبيب[٤].

وفي تقرير آخر صادر عن معهد أريج للأبحاث التطبيقية، يؤكد أن إسرائيل تكرس ضم الكتل الاستيطانية الكبرى لضرب الوحدة الجغرافية للدولة الفلسطينية، وأنها تعتزم عزل منطقة الغور التي

---

(١) مقابلة أجراها الباحث مع أحمد جمعة في مركز الدراسات الاستراتيجية الأهرام في القاهرة ٢٠١٣/١٢/١٥.

(٢) مقابلة أجراها الباحث مع النائب في المجلس التشريعي جميل المجدلاوي بتاريخ ٢٠١٤/١/١٤ بغزة.

(٣) يزيد يوسف صايغ، الأردن والفلسطينيون، مصدر سابق، ص٩.

(٤) تقرير فلسطيني، عن المنار المقدسية، ٢٠٠٦/١٠/١٧ /http://www.manar.com .

تشكل ٢٢% من مساحة الضفة الغربية[١].

وهذا ما يوضح لنا مدي التأثير المباشر للمعادلة الأمنية في الأردن، لمدى ارتباط الأمن الخارجي بأمنها الداخلي في حال نجاح إسرائيل بمنع قيام دولة فلسطينية.

وعلى صعيد الأمن الداخلي، كان من أهم أسباب استقرار النظام في الأردن عملية المأسسة المدروسة والمخطط لها؛ حيث استطاع الأردن بناء دولة ذات بيروقراطية، ومؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإعلامية، ومن أهم المؤسسات التي ارتكز عليها النظام في بقائه واستقراره؛ المؤسسة العسكرية والأمنية وهما ركيزة الاستقرار، كما أن أجهزة الأمن والمخابرات تقوم بحماية النظام الهاشمي واستقراره، وهذه المؤسسات مدعمة بالشرعية التاريخية والدينية للنظام الهاشمي في الأردن؛ حيث أن الهاشميين يرجع نسبهم إلى النبي محمد ﷺ، وهذا ما أكسبهم مكانة خاصة في مجتمع غالبيته من المسلمين[٢].

فالمحاولات الإسرائيلية المتعددة والمتكررة، وأخطرها طرحهم لمؤامرة الوطن البديل هادفةً إلى زعزعة الأمن والاستقرار في الأردن، وإيجاد الصراعات الداخلية بين هذه المكونات والشرعيات والتي تطرقنا اليها بإسهاب بالعامل الاجتماعي من هذا المبحث، والصدام بين هذه المؤسسات من جهة، والشعب ومكوناته واتجاهاته من جهة أخرى.

وهذا ما استدعى لموقف حازم بإعلان الملك عبدالله رفضه رفضاً قاطعاً الحديث عن خرافة الوطن البديل، واعتبره بأنه درب من دروب الخرافة والخيال، وهذا ما أعلنه عبر العديد من المؤتمرات الصحفية، وبمشاركة العديد من القيادات الفلسطينية، وإعلانهم الرفض المطلق لهذه الفكرة ومواجهتهم لمؤامرة الوطن البديل.

٦- العامل التاريخي:

إن سياسة الاستعمار ترفض أي شكل من أشكال الوحدة العربية، ولهذا فإن من يريد إقامة دولة عربية موحدة، لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار موقع فلسطين الاستراتيجي في دولة الوحدة.

ففي خطاب وجهه البارون اليهودي اللورد روتشيلد إلى بلمرستون رئيس الوزراء البريطاني في آذار (مارس) ١٨٤٠، بعد فشل إبراهيم باشا في حملته على بلاد الشام نتيجة التدخل الاستعماري البريطاني ضده وضد والده محمد علي، قال فيها: "إن هزيمة محمد علي وحصر نفوذه في مصر ليسا كافيين لأن هناك قوة جذب متبادلة بين العرب وهم يدركون أن عودة مجدهم القديم مرهون بإمكانيات اتصالهم واتحادهم، إننا لو نظرنا إلى خارطة هذه البقعة من الأرض، فسوف نجد أن فلسطين هي

---

(١) معهد أريج للأبحاث التطبيقية، وفا للأنباء، ٢٠٠٧/١٠/٢٩.

(٢) زياد أبو عمرو، مقومات قدرة النظام الأردني على التأقلم، السياسة الفلسطينية، السنة الرابعة، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٧، ص ١٠٦.

الجسر الذي يوصل بين مصر وبقعة العرب في آسيا، وكانت فلسطين دائماً بوابة على الشرق، والحل الوحيد هو زرع قوة مختلفة على هذا الجسر في هذه البوابة؛ لتكون هذه القوة بمثابة حاجز يمنع الخطر العربي ويحول دونه، وإن الهجرة اليهودية إلى فلسطين تستطيع أن تقوم بهذا الدور، وليست تلك خدمة لليهود يعودون بها إلى أرض الميعاد مصداقاً للعهد القديم فقط، ولكنها أيضاً خدمة للإمبراطورية البريطانية ومخططاتها، فليس مما يخدم الامبراطورية أن تتكرر تجربة محمد علي سواء بقيام دولة قوية في مصر، أو بقيام الاتصال بين مصر والعرب والآخرين(١).

كذلك فإنه لا يمكن اعتبار أن الأردن وفلسطين قد تمتعا كبلدين بعلاقة نسقية منتظمة، فالأردن حديث المنشأ، وظهر ككيان سياسي كامل عام ١٩٤٦، وفلسطين لم تحكمها بنية تنفيذية – تشريعية مستقلة قط(٢).ففي أعقاب حرب ١٩٤٨، تحولت العلاقة الأردنية الفلسطينية إلى علاقة عضوية، وذلك لحدثين، الأول: النزوح الواسع للفلسطينيين من ديارهم عام ١٩٤٨، والثاني: قرار الوحدة الذي أعلنه الملك عبدالله في ٢٤ نيسان ١٩٥٠، وعمدت الأردن إلى اتخاذ تدابير إدارية خلال العام ١٩٤٩؛ لاستيعاب الضفة الغربية وسكانها، فاستبدلت الإدارة العسكرية في الضفة الغربية بأخرى مدنية في ١٦ آذار (مارس) ١٩٤٩، وفي ١٦ كانون الأول (ديسمبر) من نفس العام تم إلحاق الضفة الغربية بوزارة الداخلية شأنها شأن محافظات شرق الأردن، مما أدى عملياً إلى ضم الضفة الغربية، وفي ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) من نفس العام صدر قرار ملكي يمنح فلسطينيي المملكة المواطنة الكاملة(٣).

علماً بأنه في الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، انعقد مؤتمر أريحا، وعين الشيخ محمد علي الجعبري رئيساً للمؤتمر، وصدر عن المؤتمر مبايعة الملك عبدالله ملكاً على فلسطين، كما شدد على ضرورة الإسراع في إرجاع اللاجئين إلى بلادهم وتعويضهم، وبعد انتخاب مجلس نواب جديد، وتعيين حكومة جديدة ضمت عدداً من الفلسطينيين، تم توحيد الضفة الغربية مع الشرقية رسمياً يوم ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٥٠(٤).

من المعروف أن فكرة عودة اليهود إلى فلسطين مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأطماع الغربية في المشرق العربي وبالمخططات الاستعمارية الرامية إلى تحقيق هذه الأطماع، ولعل أول المساعي

---

(١) أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت لبنان، ط٢، ٢٠١٠، ص ١٩.

(٢) محمد المحافظة، العلاقات الأردنية الفلسطينية ١٩٣٩ – ١٩٥١، عمان، دار الفرقان، ط١، ١٩٨٣، ص٧٢.

(٣) يزيد يوسف صايغ، الأردن والفلسطينيون، سلسلة قضايا راهنة، رياض الريس للكتب والنشر، ط١، لندن، ١٩٦٧، ص١١.

(٤) يزيد يوسف صايغ، المصدر نفسه، ص١٢.

الغربية لتحقيق ذلك في العصور الحديثة تعود إلى منتصف القرن السابع عشر، ففي ظل جمهورية كروم ويل نشأت حركة بين المتطهرين الانجليز عام ١٦٤٩، تستهدف مساعدة اليهود في انجلترا للعودة إلى فلسطين، وهذه تشير إلى مدى اهتمام القوى الاجتماعية المؤثرة في المجتمع الانجليزي بفلسطين في فترة مبكرة من العصور الحديثة[١].

وتعددت الأطروحات الأوروبية حول هذا الموضوع؛ فكانت الأطماع الأوروبية قد رافقت إبرام معاهدة برلين عام ١٨٧٨، وقد ظهر في العام التالي للمعاهدة مشروع لورنس أوليفانت لتوطين اليهود في شرقي الأردن وهو كاتب رحالة انجليزي مسيحي متطرف، مؤيد نشيط لعودة الشعب اليهودي إلى أرض إسرائيل، ويعتبر أهم شخصية مسيحية في عصره، دعمت فكرة عودة اليهود إلى صهيون[٢].

وباطلاعنا على مشروعه، يتبين لنا قِدَم الأطماع اليهودية في شرقي الأردن التي سبقت قيام الحركة الصهيونية، وارتباط هذه الأطماع بالمخططات الاستعمارية البريطانية، الرامية إلى الهيمنة على المشرق العربي واستغلال ثرواته.وهذا تأكيد تاريخي لاستهداف الأردن منذ زمن بعيد للنيل منه ومن وطموحاته.

وكان الطموح الهاشمي عبر التاريخ، هو إنشاء دولة عربية قوية في آسيا العربية كخطوة لتحقيق الوحدة العربية، فالمذكرة التي قدمها الأمير فيصل إلى مؤتمر السلام في باريس ٢٩/ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩: "بصفتي ممثلاً لوالدي الذي قاد الثورة العربية ضد الأتراك مستندا على طلب انجلترا وفرنسا، جئت لأطلب بأن يعترف باستقلال الشعب المتكلم باللغة العربية في آسيا اعتباراً من خط الإسكندرونة – ديار بكر شمالاً لآخر المحيط الهندي جنوباً، وذلك تحت ضمانة جمعية الأمم"، فالأردن، حين أوفدت الحكومة البريطانية في صيف عام ١٩٣٨ لجنة فنية للنظر في مشروع التقسيم من ناحية عملية قدم لهذه اللجنة مذكرة فند فيها التقسيم وبين أخطاره، ثم تقدم باقتراح لحل المشكلة الفلسطينية على أساس إنشاء دولة موحدة تضم فلسطين وشرقي الأردن، والجدير ذكره هو أن الأمير عبدالله قدم مشروع مشابه خلال محادثة مع تشرشل عام ١٩٢٠، إلا أن تشرشل رفض بحجة أنه ملتزم بتصريح بلفور[٣].

ومن خلال دراستنا، تبين أنه في أعقاب الحرب العربية اليهودية، بُذلت مساعٍ لإقامة وحدة

---

(١) أمين محمود عبدالله، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ط١، ١٩٨٤، ص ١٣.

(٢) علي محافظة، أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، بيروت، ص ١١.

(٣) يعقوب الدجاني، الدور الذي لعبه أبناء شرق الأردن في مؤازرة عرب فلسطين في نضالهم ١٩٠٨-١٩٤٩، عمان الأردن، المكتبة الوطنية، طبعة اولى، ١٩٩١، ص ٤٨،٨ص.

أردنية فلسطينية، وأجريت انتخابات نيابية عام ١٩٥٠، وفي إبريل من نفس العام اتخذ المجلس قراراً بتأييد الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية في دولة واحدة هي المملكة الأردنية الهاشمية وتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعاً، وتأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية والدفاع عنها بكل الوسائل المشروعة، حيث رفضت الهيئة العربية العليا بقيادة الحاج أمين الحسيني، والتي تولت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية هذه الوحدة. وفي هذا الصدد يقول النائب جميل المجدلاوي: "العوامل المؤثرة في الموقف الأردني من مؤامرة الوطن البديل تكاد تشمل كل مقومات وجود المملكة الأردنية، ولهذا فهي عوامل تتعلق بكل من نشأة المملكة الأردنية وسياق استمرارها وتطورها ومصيرها ومآلها منفردة، أو موحدة مع دولة فلسطينية في المستقبل[١].

وهذا البعد التاريخي عامل حاسم لوحدة الشعبين والقطرين الشقيقين لمواجهة خطر داهم عليهما، هو مؤامرة الوطن البديل، ويحتم العامل التاريخي وحدة المصير المشترك بين الأردن وفلسطين في مواجهة المشروع الصهيوني وأخطاره عليهما، وأكثرها خطورة مؤامرة الوطن البديل.

٧- العامل الاقتصادي:

تعاني الأردن من عجز في الموازنة العامة للدولة؛ حيث شهدت خلال العقدين الأخيرين عجزاً كبيراً، اعتادت الحكومات المتعاقبة أن تسده من خلال المساعدات المالية العربية أو الاقتراض من الخارج، وتضخم هذا الاقتراض وتجاوز عشرة بلايين دولار، فتراكم الديون الخارجية على الأردن، أدى لانفجار الأزمة الاقتصادية الأردنية، وهذا كله كان له أثر في سياسة الأردن، وتقديم تنازلات سياسية على صعيد التسوية الأردنية الإسرائيلية[٢].وفي هذا السياق يطالب أحمد نوفل، دول الخليج والدول العربية ذات الاقتصاد القوي، دعم الأردن مالياً واقتصادياً؛ ليتمكن من التخلص وتجنب أي ضغوطات خارجية، تؤثرعلى مواقفة الوطنية المشرفة[٣].

---

(١) مقابلة أجراها الباحث مع النائب في المجلس التشريعي جميل المجدلاوي بتاريخ ٢٠١٤/١/١٤م.

(٢) علي محافظة، أبحاث وآراء، مصدر سابق، ص ٢٣٥.

(٣) مقابلة اجراها الباحث مع ا.د. احمد سعيد نوفل استاذ العلوم السياسية بجامعة اليرموك عمان الاردن بتاريخ ٢٠١٤/١/١٥ .

المطلب الثاني

العوامل الخارجية المؤثرة في الموقف الأردني من دعاوى الوطن البديل

وهي ثلاثة عوامل: العامل العربي والعامل الإقليمي والعامل الدولي، وتكمن أهمية العوامل الخارجية لتأثيرها المباشر على سياسات الدول، ولاسيما الدول التي تعاني من أزمات مختلفة، وحول إمكانية التأثر بالعامل الخارجي، يقول أستاذ التاريخ أسامة أبونحل "إن الجانبين الفلسطيني والأردني، ومن باب رفضهما المطلق لهذ الطرح، سوف يسعيان لإفشاله بشتى السبل، ما لم يتم فرضه عليهم من جهاتٍ أجنبية، نتيجة لمتغيّرات سياسية قد تحدث في المستقبل" [١].

أولاً: العامل العربي:

ويقصد بالعامل العربي، هو تأثير الموقف الفلسطيني والدول العربية على الأردن لتحديد سياستها تجاه القضية الفلسطينية، حيث لا يخفى على أحد أن الأردن في بداية تأسيسه كان له طموحات سبق وأن تحدثنا حولها في المباحث السابقة في هذه الرسالة، وحاول الأردن مرارا وتكرارا ضم الضفة الغربية، وعمل على محاولة تحقيق ما عرف بمشروع المملكة العربية المتحدة، وسبق وأن تطرقنا لهذا المشروع بإسهاب، لكن الموقف الفلسطيني المدعوم من الدول العربية كان يرفض هذا الطموح الهاشمي، وعملت القوى الفلسطينية والعربية على استقلالية القرار الفلسطيني، وهذا ما تجلى في مؤتمر الجزائر ومؤتمر الرباط من القمم العربية، كان هذا التحرك على المستوى العربي والفلسطيني، ومدعوم بالموقف الشعبي الفلسطيني بالتأييد الكامل، وهذا كان ذو أثر كبير على سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية بدءاً بتخلي الأردن عن مشروعه وانتهاءً بفك الارتباط، وكذلك مساعدة القيادة الفلسطينية على المستوى السياسي في إطار عملية التسوية والعمل على رفض أي مشروع لتوطين الفلسطينيين في الأردن، وكذلك الرفض العلني والمستمر لمؤامرة الوطن البديل واعتبارها خرافة.

لقد باتت مسألة مؤامرة الوطن البديل أردنياً وفلسطينياً منتهية، فبعد إبرام معاهدة وادي عربة عام ١٩٩٤، بات قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على أراضي عام ١٩٦٧ هدفا استراتيجياً أردنياً[٢].

وهذا ما يعني رفض الأردن لمشاريع توطين الفلسطينيين في الأردن، وكذلك الرفض العلني والمستمر لمؤامرة الوطن البديل، فعملت الأردن على كل الأصعدة لمواجهة هذه المؤامرة وإفشالها

---

(١) مقابلة أجراها الباحث مع أ.د. أسامة أبونحل أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر بغزة بتاريخ ٢٠١٤/١/١٥ .

(٢) أحمد سعيد نوفل، اتجاهات العلاقات الفلسطينية الأردنية على ضوء اتفاقية التسوية مع إسرائيل، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، السنة الخامسة والثلاثون ، العدد ١٣٦ ، أبريل / نيسان / ١٩٩٩ ، ص ٥٠.

والإقرار بالمطالب والثوابت الفلسطينية، وأهمها إقامة الدولة.

واستهداف التحرك الأردني على الصعيد العربي منذ قمة الخرطوم عام ١٩٦٧، حتى قمة فاس عام ١٩٨٢، الهادف لاتفاق على خطة عربية مشتركة للخروج من مأزق الصراع العربي الإسرائيلي، وفشلت جهود الأردن إلا أن الجهد العربي المشترك تفتت، وبرز العجز السياسي العربي، وكان الأردن يبذل جهوداً مضنية لإقناع المجتمع الدولي بمبدأ الأرض مقابل السلام، استنادا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ – ٣٣٨[١].

ثانياً: العامل الإقليمي:

ينبغي الإشارة إلى أنه لم نرصد خلال دراستنا أي موقف إقليمي سوى مواقف دولة الاحتلال الإسرائيلي، ولذلك عندما نذكر العامل الإقليمي فإننا نقصد به دولة الاحتلال، ومحاولاتها الدائمة والمستمرة في التدخل بالشأن الأردني وبالخصوص دور الأردن في المنطقة لا سيما في العملية السلمية والقضية الفلسطينية؛ حيث أن دولة الاحتلال منذ نشأتها تحاول أن تحمل الأردن مخلفات المشروع الصهيوني، وتجعل الأردن ذات دورٍ وظيفي في المنطقة، مستعينة بذلك بدعم واضح من قبل القوى الغربية، وتعمل دولة الاحتلال على الدفع بالأردن لتأدية وظيفة حضن، وتَحَمُّل مُخَلَّفات إقامة دولة إسرائيل، والمقصود هنا طمس معالم الجريمة الإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تهجيره قسراً وبالقوة، فتارة تطرح التوطين، وأخرى الخيار الأردني، وأخيراً الوطن البديل، وكثيرة هي المشاريع الإسرائيلية الدالة على استهداف الأردن وسيادته ووحدته، وسبق أن تطرقنا لهذه المشاريع وهذه المحاولات، لكن الحقيقة أن العامل الإقليمي كان ذو تأثير كبير على السياسة الأردنية والقيادة الأردنية، وخاصة عندما تضاربت مصالح الأردن السيادية بهذه المشاريع والأطروحات الإسرائيلية؛ مما استدعى لموقف وسياسة أردنية واضحة، وهي رفض هذه المشاريع والأطروحات، والعمل على مواجهتها، وهذا يتضح لنا من خلال العديد من المواقف والأداء الأردني، وأهمها دعم السلطة الفلسطينية والقيادة الفلسطينية في إطار عملية التسوية، وكذلك رفض تهجير أي فلسطيني إلى الأردن، وسنتحدث عن هذا الموضوع بإسهاب في المبحث القادم من هذا الفصل.

إن مشروع الوطن البديل، هو امتداد تاريخي واستراتيجي للمشروع الصهيوني الذي انطلق منذ القرن التاسع عشر، وتمثل موجات الترحيل والإحلال قاعدة عملية من قواعده؛ لتكون فلسطين كاملة وعلى رأسها القدس خالصة لليهود، حيث أكدت الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية على الأردن، بوصفه المكان المفضل للوطن البديل للفلسطينيين[٢].

فمشروع الوطن البديل، يمثل قاعدة استراتيجية من قواعد المشروع الصهيوني القائم على احتلال أرض بلا شعب لشعب بلا أرض بحسب زعمهم،أو إفراغ الأرض من شعبها باتباع سياسات

---

(١) أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص٦٧.

(٢) جواد الحمد وآخرون، الوطن البديل آفاق التطبيق وسبل المواجهة، شهرية الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص ٧.

الترحيل والترانسفير الجماعي عبر القتل والمجازر والإرهاب الذي مارسته العصابات اليهودية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ضد الشعب الفلسطيني كاملاً .

فالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تكمل برنامجها في تفريغ فلسطين من أهلها وهويتها الإسلامية والعربية والفلسطينية على حد سواء، نجد أن الأردن أخذت بكل معطيات ما بعد مرحلة بيروت وطرابلس والتي كان أبرزها تجميد القضية الفلسطينية في الساحتين العربية والدولية، وتهديد الوجود النضالي الفلسطيني برمته، وممارسات إسرائيل على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من تهويد واستيطان وتهجير وخنق اقتصادي وصحي وتعليمي واستيلاء على الأرض بهدف إحداث واقع جديد فيه كثافة يهودية كبيرة، وكذلك النشاط الصهيوني الخاص باعتبار الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين وفي هذه الظروف ذهبت الأردن لعقد الاتفاق الأردني الفلسطيني(١).

وهنا يظهر لنا تأثر الأردن بالعوامل الإقليمية لتحديد بوصلة سياساتها الخارجية، وخاصة في إطار موقفها من مؤامرة الوطن البديل، فإحساس الأردن بالتهديد الإسرائيلي الدائم لأمنه الوطني ووجوده السياسي إزاء تصريحات قادة إسرائيل بأن الأردن هو فلسطين الشرقية وتهديدهم باحتلال الأراضي الأردنية والقضاء على الكيان الأردني، وإقامة وطن بديل للفلسطينيين على أرضه بالقوة، وكذلك بروز ضغط من بعض القيادات الفلسطينية في الضفتين الغربية والشرقية تطلب من الحكومة الأردنية وتحثها على العمل السريع لإنقاذ الأراضي المحتلة من سياسة إسرائيل في إطار الدمج والتهويد، وكذلك الخوف من أن تبتلع إسرائيل الضفة الغربية وأن تزيل عنها طابعها العربي ببناء المستوطنات الكثيفة، والإجراءات الإدارية والسياسية والاقتصادية التي تسهل عملية الابتلاع والتهويد، ويشهد النظام الإقليمي العربي ضعف هذا النظام الذي أنشئ أواخر الحرب العالمية الثانية بقيام جامعة الدول العربية في ٢٢ آذار(مارس) ١٩٤٥، وعقدت العديد من المعاهدات والاتفاقيات العربية التي تعزز العمل العربي المشترك، إلا أنه تعرض لهزات عنيفة بسبب اختلاف أنظمة الحكم العربية في توجهاتها وأطماعها القطرية، وطموحات قادتها الشخصية، إلا أنه كان ميلاد تجمعات عربية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون العربي، لكن حرب الخليج زعزعت هذه التجمعات، وأضعفت النظام الإقليمي العربي، وانعكست آثار ذلك على الأردن؛ فسياسياً عانى الأردن من عزلة عربية منذ عام١٩٩٠، وأغلقت في وجه المنتوجات الأردنية أسواقها التقليدية في الجزيرة العربية والخليج، وطرد مئات الآلاف من الأردنيين العاملين في هذه الأقطار، وحُرِم الشعب الأردني من المساعدات المالية العربية، وهذا ما زاد تأثير الضغوط الخارجية على قراراته السياسية، ويمكن أن يزيد هذا التأثر بالضغوط الخارجية الإسرائيلية والأمريكية، ويؤثر على موقف الأردن من مؤامرة الوطن البديل(٢).

---

(١) خالد الحسن، الاتفاق الأردني الفلسطيني، دار الجليل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص٧٣.

(٢) خالد الحسن، الاتفاق الأردني الفلسطيني، دار الجليل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥ ص ١٣٩.

ثالثاً: العامل الدولي:

ويشير العامل الدولي لتطلع الأردن لعلاقات جيدة واستراتيجية مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالخصوص، حيث أننا ندرك أن الأردن يمتاز بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والأخيرة تؤثر بشكل مباشر وواضح على سياسة الأردن الخارجية خاصة بمواقفها من القضية الفلسطينية، ولا يمكن لأحد أن يتنكر لطبيعة هذه العلاقة، ولما تتضمن من مصالح حيوية للطرفين، والواضح حتى يومنا هذا أن المستوى الدولي وخاصة دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية يثبتون حل الدولتين، ويرفضون على الأقل في العلن حتى الآن هذه الأفكار والأطروحات الإسرائيلية المتعلقة بدعاوى الوطن البديل، وهذا ما عزز من قوة الموقف الأردني ودعمه وتبنيه للخيار الدولي في إطار حل الدولتين، وفي مقابلة صحفية مع الملك عبد الله الثاني حول لقاء له مع الرئيس الأمريكي، باراك أوباما "شدد على مركزية القضية الفلسطينية وارتباط أمن واستقرار المنطقة وما هو أبعد منها بحل هذه القضية بشكل عادل وشامل، فالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي يشكل الصراع الأطول عمراً في المنطقة، بما يجسده من غياب للعدالة والظلم المستمر، وسيكون حله مدخلا لمعالجة العديد من تحديات الإقليم... كما أكد ضرورة ضمان المصالح الأردنية في قضايا الحل النهائي، فحتى تقوم الحلول العادلة والمستدامة يجب أن تُكفَل المصالح الأردنية العليا والمرتبطة بقضايا الحل النهائي خاصة القدس، واللاجئين، والحدود، والأمن، والمياه"[(١)].

وهكذا كان هذا العامل مساعداً للأردن في رفضه لدعاوى الوطن البديل، وفي هذا السياق نجد أن رسائل أمريكية واضحة تم إيصالها لإسرائيل إبان الحرب على العراق تحذرها من مغبة التفكير في تغيير المعادلات على الأرض، والإقدام على ارتكاب مغامرات عسكرية من شأنها المس باستقرار الأردن، وأية محاولة لتهجير الفلسطينيين جماعيا، مع تأكيدات على التزام الإدارة الأمريكية بموقف الأردن من هذه القضية[(٢)].

لكن وبالرغم من هذا الموقف الأمريكي المعلن، نجد إرهاصات أمريكية أهمها مناقشة زعيم موليدت الإسرائيلي "بني أيلون" ومسؤولين أمريكيين مخططا لإلغاء اتفاق أوسلو وتهجير الفلسطينيين، وأعلن "أيلون" خلال زيارته لواشنطن حصوله على تأييد شامل لخطته والتي تتألف من سبعة أجزاء تقضي إقامة دولة أردنية فلسطينية تكون عمان عاصمة لها، وترحيل الفلسطينيين تدريجيا إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن[(٣)] .

وهذا ما أكده زعيم الجمهوريين في مجلس النواب الأمريكي "دبك آرمي" في تصريحات له دعا

---

(١) عبد الله الثاني لن نقبل بحل القضية الفلسطينية على حساب الأردن
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=683588&MARK

(٢) صحيفة العرب اليوم الأردنية،تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية،١٠/ تشرين الأول، ٢٠٠٢.

(٣) صحيفة الوفد المصرية، ٢٩/ حزيران/ ٢٠٠٢.

فيها إلى ترحيل الفلسطينيين معتبرا الضفة الغربية أرضا إسرائيلية ومطالبا الدول العربية لتقديم بعض أراضيها لتوطين الفلسطينيين(١).

فكل البناء الفكري الذي يسند سياسة الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط موجود في تقرير عنوانه البناء من أجل السلام صادر في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، عن الفريق الرئاسي التابع لمعهد واشنطن للسياسة في الشرق الأدنى المعروف بتأييده المطلق لإسرائيل، ومع بروز متغيرين أساسيين في أواخر الثمانينات في الصراع على السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، الأول: قرار العاهل الأردني الراحل الملك حسين الانسحاب من أي مفاوضات محتملة حول مستقبل الضفة وغزة، وإعلانه أن منظمة التحرير ستكون وحدها المخولة للتحدث باسم الفلسطينيين، وكان من نتائج هذا القرار أن أسدلت الستار على الخيار الأردني الذي نجد له أكثر من صدى في تقرير البناء من أجل السلام،أما المتغير الثاني: فكان استجابة منظمة التحرير فجأة في تشرين الثاني / كانون الأول (نوفمبر/ ديسمبر) ١٩٨٨ للشروط الأمريكية لبدء محادثات مع واشنطن، وذلك عبر الاعتراف بحق دولة إسرائيل في الوجود والتخلي عن سياسة الإرهاب بحسب الوصف الامريكي، مما دفع وزير الخارجية السابق "جورج شولتز" إلى الرد بفتح الحوار رسمياً مع المنظمة(٢).

يقول أسامة أبو نحل: "في عام ١٩٨٨ نجح جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي، في ترويض قيادة منظمة التحرير، وانتزع منها عدة تنازلات جوهرية بخصوص القضية الفلسطينية، منها:

١- الاعتراف بوجود إسرائيل.
٢- الاعتراف بالقرار الأممي٢٤٢، الذي لطالما كانت قيادة م.ت.ف، ترفضه؛ لأنه ينتقص من حقوق الشعب الفلسطيني.
٣- نبذ العنف والإرهاب (أي الكفاح المسلح).

وكل ذلك حصل قبل انعقاد الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في ١٥/ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، وذلك من خلال الاجتماعات السرية التي انعقدت بين قيادات فلسطينية، وشخصيات يهودية، وبمباركة أمريكية، خاصة الاجتماع السري الذي عقد في استوكهولم بالسويد في آب (أغسطس) ١٩٨٨، بين خالد الحسن وبعض تلك الشخصيات، والتي من خلالها انتزعت الولايات المتحدة الاعترافات الفلسطينية السابقة".

يقول محمد جمعة: أن الوضع في الأردن وداخل الإقليم لا يزال دون مستوى الإقدام على

---

(١) مجلة المشاهد اللندنية – ٢١/ أيلول/ ٢٠٠٢.

(٢) ميشيل نوفل، محاولة تحريك عملية السلام نحو الخيار الأردني، مجلة شؤون الأوسط، العدد التجريبي الثاني، تموز/ يوليو ١٩٩١، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق،ص٤٩.

مخاطرة استراتيجية تهدد السلام الأردني الإسرائيلي، وسيكون لها تداعياتها على علاقة عمان بواشنطن تحديداً[١].

والمعروف أن الاستراتيجية الأمريكية – الإسرائيلية، تتعامل مع العالم العربي على أساس أنه لا يشكل وحدة واحدة في انتماءاته وحضارته وعروبته، ولابد من العمل الدائم لتفتيته وتجزئته[٢].

وعلى سبيل المثال، نجد موقف الإدارة الأمريكية من وثيقة جنيف، ظهر لنا من خلال تحرك الكونجرس الأمريكي، لتقديم مشروع مفاده أنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يعترف بالوضع الصعب للاجئين اليهود القادمين إلى إسرائيل من البلدان العربية، وأن على وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين أن تضع برنامجاً لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم، ويطالب المشروع من الدول العربية أن تتعاون في هذا الإطار، وكذلك في إطار تأثير وثيقة جنيف، قام الاتحاد الأوروبي بتقدم مشروع بنفس الهدف، يدعو الدول العربية أن تتعاون لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بتوطينهم في أماكن تواجدهم[٣].

وبهذا يتضح مدى إمكانية تقلب الموقف الدولي لصالح دولة الكيان والمشروع الصهيوني استناداً لمتغير هنا أو حدث هناك، ولتصبح مؤامرة الوطن البديل فكرة دولية، ومطلباً دولياً وتلزم الدولة العربية به أو تفرضه عليهم، ليكون إما وطن بديل في الأردن، أو أوطان بديلة في دول اللجوء والتشرد.

---

(١) مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ محمد جمعة في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام في القاهرة ٢٠١٣/١٢/١٥.

(٢) أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط٢، ٢٠١٠، ص٣٠.

(٣) وثائق مختارة، دائرة شؤون اللاجئين، حماس في عقدها الأول، ٢٠١٢، ص٨٤.

المبحث الثاني
الموقف الأردني الرسمي والشعبي من دعاوى الوطن البديل

المطلب الأول : الموقف الرسمي الأردني من دعاوى الوطن البديل.

المطلب الثاني :الموقف الشعبي الأردني من دعاوى الوطن البديل.

إن إدراكنا للموقف الأردني الرسمي والشعبي من فكرة الوطن البديل، ينبع من خلال معرفتنا بمواقف الأردن قيادة وشعباً ومؤسسات من مجموع ما تشكله القضية الفلسطينية من أبعاد ومواقف وإشكاليات، ناتجة من جراء الاحتلال اليهودي لأرض فلسطين، وتشريد شعبها.

وهنا يؤكد النائب جميل المجدلاوي، أنه بالنسبة للأردن، فموقفها من التوطين مركب، وينطوي علي تعقيدات كبرى، تبدأ بتأسيس إمارة شرق الأردن، ثم إلحاق الضفة بالإمارة فيما أصبح يعرف بالمملكة الأردنية الهاشمية، ثم في حقيقة أن ما يزيد عن ثلثي مواطني المملكة هم من الفلسطينيين، هذا بالإضافة إلي ما يزيد عن سبعمائة ألف فلسطيني نزحوا وتوالدوا من الضفة الغربية وقطاع غزة إثر هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وهكذا يكون الأردن مع التوطين الذي يحافظ علي بقاء المملكة، ومع العودة التي تستجيب لمتطلبات التسوية، وهو شريك في المطالبة بحقوق اللاجئين كأشخاص وكدولة، كل ذلك مع رفض ومقاومة حقيقيين لفكرة تحويل الأردن إلي وطن بديل للفلسطينيين، وفقاً لبعض الأفكار والمشاريع الإسرائيلية التي ترى في الأردن مكاناً وموقعاً للدولة الفلسطينية (١).

---

(١) مقابلة أجراها الباحث مع النائب جميل المجدلاوي بغزة بتاريخ ٢٠١٤/١/١٤

المطلب الأول

الموقف الرسمي الأردني من دعاوى الوطن البديل

نبدأ بالحديث حول الموقف الرسمي الأردني من آخر تصريح للملك عبدالله الثاني في لقاء معه في صحيفة الحياة اللندنية بعد لقائه الأخير للرئيس الأمريكي باراك أوباما في آذار (مارس) ٢٠١٤، حيث أكد في رد على سؤال حول ما يسمى "بالوطن البديل"، قائلاً "إذا كان المقصود بالوطن البديل الأوهام التي يروج لها متشددون إسرائيليون، يتوهمون بإمكانية إفراغ الأراضي الفلسطينية من أهلها وإقصائهم إلى الأردن، فهذه فعلاً أوهام. الظرف الدولي، والموضوعي، والوطنية الأردنية، والدولة الأردنية بمؤسساتها الراسخة، والوطنية الفلسطينية؛ جميعها ستكون الصخرة التي ستتحطم عليها هذه الأوهام"

ويضيف الملك عبد الله الثاني قائلاً "أمّا إذا كان الحديث عن الوطن البديل هو مدخل لبث سموم المحاصصة السياسية في الأردن وفرز الناس وشحنهم على أساس الأصول والمناطق، فالهوية الوطنية الأردنية جامعة؛ والشعب الأردني بكل مكوناته كفيل بردع مثل هذا الخطاب الهدّام. وعلى مدار سنوات الصراع العربي الإسرائيلي، وبعد إقرار معاهدة السلام مع إسرائيل، التزم الأردن بمواقف وسياسات داعمة للشعب الفلسطيني ولاستمراره في وجوده على أرضه بحرية وكرامة ولحقه في إقامة دولته المستقلة"(١).

حجم الوجود الفلسطيني لاعتبارات تاريخية وجغرافية جعل الأردن أول الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين من حيث العدد ونسبة الفلسطينيين في العالم، ويتمتع الأردن بالمرتبة الأولى في استيعابه للاجئين الفلسطينيين لتاتي من بعدة سوريا ولبنان.

وهو أكثر الدول تأثيراً بالقضية الفلسطينية، فالأردن والدول العربية أكدو موقفهم على التمسك بحق العودة للاجئين إلى وطنهم فلسطين، والأردن منح الجنسية الأردنية لكثير من الفلسطينيين بعد وحدة الضفتين عام ١٩٥٠ لهم كامل الحقوق المدنية والسياسية، ولحسم أمراً أثار جدلاً كبيراً حول علاقة الأردن بالقضية الفلسطينية كان قرار فك الارتباط عام ١٩٨٨ (٢).

ويرى البعض أن السياسة الأردنية قد اعتمدت دائماً محاولة ضم الضفة الغربية واستيعاب اللاجئين الفلسطينيين ومنحهم حقوق المواطنة بصفتهم الفردية، لكنها لم تمنحهم حق التعبير الكامل

---

(١) عبد الله الثاني لن نقبل بحل القضية الفلسطينية على حساب الأردن
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=683588&MARK

(٢) سهيل الناطور، اللاجئون الفلسطينيون اليوم، دورية الشرق الأوسط، العدد ٧٠، مارس ١٩٩٨، ص٧٧.

عن هويتهم الفلسطينية، وقد طرحت اتفاقية وادي عربة عام ١٩٩٤ حلاً توطينياً.

وبحسب ما يرى البعض أيضاً، أن الحكومة الأردنية تعمل تحت عنوان الخطة الاستراتيجية لمعالجة مشكلات السكن بوجه خاص لإلغاء المخيمات، وتعمل لتغيير علاقة الأردن بوكالة الغوث باتجاه تسلم مسؤولياتها على طريق التحول من دولة مضيفة للاجئين إلى دولة فيها مواطنين أصلهم لاجئين، وهذا يصب في الاستيعاب الذي يرفضه اللاجئون الفلسطينيون، ولا يؤمن عودتهم إلى فلسطين(١).

ولكن في الحقيقة كان الملك حسين لا يرى حكمةً في قيام منظمة التحرير، لكنه وافق على تأسيسها، لإيمانه بضرورة التضامن العربي بعد أن اشترط تعاون منظمة التحرير مع الأردن والتنسيق معه، وكان يبرر مخاوفه في ذلك، أن الرئيس عبدالناصر يريد تحويل عمليات الفدائيين لتنطلق من الأردن وليس من مصر، لكن في العموم موقف الأردن يمكن استخلاصه والوقوف عليه، من خلال التعرف على الموقف الرسمي للقيادة الأردنية ذاتها، و هي واضحة ولا تحتاج لكثير من الوقت لتحليلها أو تأويلها، فسنتتبع تصريحات القيادة الاردنية والممثلة بملك الاردن في العديد من المناسبات .

حيث بعد حرب ١٩٦٧ وفي خطاب الملك حسين يقول فيه: "إننا بالنسبة للقضية الفلسطينية، نعترف للشعب الفلسطيني بحقه في تقرير مصيره، وإننا بعد أن نقوم بواجبنا بتحرير الضفة الغربية والقدس الشريف، فمن واجبنا القومي نحو تحرير الأرض العربية المحتلة كلها، فسنمكن أهلها في غربي الأردن أن يختاروا لأنفسهم المستقبل الذي يرونه، ونظام الحكم الذي يرتضونه، ويقرروا بملء حريتهم واختيارهم وباستفتاء بإشراف دولي يجري لهم ما إذا كانوا يريدون البقاء معنا، أو الاتحاد وإيانا، أو الانفصال عنا، وسيكون لهم ما يريدون، وإننا في كل حال سنظل لهم الأخوة المقربين. هذا هو موقفنا، ينبع من مبادئنا وقناعاتنا، لا نبغي به إلا وجه الله ووجه الأمة والواجب "(٢).

ومما سبق، لا وجود لقبول أردني لمؤامرة الوطن البديل، حيث التأكيد على الحقوق الوطنية الفلسطينية وتحرير الأرض العربية من الاحتلال، لكن واضح أن الموقف الأردني يؤكد استحالة فصل الأردن عن القضية الفلسطينية للروابط الوثيقة ذات الاعتبارات الجغرافية والتاريخية والسكانية.

وزادت هذه الصلة عمقاً وقوة بعد الوحدة التي أعلنت عام ١٩٥٠، مؤكداً الملك حسين أن الوحدة جاءت نتيجة قرار برلماني منتخب يمثل شرق الأردن وغربه،وهنا لكي لا نطيل يؤكد الملك حسين استقلالية منظمة التحرير وأنه لن يكون بديلاً عنها، ويؤكد على خصوصية العلاقة بين الأردن

---

(١) إبراهيم أبو جابر وآخرون، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات، ندوات ٣٧، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط٢، عمان، ٢٠٠٣، ص٥١.

(٢) تيسير فارس، خيار الكونفدرالية والتسوية النهائية الملك عبدالله ومستقبل العلاقة الأردنية الفلسطينية، عمان، دائرة المكتبة الوطنية، ط١، ٢٠٠١، ص٨٥.

وفلسطين، والتي نسجت خيوطها عوامل موضوعية بحتة، قوامها التاريخ والجغرافيا والديمغرافيا، ووضعت القطرين والشعبين الشقيقين منذ بداية هذا القرن في قارب واحد، من حيث الآلام والآمال والمصلحة والضرر والتاريخ والمصير..... القضية الفلسطينية همًّا يومياً مركزياً في حياتنا...... سياساتنا الدفاعية والخارجية والتنموية(١).

حيث كان من نتائج الحرب التي وقعت بين العرب وإسرائيل عام ١٩٤٨، كما سبق وأن ذكرنا أن تضاعف عدد سكان الأردن من ٤٠٠ ألف نسمة إلى مليون و٣٦٠ ألف نسمة، أي ثلاثة أضعاف عدد السكان الأصليين، ومع ضم الضفة الغربية أضيف عدد آخر ٤٥٠ ألف نسمة.

وهذا يؤكد أن ما لجأ للأردن من الفلسطينيين "اللاجئين" أكثر من العدد الذي لجأ إلى الدول العربية الأخرى، ومنحتهم الحكومة الأردنية حقوق المواطنة والجنسية، وسمحت لهم بالمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفقاً لمقررات جامعة الدول العربية وبرتوكول الدار البيضاء(٢).

ومن خلال تتبعنا لعدد من تصريحات الملك الحسين، والملك عبدالله الثاني تعرفنا على الموقف الأردني الرسمي من مؤامرة الوطن البديل؛ فنجد تصريحاً لملك الأردن "الحسين": "إن الأردن سيظل وطن كل عربي فلسطيني، اختار أن يكون مواطناً فيه، له مثل ما عليه من حقوق المواطن الكاملة وواجباتها، دون المساس بحقوقه الأصلية في فلسطين، وسيظل الفلسطينيون الذين يختارون الهوية الفلسطينية إخوة عرباً أعزاء يتمتعون بما يتمتع به المواطنون من الأقطار العربية الشقيقة في هذا البلد العربي الأصيل ".(٣).

وهذا ما يعني وبكل وضوح، بأن الموقف الأردني يرفض وبشكل قاطع المساس بالحقوق الأصلية والثوابت الوطنية الفلسطينية، والإقرار بالحق التاريخي للشعب العربي الفلسطيني بفلسطين، وهذا ما يعني بدون أي لبس بأنهم يرفضون ما يسمى دعاوى الوطن البديل رفضا مبدئياً ومطلقاً.

وبعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كان مئات الآلاف من النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة الذين وصلوا الأردن، وعمدت الأردن على توفير احتياجات هؤلاء اللاجئين والنازحين، حيث أن ملك الأردن كان يعتبر قضية فلسطين قضيته الأولى وبهذا يقول الملك الراحل الحسين: "ليست لدينا مخططات أو طموحات أو أهداف سوى تحرير الأرض الفلسطينية، وتمكين الشعب الفلسطيني من

---

(١) عشرة أعوام من الكفاح والبناء، مجموعة خطب الملك حسين بن طلال، ١٩٧٧، ١٩٧٨، عمان، مركز الكتب الأردني، ١٩٨٨، ص ٥٩٧.

(٢) انظر ملحق (٣) بروتوكول الدار البيضاء،ص ٣٢٣ .

(٣) عشرة أعوام من الكفاح والبناء، مجموعة خطب الملك حسين بن طلال، ١٩٧٧، ١٩٧٨، عمان، مركز الكتب الأردني، ١٩٨٨، ص ٥٩٧.

تقرير مصيره بنفسه على تراب الوطن، وسوى أن يستعيد هذا الشعب حقوقه الوطنية المشروعة "، ففي جامعة نورث وسترن بمدينة ايفا نستون بولاية أيلونوي الأمريكية، يؤكد الملك الحسين في كلمة له قائلاً: "هناك ثلاث مشاكل عملية لابد من معالجتها لإيجاد تسوية لهذه القضية، هي: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وقضية انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية، وثالث قضية "القدس"(١).

وهذا تأكيد آخر لموقف الأردن الرسمي لرفض ما يسمى بمؤامرة الوطن البديل، ولا يعني بالمطلق أن نرى الفلسطينيين في الأردن يتمتعون بمزايا الشعب الأردني، ويشغلون مناصب رفيعة في الدولة، ولهم مراكزهم في القطاع الصناعي والتجاري أن ذلك مؤشر أو حتى مجرد تلميح بقبول الأردن قيادة وشعبا بما يسمى بالوطن البديل.

إنما هذا نابع من حرص الملك "الحسين" على تأكيد وفائه ودعمه ومساندته للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني والتزامه ببروتوكول الدار البيضاء(٢).

وبعد حرب حزيران ١٩٦٧، رفض الأردن كل المحاولات الأمريكية والإسرائيلية المعلنة وغير المعلنة، وكان رأي الملك حسين دائماً رفض عقد أي مؤتمر لا يتضمن حل القضية الفلسطينية، ولا يؤيد قيام دولة فلسطينية، وكل المؤتمرات التي ترفض إشراك منظمة التحرير وخاصة بعد قرارات جامعة الدول العربية في قمة الجزائر وقمة الرباط عام ١٩٧٤، وكان الملك حسين دائم الدعوة لقيام دولة فلسطينية مستقلة للشعب الفلسطيني على تراب وطنه القومي، واستعادة حقوقه الوطنية المشروعة(٣).

وهذا تأكيد لموقف الأردن الرافض لما يسمى بمؤامرة الوطن البديل، ويقول الملك حسين: "مصلحتنا أن يمارس الشعب الفلسطيني واجباته ومسئولياته نحو القضية الكبرى فيقول: "لقد بادرنا في الأردن بحكم تلاحمنا مع القضية الفلسطينية ومواكبتنا لها والتزامنا بالمسؤولية القومية في العمل على إبراز الهوية والشخصية الفلسطينية، وتعزيز الانتفاضة بإعلان فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، تجاوباً مع التوجه العربي العام، ومع مطالب الشعب الفلسطيني وقيادته، ومقتضيات النضال الفلسطيني، وإذا كانت بعض الأحداث التاريخية قد واكبت الانتفاضة فإن قرار فك الارتباط كان من أبرزها حيث أتاح لمنظمة التحرير النهوض بالمسؤولية"، ويقول الملك الحسين الراحل: "لقد أدت الانتفاضة وفك الارتباط القانوني والإداري من قِبَل الأردن مع الضفة الغربية إلى تغيير جذري في

---

(١) عشرة أعوام من الكفاح والبناء، مجموعة خطب الملك حسين بن طلال، ١٩٧٧، ١٩٧٨، عمان، مركز الكتب الأردني، ١٩٨٨، ص ٥٩٧.

(٢) انظر ملحق (٣) بروتوكول الدار البيضاء ،ص ٣٢٣.

(٣) عبدالمنعم محمود، مصدر سابق،ص٦٥.

الموقف، وإن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن يتقرر من خلال مفاوضات بين الأطراف المعنية مباشرة"، وهذا إعلان جديد من قيادة الأردن لرفضها أو عدم تعاطيها، أو حتى السماح بسماع أي طرح حول ما يسمى بالوطن البديل، وفي هذا الصدد يقول الملك حسين: "وما دامت هناك قناعة جماعية بأن النضال من أجل تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة يمكن بأن يُدعم بفك العلاقة القانونية والإدارية بين الضفتين فلا بد أن نؤدي واجبنا، ونفعل ما هو مطلوب منا، فكما تجاوبنا مع مناشدة القادة العرب لنا في قمة الرباط عام ١٩٧٤، لمواصلة التعامل مع الضفة الغربية المحتلة من خلال المؤسسات الأردنية دعما لصمود الإخوة هناك، فإننا نتجاوب اليوم مع رغبة منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومع التوجه العربي لتأكيد الهوية الفلسطينية الخالصة في سائر عناصرها شكلا ومضمونا"(١).

وهذا إدراك أردني بأن حل القضية الفلسطينية لا يكون إلا بإقامة دولة فلسطينية حتى يقوم السلام في المنطقة، أما أن تكون الدولة الفلسطينية في شرق الأردن فهذا لن يحل مشكلة الشرق الأوسط، بل يزيد الوضع تعقيدا وسوءا، وهذه أخطر التحديات التي تواجه الأردن أن تحل القضية الفلسطينية على حسابه من خلال طرح ما يسمى بمؤامرة الوطن البديل، وفي تصريح للملك "عبدالله" – ملك الأردن– في صحيفة الحياة يؤكد أن بلاده ستستمر بدعم الفلسطينيين حتى يقيموا دولتهم المستقلة، مشددا على أن "الحديث عن الوطن البديل أو التوطين أو الخيار الأردني هو مجرد أوهام"، مؤكدا "الأردن لن تقبل تحت أي ظرف من الظروف بأي حل للقضية الفلسطينية على حساب الأردن، مشيرا أن هذا من ثوابت الدولة الأردنية التي لن تتغير"(٢).

ويقول الملك عبدالله: "أما ما نسمعه في بعض الأحيان من حديث عن الكونفدرالية أو غيرها فهو حديث في غير مكانه ولا زمانه، ولن يكون هذا الموضوع مطروحا للنقاش، إلا بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة تماما وبإرادة الشعبين والدولتين، وأي حديث في هذا الموضوع قبل ذلك فهو ليس في مصلحة الفلسطينيين ولا الأردنيين"(٣).

وأكد العاهل الأردني مراراً رفض بلاده طروحات الوطن البديل التي تدعو إلى جعل المملكة الأردنية والتي يشكل الأردنيون من أصول فلسطينية نحو نصف عدد سكانها البالغ نحو سبعة ملايين نسمة، وطنا بديلا للفلسطينيين، ويقول: "نريد أن نتخلص من هذه الإشاعات وإن شاء الله هذه آخر مرة

---

(١) عشرة أعوام من الكفاح والبناء، مجموعة خطب الملك حسين بن طلال، ١٩٧٧، ١٩٧٨، عمان، مركز الكتب الأردني، ١٩٨٨، ص ٥٩٧.

(٢) صحيفة الحياة ٢٠١٣/٦/١٦.

(٣) صحيفة الصباح الجديد يومية سياسية مستقلة، العدد ٢٥٩٦، ٢٠١٣/٦/١٧.

أتحدث فيها في هذا الموضوع"[١].

وهذا تأكيد واضح لموقف الأردن الرافض رفضا مطلقا لهذه الأطروحات الإسرائيلية.

وفي لقاء للملك عبدالله مع مجموعة من الأدباء والمفكرين والأكاديميين الأردنيين يقول: "أريد أن أطمئن الجميع لن يكون الأردن وطنا بديلا لأحد، وموضوع الوطن البديل يجب أن لا يكون جزءا من النقاش"، ويقول: "لا يجوز أن نتحدث عن نفس الموضوع كل عام، وهناك من يضخم الموضوع والخائفون هم من يثيرونه"، ويضيف الملك عبدالله "أن الوطن البديل ليس له وجود إلا في عقول ضعاف النفوس، وما يسمى بالخيار الأردني ليس له مكان في قاموس الأردنيين، فالحديث حول هذا الموضوع وهم سياسي وأحلام مستحيلة"[٢].

بل يذهب الملك ليعبر عن موقفه بأشد قوة وصلابة ويتساءل: "هل يعقل أن يكون الأردن بديلا لأحد، ونحن جالسون لا نحرك ساكنا، لدينا جيش ومستعدون أن نقاتل من أجل وطننا، ومن أجل مستقبل الأردن، ويجب أن نتحدث بقوة، ولا نسمح حتى بمجرد هذه الفكرة أن تبقى في عقول بعضنا مؤكدا أن الأردن هو الأردن، وفلسطين هي فلسطين، وهويتنا عربية إسلامية، ونحن نعرف اتجاهنا وطريقنا واضحة لحماية مستقبل فلسطين، ولحماية حقوقنا بمستقبل القدس، وحق العودة، وإننا ندعم حقوق الفلسطينيين في إقامة دولة فلسطينية، ونحن سياسيا لم نتغير ولن نتغير، فموضوع الوطن البديل يجب أن لا يكون جزءا من النقاش"[٣] .

وهنا نلاحظ أن الملك عبد الله الثاني يعلن أنه على استعداد بأن يواجه مؤامرة الوطن البديل وأي أخطار محدقة بالأردن بالقوة العسكرية والقتال من أجل بقاء الأردن ومستقبله.

يقول أحمد نوفل: "لابد من إجراءات تنفيذية؛ لمواجهة مؤامرة الوطن البديل فمثلاً اتفاقية وادي عربة تحدثت عن توطين اللاجئين في الأردن والحكومة الأردنية وقعت عليها، فلابد من مؤتمر لمناقشة تداعيات الطرح الإسرائيلي، ووضع آليات لمواجهته ورفضه، وحقيقةً الطرح الإسرائيلي لمؤامرة الوطن البديل، لا يمكن أن ينفذ لأن الموقف الرسمي الأردني والفلسطيني بدعم الموقف الشعبي يرفض الفكرة جملة وتفصيلاً، نعم الملك الأردني اعتبر الوطن البديل وهم وخرافة، لكن لابد من مواجهة المؤامرة والاستعداد لمواجهتها، وذلك ما حصل قبل مائة عام عندما أعلنت الحركة الصهيونية في مؤتمر بازل عن قيام دولة إسرائيل، وللأسف أصبحت حقيقة فلا نريد المزيد من المفاجآت، وأخشى ما أخشاه أن يأتي وقت تفرض فيه إسرائيل الوطن البديل كحل للقضية الفلسطينية، وبرغم ثقتنا بالموقف الأردني الرسمي اتجاه مؤامرة الوطن البديل فلنفترض أن الولايات المتحدة الأمريكية فرضت على

---

(١) الصباح الجديد، مصدر سابق.

(٢) نصر المجالي،من يتعمد توريط الملك عبد الله الثاني،جفرا نيوز ،٢٠١١/٩/١٤،http://www.jfranews.net

(٣) موقع الجزيرة نت، الاثنين ٢٠١١/٩/١٢.

الأردن قبول هذا الطرح، وهو يعاني اقتصادياً ومالياً، وضغطت على الأردن بأن يقيم وطناً بديلاً للفلسطينيين، وفي ظل الأزمة الاقتصادية والمالية والضغط الأمريكي على الأردن يمكن أن يمرر جزء من الطرح والمبرر التخلص من الأزمة الاقتصادية والمالية وهذا مرفوض اردنياً على المستوى الرسمي والشعبي، لكن لابد من الاستعداد لمواجهته، وهذا ما يخيف الناس، وقد كتبت مقالة حول الموضوع التخوف من أن تقوم دول كبرى من الذهاب لتوطين الفلسطينيين من لبنان وسوريا في الأردن، وهذا يتطلب أن يكون الموقف الأردني والفلسطيني في مستوى خطورة الطرح الإسرائيلي على كافة الأصعدة، و نؤكد أن هناك رفض مطلق من قبل الموقف الرسمي الأردني وبهذا الموقف الصلب يمكننا مواجهة هذه المؤامرة[١].

ويمكن تحديد ملامح السياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية من خلال مجموعة من المرتكزات والتي قد تأثرت بالعديد من المحطات التي مرت بها القضية الفلسطينية، وخاصة فيما يتعلق بالسياسات الإسرائيلية التي تستهدف الأردن وفلسطين على حد سواء، ولا سيما في الطرح الإسرائيلي لما يسمى بالوطن البديل، ولمحاولة استغلال إسرائيل لخصوصية العلاقات الأردنية الفلسطينية، وتسخير هذه الخصوصية في خدمة أطروحاتهم ومؤامراتهم على الأردن وفلسطين، فكانت ملامح السياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية قد أوضحتها القيادة الهاشمية من خلال مجموعة من المرتكزات.

أولها: مواصلة العمل من أجل الانسحاب الإسرائيلي الكامل، وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وثانيها: عدم العمل بصورة منفردة، وإنما بمعرفة الأشقاء العرب.

وثالثها: بعد تحرير الضفة الغربية يترك لأهلها حق تقرير المصير، والتنسيق مع مصر وسوريا والأردن والمنظمة لاسترجاع الضفة والقدس.

وأخيراً: دعم الأردن لـ منظمة التحرير في كل المحافل الدولية للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته[٢].

ولقد تعاملت السلطة الناشئة في شرق الأردن التي قامت على فكرة أنها سلطة انتقالية هدفها إقامة دولة عربية في سوريا الطبيعية مع الموضوع الفلسطيني إما من خلال هذا الفهم الذي يعتبر فلسطين جزءا من سوريا الجنوبية، وإما من خلال الطموح الذي ولد وتراكم لدى الملك عبدالله الأول بأن تمتد دولته لتشمل فلسطين سواء كانت هذه المشاريع جزءاً من تحقيق مشروع سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب، أم مشروعا

(١) مقابلة أجراها الباحث مع د. أحمد نوفل بعمان ٢٠١٣/١٢/٢٨.

(٢) سعد أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، صفحة ١١٧.

خاصا ليمد حدود دولته لتشمل فلسطين أو جزءا منها، إن تحليل وتأويل مدى داخلية القضية الفلسطينية بالنسبة للأردن قد حُسِم فعلا منذ نهاية حرب ١٩٤٨ وميلاد دولة الضفتين وحتى لو بقي اسمها الأردن فهي دولة ثنائية الوطنية بالمعايير كافة، وعليه ومنذ عام ١٩٤٨ لا تتعامل الأردن مع القضية الفلسطينية تعامل دولة مجاورة ذلك بأن الموضوع الفلسطيني موضوع أردني داخلي إذ إن هذه السياسات تؤثر بشكل مباشر في نحو نصف المجتمع الذي هو من أصول فلسطينية(١).

وهذا التداخل لم يتضمن أي إشارة لتبني الأردن ما يسمى بمؤامرة الوطن البديل، بل كان وما زال تداخلا قائما على المطالبة بالحقوق الوطنية الفلسطينية، وتحرير الأرض الفلسطينية، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وهذا ما يعني بوضوح جلي رفض الأردن لما يسمى بالوطن البديل وعدم إمكانية تصوير أو تصور الطموح الهاشمي أنه يتماشى مع المشروع الصهيوني في طرحه لمؤامرة الوطن البديل لأن هذه المؤامرة مقتل لطموح الأردن وتطلعاته، وبالرجوع في التاريخ للوراء وتعمقنا في دراسة الموقف الرسمي الأردني سنجد الكثير الذي يؤكد ما وصلنا له من تحليل للموقف الرسمي والشعبي الأردني الرافض لمؤامرة الوطن البديل.

حيث تبلور الموقف الرسمي الأردني مع بداية بروز معالم المشروع الصهيوني ومخاطره وذلك من خلال الهجرات اليهودية لفلسطين حيث أدرك قادة المجتمع الأردني خطر الهجرة اليهودية إلى فلسطين فاحتجوا عليها(٢).

حتى أن الأمير عبدالله الأول رأى أن الوجود الصهيوني في فلسطين الذي نمى وتطور في ظل الحماية البريطانية سرطان ينمو بسرعة مذهلة ولا بد من احتوائه والحد من نموه تمهيدا لاجتثاثه، الامر الذى دعا الأمير عبدالله بن الحسين أن يؤمن بوحدة فلسطين والأردن على أنها هي الأساس لحصر السرطان اليهودي بقيام مملكة موحدة تضم فلسطين والأردن بحيث يتمتع اليهود فيها بإدارة مختارة في المناطق اليهودية التي تحددها لجنة مشتركة من الانجليز والعرب واليهود، ويمثل اليهود في برلمان المملكة الموحدة، ومجلس وزرائها بنسبة عددهم، وتنحصر الهجرة اليهودية إلى هذه المنطقة، وتُحظر الهجرة إلى المنطقة العربية إلا بموافقة العرب(٣).

وينطلق الملك عبدالله الأول ومن باب حرصه على فلسطين وشعبها وغيرتة على حقوق الشعب الفلسطيني ومطالبتة بهذه الحقوق والحفاظ على القضية الفلسطينية وتأكيد عدالتها وحثه للوفاء في العمل لاسترداد الحقوق.

---

(١) جميل هلال، الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، أيار/ مايو ٢٠١٣، ص ٤٣.

(٢) العاصمة، دمشق، العدد، ٧٧، تاريخ ٢٠/ ١١/ ١٩٩١، عيسى السفري، فلسطين، بين الانتداب والصهيونية ص ٣٩.

(٣) علي محافظة، آراء في تاريخ الأردن الحديث، مصدر سابق، ص ٣٥.

فيقول : "قضية فلسطين هي قضية جهالة وعناد وسعي وراء منافع لأشخاص وضعوا أيديهم في عنق وطنهم حتى كادوا يزهقون روح الوطنية تماما هذا ما نشهد به بين يدي الله تعالى ونعلم أنه سيغضب الكثير ولكني – والحمد لله – من الذين لا تأخذهم في الحق لومة لائم"[١].

وهذه إشارة واضحة لحقيقة الخلافات الفلسطينية الفلسطينية، وكذلك العربية والتي كان لها الأثر السلبي شئنا أم أبينا على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، والذي استمر حتى يومنا هذا مجسدا في خلافات فتح وحماس، وقبلها الخلافات الفلسطينية الفلسطينية في لبنان، وأيضا الخلافات والنزاعات العربية والتي يصعب سردها لحاجة هذا الموضوع لدراسة مفصلة ذات تأثير على الواقع وتغييره للأفضل نحو الوحدة.

وفي هذا الصدد يستنتج "وصفي التل" أن فلسطين ليست الهدف النهائي للصهيونية وإنما هي رأس جسر لتوسعات أخرى، تقرر زمانها ومكانها عناصر القوة والضعف في مفهومها الشامل سياسيا وعسكريا واقتصاديا وعلميا وتنظيميا، معبأة في كفة ميزان مقابلة في كفتي ميزان ترجح إحداهما على الأخرى[٢].

الهدف إذن ليس استعمار فلسطين بالذات ولكن استعمار العالم العربي بواسطة وجود الاستعمار الاستيطاني في فلسطين القائم على حركة صهيونية هي بطبيعة تكوينها ترجمة كاملة لكل أغراض الاستعمار في المنطقة[٣].

حيث عمل الاستعمار على توطين الصهيونية في فلسطين من أجل أن تكون موطئ القدم الثابتة للاستعمار في المنطقة العربية،مستهدفاً النيل من الامة العربية،وقد تصدت المقاومة العربية الفلسطينية للاستعمار والصهيونية واتصف موقف الأردنيين عامة من المقاومة العربية في فلسطين بالتأييد والمساندة في مواجهتهم للاستعمار والهجرات اليهودية، لكننا نجد بروز معالم التوتر والشك والريبة في العلاقات الرسمية الفلسطينية والأردنية لا سيما بعد نقد الأمير عبدالله الأول لقادة الحركة الوطنية الفلسطينية وطرحه إنشاء مملكة عربية موحدة من فلسطين وشرقي الأردن، والذي كان يعتبره مسعىً لإيجاد حل للقضية الفلسطينية وإنقاذ فلسطين من الهيمنة اليهودية، ويتضح هذا كله في نقده لسياسة القيادة العربية في فلسطين متحدثا: "فلو كان في السياسة التي تعقبتها العرب منذ عشرين عاما من تأثير لما امتلأت فلسطين اليوم بما يقارب نصف مليون من اليهود وأنه لا يوجد منهم في شرقي الأردن شخص واحد"، وفي رسالة إلى مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد المصري المؤرخة في ٤

---

(١) عبدالله بن الحسين، المذكرات، الطبعة الخامسة، عمان، الأردن، المطبعة الهاشمية، ١٩٧٠، ص ٢٣٢.

(٢) وصفي التل، كتابات في القضايا العربية، عمان، الأردن، دار اللواء للصحافة والنشر، ١٩٨٠، ص ١٠٩.

(٣) منيف الرزاز، الأعمال الفكرية والسياسية، الجزء الثالث، عمان، الأردن، مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، طبعة ١، ١٩٨٦، ص ٧٨-٨٠.

حزيران (يونيو) ١٩٣٨، انتقد الأمير أسلوب العمل الوطني الفلسطيني الذي يقوم في رأيه "على الانتفاع من الرئاسة السياسية الفلسطينية الكاذبة بالبكاء والعويل"(١).

وبرسالة رسمية بعثها الأمير عبدالله إلى الحكومة العراقية عام ١٩٤٢ قائلا: "أما فلسطين فلا تزال تتخبط تحت شهوات أحزابها، فالعرب في تأخر واليهود كل يوم يستزيدون أرضاً يملكونها ولا تزال الأحزاب العربية تناضل عن الشخصيات الذين أيديهم خربت البلاد بعد أن كان لمساعي هؤلاء التأثير الكبير في سقوط الدولة الهاشمية في الحجاز"(٢).

من هنا يتضح لنا، حرص الأردن شعباً وملكاً على حل القضية الفلسطينية وفقا للطرح الهاشمي مع بروز سمة الشك والريبة والتوتر في العلاقات الرسمية الأردنية الفلسطينية عبر المراحل التاريخية والتي في رأيي ستستمر هذه العلاقات بهذه السمة، وذلك لتأثير الدور الصهيوني في هذه العلاقة والتي يجب أن يوضع حد لمثل هذا التوجه في العلاقات لأنه لا يخدم قضايانا الوطنية وإنما يخدم دولة الاحتلال، وعليه لا بد من أن يتحد الفلسطينيون والأردنيون في مواجهة خطر المشروع الصهيوني والذي يستهدفهم على حد سواء، فالموقف الأردني الرسمي والشعبي كان وما زال مؤيد لحقوق الشعب الفلسطيني رافضا لكل أحابيل المشروع الصهيوني وأفكاره حول طرحه للوطن البديل، ويمكن إجمال تصورات الأردنيين للعلاقة بين الشعبين الأردني والفلسطيني "والقطرين" فلسطين والأردن بسبع صيغ رئيسية هي:

الوحدة الاندماجية وأنصارها القوميين العرب ويعتبرون وحدة فلسطين والأردن مرحلة من مراحل الوحدة العربية وكذلك أنصار الاتحاد الفيدرالي كانوا كثيرين في مطلع السبعينيات لكن أخذ عددهم بالتناقص إزاء الرفض الفلسطيني لهذه الصيغة، وتليها الصيغة الكونفدرالية وهي أكثر واقعية في نظر الأردنيين وضمانة للشعب الفلسطيني لممارسة حقه في تقرير مصيره، وقيام الاتحاد بإرادة الشعبين، والصيغة الرابعة الاستقلال التام لكل دولة حيث يرى فريق من الأردنيين مصلحة الشعبين باستقلالهما وانفصالهما وترك موضوع الوحدة والاتحاد لوقت لاحق مناسب لقيام وحدة عربية، أما صيغة الوطن البديل وينادي بها القادة الإسرائيليين وفي مقدمتهم أرئيل شارون، وتعني اعتبار الضفة الشرقية وطنا بديلا للفلسطينيين عليه تقوم دولتهم باعتبار الأردنيين يقيمون على جزء من فلسطين هو فلسطين الشرقية، وهم فلسطينيون وبإمكانهم الاندماج مع الفلسطينيين الواجب ترحيلهم من فلسطين الغربية إلى الأردن حيث يصبح وطنا بديلا لهم، ويرفض الأردنيون جميعا على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم السياسية هذه الصيغة ويعتبرونها مؤامرة صهيونية تستهدف القضاء على شعب فلسطين، وعلى حقه في وطنه وتقرير مصيره، وابتلاع فلسطين بأكملها من قبل إسرائيل والقضاء على الكيان

(١) علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، مصدر سابق، ص ٥٦٠.

(٢) عبدالله بن الحسين، الآثار الكاملة، بيروت، لبنان، الدار المتحدة للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٧٩، ص ٢٠٦.

الأردني، وقد رد سعيد التل على هذه الصيغة وبين مخاطرها في كتابيه "الأردن وفلسطين ومؤامرة الوطن البديل"، و"الأردن وفلسطين المستقبل وجهة نظر قومية" وهو من المفكرين الأردنيين ينادي باتحاد أقطار سوريا الكبرى الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان لمواجهة الخطر الصهيوني، وحل مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية(١).

أما الصيغة الأخيرة فترمي إلى تحويل الأردن إلى رباط وثغر إسلامي، ونادى بها الدكتور عبدالكريم غرايبة – أستاذ تاريخ العرب الحديث – في الجامعة الأردنية، وهي أن تصبح الأردن دولة المواجهة والثغور، ويعترف لها بذلك علنا وضمنا جميع العرب والمسلمين حكومات وشعوب.

واخيراً نستحضر الطرح الرسمي الأردني والتصور للتعاون الأردني الفلسطيني والتحرك المشترك والذي تحدث حوله صراحة ملك الأردن الراحل الحسين خلال انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان حيث ألقى الملك حسين في ٢٢/تشرين الثاني (نوفمبر)١٩٨٤ خطابه الذي طرح فيه مقترحات وطالب بالرد عليها "ولنكن صريحين معكم أيها الإخوة حول قضيتكم المقدسة التي تهمنا مثلما تهمكم، وتؤثر علينا في مضاعفاتها مثلما تؤثر عليكم. إن الموقف الدولي يرى أن بالإمكان استرجاع الأرض المحتلة من خلال صيغة أردنية فلسطينية.... فإذا توفرت لديكم القناعة بهذا الخيار وفق ما بيننا من أواصر كأسرتين وما يجمعنا من وحدة في المصير والغايات فنحن مستعدون للسير معا... والخروج للعالم بمبادرة مشتركة.... أما إذا كنتم تعتقدون بأن المنظمة قادرة على السير بمفردها فنقول لكم على بركة الله ولكم منا الدعم والتأييد وسيظل القرار لكم، وسيكون محل التزامنا لأنه صادر عن مجلسكم الموقر الممثل للشعب الفلسطيني..... أما مسألة العلاقة الأردنية الفلسطينية فهي من صميم مسئولية الشعبين الأردني والفلسطيني، ولا يحق لأحد غيرهما أن يقرر نيابة عنهما أو يتدخل فيها سواء جاء ذلك من العدو أو الشقيق أو الصديق لأن في ذلك انتقاصا من سيادة الأردن وتدخلا سافرا في حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره"(٢).

وهذا تعبير واضح للموقف الأردني الرسمي والشعبي من مؤامرة الوطن البديل بالرفض المطلق والقاطع واعتبارها مؤامرة على الأردن لانتقاص سيادته، وعلى فلسطين للنيل من الحقوق المشروعة لهم.

---

(١) سعيد التل، سوريا والأردن والدولة العربية المتحدة، جريدة الرأي، عمان، الأردن، ١٤/ ١٠/ ١٩٩٢، ص ١٢.

(٢) جريدة الرأي، عمان – الأردن، ١٩٨٤/١١/٢٣، نص خطاب الحسين في افتتاح الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

المطلب الثاني

الموقف الشعبي الأردني من دعاوى الوطن البديل

ثمة رفض رسمي وشعبي أردني لهذا الطرح؛ فأردنياً معنى الموافقة على هذا الطرح، هو بمثابة انتحار سياسي لأن الفلسطينيين سيكونون هم الأغلبية في الأردن، مما يعني فقدان العائلة الهاشمية الحاكمة للحكم، وبالتالي فقدان مكتسباتها (١).

كما أن ما لجأ للأردن من الفلسطينيين "اللاجئين" أكثر من العدد الذي لجأ إلى الدول العربية الأخرى، ومنحتهم الحكومة الأردنية حقوق المواطنة والجنسية، وسمحت لهم بالمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية(٢).

وكان لهذا التواجد الأثر في تحديد معالم الموقف الشعبي الأردني اتجاه القضية الفلسطينية وكل المشاريع والسياسات التي تتعلق بحل القضية الفلسطينية من مشاريع ومؤامرات ومواقف، ومؤامرة الوطن البديل إحدى هذه المشاريع والتي تستهدف الأردن وفلسطين على حدٍّ سواء وكان للموقف الشعبي ملامحه الواضحة اتجاه هذخ المؤامرة وذلك بالرفض المطلق لها واعتبارها تجاوزاً للحقوق الوطنية الفلسطينية ودماراً للأردن.

ويمكننا في المحصلة أن نصنف القوى السياسية في الأردن إلى ثلاثة تيارات رئيسية، تيار النزعة القطرية وتيار القوى اليسارية والوطنية الأردنية وتيار القوى الإسلامية الأردنية وكذلك رصد الموقف الشعبي من خلال تصريحات القيادة الأردنية المجتمعية وسنأخذ على سبيل المثال موقف إحدى الجمعيات الأردنية .

- تيار التطرف القطري أو النزعة القطرية:

ويتشكل من بعض الشرق أردنيين وهو أقرب إلى الاتجاه اليميني، ويحوي رموزاً نيابية وسياسية وإعلامية وكيانات حزبية، ولا يربط بالضرورة بينهما شكل من التفاهم التنظيمي، وأهم مبادئه التخوف من طمس الهوية الأردنية، نتيجة لحل القضية الفلسطينية على حساب الأردن وتنفيذ مؤامرة الوطن البديل، من خلال استيعاب وتجنيس الفلسطينيين الموجودين في الأردن وبعض أنصار هذا التيار يطالبون بعودة الأردنيين من ذوي الأصول الفلسطينية إلى فلسطين، متى كان ذلك ممكناً بدلاً

---

(١) مقابلة أجراها الباحث مع أ.د. أسامة أبونحل أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر بغزة بتاريخ ٢٠١٤/١/١٥ .

(٢) انظر ملحق (٣) بروتوكول الدار البيضاء،ص٣٢٣ .

من تجنيسهم، ويذهب البعض من هذا التيار إلى أكثر من ذلك إلى التشكيك في ولاء المواطنين الأردنيين من أصول فلسطينية للدولة الأردنية ونظامها السياسي، كما أن هذا التيار يرفض أي شكل من أشكال الوحدة بين الأردن وفلسطين بما في ذلك فكرة الكونفدرالية قبل إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، معتبراً ذلك يمثل حلاً للقضية الفلسطينية على أساس مؤامرة الوطن البديل وطمس الهوية الوطنية الأردنية، وفي الحقيقة أن طروحات هذا التيار محدودة التأثير في الرأي العام الأردني ودوافعهم شخصية أو سياسية، كأن يؤثر عليهم الصوت الانتخابي الفلسطيني الأردني سلبياً والبعض الآخر قد يكون متضرراً اقتصادياً وبعض رموز هذا التيار دوافعهم حماسة قطرية وطنية واستشعار أن الهوية الفلسطينية تمثل تهديد للهوية الأردنية.

- **تيار القوى الوطنية اليسارية الأردنية:**

فهذه القوى ترفض رفضاً مطلقاً مؤامرة الوطن البديل، وبنفس الوقت فهي تؤيد الوحدة الأردنية الفلسطينية بشكلها الكنفدرالي، ولكن بعد إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، وعلى أساس الاختيار الحر بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وترفض إقامة هذه الوحدة قبل تحرير فلسطين، وإقامة الدولة المستقلة، وذلك لكي لا تكون هذه الكونفدرالية مخرجاً لدولة الاحتلال من مأزقها بتجسيد الوطن البديل للفلسطينيين في الأردن(١).

- **القوى الإسلامية الأردنية:**

والمقصود هنا حزب جبهة العمل الإسلامي؛ فترفض رفضاً مطلقاً مؤامرة الوطن البديل، وذلك من منطلق شرعي ووطني، وهي لا تؤيد الوحدة الأردنية الفلسطينية قبل التحرير والاستقلال، وترى إذا ما حصلت الوحدة قبل ذلك فهذا يعني خدمة إسرائيل، فجبهة العمل الإسلامي عبر أمينها العام تؤكد أن المشروع الصهيوني هو الذي يدير العملية السياسية الآن، وهذا يعني أنه لا يريد أن تكون هناك دولة فلسطينية ولا كيان مستقل ولا نواة للمجتمع، يريدها أن تكون صورة بدون واقع وبدون حقيقة، ويريدها أن تكون مجرد مرحلة مؤقتة ليقفز على ما بعدها (الدولة الفلسطينية المستقلة) وهنا تصبح الكونفدرالية أو الفيدرالية وسيلة لتمرير قضايا مؤقتة أو لتفريغ فلسطين من أهلها أو وضعهم في وضع ضعيف لا يرقى إلى مستوى دولة، وبتمييع الأمر بين وجود سلطة ودولة في فلسطين وارتباطها مع كونفدرالية مع الأردن، فهي لعبة سياسية، وتؤكد جبهة العمل الإسلامي على حقيقة أن فلسطين والأردن وحدة واحدة، وأنهما موحدون أساساً، ولا يمكن تمرير لعبة الكونفدرالية لحل إشكالات لصالح المشروع الصهيوني مؤكدة الجبهة موقفها الداعم للوحدة بكل أبعادها وأشكالها، ولكن لا تكون على حساب تمرير مشروع ليس لصالح فلسطين والأردن، لأن الأردن مستهدف لترحيل باقي الفلسطينيين

(١) تيسير فارس، خيار الكونفدرالية، مصدر سابق، ص ١٧١.

للأردن وصنع الوطن البديل، فالإخوان المسلمين في الأردن يؤكدون أنهم من حيث المبدأ يؤيدون وحدة الشعب الفلسطيني والأردني، ويؤكدون أنهما شعب واحد وأنهم كانوا ضد قرار فك الارتباط، والإخوان مع الوحدة لتحقيق المصالح العامة والعليا للأردن وفلسطين، أما أن تستغل هذه المفاهيم الوحدوية لتكون جزءاً من الحل المفروض على الشعب الفلسطيني والذي تمليه موازين القوى، وهي لصالح العدو الصهيوني وتمكنه من تنفيذ طرحه لمؤامرة الوطن البديل للفلسطينيين في الأردن، فهذا مرفوض، وهذا الموقف نكاد أن نجزم أنه موقف الأكثرية الأردنية، لما تمثل الجماعة في الأردن من ثقل شعبي وقدرة سياسية مؤثرة على القيادة الرسمية السياسية في الأردن للأخذ بعين الاعتبار في رسم سياستها في إطار شكل العلاقة مع الفلسطينيين وتأثر الأردن بالطرح الإسرائيلي لمؤامرة الوطن البديل(١).

وفي استطلاع للرأي العام الفلسطيني والأردني أجري عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧ من قبل الجامعة الأردنية ومركز الدراسات الفلسطينية، تبين أن معظم الأردنيين أيدوا وحدة اندماجية أولاً، وكونفدرالية ثانياً مع فلسطين على العكس من ذلك، حيث أيد الفلسطينيون الكونفدرالية أولاً والوحدة الاندماجية ثانياً.

– موقف المنظمات الشعبية الأردنية:

وهنا لابد أن نؤكد، أن موقف جميع المنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني في الاردن ترفض رفضاً قاطعاً مؤامرة الوطن البديل وقد تعمدت أخذ نموذج من هذه الجمعيات الأهلية والمنظمات الشعبية وهي جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية في الأردن؛ لنؤكد حقيقة أن الأردن وفلسطين قيادةً وشعباً يقفون على مسافة واحدة في مواجهتهم للمشروع الصهيوني العنصري .

وفي هذا الإطار، نتعرف على **موقف المنظمات الشعبية الأردنية** من الطرح الإسرائيلي لمؤامرة الوطن البديل باطلاعنا على موقف جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية في الأردن، حيث أصدرت الجمعية بياناً أدانت فيه هذا الطرح الإسرائيلي واصفة إياه بمحاولة إسرائيلية لبسط هيمنة صهيو سياسية على المشروع العربي برمته، الرافض لمؤامرة الوطن البديل والداعي لتفعيل وتنفيذ القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية(٢).

و تعتبر الجمعية أن فكرة تحويل الأردن إلى وطن بديل للفلسطينيين ليست فكرة مهووسة ولا متطرفة بل تمثل نتيجة طبيعية لعملية التسوية مع العدو الصهيوني، ونتيجة منطقية للعلاقات الطبيعية معه، فالكيان الصهيوني لن يقبل بعودة لاجئين، مؤكدة الجمعية أن لا عودة بلا تحرير، ومن يتحدث عن حق عودة دون بناء ذلك على التحرير يُضلل الناس ويهيئ للتفريط بالعودة وبالأرض، مطالبة إعلان بطلان معاهدة وادي عربة التي أسست في بندها الثامن لتوطين اللاجئين، وأكدت الجمعية أن استمرار

---

(١) تيسير فارس، خيار الكونفدرالية، مصدر سابق، ص ١٧٦.

(٢) مناهضة الصهيونية، وكالة أنباء سرايا الإخبارية، الأردن، ٢٠١١/٥/٢٥. www.sarayanews.com

العلاقات الدبلوماسية بين الكيان الصهيوني والأردن، وتبادل السفراء يقدم غطاءً سياسياً لمؤامرة الوطن البديل، ولهذا طلبت الجمعية في بيانها إغلاق السفارة الصهيونية في عمان، والسفارة الأردنية في تل أبيب، وحذرت الاردنيين والفلسطينيين من محاولة إثارة الفتنة بينهم على أثر الطرح الإسرائيلي لمؤامرة الوطن البديل، مطالبة بضرورة الوحدة الوطنية وتعميق الإخوة الأردنية الفلسطينية في مواجهة العدو الصهيوني، وعمل برنامج وطني ينطلق من إعلان بطلان معاهدة وادي عربة(١).

لا يمكن القول أن هناك تباينات بين المواطنين من أصل أردني وبين أولئك الذين من أصل فلسطيني، فيما يتعلق بمواقفهم إزاء القضية الفلسطينية، أو تقويمهم لأهم مشكلات البلد، ولمستوى الديمقراطية، ويتضح لنا أنه بالنسبة للأردن قيادةً وشعباً، هدفهم إقامة دولة فلسطين مستقلة وهو هدفاً رئيسياً لهم، لأن ذلك يُحقق الأمن والسلام للأردن، خاصةً في مواجهة أخطار ما يُسمى بالوطن البديل.

- الإعلاميون والصحافة الأردنية:

وكان الموقف الشعبي الأردني منسجماً مع الموقف الرسمي فيما يتعلق برفض ومواجهة ما يسمى بالوطن البديل، وفي دراسة أظهرت أن الإعلاميين والصحافة الأردنية بشكل عام تظهر وعياً كبيراً بالتعامل مع الدعاية الإعلامية الإسرائيلية ومخططاتها اتجاه الأردن، كما أن الموقف الأردني الشعبي عارض التطبيع(٢).

- الميثاق الوطني للعلاقات الأردنية الفلسطينية:

في عام ١٩٩٠، توصلت اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني بخصوص العلاقات الأردنية الفلسطينية، وموضوع الوطن البديل حيث قرر الميثاق ضرورة استمرار هذه العلاقة وتمتينها في مواجهة الخطر الصهيوني العنصري الاستعماري الذي يهدد وجود أمتنا العربية وحضارتها ومؤسساتها، ويستهدف الأردن مثلما استهدف فلسطين، وأكد الميثاق على أن الهوية العربية الفلسطينية هوية نضالية سياسية، وهي ليست في حالة تناقض مع الهوية العربية الأردنية(٣).

وهنا يجب التأكيد بأن مصالح القوى الاستعمارية ومطامعها في المنطقة ساعدت في نشوء كيان فاصل بين جناحي العالم الإسلامي يمنع وحدته ويضمن ضعفه وتفككه، فقرّر المجتمعون في مؤتمر لندن مابين عامي ١٩٠٥ و ١٩٠٧ إنشاء الكيان الصهيوني ليكون حاجزاً بشرياً قوياً شرق المتوسط معادياً لشعب المنطقة، وفي الوقت نفسه صديقاً للدول الأوروبية ومعتمداً عليها (٤).

---

(١) مناهضة الصهيونية، وكالة أنباء سرايا الإخبارية، الأردن، ٢٠١١/٥/٢٥. www.sarayanews.com

(٢) حسين أبو رمان، مقاومة التطبيع، مجلة قضايا المجتمع المدني، مركز الأردن الجديد للدراسات، العدد ٣٧، أيار ٢٠٠٦، ص ١٩.

(٣) جواد الحمد وآخرون، شهرية الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص ١٢.

(٤) سلسلة دراسات فلسطينية (١) دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مصدر سابق، ص ٢٨.

وبالتدقيق في سلوك اليهود نجد أنهم نجحوا في تحقيق هدفهم في الاستيلاء على فلسطين و في توظيف السياسة البريطانية لخدمة مشروعهم، والاستفادة من الوجود الأوروبي في فلسطين "القناصل" الذين لعبوا دوراً هاماً في تحقيق الرغبة اليهودية في الهجرة إلي فلسطين (١).

فالحركة الصهيونية اعتمدت على الهجرة وامتلاك الأراضي أساساً ليقام الوطن اليهودي في فلسطين، فعملت على ابتداع الخطط وطرح المشاريع الداعية إلى اقتلاع الفلسطينيين وترحيلهم ترحيلاً قسريّاً إلى أماكن مختلفة خارج فلسطين منذ بدايات القرن المنصرم، لإحلال اليهود القادمين من شتى بقاع الأرض مكانهم تحت ذرائع ومزاعم توراتية لا أساس لها من الصحّة(٢).

وكان الأردن أحد هذه الجهات التي اقترحتها الخطط الصهيونية لتهجير الفلسطينيين إليه وإعادة توطينهم فيه، وهنا قد سجل التاريخ تفاعل سكان منطقة شرق الأردن مع تطورات الوضع الفلسطيني خلال هذه المرحلة التاريخية مرحلة الانتداب البريطاني وصولا إلى حرب ١٩٤٨، وهذا التفاعل لم يكن منطلقا من فعل تضامني لشعب مجاور بقدر ما كان استمرار وتكريسا لإدراك أن أراضيهم وسكانهم في تلك المناطق في خطر حقيقي، وشاركوا إخوانهم عرب فلسطين في المؤتمر السوري العام الذي اتخذ قرارا برفض تصريح بلفور وفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية، ولم يترددوا في الهجوم على المستعمرات اليهودية في منطقة بيسان في ربيع عام ١٩٢٠، نصرة لإخوانهم غربي نهر الأردن(٣).

ونجد أيضا الميثاق الوطني الأردني الأول الصادر في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٢٨، قد حدد الموقف الشعبي من تصريح بلفور إذ عدَّه "مخالفاً للشرائع الدينية والمدنية في العالم"(٤).

وحملت اللجنة التنفيذية للمؤتمر بريطانيا مسئولية أحداث هبة البراق في فلسطين عام ١٩٢٩، واعتبرت الهجرة اليهودية إلى فلسطين جريمة شنعاء تستهدف "القضاء على السكان الأبرياء ليحل محلهم شعب يهودي غريب"، وكذلك الأمير عبدالله بن الحسين مؤسس الدولة الأردنية أعرب عن قلقه عن تدفق موجات المهاجرين اليهود الألمان على فلسطين في مطلع الثلاثينات من هذا القرن، وتضامن الشعب الأردني مع أهل فلسطين عند إعلان الإضراب العام في ربيع عام ١٩٣٦، وطالبوا بإيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبقي موقف الأردنيين ثابتا رافضا للغزو الصهيوني، مؤكدا على ضرورة مقاومته بمختلف الأساليب والسبل. ولما اندلعت الحرب العربية اليهودية عام ١٩٤٧ لبى

---

(١) نائلة الوعري، دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين ١٨٨٠ . ١٩١٤م،دار الشروق للنشر والطباعة، رام الله، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، ص ٣٧.

(٢) نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر الصهيوني (١٨٨٢ . ١٩٤٨)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م ص ١١٠.

(٣) عبدالوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣، ص ١٤٧.

(٤) علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، ١٩١٦-١٩٤٦، عمان، مركز الكتاب الأردني، ١٩٩٠، ص ٢٩٤.

الأردنيون نداء إخوانهم في فلسطين للجهاد، ومقاومة الصهاينة الغزاة طوال مدة الحرب ١٩٤٧ – ١٩٤٩[١].

وقد قدم الشعب الأردني الشهداء للدفاع عن فلسطين بشهامة ونخوة الشعب العربي الأصيل، وكان الحراك الشعبي الأردني رافضاً ومناهضاً للمشروع الصهيوني، ومدافعاً بإخلاص عن حقوق الشعب الفلسطيني، رافضاً لكل المشاريع التصفوية للقضية الفلسطينية.

ونستحضر حديث أحمد نوفل في مقابلتنا له في عمان؛ إذ يقول أن كل الشعب الاردني وقيادتة الهاشيمية وأحزابه الوطنية والإسلامية جميعهم يرفض هذا الطرح(مؤامرة الوطن البديل) بالمطلق، ومن هنا نؤكد أن هناك رفض مطلق من قبل الموقف الرسمي والشعبي الأردني والفلسطيني، وبهذا الموقف الصلب يمكننا مواجهة هذه المؤامرة[٢].

---

(١) علي محافظة، أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث، مصدر سابق، ص ٣٤.

(٢) مقابلة أجراها الباحث مع أ. د. أحمد نوفل بعمان ٢٠١٣/١٢/٢٨.

المبحث الثالث
أثر دعاوى الوطن البديل على سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية

المطلب الأول: موقف الأردن من قضية اللاجئين في ظل دعاوى الوطن البديل.

المطلب الثاني: موقف الأردن من عملية التسوية في ظل دعاوى الوطن البديل.

الأردن بنى سياسته الخارجية على تحقيق هدفين،الدفاع عن المصالح العربية والأردنية، والدفع برؤيتها بالتعامل مع الأوضاع الإقليمية، والحفاظ على نظام الحكم الأردني في مواجهة مشاريع تغييره أو محاصرته أو إضعافه، فسياسة الأردن الخارجية كانت ذات تأثير فعال في حمايته.

فمعاهدة وادي عربة بين الأردن وإسرائيل، جرى ترويجها أردنياً على أنها معاهدة تحافظ على الكيان الأردني، إذ تم ترسيم الحدود الأردنية الإسرائيلية لأول مرة[1].

المطلب الأول

موقف الأردن من قضية اللاجئين في ظل دعاوى الوطن البديل

تأثرت السياسات الأردنية بأهداف السياسة الخارجية للأردن اتجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، وكان ذلك ذو تأثير بعلاقة الأردن بالقضية الفلسطينية، مع التأكيد أن هذه السياسات متسقة مع المجموع العربي في رفض قيام دولة إسرائيل، أو الاعتراف بها والمطالبة بتطبيق القرارات الدولية المرتبطة بحق العودة للاجئين، والرفض الأردني المتواصل لمؤامرة الوطن البديل لأنها تندرج ضمن مشاريع تغييره أو محاصرته أو إضعافه .

فتاريخياً قام الأردن عند وجود قوات جيشه أثناء تدخل الجيوش العربية في حرب فلسطين ١٩٤٨، بتعديل قانون الجنسية الأردنية في كانون الثاني(ديسمبر) ١٩٤٩، وذلك لإكساء جميع الفلسطينيين سواء في المناطق الفلسطينية الخاضعة للحكم العسكري الأردني، أو لما لجئوا إلى الضفة الشرقية بالجنسية الأردنية.

وفُسرت هذه الخطوة لتفسيرات عدة بأنها بادرة حميدة، سهلت على اللاجئين الفلسطينيين أمور حياتهم وتنقلهم وإقامتهم ومنحتهم حقوقهم المدنية بل أصبحوا أردنيين، لهم ما للأردنيين من حقوق وعليهم ما عليهم من التزامات.

وصدر دستور عام ١٩٥٢ مؤكداً وحدة الضفتين وحق التمثيل في المجلس النيابي والجهاز التنفيذي وبقية أجهزة الدولة، ثم جاء قرار فك الارتباط عام ١٩٨٨ [2].

وقد عبر الملك حسين عن نهجه، بأن الأردن وطن كل إنسان عربي فلسطيني، فقال "إن الأردن سيظل وطن كل عربي فلسطيني يختار أن يكون مواطناً فيه، له مثلما عليه من حقوق المواطن

(١) جميل هلال، الصراع العربي الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٣، ص٤٧.

(٢) انيس قاسم، حق العودة، مصدر سابق، ص١٤٩،١٥١.

الكاملة وواجباتها، ودون المساس بحقوقه الأصلية في فلسطين وسيظل الفلسطينين الذين يختارون الهوية الفلسطينية أخوة عرباً أعزاء يتمتعون بما يتمتع به المواطنون من الأقطار العربية الشقيقة في هذا البلد العربي الأصيل"(١).

وهنا يتبين لنا بكل وضوح، تأثر الموقف الهاشمي بدعاوى الوطن البديل اتجاه اللاجئيين الفلسطينيين والوجود الفلسطيني في الأردن، حيث أكد الملك التمسك بالحقوق الأصلية للفلسطيني الذي يرغب أن يحصل على المواطنة الأردنية، و لا يمكن بحال من الأحوال أن نفسرها أنها تماشى مع مؤامرة الوطن البديل، فلو كان موقف الأردن هذا يمنح المواطنة للفلسطيني على حساب حقوقه الأصلية في فلسطين، لكان هذا إعلان واضح بتنفيذ مؤامرة الوطن البديل، ويكون المستفيد في هذه الحالة دولة الكيان الإسرائيلي، أما وفق الموقف الأردني، يمكننا اعتباره موقف داعم للحقوق الفلسطينية، ويدعم صمود ونضال الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه وتحقيق حقوقه الأصلية في أرض فلسطين بل يمكن اعتبار ذلك الموقف متماشياً مع برتكول الدار البيضاء والمتعلق باستضافة اللاجئين الفلسطينيين، وبكل موضوعية هذا الموقف من قضية اللاجئين والوجود الفلسطيني في الأردن أفضل بكثير بل بملايين الدرجات مما هو عليه حال أهلنا اللاجئين في غير الأردن. مثلاً أن نضطهد اللاجئين ونستحقرهم ونمنع عنهم أدنى درجات الحياة الكريمة بحجة رفض التوطين والوطن البديل فهذا محض هراء وافتراء على اللاجئ، فمن هنا لابد من احترام وتقدير الموقف الأردني من اللاجئين ووجودهم واقامتهم في الأردن وحسن ضيافتهم ولابد أن تحذو كل الدول المضيفة للاجئين حذو الأردن وأن تتيح لهم حياة كريمة وفق قرارات جامعة الدول العربية وبرتوكول الدار البيضاء' وبما يتفق مع الثوابت الوطنية الفلسطينية، والحقوق الوطنية التاريخية للشعب الفلسطيني في أرضه، باعتبار أن مثل هذا التعامل هو دعم لنضال الشعب الفلسطيني على طريق تحرير أرضه ووطنه.

يقول الملك الحسين في هذا الصدد: "ليست لدينا مخططات أو طموحات أو أهداف سوى تحرير الأرض الفلسطينية، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بنفسه على ترابه الوطني، وسوى أن يستعيد هذا الشعب حقوقه الوطنية المشروعة"، إن الأردن مميز عن القوى المحيطة بفلسطين، وذلك لواقع التداخل السكاني والقانوني والجغرافي، ولهذا أي تحرك فلسطيني سيكون محل اهتمام بالغ الأهمية أردنياً لتدارس تداعياته، وبخاصة فيما يتصل بقضية اللاجئين(٢).

ويأتي موقف الملك عبدالله الثاني واضحاً ومؤكداً لموقف والده الملك الحسين إذ يقول في مقابلة مع صحيفة الحياة اللندنية: " أريد هنا التأكيد على أن حق العودة هو من ثوابت الدولة الأردنية، وهذا لا يتعارض بتاتا مع اعتبار مبدأ المواطنة، بما تمثله من حقوق وواجبات، الإطار الناظم لعلاقة

---

(١) تيسير فارس، خيار الكونفدرالية والتسوية النهائية ،مصدر سابق، ص٨١.

(٢) د. شفيق ناظم الغبرا،رؤية استراتيجية للسلام العربي الإسرائيلي،السياسة الدولية،العدد١٢٤، إبريل١٩٩٦،ص ٢٩.

الدولة بالفرد وبالمجتمع(١).

وتأتي تصريحات الملك عبدالله الثاني أمام نخبة من الأدباء والمفكرين والأكاديميين وذلك يوم ١١/أيلول (سبتمبر)٢٠١١، والتي رفض فيها أن تكون الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين، وهذا التصريح جاء في ظل احتدام الجدل في الأردن حول الهوية الأردنية والعلاقة بين الفلسطينيين والمواطنين الشرق أردنيين، وسبق تصريح الملك عبدالله الثاني الكشف عن برقيات تتضمن آراء لرئيس مجلس الأعيان طاهر المصري، وآراء لسياسيين أردنيين من أصل فلسطيني مفادها تحريض الأمريكيين على الأردن لتمرير مؤامرة الوطن البديل، وذلك مقابل تخلي الفلسطينيين في الأردن عن حق العودة، علماً بأن هذه الشخصيات قد نفت ما نسب اليها من آراء و تصريحات حيث نسبت هذه الآراء لرئيس الديوان الملكي الأسبق عدنان أبو عودة، وكذلك لرئيس مركز القدس للدراسات عريب الرنتاوي الذي دعا لتحول النظام الأردني نحو الملكية الدستورية، وتوزيع السلطات بشكل عادل، وفرض حقوق متساوية للفلسطينيين بالقوة، بحسب ادعاء تلك البرقيات، وكذلك ادعت تلك البرقيات على وزير الداخلية الأسبق رجائي الدجاني الذي نسب له شكواه من ارتفاع نسبة الليكوديين الشرق أردنيون، وهؤلاء ينتظرون هجرة الفلسطينيين من الأردن(٢).

لكن يمكننا التأكيد بعد تمعننا وتتبعنا وتحليل تلك البرقيات والتي سربت عبر موقع ويكليكس، أنها تضمنت افتراءات على هذه الشخصيات الأردنية من أصل فلسطيني والهدف منها: خلق مخاوف متبادلة وتصعيد قلق الشرق أردنيون من تحول وطنهم لوطن بديل، كما تؤثر مثل هذه البرقيات على تمركز الناس في الأردن إقليمياً وجهوياً؛ لينقسم المجتمع إلى قسمين: المكون الأردني "شرق أردني"، والمكون الفلسطيني، وهذا اخطر ما تهدف اليه تلك البرقيات الملفقة .

وفي الحقيقة هذا كله أثر على سياسة الأردن اتجاه القضية الفلسطينية، بالرغم من أن المملكة الأردنية الهاشمية تدرك جيدا النوايا الإسرائيلية والمحاولات الدؤوبة لتهجير الفلسطينيين إلى أراضيها واعتبار الصهاينة أن الأردن هو الدولة الفلسطينية رغم أن أهم ما حققته معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية هو ترسيم الحدود والتخلص من المخططات الإسرائيلية المبيتة بهذا الصدد.

ومع ذلك رفض شارون – رئيس الحكومة الإسرائيلية– رسمياً على إثر تصريحات عدد من وزرائه؛ لتهجير أكبر عدد من الفلسطينيين إلى الأردن، إبان الحرب الأمريكية على العراق، ويرفض التعهد بأن إسرائيل لن تقوم بعملية تهجير إلى الأردن، مما يؤكد بأن النوايا الإسرائيلية لم تتغير(٣).

---

(١) عبد الله الثاني لن نقبل بحل القضية الفلسطينية على حساب الأردن.
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=683588&MARK

(٢) صحيفة فلسطين، الأربعاء ١٦/ شوال/ ١٤٣٢ هـ، ١٤/ سبتمبر/ ٢٠١١ م، ص ١٠.

(٣) جهاد الرنتيسي، الترانسفير الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان الأردن، ط أولى، ٢٠٠٣، ص ٧.

وهذا ما أثر وبشكل مباشر على موقف الأردن من قضية اللاجئين، فكان الرفض الأردني العلني لاستقبال المزيد من اللاجئين الفلسطينيين تحت أي ظرف، وهذا ما يفسر لنا إجراءات الأردن على الجسور والمعابر للحد من تدفق الفلسطينيين، ففي مطلع حزيران يونيو) عام ٢٠٠٢ ، سلطت وسائل الإعلام العربية والعالمية الضوء على شكل جديد من المعاناة الفلسطينية على المعابر والجسور الأردنية، مما استدعى قيام وزير الداخلية الأردني آنذاك "قفطان المجالي" بزيارة الجانب الأردني من جسر الملك حسين، واتخذ قرارات للتخفيف من هذه المعاناة، وحل اللجنة الأمنية التي كانت تشرف على دخول الفلسطينيين[١].

ويأتي إعلان الملك عبدالله الثاني لدى اجتياح قوات الاحتلال مناطق السلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٢ أن لدى الجيش الأردني خطة انتشار جاهزة على طول الحدود؛ لمنع أي محاولة إسرائيلية لترحيل الفلسطينيين إلى شرق النهر بالقوة[٢].

قامت الأردن بخطوة لابد من الوقوف عندها، حيث سحبت الجنسية الأردنية من ٢٧٠٠ فلسطيني من الفلسطينيين المقيمين في المملكة الأردنية، وذلك عبر استبدال البطاقات الصفراء لحاملي الجنسية الأردنية من أبناء الضفة الغربية، ومنحهم بطاقات خضراء تمنعهم من التمتع بحقوق المواطنة، التي تبدأ من فقدان الرقم الوطني، والانتقال من حالة المواطن إلى حالة المقيم، الذي يحمل جواز سفر مؤقت، وتتفرغ لتفاصيل فقدان الحق في التعليم والوظيفة والعلاج... الخ، وهذا الإجراء تماشى مع من يدعون محاربة مؤامرة الوطن البديل.

وما نستغربه ما علاقة الحقوق بالوطن البديل، وقد نجزم بلا أدنى شك، بأن هذه أو مثل هذه الإجراءات لا علاقة لها بمواجهة مؤامرة الوطن البديل، إنما صراعات داخلية جهوية فئوية ذات مصالح ضيقة، لا تعبر عن المصالح العليا للأردن شعباً وقيادةً، بل مثل هذه الإجراءات تخدم بشكل مباشر مخططات المشروع الصهيوني، والهادفة للنيل من فلسطين والأردن والأمة جمعاء، وذلك من خلال زرع الفرقة بين الأشقاء أبناء الشعب الواحد .

ويقول أحمد نوفل: إن مؤامرة الوطن البديل جزء أساسي من الأيديولوجية الصهيونية المبنية على نظرية فرق تسد، وتسعى إسرائيل لتنفيذ مؤامراتها المتعلقة بمايسمى الوطن البديل؛ لتحقيق الفرقة والتناقض بين الاشقاء الشعبين الأردني والفلسطيني[٣].

ومثل هذه الإجراءات تتماشى والمشروع الصهيوني وأهدافه، وهي تصب في إمكانية تأجيج الفرقة بين الشعبين، وهذا ما يُعَجِّل في تنفيذ مؤامرة الوطن البديل.

---

(١) صحيفة السبيل الأردنية، العدد ٤٤٢ صادرة في ٢/ آب/ ٢٠٠٢.

(٢) فهد خيطان، صحيفة العرب اليوم الأردنية، ٨/ نوفمبر/ ٢٠٠٢.

(٣) مقابلة أجراها الباحث مع أ. د. أحمد نوفل في عمان بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٨.

ويقول الدكتور نوفل: أنا أعتقد أن مؤامرة الوطن البديل خطر حقيقي يهدد الأردن والقضية الفلسطينية، وإسرائيل جادة في طرحها لهذه المؤامرة، والحركة الصهيونية قادرة أن ترسم سياستها على حساب الخلافات العربية من أجل تحقيق أهدافها، وفي ظل الربيع العربي وخاصة العلاقات الفلسطينية الأردنية وهي جيدة الآن، لكن إسرائيل تسعى لخلق أزمة وتوتير العلاقة، وتدعي بأن جزءاً من الفلسطينيين في الأردن لا يتم معاملتهم كمواطنين، وكذلك الأردني يرى أن هذه الحقوق على حسابه، وهو من يدفع فاتورتها، فإسرائيل تطلق هذه الفكرة كبالون اختبار، ولو وجدت من يتعامل معها في هذا الطرح ستعمل على تحقيقها على أرض الواقع، وهنا الخطورة، فهذا المشروع يهدد الوطن الأردني. وحسب الظروف الحالية، يقول الدكتور نوفل لا يمكن تحقيق الوطن البديل، لأنه مرفوض من قبل الجانبين الأساسيين الأردني والفلسطيني(١).

وحول موضوع سحب الجنسية؛ فيعتبرها جميل أبو بكر لا تمثل حلاً وإنما مشكلة تضعف وحدة المجتمع وتماسكه، في الوقت الذي يجب فيه تدعيم الوحدة الوطنية واتباع سياسة إعلامية تكشف معالم المؤامرة، فضلاً عن إشراك العرب في مواجهة خطر مؤامرة الوطن البديل(٢).

وهذا ما يعني وجود مؤشرات خطيرة تؤدي لافتعال أجواء مزاحمة شعب عربي لشعب شقيق وصراعه معه على مقومات السيادة والوطن، وهذا ما تريده إسرائيل من خلال طرحها لمؤامرة الوطن البديل، وهذا ما يتطلب العمل للتصدي للتوطين والوطن البديل بكل جدية، وذلك بالتمسك بحق العودة باعتباره من صلب الحقوق الوطنية، ومكون أساسي لحق تقرير المصير، مع ضرورة وضع خطة لوأد الفتنة بين الشعبين(٣).

فاللجوء الفلسطيني بعد الدمج أدخل من الناحية السياسية تغيرات ضخمة على بنية الدولة الأردنية ومؤسساتها السياسية، وكانت صيغ مشتركة للعمل السياسي مع القوى والأحزاب السياسية في نطاق الدولة الأردنية، والذي أثر على سياستها الخارجية عربياً ودولياً إلى جانب القضية الفلسطينية، ومثال ذلك: إحباط محاولة الانضمام إلى ميثاق بغداد عام ١٩٥٥، وإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية عام ١٩٤٨، وطرد "جلوب" من رئاسة أركان الجيش الأردني عام ١٩٥٧، تشكيل أول حكومة أردنية على أساس التمثيل الحزبي بعد انتخابات حرة جرت بمشاركة أحزاب القومية واليسارية واليمينية(٤).

وفي ضوء ما سبق يمكن التعرف على حقيقة الموقف الأردني من قضية اللاجئين في ظل

---

(١) مقابلة أجراها الباحث مع أ. د. أحمد نوفل في عمان بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٨.

(٢) جميل أبو بكر وآخرون، الوطن البديل شهرية الشرق الأوسط، ص٦٧.

(٣) رمزي رباح، اللاجئون والنازحون، مصدر سابق، ص ٢٩.

(٤) محمد مصالحة، النظام البرلماني في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٦، ص ١١٨.

الطرح الاسرائيلي لمؤامرة الوطن البديل حيث مع بداية اللجوء كان التلاحم والاتحاد الفلسطيني الأردني الوحدوي في مواجهة المخاطر والتحديات الخارجية بفعل السياسة الصهيونية المعادية لكلا الطرفين، وعاش الفلسطينيون في الأردن يشاركون في أحداثه ومؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويؤثرون على مواقفه من القضية الفلسطينية.

فقد قامت السياسة الأردنية باتجاه اللاجئين والمقيمين على منحهم الجنسية وسن التشريعات التي تحدد الحقوق والواجبات عليهم كمواطنين تأكيدا في الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية، واجتماعهما في دولة واحدة المملكة الأردنية الهاشمية على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعا، وكذلك الدمج السياسي والإداري، وكان توزيع الحقائب الوزارية في الحكومة الأردنية بعد الدمج مناصفة بين الأردنيين والفلسطينيين برئاسة السيد سعيد المفتي في ١٢ نيسان (إبريل) ١٩٥٠، وعين الملك مجلس أعيان من ٢٠ شخصية مناصفة بين الأردنيين والفلسطينيين في الدورة الجديدة[١].

وأصبح حق العمل والاستخدام في أجهزة الدولة مكفولاً للجميع وفقاً للدستور والقوانين الجديدة، وأيضا التحدث باسم القضية الفلسطينية في المجالات الدولية حيث اعتبر الأردن بعد الدمج نفسه مدافعا عن الفلسطينيين ودولتهم دون المساس بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية، وقد تم إبلاغ ذلك إلى الدول العربية والأجنبية وفقا لقرار الوحدة الذي اتخذه مجلس الأمة في ٢٤ نيسان (إبريل) ١٩٥٠، وكذلك حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين[٢].

وصارت السياسة الأردنية إزاء هذه مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في اتجاهين: داخلي، وخارجي.

فعلى الصعيد الداخلي: استحدثت وزارة باسم وزارة الإنشاء والتعمير في ٥ آب (أغسطس) ١٩٥٠ لمعالجة قضاياهم الملحة، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية[٣].

ووقعت على إثر ذلك اتفاقية مع وكالة الغوث الدولية في آذار (مارس) ١٩٥١، وأخرى مع حكومة الولايات المتحدة في شباط (فبراير) ١٩٥٠؛ لتقديم مساعدات اقتصادية للأردن للقيام بتحسين موارد المياه، الصحة، الزراعة، التنمية الاقتصادية، ويمكن اعتبار هذه الاتفاقية بداية المحاولات الأمريكية في حل القضية الفلسطينية من خلال توطينهم[٤].

لقد عالج الأردن وضع اللاجئين الفلسطينيين في نطاق المواطنة، على عكس ما تم بالنسبة لهم في قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، أو في سوريا ولبنان، ودافع الحكم الأردني عن هذه التجربة

---

(١) انظر: البند الأول من قرار مجلس الأمة الأردني ١٩٥٠ بشأن الوحدة بين الضفتين.

(٢) محمد مصالحة، النظام البرلماني في المملكة الأردنية الهاشمية، مصدر سابق، ص ١٤٥.

(٣) الجريدة الرسمية الأردنية، العدد ١٠٠٥ لسنة ١٩٥٠.

(٤) محمد مصالحة، مرجع سابق، "رسالة ماجستير"،ص١٥٠.

الوحدوية؛ لأنها أعطت وضعاً متساوياً للفلسطينيين مع عرب شرق الأردن، على الرغم من الاتهامات العربية للأردن؛ لمحاولة جعل الفلسطينيين ينسون قضيتهم نتيجة تذويبهم في الدولة الأردنية.

وترى سياسة الأردن، أن المواطنة الأردنية للفلسطينيين أملتها ضرورات عملية وقانونية بعد الدمج، وأنه ليس هناك تعارض بين كونهم أردنيين لهم حقوق وجنسية والتزامات، وبين كونهم فلسطينيين شردوا من وطنهم، وأن الغاية تطوير شئون اللاجئين الفلسطينيين المعاشية والاجتماعية لا يعني أنه يشكل خطراً على مستقبل قضيتهم انطلاقاً من الفكرة القائلة: بأن استمرار بؤسهم يفيد لإظهار بشاعة المأساة الفلسطينية(١).

واعتبرت السياسة الأردنية أن ذلك ليس بديلاً عن حل الجانب السياسي لقضية اللاجئين وهو القضية الفلسطينية الأساسية،أما على الصعيد الخارجي: فقد انصب عمل السياسة الخارجية الأردنية على حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا للفقرة ١١ من القرار ١٩٤ الصادر عام ١٩٤٨ القاضي بتخيير اللاجئين بين العودة إلى المنطقة المحتلة، أو التعويض لمن لا يريد العودة عن الممتلكات والخسائر والأضرار التي لحقت بالممتلكات وفقا لقواعد القانون الدولي.

وفي خطاب ملك الأردن أمام البرلمان عام ١٩٥١، أكد على:

- المحافظة على حقوق عرب فلسطين ضمن قرارات الأمم المتحدة، وبالاتفاق مع دول الجامعة العربية.
- تأمين حياة معقولة للاجئين ريثما تحل قضيتهم.
- تحديد الحقوق الشرعية للاجئين وهما حق العودة والتعويض.

وهذا ما يؤكد لنا رفض الأردن قيادة وشعباً لكل محاولات إسرائيل في تمرير مؤامرة الوطن البديل، أو حتى توطين اللاجئين على حساب الأردن وشعبها.

ويتضح مما سبق، بأن الأردن لم يكن في يوم من الأيام برغم سياسة الدمج والسياسات التي اتبعها مع اللاجئين الفلسطينيين يمرر مخططات الصهاينة في تصفية قضية اللاجئين والقضية الفلسطينية، على العكس من ذلك قام الأردن بسياسات الدمج ومنح الحقوق والدفاع عن الثوابت الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة والتعويض وتقرير المصير. وأخيرا: يمكن القول بأن الأطروحات الإسرائيلية المختلفة بدءا بما يسمى بالخيار الأردني، أو ما يسمى بالوطن البديل، أو غيرهما من الأطروحات التي استهدفت الأردن بشكل مباشر جميعها أثَّر على سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية سواء كان التأثير ملموس وظاهر، أو بين ثنايا السياسة الأردنية وخاصة تجاه اللاجئين المقيمين على أراضيه وموقفه منهم، وسبق وأن وضحنا هذه المواقف، أو حتى على مسار العلاقات الأردنية الفلسطينية وتم التطرق لها من خلال هذا المبحث، إن التخوف الأردني من الطرح

(١) وصفي التل، كتابات في القضية العربية، ص ١٢٢.

الإسرائيلي لدعاوى الوطن البديل أثر على سياسة الأردن كما لاحظنا في سياق المبحث فأوجد اجتهادان رئيسيان في الساحة الأردنية:

الأول: يتمسك بمبدأ الفصل بين الأردن أرضاً ونظاماً عن القضية الفلسطينية قانونيا وسياسيا، وهو يمثل الموقف الرسمي الحالي، لكن هناك اختلافات بين القوى الأردنية في كيفية التعامل مع امتدادات القضية الفلسطينية خاصة وضع الفلسطينيين في الأردن وحق العودة وطبيعة العلاقة مع الفلسطينيين في الأرض المحتلة، وهذه الاختلافات متعددة الأغراض والنوايا فمنها الوطني ومنها الفئوي والجهوي، ومنها من يذهب إلى التماهي مع الفهم الإسرائيلي(١).

الثاني: لا يمكن الفصل فعلاً بين الأردن وفلسطين، ويؤمن بضرورة العودة لوحدة أردنية فلسطينية كاملة، والتزام أردني فلسطيني بوحدة حقيقية ويتفاوت موقف القوى التي تؤمن بهذا التوجه في كيفية ممارسة التكتيك السياسي الذي يعكس اختلاف الوضع القانوني للفلسطيني في الأرض المحتلة عن الأردن، ويشمل ذلك الظروف الأمنية، التدخل الإسرائيلي، وحق المقاومة، لكن للأسف هناك تداخل في المواقف بين ما هو وطني وآخر لا يعود بالمنفعة لا على الأردن ولا على فلسطين، مما أدى إلى وجود لغط ساد الساحة الأردنية مثل ردود فعل على تلك الأطروحات الإسرائيلية التي عرفت بما يسمى بالوطن البديل؛ مما أوجد داخل المجتمع الأردني الاجتهادين، وكانت تطورات بردود الأفعال أدت للخلط بين الوطني والمصالح الشخصية والفئوية، وخلط بين نزع حقوق الناس الدستورية وبين الإجراء الوقائي لحماية الأردن، وكان من المفترض أن يذهب الجميع لإظهار خطورة مشروع الوطن البديل وتداعياته على الأردن والقضية الفلسطينية والاتفاق على آليات مواجهته ورؤية استراتيجية أردنية فلسطينية مشتركة لذلك(٢).

بدلاً من الاختلاف الذي يصب في مصلحة العدو المشترك إسرائيل. ويعد الأردن على مر السنين أكبر دولة مانحة ومضيفة للاجئين الفلسطينيين إذ يقدر حجم الإنفاق السنوي المباشر وغير المباشر على المخيمات من موازنة الدولة بنحو ٥٠٠ مليون دينار أردني(٣). وقد حظيت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بالمكارم الملكية السامية شأنها شأن مكونات المجتمع الأردني الأخرى أدت إلى إحداث نهضة شمولية وتطور في مناحي الحياة التربوية والصحية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية؛ فكانت مكرمة بناء المساكن للأسر الفقيرة المبنية مساكنهم من الصفيح، ومكرمة

---

(١) وليم كونت، كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات، مركز الأهرام للنشر، القاهرة، طبعة أولى، ١٩٨٩، صفحة ٤٠٣.

(٢) جواد الحمد وآخرون، الوطن البديل آفاق التطبيق وسبل المواجهة، شهرية الشرق الأوسط، العدد ١١، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، صفحة ٧.

(٣) عوض سعود الصقر، المخيمات في العهد الهاشمي الرابع، المكتبة الوطنية، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص٧.

الالتحاق بالجامعات الحكومية، ومكرمة تطوير قطاعات البنية التحتية وتحديثها.

والجدير ذكره أن اتفاقية الوحدة شددت على أن منح الجنسية الأردنية لهؤلاء اللاجئين لا يتعارض مع حقوقهم المترتبة في ظل أي تسوية سياسية وفقا للقرارات الدولية، وخاصة قرار ١٩٤. ففي عام ١٩٥٠، أنشأ الأردن وزارة شئون اللاجئين مسئوليتها رعاية شئون اللاجئين الفلسطينيين الذين أُجبروا على ترك ديارهم. وفي نفس العام أُنشئت وزارة الإنشاء والتعمير وآلت إليها رعاية شئون اللاجئين. وفي عام ١٩٦٧، تشكلت اللجنة الوزارية العليا لشئون الأراضي المحتلة برئاسة جلالة الملك الراحل الحسين أشرفت على شئون النازحين بعد الحرب. وفي العام ١٩٧١، أنشئ المكتب التنفيذي لشئون الأرض المحتلة كجهاز سكرتارية للجنة العليا لشئون الأرض المحتلة، وتم إلحاقه بمجلس الوزراء. وفي عام ١٩٨٠، تم إنشاء وزارة شئون الأرض المحتلة لتحل محل وزارة الإنشاء والتعمير والمكتب التنفيذي لرعاية شئون اللاجئين والنازحين، وبعد قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية في عام ١٩٨٨، تم إلغاء وزارة شئون الأرض المحتلة، وأنشئت دائرة الشئون الفلسطينية لتتولى تلك المهام[١].

وعلى صعيد العلاقة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، يؤكد الملك عبد الله الثاني قائلاً، فيما يخص مستقبل هذة العلاقة: " وكما ذكرت مراراً، فهو أمر ينتظر إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة الكاملة على التراب الوطني الفلسطيني، ليقرر الشعبان والدولتان، شكل العلاقة التي تحقق مصالحهما المشتركة. ومن يعرف مدى عروبة الشعبين الأردني والفلسطيني يطمئن إلى أن العلاقة بينهما ستضرب مثالاً متقدماً في التعاون والتكامل"[٢].

---

(١) عوض الصقر، المخيمات، مصدر سابق، ص ٤٠.

(٢) عبدالله الثاني لن نقبل بحل القضية الفلسطينية على حساب الأردن
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=683588&MARK

المطلب الثاني

موقف الأردن من عملية التسوية في ظل دعاوى الوطن البديل

استقرت السياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية حتى بعد عام ١٩٦٧، عبر الانخراط في عملية سلمية تُعاد من خلالها الأراضي التي احتلت في تلك السنة، مؤكدةً هذه السياسة بأن الأردن هو الأردن وفلسطين هي فلسطين، حتى بعد عام ١٩٧٠، كانت سياسة الأردن تسعى للمحافظة على حدود آمنة مع إسرائيل، ومضاعفة الجهود في إطار عملية السلام، هادفةً لعدم تقويض الأردن أو وضعه في دائرة الخطر، خاصةً في مواجهة ما يُسمى بمؤامرة الوطن البديل، وفي المحصلة قادت جميع التطورات والمحطات التاريخية إلى خلاصة مفادها أن سعي الأردن لتسوية سلمية يجب أن يتضمن بالضرورة موافقة الطرف الفلسطيني، ممثلاً بمنظمة التحرير، وهذا ما أكدته التطورات اللاحقة إبان الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧، فكان تحول رئيسي في السياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية، وذلك بقرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨، إلى الواقع الجديد بعد اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وأصبح الأردن هدفه الرئيسي دعم إقامة دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، وتم إزالة التنافس التقليدي بين المملكة الأردنية و منظمة التحرير، بشأن تمثيل فلسطيني الضفة الغربية لكن بقي التنافس على دور إقليمي أكبر في عملية السلام حتى عام ١٩٩٧، وبذلك يحقق الأردن هدفاً أمنياً استراتيجياً يتمثل في الحيلولة دون ترحيل منظم أو غير منظم لسكان الضفة الغربية إلى الأردن[١].

فمنذ نهاية التسعينات حتى اليوم، يعتمد الأردن في التعامل مع القضية الفلسطينية على تحقيق مصلحته الوطنية في إقامة دولة فلسطينية، وإنهاء حالة الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين من خلال مفاوضات سلام مع إسرائيل، وهذا ما يضمن للأردن قدرته على تجاوز وإبطال خطر ما يُسمى بالوطن البديل، وذلك بدعمه لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وتحصين الأردن ليبقى المملكة الأردنية الهاشمية، وحتى أن الأردن عبر حراكه السلمي، والذي انتهى بتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية في نيسان (إبريل) ١٩٩٤، أكد على حق السيادة الأردنية بالأرض والمياه، ويقول الملك حسين في هذا الإطار "إن المهمة الأساسية للتحرك الأردني باتجاه السلام ترتكز على حماية الأردن، وضمان سيادته على أرضه من خلال استعادة حقوقه السيادية في ترسيم الحدود، واستعادة الأراضي المحتلة، وحقه في المياه، إلى جانب ذلك... .... إنهاء الوضع الاقتصادي الصعب "[٢].

---

(١) مصطفى الحمارنة وآخرون، العلاقات الأردنية الفلسطينية إلى أين؟ أربعة سيناريوهات للمستقبل، ندوة بمركز الدراسات الاستراتيجية، عمان/ الأردن، ١٩٩٨، ص٧١.

(٢) تيسير فارس، خيار الكونفدرالية، مصدر سابق، ص١٠٠.

وهذا يعني لنا، حرص الأردن على ترسيم حدوده، وبسط سيادته على أرضه وإقليمه وإبطال كل المزاعم الإسرائيلية حول أن الأردن هو فلسطين، والأردن وطن بديل، ويمكن أن يقيم الفلسطينيون عليه دولتهم، وهذه محاولة أردنية لإنهاء خطر مؤامرة الوطن البديل.

والقول بأن اتفاقية أوسلو، واتفاقية وادي عربة قد أغلقتا ملف الوطن البديل هو صحيح نسبيا، فلهذا الملف أكثر من معنى ومفهوم وفقا لزوايا النظر فلسطينيا وأردنيا وإسرائيليا، لكن الثابت في كل هذه المفاهيم أن للأردن علاقة خاصة بحل القضية الفلسطينية إما بالتعاون الأردني الفلسطيني بصيغة اتحادية فدرالية أو كونفدرالية،أو على حساب الأردن باعتباره هو الدولة الفلسطينية بصيغة الوطن البديل، لكن اتفاقيات التسوية أوسلو ووادي عربة قلصت من حدة الطرح الأخير للوطن البديل، وأخرجته بصورة جديدة جوهرها قيام اتحاد بين الأردن وفلسطين وإسرائيل يعلو فيه شأن البعد الاقتصادي(١).

ويعتبر الأردن شاهداً على مسيرة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، إذ إن الولايات المتحدة كثيراً ما كانت تجتمع بالطرفين المفاوضين في الأردن، وقد اجتمعت الولايات المتحدة بوزراء الخارجية العرب في عمّان في كانون الثاني (يناير) من العام ٢٠١٤. وقد لعب الأردن الدور الأبرز في تلك المفاوضات، على اعتبار أن الأراضي الفلسطينية أو فلسطين بكاملها هي امتداد للأمن القومي الأردني، وأن أي تغيير في المشهد الفلسطيني سينعكس تلقائياً على المشهد الأردني أو الأمن القومي الأردني. ومن المتعارف عليه أن الأردن تحاول دوماً العيش في حالة من السلم خاصة مع الإسرائيليين، ولعل هذه المسلّمة دفعت الولايات المتحدة للضغط على الأردن كي يكون لها دورٌ بارزٌ تطبيق خطة الإطار المقدمة من كيري(٢).

تقضي مباحثات خطة وزير الخارجية الأميركي جون كيري –لتسوية القضية الفلسطينية المرتبطة بحل ملفات الوضع النهائي وخصوصاً ملف اللاجئين– بـ"يهودية الدولة" ويحاول فرضها على الفلسطينيين والعرب، بجانب أن يبقى معظم المستوطنين الإسرائيليين على أراضي القدس والضفة الغربية، تحت مسمى تبادل الأراضي، كما يضع ترتيبات أمنية مهينة للفلسطينيين تنتقص من سيادتهم، ويتحدث بغموض عن القدس ويقترح الاتفاق "تعويضات لليهود المهاجرين من الدول العربية إلى إسرائيل، أكثر من تلك المخصصة للاجئين الفلسطينيين، الذين سيتعين عليهم التخلي عن حقهم في العودة، فضلاً بالطبع عن إقراره بـ يهودية الدولة(٣).

---

(١) خيرالله خيرالله، ليس على حساب الأردن، http: //www.alarab.co.uk/?id=13407

(٢) مصطفى يوسف اللداوي، دور الأردن في خطة كيري، http://pnn.ps

(٣) عمر عساف،خطة كيري تبعث المخاوف مجدداً من جعل الأردن "الوطن البديل"، 7نيسان ٢٠١٤ – السنة ٨١ – العدد ٢٥٣٥٤، http://newspaper.annahar.com

تتزايد مخاوف الأردنيين، بمختلف أطيافهم، يوما فيوماً من مآلات خطة كيري، التي تقترب من وضع اللمسات الأخيرة عليها تمهيداً لإقرارها وإعلانها، وذلك إنطلاقا مما تشتمل عليه الخطة من مضمون كارثي بجانب أنها –حسب الرؤية الأردنية– تقوم على تصفية القضية الفلسطينية، على حساب الأرض والدولة الأردنيتين، بجعل الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين وذلك بتوطين اللاجئين وإقامة كونفيديرالية بين المملكة والدولة الفلسطينية الموعودة وتبلورت أبرز تعبيرات القلق الأردني في بيان للديوان الملكي أكد الملك في البيان استمرار دعم الأردن للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية "بما يحمي مصالحه العليا" وهي عبارة بدت جديدة في بيانات الديوان الملكي البروتوكولية بعد كل لقاء للملك مع كيري[١].

وثمَّة معلومات تشير إلى أن أهمية الأردن تنبع من إمكانية استخدامها كوطن بديل للفلسطينيين خاصة لمن يعيش في الأردن وهم يزيدون عن ٥٠% من إجمالي تعداد السكان، وهذا على ما يبدو ما دفع رئيس الوزراء عبدالله النسور للقول بأن الملك يشعر بمسؤولية 'شخصية' تجاه ضرورة قيام دولة فلسطينية وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني وأن الأردن يتعامل مع موازين القوى ولن يكون الطرف الضاغط على الفلسطينيين في أي وقت[٢].

وتتخوف الأردن بعد اتفاق كيري من إمكانية اقتراب الخطر الإسرائيلي منها بشكل أكبر بعد سيطرة إسرائيل على غور الأردن، مع ما يتبع ذلك من إحكام سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مياه غور الأردن ومصادرتها ومنع الأردن من الاستفادة من البحر الميت، ويمكن اعتبار أن السيطرة الإسرائيلية على غور الأردن تأتي كتجسيد واقعيٍ لخارطة "حاييم وايزمان" التي رسمها، والتي تحاول السيطرة على غور الأردن والمنطقة المحاذية لها من الشرق بعدة كيلومترات،ويعتبر أوساط مقربة من صنع القرار الأردني أن ما يحصل ليس ضغطاً على الفلسطينيين بقدر ما هو استجابة منطقية لإصرار الرئيس محمود عباس 'المريب' على قصة الغطاء السعودي والأردني لكل ما يقترحه كيري بالتلازم مع خوف من وجود قنوات سرية للتفاوض يمكن أن تعمل على فرض أو تغيير حقائق ووقائع لها علاقة بمصالح أساسية للأردن، وهذا الموقع يجسِّد الشعار الأردني "مصالح الأردن أولا". وهذا ما جسَّد قناعة لدى الأردنيين مفادها أن أي تسوية للقضية الفلسطينية ستكون على حساب الأردن، ومن هنا قررت عَمَّان أن "تبقى في غرفة التفاوض دون أن تجلس على الطاولة مباشرة[٣].

وبجانب المخاوف الشعبية من التوطين السياسي للفلسطينيين وإلغاء حق عودة ألللاجئين

---

(١) عرب ٤٨ ،وكالات،العاهل الاردني ابلغ كيري استمرار دعم الاردن لجهود السلام بما يحمي مصالحه العليا، http://www.arabs48.com

(٢) **فلسطين اليوم، غزة،** القصة الحقيقية لولادة 'مشروع كيري' ولبوادر 'الصراع' بالكواليس مع الفلسطينيين، http://paltoday.ps

(٣) محمد النجار ،عمان،"صفقة كيري" تقلق الأردنيين، http://www.aljazeera.net/

تنشغل الأوساط السياسية بجدل حول ما يجري تسريبه من خطة أميركية تمنح الأردن دورا بالترتيبات الأمنية بالضفة الغربية، خاصة مع الإصرار الإسرائيلي على الاحتفاظ بالسيادة على غور الأردن،وثمَّة مخاوف لدى الأردن من أن تتفاجأ بمسار سري للمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، خاصة وان ما تم الإعلان عنه من بنود لاتفاق كيري، هي مجرد تسريبات إعلامية غير قطعية الثبوت أو الصحة، هذا في ضوء ما يلحق بالسلطة الفلسطينية من ضعف جعلها مسلوبة القرار، وفي ضوء تجربة سابقة تتمثل في اتفاق أوسلو الذي تم طبخه دون علم كثير من الدول العربية. وبالتالي تطالب الأردن أن تكون على إطلاع دائم بما يدور على طاولة المفاوضات بين الجانبين. وهذا ما تبلور في تصريح رئيس الوزراء الأردني عبد الله النسور الذي قال: "يبدو لنا أننا في صورة المفاوضات، وأكرر أننا نأمل ألا نكتشف غير ذلك، ولا معلومات لدينا إن كان هناك تجاوزات علينا وعما يشاع عن وجود قنوات سرية[١].

وبناءً على ما سبق، تعهدت السلطة الفلسطينية بأن يتم إطلاع الأردن على كل ما يدور في المفاوضات بشكل حرفي وكامل، كما أنهم لن يتقدموا بأي مقترح للجانب الإسرائيلي إلا بعد اطلاع الأردن عليه

وفي اجتماع الرئيس عباس بالملك عبد الله في يوم الثلاثاء ٧/ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٤، بالعاصمة الأردنية عمان، تم الاتفاق على موقفٍ فلسطيني أردني موحدٍ متعلق بالأساس بقبول اتفاقية التسوية المزمعة من عدمه، ورسم سقف محدد لما يمكن القبول به، لأن الأردن لها علاقة فيما يتعلق بالمقدسات، وبالتالي لن يتمكن الرئيس عباس من اتخاذ أي خطوة إلا بعد الرجوع إلى المملكة الأردنية،وكان العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني قد قدم احتجاجا لجون كيري حول بنود الأمن المقترحة ضمن إطار الإتفاق المزمع إعلانه قريبا لأنها لم تعالج القضايا المؤثرة على المستقبل السياسي للمملكة الأردنية وعدم اهتمامها بالنصوص السابقة للمعاهدة الأردنية الإسرائيلية الموقعة عام ١٩٩٤، وعلى ما سبق من مخاوف أردنية، تحاول الولايات المتحدة كسب الأردن إلى جانبها وتطمينها بأن الاتفاق لن يؤثر عليها سلباً، ولعل هذا ما بدا واضحاً من تصريحات وزير الخارجية الأميركي جون كيري الذي أكَّد أن بلاده ستعمل على الحفاظ على أمن الأردن وحدوده ضمن أي اتفاق للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وعلى الرغم من تصريحات الأردن الرافضة لاتفاق كيري؛ لا يبدو في الأفق أن بإستطاعة الأردن مواجهة أي اتفاق أمريكي، حيث أن تصريح كيري حمل تهديداً بشكل غير مباشر للأردن معتبراً أن الإخفاق في إرساء السلام سينقل المنطقة لمزيد من التطرف[٢].

---

(١) صوت فتح،عمان، النسور يبدي مخاوف الاردن من محادثات فلسطينية اسرائيلية سرية، http://www.fateh-voice.ps/arabic/?Action=Details&ID=5200

(٢) موقف أردني فلسطيني موحد من خطة كيري، موقع الجزيرة نت، بتاريخ ٢٠١٤/١/٩م http://www.aljazeera.net/news/pages/14bad1d3-72a6-448f-9eb1-e44855ff4b34

وتناولت بعض وسائل الإعلام أخبار حول إمكانية توسّط الولايات المتحدة بمفاوضات ثنائية بين إسرائيل والأردن، وذلك من أجل الخروج بصيغة ثنائية مشتركة ترضي الجانبين

ويقول أسامة أبونحل فى هذا الصدد "بخصوص الدور الإداري والأمني للأردن في الضفة الغربية، فهذا محتمل في ظل تعثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ولماذا نذهب بعيداً؟ ألم توافق السلطة الفلسطينية مؤخراً على الحق الأردني بالسيادة الدينية في مدينة القدس"(١).

وفي هذا الصدد يقول النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني جميل المجدلاوي معظم عناوين ما يُسمى بالحل النهائي للأردن علاقة بها. فاللاجئون غالبيتهم سكان المملكة، والحدود هي التماس المباشر مع الأردن، والمياه كذلك، ومجال الأمن الذي يطالب به الكيان الصهيوني، والقدس في ظل الاتفاقيات الفلسطينية الأردنية خاصة بإشراف أوقاف الأردن على المقدسات، وعليه سواء أخذ طرح للتسوية عنوان الوطن البديل أو أي عنوان آخر فستظل عيون النظام الأردني مفتوحة، ولهذا عبرت الأوساط القيادية الأردنية في آخر توصيف تناول جولات كيري في عامي ٢٠١٣، ٢٠١٤، بأن الأردن حاضر في غرفة المفاوضات دون أن يجلس على طاولتها حتى لا يتحمل وزر تنازلات الفلسطينيين من جهة، ويحفظ مصالحه من جهة أخرى(٢).

وفي محاولة جديدة ومكشوفة لتمرير مؤامرة الوطن البديل بل الأوطان البديلة يأتي الطرح الإسرائيلي فيما يتعلق بالاتحاد الإسرائيلي الأردني الفلسطيني وهو بمثابة مقدمة لإقامة إسرائيل الكبرى سياسيا واقتصاديا ومما يحقق لها الهيمنة الإقليمية عبر الأردن وفلسطين، وهذا ما سيخلص إسرائيل من عبء اللاجئين الموجودين في الأردن وهذا على حساب المصالح الفلسطينية بحكم ضعف المؤثرات الاقتصادية فلسطينيا(٣).

وإذا ما امتد هذا التكامل إلى كل من سوريا ولبنان ومصر فسوف يزداد ضعف مكانة فلسطين في هذا الإطار، وهذا ما قد يقود بشكل أو بآخر لتنفيذ مؤامرة الأوطان البديلة وتوطين اللاجئين في أماكن تواجدهم، مما يساعد على التخلص من حق العودة، فلذلك يسعى الإسرائيليون لترويج مؤامرة الوطن البديل، وبالادعاء بأن الأردن لا يرغب في قيام دولة فلسطينية؛ لأن المملكة سوف تفقد السيطرة على الضفة الغربية بشكل كامل، وأن الدولة الفلسطينية يمكن أن تساهم في تقويض الحكم الهاشمي، بسبب قدرتها على التأثير في الأردن؛ لوجود نحو ٦٠% من سكان الأردن من أصول فلسطينية، ومن هنا يتوقع

---

(١) مقابلة أجراها الباحث مع أ.د. أسامة أبونحل أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر بغزة بتاريخ ٢٠١٤/١/١٥ .

(٢) مقابلة أجراها الباحث مع النائب في المجلس التشريعي جميل المجدلاوي ٢٠١٤/١/١٤.

(٣) طه عبدالمنعم، الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي من منظور اقتصادي، ندوة الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي. المخاطر والفرص، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٣/١٠/٢١، ص ١٧، ١٨.

الإسرائيليون أن يراقب النظام الأردني كل تحرك للدولة المقبلة[1].

ونرى أن مثل هذا الطرح والادعاء الإسرائيلي غير مقبول، ولا يمت للواقع بصلة، فهي توقعات إسرائيلية لا مكان لها في الواقع، ولكنها تهدف إلى إثارة الفتن والنعرات وتحقيق الاختراق في العمق الأردني وشرخ في العلاقات الأردنية الفلسطينية، وهذا ما يؤثر على استقرار المملكة الأردنية الهاشمية بالتدهور اقتصاديا واجتماعيا في حال تزعزع العلاقة بفلسطين،وللأسف نجد هناك من ينفذ هذه الادعاءات الإسرائيلية بدون قصد تارة برفع شعار لا للتوطين، وآخر لا للوطن البديل، ودفع هؤلاء لمحاربة حقوق المواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني، والأكثر حدة من ذهب للمطالبة بسحب الجنسيات، ونسي هؤلاء أن أي إطار وحدوي أردني فلسطيني له مبررات قوية، فهو يحتل استجابة لنداء التكامل الطبيعي في الموارد والسكان والجغرافيا.

وإثارة المخاوف بين الجانبين من قبل إسرائيل يسهل للأخيرة تحقيق مداخلة قوية تنفذ من خلالها أهدافها وإثارة الفتن والوقيعة في المجتمع الأردني بين الشرق أردنيين والمكون الفلسطيني[2].

وفي الحقيقة أن هذا ما تسعى إسرائيل لتحقيقه من خلال طرحها لمؤامرة الوطن البديل .

فعبر مراحل تطور القضية الفلسطينية كان الأردن داعماً قويا لحقوق الشعب الفلسطيني وقد تبنى استراتيجية جديدة بعد التداعيات السياسية في إطار عملية التسوية ومن قبلها القمم العربية الجزائر والرباط، وصولا لانتفاضة الشعب الفلسطيني الأولى عام ١٩٨٧ حيث أعلن الأردن فك الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية عام ١٩٨٨، كما أنه استقبل سفارة فلسطينية في عمان مع اعتراف بقرارات القمم العربية واعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وقد طالب الاردن التنسيق والتعاون والعمل المشترك في اطار العملية السلمية وذلك لضرورة التنسيق والدعم المتبادل في بعض القضايا التي تحتاج إلى مزيد من التعاون والتنسيق بينهما على استراتيجية الدعم المتبادل لتحقيق الحقوق على صعيد الحدود واللاجئين والجنسية و المياه والتعاون الاقتصادي[3].

وكان التأثير المباشر والأكثر فاعلية على موقف الأردن من عملية التسوية كما سبق وذكرنا في هذا المبحث، وإسراع الأردن لإبرام معاهدة وادي عربة الأردنية عام ١٩٩٤ بعد إبرام اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل مباشرة معتبرة الأردن أن هذه الاتفاقية قد رسمت الحدود وهذا ما اعتبره الأردن إنهاء وقضاء على مخطط مؤامرة الوطن البديل حيث اعترفت إسرائيل بالأردن حدوداً ودولةً وعملت الأردن على دعم المسار الفلسطيني الإسرائيلي للتسوية وفق استراتيجيتها لدعم قيام الدولة الفلسطينية حيث تعتبر الأردن قيام هذه الدولة على أرض فلسطين أو جزء منها إعلاناً لإنهاء مؤامرة

---

(١) يعقوب أولشتاين، الأردن مقابل دولة فلسطينية، هآرتس، ١٩٩٦/١/١٨.

(٢) يزيد صايغ، إعادة تعريف الأساسيات، السيادة والأمن بالنسبة للدولة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٢، ربيع ١٩٩٥، ص ١٩.

(٣) جواد العناني، العلاقات الأردنية الفلسطينية في ضوء احتمالات قيام دولة فلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩، شتاء ١٩٩٧، ص ٣٣.

الوطن البديل وهنا يظهر لنا مدى تأثر الموقف الأردني من عملية التسوية في ظل الطرح الإسرائيلي لمؤامرة الوطن البديل.

ومنذ ذلك الحين غدا قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية هدفا استراتيجيا للأردن على الصعيد الرسمي والشعبي معتبرا الأردن أن أي علاقات وحدوية بين الأردنيين والفلسطينيين مشروط بقيام هذه الدولة(١).

ومن خلال اطلاعنا تبين أنه كان الأردن وملكه داعما للقضية الفلسطينية وللحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وكان يُعلنها في عواصم صنع القرار أنه لا يمكن أن تنعم المنطقة بالسلام والاستقرار المنشود دون حل قضية الشعب الفلسطيني وبخاصة ما يتعلق بحقه في العودة والتعويض وفقا للقرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية ذات الصلة.

وأيضا خطاب الملك عبد الله التاريخي في آذار (مارس) ٢٠٠٧ في الكونجرس الأمريكي (الشيوخ والنواب)، طالباً من الولايات المتحدة تحمل مسئولياتها التاريخية بالعمل الجاد لإحلال الأمن والسلام في الشرق الأوسط وربط مصداقيتها بتسوية القضية الفلسطينية وفي كتابه "فرصتنا الأخيرة" يقول الملك عبدالله: "إن الصراع العربي الإسرائيلي هو البركان الذي يرسل حممه إلى جواره وإلى خارج حدود منطقته، وعالمنا العربي والإسلامي يعيش مجموعة من المشكلات أخطرها وأشدها تدميرا هي مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي. إن منطقة الشرق الأوسط لن تشهد أمنا ولا استقرارا ولا سلاما إلا بحل هذا الصراع على أساس إنصاف الشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس الشرقية"(٢).

وأخيرا يمكننا أن نتعرف على تأثر الموقف الأردني اتجاه العملية السلمية من خلال تصريحات الملك عبدالله الثاني بعد لقائه الأخير مع الرئيس الأمريكي في آذار (مارس) من العام الحالي ويقول: فيما يتصل بتطورات عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، في مقابلة مع صحيفة الحياة اللندنية "السلام المستدام يتطلب انخراط الأردن وضمان مصالحه العليا، ولن نقبل بأي شكل من الأشكال بحل على حساب الأردن وشعبه... تلوح اليوم فرصة حقيقية لإيجاد حل سلمي عادل وشامل، والأردن يقوم بدور بنّاء في تقريب وجهات النظر والوصول إلى حلول تكفل حق الفلسطينيين في إقامة دولة ذات سيادة وفق مبادرة السلام العربية، وتوفر الضمانات الأمنية الضرورية لأمن واستقرار كل دول المنطقة"(٣).

---

(١) أحمد سعيد نوفل، اتجاهات العلاقات الأردنية الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع إسرائيل، السياسة الدولية، العدد إبريل ١٣٦، ص ٥٠.

(٢) عوض مسعود الصقر، المخيمات في العهد الهاشمي، مصدر سابق، ص ٣٠.

(٣) عبد الله الثاني، لن نقبل بحل القضية الفلسطينية على حساب الأردنhttp://www.maannews.net

الفصل الرابع
الموقف الفلسطيني من دعاوى الوطن البديل

المبحث الأول: الثوابت الوطنية الفلسطينية تجاه دعاوى الوطن البديل

المطلب الأول: تعريف الثوابت الوطنية الفلسطينية لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: دعاوى الوطن البديل والثوابت الوطنية الفلسطينية

المبحث الثاني: أثر دعاوى الوطن البديل على سياسة م.ت.ف تجاه النظام الأردني و عملية التسوية.

المطلب الأول: أثر دعاوى الوطن البديل على سياسة م.ت.ف تجاه النظام الأردني

المطلب الثاني : أثر دعاوى الوطن البديل على عملية التسوية.

المبحث الأول
الثوابت الوطنية الفلسطينية تجاه دعاوى الوطن البديل

المطلب الأول: تعريف الثوابت الوطنية الفلسطينية لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: دعاوى الوطن البديل والثوابت الوطنية الفلسطينية

المطلب الأول

تعريف الثوابت الوطنية الفلسطينية لغةً واصطلاحاً

إن الحديث عن الثوابت الوطنية الفلسطينية هو هامش من الحديث عن التاريخ الفلسطيني، والتطورات المستمرة في حلبة الصراع العربي الإسرائيلي بالتمسك بالتطبيقات المتعلقة بصون تلك الثوابت والوفاء بمضامينها، والتبعات المدمرة التي تترتب على خرقها، والضرورات التي تستوجب إعادة الاعتبار لها والالتزام بها، وإعادة التأسيس على قاعدتها؛ لتثبيت عربتنا النضالية على سِكَّتِهَا الصحيحة انطلاقاً نحو هدف التحرير، ودحر الاحتلال، وتحقيق المشروع الوطني الذي يحلم به الشعب الفلسطيني.

ويمكننا تعريف ثوابت القضية الفلسطينية أولاً في اللغة: الثوابت جمع ثابت وأصلها الفعل ثبت وثبت الشيء يثبت ثبوتاً وثباتاً، فهو ثابت وثبيت وثبت وأثبته وثبته بمعنى واحد، نقول ثبت فلان في مكانه أي أقام به لا يبرحه، وأثبته المرض إذا لم يفارقه، والتثبيت يأتي بمعنى التسكين والطمأنينة.

يقول الله ﷻ: ﴿**وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ**﴾ [هود:١٢٠].

ومعنى تثبيت الفؤاد أي تسكين القلب، ولا يكون القلب أكثر ثباتاً وأكثر سكونا إلا إذا كان البرهان والدلالة على القلب أكثر [(١)].

وثبت بمعنى دام واستقر، وفلان أثبت فلان إذا لازمه[(٢)] فالثابت هو الشيء الدائم المستمر الذى لا ينقطع، ولا يتغير، ولا يتبدل، وهو الحق الذى يطمئن له القلب، خاصة اذا ما قامت البراهين والادلة على صحته.

أما تعريف ثوابت القضية الفلسطينية في الاصطلاح، هو: الحقوق الدينية والتاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني وللأمة العربية في أرض فلسطين التي لا تقبل التبديل أو التغيير، ولا تسقط بالتقادم، ولا يملك أحد أن يتنازل عنها أو عن أي جزء منها[(٣)].

فالثوابت إذاً ليست شعارات مرحلية يتشدق بها الساسة أو المحللون السياسيون، أو قادة المنظمات والفصائل والدول، بل هي حقوق ثابتة، منها ما هو حق ثابت لكل أجيال الأمة لا يملك أي

---

(١) أبو الفضل جمال الدين محمد بن منظور، لسان العرب، ط١، ٢٠٠٣، دار صادر، بيروت، مجلد٢، ص١٩.
http: //library.islamweb.net/newlibrary/display_book.php?idfrom=966&idto=966&bk_no=122&ID=967

(٢) أحمد بن محمد بن على الفيومي، المصباح المنير، تحقيق يوسف الشيخ محمد، ط٢، ١٩٩٧، المكتبة العصرية، بيروت، ص٤٦.

(٣) عاطف أبو هربيد، ثوابت القضية الفلسطينية، مؤتمر جمعية القدس للبحوث والدراسات الاسلامية، ثوابت القضية الفلسطينية الواقع والتحديات، ٢٠٠٦/٩/٢٠، غزة – فلسطين،ص٢٣.

جيل التصرف فيه خلاف ثبوته الأصلي، ومنها ما هو حق ثابت شخصي لا يملك أحد أن يتصرف فيه خلاف إرادة صاحب الحق، بل إن صاحب الحق لا يملك أن يتصرف فيه خلاف صالح الأمة بأسرها.

يقول نبيل شبيب "الثوابت" ليست شعارات قابلة لتغيير مضامينها وصياغتها حسب الظروف، وليست ملكاً لفريق من الساسة أو المنظمات يكيفونها على حسب اتجاهاتهم أو ظروفهم هم، فهذا ما يتناقض مع ما تعنيه هذه الكلمة تاريخياً وسياسياً ومنطقياً، بل ولغوياً أيضا"[١].

ويقول في موضع آخر "الثوابت ثوابت لا تسقط بالتقادم، ولا تتغير وفق إرادة ساسة محترفين وآخرين هواة، ولا تحت القصف والحصار، وبتوقيع من لا يملك حق التوقيع، وتصريح من لا يملك حق التصريح.

فالتعريف الذي يحدد الثوابت الوطنية بأنها: "مجموعة الأهداف أو المبادئ أو الأسس الناظمة والجامعة التي يسعى أي شعب أو ثورة أو حركة تحرر أو حزب أو دولة إلى تحقيقها وصونها من خلال النشاطين السياسي والعسكري وكذلك الديبلوماسي والإعلامي والثقافي... إلخ، وهذه الثوابت لا تعدّل أو تلغى، إلا إذا تحققت بالأغلبية الشرعية. وهذا المعنى الاصطلاحي للثوابت متطابق مع المعنى اللغوي، فالثوابت في اللغة هي خاصيات الدوام والاستقرار كما أسلفنا، فيقال ثبت الشيء أي دام واستقر، وثبت فلان على الأمر أو المبدأ، أي عقد عزمه على التمسك وعدم الإخلال به.

فالخطوط العريضة للثوابت الوطنية الفلسطينية يمكننا تحديدها من خلال قراءتنا للوثائق الرسمية الناظمة لنصوص الثوابت، وتلك الوثائق أقرتها الهياكل الرسمية الممثلة للشعب الفلسطيني عبر مسيرته النضالية، وفصائله المقاتلة، والتي تشكل المبادئ التي يجمع عليها الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة وفي الشتات، والتي شكلت في ذات الوقت القاسم المشترك الأعظم للقواعد والمبادئ الأساسية التي تأسست على قاعدتها جميع الفصائل المقاتلة منذ نشأتها، المنضوية منها في منظمة التحرير. أو غير المنضوية.

فالمواد الواردة في الميثاق الوطني الفلسطيني المحددة لتلك الثوابت بالتفصيل، وكذلك مثيلاتها في المبادئ الأساسية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والتي تلتقي معها رديفاتها في الفصائل الأخرى، إضافة لقانون العقوبات الناظم للسلوك المجتمعي المعمول به في منظمة التحرير حتى اليوم، وقد أجمعت كل تلك المواثيق والقواعد والمبادئ على المبادئ التالية المؤطرة لهذه الثوابت ومنها فلسطين بحدودها الانتدابية هي جزء من الوطن العربي الكبير، لا ينسلخ عنه بأي شكل من الأشكال، والقدس هي العاصمة الأبدية لفلسطين عبر القرون منذ فجر التاريخ، مروراً بالعهدة العمرية، وستبقى

---

(١) نبيل شبيب، ثوابت القضية، موقع الوحدة الاسلامية، منشور على الرابط:
http: //www.rabitat-alwaha.net/moltaqa/archive/index.php/t-3358.html

كذلك مهما تكالب عليها الغزاة، والصهاينة في فلسطين وكيانهم المصطنع، هم قوة احتلال عسكري استعماري عنصري غاصب، وأنه لا اعتراف بالاحتلال ولا تعامل أو تعاون معه بأي شكل من الأشكال تحت أية ظروف أو مسوغات، والمقاومة بكل أشكالها وعلى رأسها الكفاح المسلح هي الطريق لتحرير كامل التراب الفلسطيني، والشعب العربي الفلسطيني، هو جزء من أمتيه العربية والإسلامية وهو وحده صاحب الحق في المقاومة والتحرير وتقرير المصير وإقامة دولته الديمقراطية المستقلة على كامل تراب أرضه ووطنه، وحق العودة والتعويض، هما حقان طبيعيان فرديان وجماعيان غير قابلين للتصرف أو التفاوض أو المقايضة أو المساومة أو البطلان بالتقادم، ويندرجان في إطار التوارث الطبيعي عبر الأجيال فهذه ثوابت الشعب الفلسطيني الوطنية ولا يمكن الانتقاص منها لما لفلسطين من مكانة عظيمة لدى أمتنا العربية وأمتنا الإسلامية"[١].

ولا يستطيع أحد من القادة الفلسطينيين سواء المتأخرين منهم أم المتقدمين المساومة على حق الشعب الفلسطيني في العودة؛ لأنه حق مقدس لدى كل الفلسطينيين، وقانوني حسب كل الشرائع الدولية[٢]، وبالتالي فلا يحق لأحد القبول بمشروع توطين الفلسطينيين وشطب هذا الحق. فهذه النصوص الواردة في مشروع الدستور الفلسطيني والقانون الأساسي الفلسطيني، يمكن اعتبارها بمثابة الإعلان الواضح والصريح وغير القابل للتأويل، أو التشكيك في الموقف الفلسطيني الرافض لمؤامرة الوطن البديل، والداعي إلى عودة الفلسطيني إلى أرضه ووطنه وداره التي طُرد منها، ويجب أن نعتبر هذه النصوص بمثابة رسالة صدق إلى بعض الأشقاء الأردنيين الذين يشككون من حين لآخر ببعض المواقف الفلسطينية، وخاصة تلك التي تطالب بالحقوق المدنية والسياسية في الأردن لأهلنا الأردنيين من أُصول فلسطينية والمقيمين في المملكة الأردنية.

وتضمن الرسالة أيضاً، أن كل أشكال الحراك المطلبي للوجود الفلسطيني في الأردن السياسي والمدني، وحتى مطالبات ما أُطلق عليها أصحاب الحقوق المنقوصة، والأكثر من ذلك قضية التجنيس ومحاولة استغلالها من قبل البعض لحسابات شخصية ونعرات جهوية ضيقة لها، تخدم مصلحة المملكة الأردنية الهاشمية، فهذه النصوص تدحض وبشكل مطلق أي اتهام، لهذا أو ذاك الحراك المطلبي؛ لأن الموقف الفلسطيني تم تقنينه وتشريعه في النصوص الواضحة السالفة الذكر بمشروع الدستور الفلسطيني والقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، القانون الأساسي الفلسطيني المعدل ٢٠٠٣.وهنا أيضاً تظهر لنا مدى تأثر الموقف الفلسطيني وإصراره وتمسكه بالثوابت الوطنية الفلسطينية تجاه مؤامرة الوطن البديل.

---

(١) نبيل شبيب، المرجع السابق.

(٢) سلمان أبو ستة، حق العودة مقدس وقانوني وممكن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١، ص ١٦.

ومن أهم الثوابت الوطنية الفلسطينية التمسك بحق العودة، فقضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية الشعب الفلسطيني الرئيسة، ومن الطبيعي والضروري أن تشغل الهم الأكبر لدى كل شرائح الشعب الفلسطيني ومنظماته وفصائله، ونجد حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، تؤكد من خلال دائرة شؤون اللاجئين وفي كل فعالياتها ووثائقها، على الحق الفلسطيني الطبيعي في العودة دون تفريط أو مهادنة أو تنازل عن أي جزء من هذا الحق غير قابل للتصرف، مؤكدة أن حق العودة حق شرعي وقانوني وطبيعي وسياسي، وهو حق أساسي من الحقوق الفردية والجماعية كفلته الشرائع السماوية وأكده الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الدولي لإزالة كل أشكال التمييز، والعديد من القرارات الدولية وفي مقدمتها القرار (١٩٤)، الذي أكد على حق اللاجئين في العودة والتعويض كحقين متلازمين، وهو صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٨، وجرى التأكيد عليه أكثر من ١١٠ مرات[١].

وحق العودة حق غير قابل للتصرف ولا يسقط بالتقادم، فهو حق نابع من حُرمة الملكية الخاصة التي لا تزول بالاحتلال، وهو كذلك حق شخصي في أصله لا تجوز الإنابة أو التمثيل أو التنازل عنه لأي سبب كان في أي اتفاق أو معاهدة، كما أنه لا ينتقص أو يتأثر بإقامة دولة فلسطينية، وتؤكد دائرة شؤون اللاجئين بحركة حماس، أن دولة الكيان هي المسؤولة مسؤولية كاملة ومباشرة قانونياً وسياسياً وأخلاقياً عن نشوء مشكلة اللاجئين، بكل ما يترتب على ذلك من آثار وتداعيات، مؤكدةً أن العودة في حال تنفيذها، فهي تعني إلغاء الديموغرافية الصهيونية، لأنها تعني العودة إلى البيت والمصنع والحقل والمدرسة والمسجد والمرفق والشارع، لذلك لا يمكننا مجرد التفكير في إيجاد حل يُرضي الطرفين، وفي ظل هذا الموقف من أحد الفصائل الرئيسية الكبرى والأولى في الشعب الفلسطيني المتمسك بحق العودة، يمكننا التأكيد على أن مؤامرة الوطن البديل، أثرت بشكل مباشر على الثوابت الوطنية الفلسطينية، بمزيد من التمسك بها والإيمان فيها، والإصرار على مواصلة السعي؛ لتحقيقها، والرفض الفلسطيني لأي طرح يُخالف هذه الثوابت، والعمل على محاربة كل مخططات ومشاريع الكيان الإسرائيلي الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية، وأخطر هذه المخططات والمؤامرات مؤامرة الوطن البديل. ويقول الشيخ أحمد ياسين: إن المؤامرة مؤامرة تصفية، وإلا كيف ترو أن اليهودي الذي يأتي من أي بلد يحمل ثلاثة جنسيات، والفلسطيني في أي بلد يتجرد من فلسطينيته، يعين الفلسطيني عندما يحمل الجنسية الأردنية يصبح غير فلسطيني، أليست هذه مؤامرة[٢].

وتحمل دائرة شؤون اللاجئين بريطانيا ومجموعة الدول التي ساندتها المسؤولية القانونية والأخلاقية عن ما حصل للشعب الفلسطيني من قتلٍ وتشريد بإصدارها تصريح بلفور، مؤكدةً على

(١) وثائق مختارة، دائرة شؤون اللاجئين، حماس، ص٢١.

(٢) وثائق مختارة، مصدر سابق، ص٢٦.

خيار المقاومة كخيار شرعي، واعتباره أقصر السُبل لنيل الحقوق وتحقيق العودة، رافضةً كل الاتفاقات التي تنتقص من حق العودة أو من الأرض الفلسطينية، معتبرة هذه الاتفاقات هزيلة ولا تُوحد الصف الفلسطيني، وتُعمق الجراح، وتُعلن الدائرة أن لا شرعية لمفاوضات تصفية القضية، معتبرة المفاوضات عن العدو خسارة لشعبنا وقضيته وشكل من أشكال التخابر مع العدو، وأن أي نتائج للمفاوضات لا تُلزم شعبنا بشيء(١).

فحركة حماس تؤيد دولة فلسطينية على أي جزء من الأرض الفلسطينية بما فيها أراضي العام ١٩٦٧، بشرط عدم الاعتراف بدولة إسرائيل وحقها بالوجود والأمن، مع ضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى موطنهم الأصلي والتعويض، وأن القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية مع هدنة محددة يُتفق عليها(٢).

ونجد الدكتور مصطفى البرغوثي في تحليله حول الدولة المؤقتة، أن الخلاف يتمحور حول حل شامل ونهائي للصراع، وبين حل جزئي وانتقالي آخر (أي أوسلو جديد)، فاتفاق انتقالي جديد طويل الأمد هو وسيلة إسرائيلية، ومن يدعمها لتجريع الفلسطينيين حلاً غير مقبول يشمل التنازل عن أجزاء واسعة من الضفة الغربية بما فيها القدس وعن قضية اللاجئين الفلسطينيين، على أن يصبح الحل الانتقالي دائم، وتصبح الوقائع على الأرض أقوى من الآمال والطموحات(٣).

---

(١) وثائق مختارة، مصدر سابق، ص١٣٧.

(٢) لقاء أجراه الباحث مع أ. د. عصام عدوان، في جامعة القدس، غزة.

(٣) صالح خليل أبو أُصبع وأحمد سعيد نوفل، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، دار البركة للنشر والتوزيع، ط٨، ٢٠١١، ص١٥٦.

المطلب الثاني

دعاوى الوطن البديل والثوابت الوطنية الفلسطينية

القضية الفلسطينية باعتبارها قضية أرض أُغتصبت، وقضية شعب هُجر ما يقارب من ثلثيه خارج أرضه، موزعاً في الشتات المحلي والإقليمي والدولي، فضلاً عن اعتبارها قضية العرب والمسلمين؛ لما لفلسطين من بعد ديني، ومكانة خاصة وعظيمة في قلوب المسلمين، حيث القدس والمسجد الأقصى المبارك، وقد أصبح تقدم العرب والمسلمين وتطورهم بل وتحررهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً منوطاً بحل هذه القضية؛ فهي إذن ليست قضية الشعب الفلسطيني فقط، وإنما قضية الأمة بأسرها.

ثلاثة جوانب تجعل لفلسطين وقضيتها تشغل مكانة الأمة العربية والإسلامية؛ فلما لفلسطين من قدسية وبركة ومركزية في قلوب المسلمين، والخلفية العقائدية للعدو وعدائه التاريخي، وتحالف الغرب مع الصهيونية هادفين تمزيق الأمة الإسلامية وإضعافها.

فهذا التحدي الصهيوني اليهودي إنما تواجهه الأمة الإسلامية بأسرها فما نعنيه يؤكده الواقع أن القضية الفلسطينية لم تكن يوما قضية الفلسطينيين وحدهم؛ لأن إنشاء هذا الكيان المغتصب لأرض فلسطين يمثل مركزا متقدما للمشروع الغربي – الصهيوني في تحدي الأمة واستهدافها، وهذا الالتقاء الغربي الصهيوني في تحدي الأمة الإسلامية رافقه أهداف أخرى من حل مشكلة اليهود في أوروبا، أو التعاطف الديني مع رغباتهم.

من أهم الثوابت الفلسطينية، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، أي حق العودة إلى الوطن والبيت الذي طرد اللاجئون منهما، ويُعد أحد الأركان الرئيسية للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الإسرائيلي الناشئ في الأساس عن جريمة طرد العصابات الصهيونية لثلثي الشعب الفلسطيني تقريبا بطريقة منظمة ومخطط لها، ومنفذة بصورة منهجية ومستندة إلى خطط مسبقة، وضعت من أعلى القيادات الصهيونية خلال الصراع المرير عامي ١٩٤٧، ١٩٤٨، وارتكبت بحقهم أبشع المجازر التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية[١].

وهذا الحق أثَّر بشكل مباشر على الموقف الفلسطيني من أي فكرة لها علاقة بالطرح الإسرائيلي بما يتعلق بالوطن البديل، حيث تجذر الموقف الفلسطيني والعمل الفلسطيني وتسلح بهذه الثوابت والحقوق في جميع مراحل النضال الفلسطيني، وحتى في إطار المفاوضات والعملية السلمية.

فنجد التمسك بقرار ١٩٤ الذي نص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم، وفي التعويض عن أملاكهم التي فقدوها، وفي التعويض أيضا للاجئين الذين يختارون

---

(١) عبدالله أبو عيد، حق العودة ، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان . الأردن، ط أ، ٢٠٠٨، ص ٢٤.

عدم العودة، وهناك عشرات القرارات الأخرى الصادرة عن الجمعية العامة والتي أكدت المبدأ نفسه، وأشارت إلى القرار ١٩٤، ووجوب تنفيذه، وهناك عشرات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة منها القرار رقم ٢٤٥٢ الصادر عام ١٩٦٨، والقرار ٢٥٣٥ الصادر عام ١٩٦٩، والقرار ٢٩٦٣ الصادر عام ١٩٧٢، والقرار ٣٠٨٩ الصادر عام ١٩٧٤، والقرار ٣٢٣٦ الصادر عام ١٩٧٤، ومعظمها أشارت إلى القرار ١٩٤، ونصت على أن حق العودة هو حق ثابت وغير قابل التنازل عنه.

وهناك قرارات صادرة عن مجلس الأمن، أشارت إلى وجوب حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلا عادلا، وأهم هذه القرارات القرار ٢٤٢ الصادر في تشرين أول (أكتوبر) عام ١٩٦٧، والقرار رقم ٢٣٧ الصادر في ١٤ حزيران ١٩٦٧، الذي طالب حكومة إسرائيل بتسهيل عملية عودة اللاجئين الذين غادروا المنطقة منذ نشوب الأعمال العدائية عام ١٩٦٧.

وهذا الموقف الفلسطيني تأثر بهذه الثوابت، وتسلح بهذه القرارات في مواجهة كل المخططات الصهيونية الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية وإنهاء مشكلة اللاجئين، وأخطر هذه المخططات الطرح الإسرائيلي فيما يتعلق بالوطن البديل.

فالتمسك الفلسطيني بالقرار ١٩٤، هذا القرار له أهمية خاصة رغم أن قرارات الجمعية العامة تعد توصيات غير ملزمة للدول الأعضاء، إلا أن الجمعية العامة اتخذت القرار بصفتها خليفة لعصبة الأمم ووصية على فلسطين التي كانت تخضع للانتداب البريطاني، وبتكرار الجمعية العامة إصدار القرارات المدعمة لهذا القرار ١٩٤، ازدادت القوة القانونية لهذا القرار أهمية؛ إذ إن الاعتراف الثابت المتوالي لغالبية دول العالم بحق العودة للاجئين الفلسطينيين في قراراتها العديدة اللاحقة، أضفى أهمية قانونية خاصة على القرار المذكور(١).

وبقدر أهمية هذا القرار بقدر تمسك القيادة الفلسطينية به، وبقدر هذا التمسك كان التأثير المباشر والقوي على الموقف الفلسطيني من دعاوى إسرائيل لمؤامرة الوطن البديل والرفض المستمر لهذه المؤامرة.

فالموقف الفلسطيني يؤكد على أن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، تشكل أساساً للاختبار المبني على الالتزام واحترام مبادئ وأسس العدالة وعدم التمييز. وهذا ما أكده مركز بديل لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين في بيت لحم، مستشهداً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز، بأن المساس بحقوق اللاجئين والفلسطينيين المقيمين بأراضي العام ١٩٤٨ انتهاكا لقواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان(٢).

---

(١) عبدالله أبو عيد، مصدر سابق، ص ٢٥.

(٢) جريدة القدس، ص ١٨، تشرين ثاني . نوفمبر، ٢٠٠٧

فمشروع الدستور الفلسطيني نص على "لا يجوز إبعاد الفلسطيني عن وطنه"(١).

ونص أيضاً على أن "حق عودة الفلسطيني إلى موطنه الأصلي، من الحقوق الطبيعية التي لا يجوز التصرف فيه نيابة عنه أو التسليم بحرمانه منها"(٢).

وفي القانون الأساسي، نص على أنه "لا يجوز إبعاد أي فلسطيني عن أرض الوطن أو حرمانه من العودة إليه أو منعه من المغادرة أو تجريده من الجنسية أو تسليمه لأية جهة أجنبية"(٣).

ويعد هذا النص حماية جيدة لحق المواطن للإقامة في وطنه والعودة إليه متى شاء.

وهذا بالطبع بعد التحرر من الاحتلال وقيوده العديدة على هذا الحق خاصة تلك الواردة في اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ وملحقاتها وهي اتفاقية إعلان المبادئ الموقعة في واشنطن في ١٣/أيلول (سبتمبر)١٩٩٣، وقد نصت ملحقاتها في القاهرة وطابا على عدم السماح لأي فلسطيني غير مقيم في الضفة الغربية أو قطاع غزة، ولا يحمل الهوية المصادق عليها من سلطات الاحتلال من الحضور إلى الأراضي المحتلة، إلا بموافقة سلطات الأمن الإسرائيلية، أي أن هذه الاتفاقية منعت ليس فقط اللاجئين من العودة إلى بيوتهم، بل أيضاً حق زيارة أي منطقة في الأراضي المحتلة بدون إذن خاص صادر عن سلطات الاحتلال الإسرائيلي(٤).

نجد هنا محاولة إسرائيل تمرير طرحها لفكرة الوطن البديل من خلال موقفها من موضوع عودة اللاجئين، وفرض هذا الموقف على الطرف الفلسطيني، ومحاولة تقنينه في بنود الاتفاقيات وملحقاتها، ساعية بذلك إلى الرضوخ لرؤيتها لموضوع اللاجئين، وتوطينهم في أماكن تواجدهم، ولتكن النتيجة ليس فقط وطن بديل بل أوطان بديلة، لكن تأثر المواطن الفلسطيني بالثوابت الفلسطينية كان رافضاً لهذه الأحابيل الإسرائيلية، فقنن موقفه وشرعه بنصوص مشروع الدستور الفلسطيني والمواد ذات الصلة في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام ٢٠٠٣، والتي أكدت على التمسك بالثوابت والحقوق الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة والتعويض، وهذا ما يعني رفض الطرح الإسرائيلي وإفشاله معلنين رفضهم لمؤامرة الوطن البديل أو ما يمكن تسميته بالأوطان البديلة.

ويعد حق عودة اللاجئين محل إجماع عربي وإسلامي، فقضيتهم أساس القضية الفلسطينية وأكبر قاسم مشترك لشعوب الأمة العربية، وبنفس الوقت منع عودة اللاجئين عامل إجماع إسرائيلي، فأكثر من ٩٥% من اليهود في إسرائيل وفي أنحاء العالم يزعمون أن عودتهم تحدث تغيير ديموغرافي وتشكل خطراً على طبيعة الكيان الإسرائيلي يصل إلى القضاء على يهودية الدولة؛ لذلك كان الهم

---

(١) المادة ٣٤ من مشروع الدستور الفلسطيني.

(٢) المادة ٣٣ من مشروع الدستور الفلسطيني.

(٣) المادة ٢٨ من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل ٢٠٠٣.

(٤) عبدالله أبو عيد، حق العودة، مصدر سابق، ص ٥٠.

الأكبر لحكومات إسرائيل المتوالية عبر نصف القرن الأخير ولأصدقاء وحلفاء الكيان الإسرائيلي، إيجاد بدائل لحق العودة بطرح مشاريع متعددة للتوطين في بعض الدول العربية أو سيناء.[١]

وأخطر هذه المشاريع مؤامرة الوطن البديل التي تروج لها إسرائيل من حين لآخر، لكن تمسكت جُل التنظيمات والأحزاب الفلسطينية والسياسيين والباحثين والأكاديميين الفلسطينيين والعرب الذين كتبوا في هذا الموضوع، بوجوب الإقرار بحق هؤلاء اللاجئين بالعودة إلى وطنهم وبيوتهم وفقا لنص الفقرة (١١) من القرار ١٩٤، وحقهم في التعويض عن أملاكهم وعن كل ما فقدوه من أرض وبيوت ومصانع وعما قاسوه من عذاب وتشرد.

ونجد عند حديثنا عن تأثير الثوابت الفلسطينية بموقف الفلسطيني من مؤامرة الوطن البديل، نجد إجماعاً فلسطينياً حول رفض هذه المؤامرة بتمسك الفلسطينيين بثوابتهم، وفي مقدمتها حق العودة الذي ينفي تماماً مؤامرة الوطن البديل.

فنجد هذه القضية ذات أهمية كبرى بالنسبة للرئيس ياسر عرفات الذي قال في هذا الصدد قبل كامب ديفيد: "أن الإسرائيليين لم يقبلوا بحق العودة، وإذا لم يتم إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين، فماذا سأقول إذا للاجئين في لبنان الذين يؤيدونني، والذين يشكلون قوام جمهوري خلال سنوات وجودي في لبنان"[٢].

فظل الرئيس ياسر عرفات، ملتزماً بمبدأ حق العودة على الرغم من التحول الاستراتيجي الكبير في التفكير الرسمي الفلسطيني، رافضاً الطرح الإسرائيلي المتعلق بهذه القضية[٣].

---

(١) محمود محارب، الهاجس الديموغرافي، مجلة دراسات عربية، جمعية الدراسات العربية، القدس، عدد ٢٧، ص ٢١.

(٢) محمد مصلح، نهاية عهد أم بداية جديدة، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ٢٠٠١، ص١٥.

(٣) محمد مصلح، مصدر سابق، ص ١٧.

المبحث الثاني

أثر دعاوى الوطن البديل على سياسة منظمة التحرير تجاه الأردن وعملية التسوية

المطلب الأول: أثر دعاوى الوطن البديل على سياسة منظمة التحرير تجاه الأردن

المطلب الثاني: أثر دعاوى الوطن البديل على موقف الفلسطينيين من عملية التسوية.

المطلب الأول

أثر دعاوى الوطن البديل على سياسة منظمة التحرير تجاه الأردن

إن العلاقة ما بين منظمة التحرير والنظام الأردني، بدأت بالتوتر والمنافسة والشك والريبة، وعدم الثقة، وكان من السهل أن يؤثر أي مؤثر داخلي أو خارجي على هذه العلاقة ولنتعرف على مدى تأثر سياسة منظمة التحرير اتجاه النظام الأردني في ظل الطرح الإسرائيلي، كان لزاماً علينا التعرف على تاريخ هذه العلاقة التي سنبدؤها من بداية تكوين الكيانية السياسية الفلسطينية حيث انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني في مدينة القدس بالضفة الغربية يوم ٢٨/ آيار (مايو)١٩٦٤ بناءً على اتصالات أحمد الشقيري مع الدول العربية والقيادات والشخصيات الفلسطينية، وحضره ما يقارب من ٤٣٠ شخصاً، وافتتح الملك حسين المؤتمر وألقى خطاباً أكد فيه تمسكه بوحدة الأسرة الأردنية على ضفتي النهر المقدس، التي لم تعد معها قضية فلسطين بالنسبة لنا قضية العرب المقدسة الأولى، وإنما هي قضية الحياة بشرف وكرامة، أو قضية الموت بإباء وشمم، بينما ألقى الشقيري خطابا أكد فيه أيضا على "إن انبثاق الكيان الفلسطيني لا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية عن المملكة الأردنية الهاشمية[(١)].

ومن خلال هذه الكلمات يمكننا استنباط التالي، إن الخطاب المعلن من قبل الأردن ومنظمة التحرير مع بداية تأسيس الأخيرة، هو تعبير واضح عن التلاحم والتعاون والاتحاد في الموقف في مواجهة المشروع الصهيوني، إلا أن الواقع كان غير ذلك حيث الشك والريبة وعدم الثقة وفي اعتقادنا أن ذلك كان نابعا من التدخل العربي أو بعض الدول العربية بعينها في رسم وتحديد شكل هذه العلاقة، وكانت ذات تأثير سلبي على مسار العلاقات الفلسطينية الأردنية، وسنتعرف على التفاصيل في سياق هذا المطلب.

وقد أُقِرَّ في هذا المؤتمر بعد اختتام اجتماعاته الميثاق القومي الفلسطيني، وهو الإطار الفكري للمنظمة، ومما نص عليه أن منظمة التحرير الفلسطينية مسئولة عن حركة الشعب الفلسطيني ونضاله من أجل تحرير وطنه، وتأييد جميع المساعي الدولية الهادفة إلى إقرار السلام على أساس الحق والتعاون الدولي الحر.

وتم إقرار النظام الأساسي لمنظمة التحرير، وينظر إلى الفلسطينيين جميعاً على أنهم أعضاء طبيعيين في المنظمة، وأن الشعب الفلسطيني القاعدة الكبرى لهذه المنظمة، وواجهت المنظمة وضعاً

---

(١) محمد مصالحة، سياسة المملكة الأردنية الهاشمية اتجاة القضية الفلسطينية(١٩٨٤-١٩٧٧)،رسالة دكتورة في العلوم السياسية،جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٨٢القاهرة، ص ٢٤٩.

دقيقاً في ممارسة مهامها، وأهمها كيفية إقامة علاقات وثيقة بين المنظمة والحكومات العربية وخاصة الأردن، وكيفية تجنب التصارع بين الأحزاب والاتجاهات المتناقضة داخل كيان المنظمة، وكيفية تنظيم الشعب الفلسطيني في الدول العربية سياسياً وعسكرياً.

لقد اتسمت علاقة منظمة التحرير مع الأردن في بداية الأمر بالتعاون، وأجريت لقاءات عمل بين الجانبين، أكدت فيها على أن الأردن يؤمن بالعمل العربي الجماعي لخدمة الخطة العربية الواحدة من أجل فلسطين، وأنه لن يكون اختلاف مع منظمة التحرير، إذا عملت لتنفيذ هذه الخطة.

وأن الأردن لن يتدخل في تسمية أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، وأنه يبارك تعيين أردنيين من الضفة الشرقية في اللجنة؛ لأن الأردن لا يفرق بين فلسطيني وأردني[١].

ولكن بعد عام ١٩٦٥، بدأت العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير بالتصدع، وأصبحت محاور الخلاف بينهما موضوع الوحدة الوطنية الأردنية الفلسطينية إذ تمسك الأردن بأن جميع المواطنين في الضفتين الشرقية والغربية، هم مواطنون أردنيون في دولة لها دستورها ومؤسساتها وقوانينها ونظام حكمها، وأخذ الملك حسين يشدد في دعوته للمسئولين على "التركيز على تعميق وحدة الأسرة والمساواة بين أفرادها"، وأن المفهوم القومي للوحدة إنما يتبلور على الصعيد الداخلي بترسيخ وحدة المواطنين في الدولة الأردنية. وأعلن الملك في ٤/تشرين الأول (أكتوبر)١٩٦٥ رفضه لأي تنظيم، واعتبر كل دعوة لا يقصد منها إلا تفتيت الكيان الأردني، وفي المقابل طالبت منظمة التحرير بتسهيل تنفيذ مهامها بإطلاق يدها للتنظيم الشعبي، وتطبيق الجباية الشعبية، وإنشاء جيش التحرير الفلسطيني في الأردن .

لكن الحكومة الأردنية رأت أن تجنيد المواطنين في جيشين ضمن الدولة الأردنية، هو مظهر للتمييز ذو صبغة إقليمية، ويتنافى مع سلطة الدولة على رعاياها، ويؤدي إلى تفكيك التكامل الوطني للمجتمع الأردني.

إلا أن إقامة الكيان الفلسطيني عام ١٩٦٤، قد بدأ وكأنه يجسد آمال الفلسطينيين في إبراز الهوية الفلسطينية، بينما تمسكت الأردن بالوحدة الوطنية للأردنيين والفلسطينيين، ومن هذه الزاوية ظهر تناقض واضح بين ما يعنيه إقامة كيان فلسطيني، والوحدة الوطنية داخل الأردن، وهو وضع يختلف عنه في بقية الدول العربية المضيفة للفلسطينيين. وفي هذا الصدد يقول عبدالمنعم الرفاعي[٢] وزير الخارجية الأردني الأسبق عن معارضة الأردن إنشاء حكومة فلسطينية، أنها تتنافى مع الاتحاد

---

(١) محمد مصالحة، مصدر سابق، ص ٢٥١.

(٢) عبدالمنعم طالب أحمد الرفاعي ولد في صور (لبنان) في ٢٣ شباط ١٩١٧، شغل مناصب عليا، منها رئيساً للوزراء عام ١٩٦٩ و١٩٧٠ ثم عضواً في مجلس الأعيان، ثم مستشاراً للمغفور له الملك الحسين بن طلال، وممثلاً له، توفي في ١٧ تشرين الاول ١٩٨٥.

أي التداخل في الشخصية الفلسطينية والشخصية الأردنية، والمتمثل بوحدة المملكة الأردنية الهاشمية بضفتيها ووحدة كيانها والمنعكس في ولاء أهل الضفة الغربية رغم وقوعهم تحت الاحتلال الإسرائيلي(١).

ولكن ينطلق موقف منظمة التحرير في إعادة بناء الكيان الفلسطيني من أن إعطاء الشعب الفلسطيني دوراً في العمل العربي السياسي والعسكري من أجل فلسطين، يستوجب إعادة تنظيمه بعد أن تمزق أشتاتاً إثر نكبة عام ١٩٤٨. وهذا ما يطلق عليه بتجديد فكرة النهوض الفلسطيني، كما تهدف المنظمة دعوة المواطن الأردني من أصل فلسطيني، أن ينتخب عنه ممثلين في المجلس الوطني الفلسطيني، وأن يشارك في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وبقية أجهزتها، وكذلك تدريبهم على السلاح، والانخراط في وحدات جيش التحرير في الأردن، والقيام بالتعبئة العسكرية للفلسطينيين في الأردن؛ لكن الحكومة الأردنية اعتبرت هذه التوجهات درباً من ازدواجية الجهد، وكانت الأردن قد أعلنت موافقتها على التعاون مع منظمة التحرير على منهاج للعمل المشترك، من أجل تعبئة كل جهد ضمن شروط المصلحة الحقيقية لقضية فلسطين، والأسس القومية والعسكرية العملية في المعركة ضد إسرائيل.

ومن هنا، تستند العلاقة الخاصة التي تربط الأردن وفلسطين إلى جذور تاريخية، تجسدت في أبعاد وحقائق موضوعية عديدة جغرافية وسكانية واقتصادية واجتماعية وثقافية ووجدانية، وعليه فإن الحديث عن خصوصية هذه العلاقة ليس وليد تأمل ذهني مجرد؛ لتبرير قناعة سياسية أو أيدولوجية مسبقة، حيث كانت السمة العامة لنضالات الشعبان الفلسطيني والأردني في أوائل القرن العشرين سمة قوية غير مقيدة بالحدود الاستعمارية التي رسمت بعد الحرب العالمية الأولى. فالوعي بحقيقة الترابط الوثيق بين نضالات مناطق ما كان يعرف بسوريا الطبيعية، انعكس على رؤية الحركات الوطنية في أجزاء بلاد الشام عندما كانت بصدد صياغة برامجها القطرية التي تأثرت بمستجدات ما بعد الحرب العالمية الأولى؛ كحرمان العرب من استقلالهم في دولة موحدة، وفرض الانتداب الاستعماري عليهم، وزرع المشروع الصهيوني على أرض فلسطين. وما يعنينا هنا، هو التأكيد على أن الوعي بالترابط الوثيق بين أجزاء بلاد الشام كان انعكاساً للبيئة الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما ميز هذه المنطقة خاصة الجزئين الجنوبيين منها الأردن وفلسطين بقدر واسع من التداخل والتمازج، الذي لا يمكن فصله عبر التاريخ، فمنذ العهود المبكرة ما قبل الإسلامية كانت الأردن وفلسطين جزء من سوريا في ولاية واحدة في العهد الفارسي، أطلق عليها اسم "عبر النهر" أي غربي نهر الفرات. أما في العهد الإسلامي، فكان التقسيم الإداري العسكري مختلف، حيث كانت سوريا ومن ضمنها فلسطين والأردن، إحدى أهم أمصار الدولة الإسلامية التي تبعت دار الخلافة. وفي عهد عمر بن الخطاب ﷺ، تألفت الشام من أربع أجناد حمص

(١) محمد مصالحة، مصدر سابق، ص ٢٥٢.

ودمشق والأردن وفلسطين، وفي العهد الأموي إلى خمسة أجناد دمشق وحمص وفلسطين والأردن وقنسرين، وفي العهد العباسي سلخت فلسطين عن الشام كولاية مستقلة مركزها الرملة، ونشأت ولاية الأردن ومركزها طبريا، وفي عهد المماليك قسمت بلاد الشام إلى نيابات، وكانت فلسطين الحالية ثلاث نيابات والأردن الراهنة من نيابة الكرك وجزء من نيابة دمشق، وفي العهد العثماني قسمت الشام بموجب نظام إداري إلى ثلاث ولايات دمشق وحلب وطرابلس، وضمت وحدات إدارية "سناجق" وكانت السناجق التي تغطي فلسطين والأردن تابعة لايالة دمشق، وفيما بعد تبع بعض مناطق فلسطين لايالة صيدا الذي نقل فيما بعد مركزها إلى عكا، وتبع لواء القدس لها، أما أجزاء شرقي الأردن فربط سنجق عجلون بمتصرفية نابلس، والرمثا بسنجق حوران، ومناطق غور الأردن لطبريا، وقضاء البلقاء ومركزه السلط لمتصرفية نابلس[١].

وما نريد أن نؤكده مما سبق، أن فلسطين والأردن على الدوام كانت جزءًا من الوحدات الإدارية الأكبر التي شملت بلاد الشام، وكانت شديد التقارب والتداخل بكل ما يترتب على ذلك من اتصال اجتماعي واقتصادي وسكاني، وأيضا التأكيد على أن العلاقات الفلسطينية الأردنية سبقت نشوء الدولة الأردنية في نيسان (إبريل) ١٩٢١، وسبقت تبلور القيادة الرسمية للشعب الفلسطيني، حيث كانت علاقة عضوية برابط الانتماء القومي والتجاور والتضامن والإسناد المتبادل.

فكان وجهاء وشيوخ مناطق الأردن يعبرون عن رفضهم لتهويد فلسطين واستيطانها، ودعمهم لعروبتها واستقلالها، واستعدادهم للقتال إلى جانب شعبها، فكان الوطنيون الأردنيون ينظمون غارات مسلحة على المستعمرات الصهيونية في فلسطين[٢].

هذا التاريخ الحافل بأشكال عدة من التضامن والوحدة والتآلف والتعاون بين الأشقاء الفلسطينيين والأردنيين وحقيقة العلاقة العضوية بينهما لا يمكن أن يتأثر بأي محاولة صهيونية للنيل من وحدة الشعبين، ووحدة التاريخ والمصير الواحد والهدف الواحد، بالرغم من أن ساسة إسرائيل وقياداتها الحزبية كانت تهدف من وراء طرحها للخيار الأردني ولمؤامرة الوطن البديل فسخ أو زرع الفرقة بين الأردن وفلسطين، ولا يمكن لنا أن نتنكر للتأثير المحدود لهذه السياسة على العلاقات الفلسطينية الأردنية وخاصة في ظل الطرح المستمر لمؤامرة الوطن البديل من قبل قادة إسرائيل، وحيث عمدت السياسة الإسرائيلية محاولات عدة لإظهار الأردن تارة في صورة الدولة العازلة ما بين دولتهم وبين المحيط العربي، وأنها حاجز حماية للمشروع الصهيوني في فلسطين، وتارة أخرى إظهار الأردن

---

(١) أسعد عبدالرحمن وهاني الحوراني، تطور مفهوم العلاقات الأردنية الفلسطينية، السياسة الفلسطينية، السنة الثالثة، العدد العاشر، ربيع ١٩٩٦، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين ص ٦٣.

(٢) يعقوب كامل الدجاني، الدور الذي لعبة أبناء شرقي الأردن في مؤازرة عرب فلسطين في نضالهم ١٩٠٨-١٩٤٨، المكتبة الوطنية، عمان الاردن، ط١، ١٩٩١، ص٢٧.

دولة ذات وظيفة إقليمية، لكن المنطق يؤكد أنه ليس من العقلانية أو الرشادة أن تؤثر هذه الأطروحات الإسرائيلية على العلاقات الأردنية الفلسطينية ونقصد إثارة فتنة الوطن البديل لأن إسرائيل في أطروحتها إنما هي تنسج المؤامرة والمكيدة للأردن ولفلسطين هادفة في ذلك إيجاد الفرقة والصراع بين الأشقاء فحقيقة العلاقات التاريخية بين البلدين يجب أن تكون أكبر من كل مؤامرة، لذلك عملت السياسة الفلسطينية على تجاوز كل العقبات لاستمرارية علاقة التعاون على أساس المصلحة المشتركة بين الأردن وفلسطين إدراكا منها أن أي خلاف فلسطيني أردني يعني تمكن إسرائيل من تنفيذ مشاريعها ومخططاتها التي تستهدف الأردن وفلسطين شعبا وقيادة خاصة في ظل طرحها المتكرر لما يسمى بالوطن البديل، ونجد إجماعا فلسطينيا حول الموقف من الوطن البديل.

فإلى جانب موقف منظمة التحرير، كان موقف لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) الذي عبر عنه عضو المكتب السياسي للحركة عزت الرشق في تصريح صحفي اعتبر فيه، أن أمن الأردن واستقراره أمر مقدس، مؤكداً رفض الحركة كل أشكال مؤامرة الوطن البديل، وأكد أن علاقة حركته بالأردن متطورة وفي طريقها نحو الاستمرارية الأفضل، منوهاً إلى وجود تفاهمات كثيرة بين الجانبين على العديد من الملفات المشتركة(١).

وفي كلمة لرئيس الهيئة الإسلامية العليا وخطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري، أفتى فيها بعدم جواز تبادل الأراضي مع إسرائيل، وقد أفتى رئيس الهيئة الإسلامية العليا بهذه الفتوى بعد أن أعلنت قيادة السلطة الفلسطينية والجامعة العربية مؤخرا القبول بهذا المبدأ في إطار المفاوضات، وقال الشيخ صبري في فتواه: "إن تبادل الأراضي صورة من صور التنازل. وأضاف: فلسطين هي أرض الإسراء والمعراج، وأرض المحشر والمنشر، وبالتالي فإنها غير قابلة للبيع أو المتاجرة أو المفاوضات أو المساومات، وأرض فلسطين هي وقف إسلامي، ومباركة، ولا يوجد مسلم في جميع أنحاء المعمورة، يملك الحق في التنازل عن أية ذرة تراب من أرض فلسطين، والموافقة على مشروع الوطن البديل وتبادل الأراضي، فشلت لأن فلسطين أرض مقدسة ولا مجال للتنازل عنها(٢).

وفي نداء للأمينين العامين للجبهتين الشعبية والديمقراطية، يدعون فيه إلى مواجهة مشروع الإدارة الذاتية في الأراضي المحتلة من دمشق في ١٣/أيلول (سبتمبر)١٩٩٢، باعتبار فرض حل بوجود حكم إداري ذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة لا يستجيب للحدود الدنيا من مصالح الشعب الفلسطيني الوطنية الحيوية، ولا يلبي حقوقه الوطنية، ويجزأ القضية ويهدد وحدة الشعب الفلسطيني، ويتجاوز حقه في التحرر من الاحتلال الإسرائيلي وتقرير مصيره على أرضه، ويتنكر لحق اللاجئين

---

(١) صحيفة الدستور الأردنية، الثلاثاء، ١٤ / ٨ / ٢٠١٢ م.

(٢) عكرمة صبري يفتي بحرمة "تبادل الأراضي" مع الاحتلال، فلسطين أون لاين، ٢٠١٣/٥/١٩م، http: www.felesteen.ps

من أبناء الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنهم، ويتجاهل موضوع القدس، ويكرس الاستيطان، وينتقص إلى حد الإلغاء من السيادة الوطنية الفلسطينية على أرض فلسطين. وكانت دعوتهم لأبناء الشعب الفلسطيني لأن يقاوموا هذا الحل التصفوي، وإسقاطه بالعمل الجماهيري الوحدوي، والإعلان عن إرادة الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير والاستقلال، كما تم الدعوة في بيان الأمينين العامين جورج حبش، ونايف حواتمة لمواصلة الانتفاضة الفلسطينية، وإلى وحدة الشعب الفلسطيني من حولها، من أجل البرنامج الوطني برنامج حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، كما دعوا لرفض الحكم الذاتي الإداري الذي اعتبروه أداة تقسيم الشعب الفلسطيني، وطمس هوية الوطنية، ودعوا لإعلاء الصوت في رفض التوطين والوطن البديل والتهجير، مؤكدين بدعوتهم بأنهم لا يبحثون عن أرض كالحركة الصهيونية، بل شعب يناضل من أجل العودة إلى وطنه وتقرير مصيره على أرضه(١).

وتحاول إسرائيل استغلال هذه الظروف وطبيعة هذه العلاقة بين منظمة التحرير والنظام الأردني، في بلورة أحابيلها حول دعاوى الوطن البديل، وهذا ما يدعو الأردن ومنظمة التحرير لإعادة النظر في علاقتهما، والتي تطورت فيما بعد إلى علاقة التنسيق والتعاون، والابتعاد قدر الإمكان عن علاقة الشك والريبة والتنافس؛ لأن مثل هذه المواقف الفلسطينية المتعددة تفرض على واقع العلاقات الأردنية الفلسطينية، أن تكون منسجمة تمام الانسجام والتنسيق والتعاون والوحدة في الموقف، اتجاه أخطار المشروع الصهيوني برمته، وخاصة خطر مؤامرة الوطن البديل والذى يستهدف فلسطين والأردن على حد سواء.

وهنا نذكر قول الملك حسين: "نمت المقاومة في هذا البلد واستمرت؛ لأننا بهذا الحق المشروع، لنا حقنا في مقاومة الظلم والعدوان ومقاومة الاحتلال، نمت لأن الشعب هو الذي يقاوم هذا الاحتلال، ويقاوم هذا الظلم وهذا العدوان، نمت لأننا أردناها أن تنمو"(٢).

وهذا تعبير عن موقف واضح لابد من الأخذ به على الصعيد الفلسطيني؛ لتجاوز كل المفاهيم السلبية التي قد وجدت بفعل الأطروحات الإسرائيلية، وفي الحقيقة تأثر الموقف الفلسطيني من هذه الأطروحات وما ساعد على زيادة هذا التأثير البعد التاريخي في العلاقات الفلسطينية مع الأردن، كما سبق وأشرنا، والذي كان للهامش التاريخي لهذه العلاقة الدور الرئيس في تحديد حجم وشكل هذا التأثر، لكن سرعان ما اتخذ الموقف الفلسطيني الاتجاه المنطقي والعقلاني في تحديد العلاقة مع الأردن؛ لتكون علاقة في إطار التنسيق والتعاون والدعم المتبادل في إطار وحدة التاريخ والمصير والمستقبل، وهذا ما عبر عنه جميع القيادات الفلسطينية بما فيهم قيادة حركة حماس وفق التصريحات

---

(١) بيان الأمينين العامين جورج حبش ونايف حواتمة ، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٣، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص٢١٨.

(٢) عبدالمنعم حمزة محمود، أسرار ومواقف، مصدر سابق، ص ١٢٥.

السابق ذكرها في هذا المطلب.

وفي المحصلة، يمكننا أن نجد ثلاث تيارات فلسطينية بمواقف مختلفة حول العلاقة بالأردن، وهذه المواقف تأثرت بالطرح الإسرائيلي لمؤامرة الوطن البديل.

فبعد تأسيس منظمة التحرير، وتأثير الأنظمة العربية آنذاك بمواقفها وسياستها، كانت سمة العلاقة بالأردن الشك والريبة والتنافس، وكانت هذه التيارات الثلاثة صاحبة نفوذ سياسي، وهى: تيار النزعة القطرية الفلسطينية، وتيار القوى الوطنية واليسارية الفلسطينية، وتيار القوى الإسلامية الفلسطينية.

أولاً: تيار النزعة القطرية الفلسطينية:

فتيار القطرية الفلسطينية داخل فلسطين، يدعو إلى علاقات فلسطينية مستقلة تماماً عن الجانب الأردني، ويدعو إلى اعتماد علاقات تعاون متبادل، ودوافع هذا التيار والذي يشكله بعض رموز التنظيمات الفلسطينية وآخرين، لديهم مصالح اقتصادية، ودوافع تتعلق بتعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية أمام الاحتلال الإسرائيلي، وفي الحقيقة خلفيات عداء سياسي مع النظام السياسي الأردني، ولا يمثل هذا التيار تأثيراً يذكر على الرأي العام الفلسطيني، ويتخذ من مؤامرة الوطن البديل غطاء له؛ لتبني مثل هذه المواقف والآراء، والتي لا تتماشى والطموح الفلسطيني والعربي، في إطار التعاون المشترك والوحدة العربية.

ثانياً: تيار القوى الوطنية واليسارية الفلسطينية:

أما تيار القوى الوطنية واليسارية في فلسطين، فهي تقبل علاقة كونفدرالية بعد إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، على أساس الاختيار الحر للشعبين الأردني والفلسطيني، وتعتبر طرح أي فكرة وحدوية بين الأردن وفلسطين قبل تحرير فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة مرفوضاً؛ لأنه سيشكل حالة من حالات تمرير مؤامرة الوطن البديل.

ثالثاً: تيار القوى الإسلامية الفلسطينية:

أما تيار القوى الإسلامية وتحديداً حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، فإنها ترفض أي علاقة وحدوية مع الأردن قبل تحرير فلسطين، مع الإصرار على تحقيق الوحدة بعد التحرير، وتعتبر الوحدة قبل التحرير والاستقلال خدمة مقدمة للعدو، دولة الكيان الإسرائيلي، وتمرير لمؤامرة تصفية القضية الفلسطينية في إطار الطرح الإسرائيلي لمؤامرة الوطن البديل[١]، فحماس تعبر عن موقفها انطلاقاً من المبدأ الإسلامي الذي يحض على الوحدة، استناداً لقوله تعالى: ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ**

(١) مقابلة اجراها الباحث مع د. عصام عدوان رئيس دائرة اللاجئين بحركة حماس

بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ آَيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران:١٠٣]. فهذا المنطق الإسلامي، يدعو إلى الوحدة مهما كانت درجتها، فحماس ترفض أي علاقة وحدوية بين الأردن وفلسطين في ظل أوسلو ووادي عربة، وتعتبر بداية العلاقة الوحدوية مع الأردن هو تحرير الأرض الفلسطينية، والحديث عن علاقة وحدوية في ظل إفرازات أوسلو مرفوضة، فلابد من التحرير والسيادة، والحدود الواضحة والقرار المستقل، وبعدها تطرح حماس فكرة الوحدة للاستفتاء الشعبي، مع تأكيدها على أنها تؤيد الوحدة بعد تحرير فلسطين(١).

فمن الواضح لنا، أن هذا الموقف نابع من أبعاد أيديولوجية وعقائدية، لكنها قريبة من الموقف الرسمي الفلسطيني الداعي لقيام دولة فلسطينية مستقلة أولاً، يليها علاقة وحدوية مع الأردن لأن عكس ذلك يعني تنفيذ مؤامرة الوطن البديل على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وترى حماس أن قيام وحدة أردنية فلسطينية قبل تحرير فلسطين، بمثابة استجابة للمشروع الصهيوني، وإقامة الوطن البديل للفلسطينيين في الأردن، مع رؤيتها لحدود الدولة الفلسطينية لتشمل فلسطين الانتدابية بأكملها، فحماس لن تمانع من إقامة وحدة في ظل دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧، باعتبار أن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة انتهاء وتجاوز لمؤامرة الوطن البديل. والحقيقة أن حماس تشكل ثقلاً شعبياً وقوة سياسية مؤثرة، وتتضح مواقف هذه التيارات الفلسطينية من خلال دراسة لقياس الاتجاهات العامة للشعبين الأردني والفلسطيني، قام بها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، ومركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس خلال فترتين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧، وظهر فيها أن معظم الفلسطينيين يؤيدون وحدة كونفدرالية أولاً، والاندماجية ثانياً(٢).

وهنا يؤكد الملك حسين فيما يتعلق بتوجهه لإعلان قرار فك الارتباط أن ليس له مصلحة إلا أن يمارس الشعب الفلسطيني واجباته ومسؤولياته نحو القضية الكبرى، فيقول "لقد بادرنا في الأردن بحكم تلاحمنا مع القضية الفلسطينية، ومواكبتنا لها والتزامنا بالمسؤولية القومية في العمل على إبراز الهوية والشخصية الفلسطينية، وتعزيز الانتفاضة بإعلان فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية تجاوباً مع التوجه العربي، ومع مطالب الشعب الفلسطيني وقيادته"(٣).

وهذا يعني أن الأردن أفسح المجال لمنظمة التحرير، أن تتخلى عن شكوكها، وتتجه نحو المجتمع الدولي من أجل حوار جدي حول تصورها للمستقبل، بعيداً عن الشك والريبة من الأردن وموقفها الذي بات واضحاً بخصوص التمثيل الفلسطيني، وكذلك الرفض الأردني لمؤامرة الوطن البديل.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر جدول رقم (١٤) يبين نسبة التأييد لشكل من اشكال الوحدة بين فلسطين والاردن.

(٣) تيسير فارس، خيار الكونفدرالية والتسوية النهائية، مصدر سابق، ص٩٠.

إن العلاقة بين منظمة التحرير والأردن والظروف التاريخية التي حكمتها، خاصةً من تلك الظروف استهداف إسرائيل للأردن ومنظمة التحرير وفلسطين في طرحها لمؤامرة الوطن البديل مستغلة في ذلك سمة التوتر في معظم الفترات في العلاقة الرسمية الأردنية الفلسطينية، والتي برزت منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع عام ١٩٦٧، حيث تنازع الأردن والمنظمة على تمثيل الشعب الفلسطيني، إذ حاول الأردن منذ النكبة الأولى عام ١٩٤٨، عرض نفسه على أنه مرجعية سياسية واقتصادية وقانونية للفلسطينيين، وقد شكلت منظمة التحرير الفلسطينية بعد إنشائها عام ١٩٦٤، تحدياً لهذه المرجعية(١).

وبالرغم من القرار الأردني في تموز (يوليو) ١٩٨٨، بفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، إلا أن الوفد الفلسطيني المفاوض ما كان ليدخل مفاوضات مدريد إلا تحت المظلة الأردنية، وفي هذه المرحلة شهدت العلاقات تحسناً ملحوظاً، وقدراً ملموساً من التنسيق بين الجانبين، حتى انفصال الوفدين بعد الموافقة الإسرائيلية، لكن اتفاق أوسلو في الحقيقة الذي تم صياغته بشكل سري بين قيادة المنظمة وإسرائيل أعاد سمة التوتر للعلاقات الأردنية الفلسطينية مجدداً، خاصةً أن الأردن تخوف من أن يُشكل هذا الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني تحالفاً جديداً بين قيادة منظمة التحرير وإسرائيل موجهاً ضد مصالحه(٢).

يقول أسامة أبو نحل: "وافقت إسرائيل على فصل الوفد الفلسطيني عن الوفد الأردني في مسار التفاوض معها؛ لأن إسرائيل وجدت أن الكمثرى الفلسطينية، باتت ناضجة لقطف ثمارها، بعد أن زرعت الشك بين القيادة الفلسطينية والوفد المفاوض لها في واشنطن، وخشيت هذه القيادة من أن يكون أعضاء هذا الوفد هم المخولون دونها، كما أوهمت القيادة الفلسطينية بأنه في حال فشل المفاوضات بين الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني، فسوف تعمد إسرائيل إلى إبرام اتفاق مع الوفد السوري، مما دفع القيادة الفلسطينية؛ للتعجيل بالموافقة على مسار أوسلو السرِّي فكان ما كان من تنازلات مؤلمة.. والحقيقة فإن سرعة القيادة الفلسطينية، وتلهفها للتفاوض سرًّا في أوسلو زرع شرخا واسعاً بين الوفود العربية التي أحسَّت بأن الفلسطينيين قد تخلَّوا عنهم، رغم الاتفاق المسبق بين هذه الوفود على وحدة المسارات التفاوضيَّة، فبات الفلسطينيون يتفاوضون مع إسرائيل، دون سند عربي، اللهم المساندة المصرية التي أوصلتهم إلى ما وصلوا إليه من تجزئة قضيتهم"(٣).

لكن سرعان ما أن الأردن عاد وأيد هذا الاتفاق، بعد أن كان قد اعتبره قد أحدث فجوة في جدار

---

(١) محمود داود، العلاقات الأردنية الفلسطينية بين مشاريع الكونفدرالية والوطن البديل، قضايا دولية، العدد ٢١٢، ٢٤-٣٠ يناير ١٩٩٤، ص١٧.

(٢) محمد صقر وآخرون، المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط٢، ٢٠٠٠، ص٤٦.

(٣) إضافات مقدمة من أ. د. أسامة أبو نحل – أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر بغزة-.

التنسيق العربي، لكن بتلقي الأردن إيضاحات من الفلسطينيين، أعلن الأردن تأييده لمنظمة التحرير واتفاقها مع إسرائيل، وعاد التوتر من جديد بعد ما تردد عن السلطة الفلسطينية من توقيع الاتفاق الاقتصادي مع الأردن، مما أثار تخوفاً أردنياً من تهميش دوره الاقتصادي في الضفة الغربية، وهنا جاءت تهديدات الملك حسين لمنظمة التحرير بضرورة توقيع الاتفاق الاقتصادي خلال مدة وجيزة، جاء ذلك في خطاب ألقاه أمام كبار قادة الجيش في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣، مما دفع منظمة التحرير إلى إبرام الاتفاق الاقتصادي مع الأردن في ٧/كانون الثاني (يناير)١٩٩٤[١].

وقد نصت هذه الاتفاقية الأردنية الفلسطينية، "على اعتماد الدينار الأردني عملة تداول رئيسية في الضفة والقطاع في المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي، وإشراف البنك المركزي الأردني على السياسات النقدية، وفتح فروع البنوك في الضفة والقطاع، وكذلك تشجيع التبادل التجاري للمنتوجات الوطنية بين الطرفين، وإنشاء لجنة لهذا الغرض". ومن الواضح تخوفات الأردن من أي حراك لمنظمة التحرير وتوقيعها على اتفاقية اقتصادية مع إسرائيل، تُهمش الدور الأردني في الضفة الغربية المحتلة، تلك الاتفاقية التي عُقدت في ٢٩/نيسان (إبريل)١٩٩٤ ، "حيث سيُشكل الشيكل الإسرائيلي وسيلة دفع قانونية في أراضي الحكم الذاتي، باعتباره أحد عملات التداول الرئيسية، وكذلك نص على إنشاء سلطة نقد فلسطينية"[٢].

مما ولَّد قناعة لدى الأردن، بأن السلطة الفلسطينية تحاول الالتفاف على الأردن، وتعطيل استفادته من المشاريع الاقتصادية المطروحة، وتأثر الأردن بسياسته اتجاه منظمة التحرير حتى "يُعتقد أن الاستراتيجية الفلسطينية، تهدف إلى إبعاد أي دور للأردن في صَوغ مستقبل الكيان الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وأنها تعكس مدى تخوف القيادة الفلسطينية من توسع النفوذ الأردني في تلك الأراضي، بحكم البنية السكانية في الأردن، إضافة إلى العلاقات التاريخية التي تربط الأردن بالضفة الغربية"[٣].

ورداً على ذلك، نجد أن الأردن استهدف من وراء توقيعه لمعاهدة وادي عربة، التعاون المباشر مع الولايات المتحدة وإسرائيل، خوفاً من أن تتحول أرضه إلى وطن بديل للفلسطينيين أو أن يقف وحيداً في مواجهة الاتفاق الاقتصادي الإسرائيلي الفلسطيني، في ظل معاناته من ضائقة اقتصادية خانقة.

---

(١) جواد الحمد وآخرون، المعاهدة الأردنية، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط٢، ٢٠٠٠، عمان/ الأردن، ص٣٥.

(٢) نص الاتفاق الأردني الفلسطيني المشترك ١٩٩٤/١/٧، نقلاً عن مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ١٧، شتاء ١٩٩٤.

(٣) سلامة نعمات، تدهور العلاقات الأردنية الفلسطينية، صحيفة الحياة، لندن، الاثنين ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٩٤، عدد ١١٥٠٩.

فلذلك عمدت إسرائيل إلى إثارة الخلافات الأردنية الفلسطينية، في محاولة لإضعاف الطرف الفلسطيني، حيث أن التوسع الإسرائيلي جغرافياً بعد حرب ١٩٦٧، والاستيلاء على هضبة الجولان السورية والضفة الغربية وقطاع غزة، قد رافقه تحولات سكانية وديموغرافية وسياسية هددت إسرائيل في وجودها على المدى البعيد، في إطار خطر المعادلة السكانية لتحول اليهود إلى أقلية سكانية، وانقلاب المعادلة السكانية لصالح العرب لاسيما أن النمو الديمغرافي عند الفلسطينيين أسرع منه عند الإسرائيليين، وهذا أثار نقاشاً مستفيضاً حول هذه المسألة في دوائر القرار الإسرائيلي، وطُرح العديد من المشاريع والخيارات تراوح ما بين الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية، وهي مشروع حزب العمل الإسرائيلي المقبول إلى حد ما عربياً ومشروع الوطن البديل الذي يؤيده اليمين الإسرائيلي(١).

ونرى أن الطرحين ما هما الا وجهين لعملة واحدة؛ لذا لابد من أن نكون حذرين من الأطروحات الإسرائيلية باعتبارها أطروحات تصفوية للقضية الفلسطينية والحقوق العربية، فاليمين الإسرائيلي القائم على فلسفة الترانسفير القصري للعرب إلى الضفة الشرقية من النهر لا يمكنه تنفيذ مشروعه في هذه المرحلة، لكن مشروع حزب العمل الإسرائيلي الذي يؤيد فكرة الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية يعني أن يكون الأردن على المدى البعيد وطناً بديلاً نظراً لإمكانية حدوث هجرات طوعية إلى الأردن.

والجدير ذكره، أنه لم يرد في نصوص المعاهدة الأردنية الإسرائيلية ما يمنع وقوع مثل هذه الهجرات المحتملة، حيث اقتصر المنع على الهجرات القصرية كما ورد في المادة (٢، ٦).

ويُستفاد من ذلك أن تفكير حزب العمل باتجاه الحل الكونفدرالي بين السلطة الفلسطينية والأردن، ينطلق من برنامج الحزب لإقامة الوطن البديل في الضفة الشرقية للنهر والتخلص من العبء السكاني في الضفة الغربية والقطاع لمصلحة نقاء الدولة العبرية واستقرارها الداخلي واستفرادها بالثروات الفلسطينية، وبذلك يتضح أن الأحزاب الرئيسية في إسرائيل متفقة على إقامة الوطن البديل في الضفة الشرقية لنهر الأردن، وإن كانا يختلفان في الأسلوب والمدى الزمني اللازم لتنفيذ هذا المشروع(٢)، وهذا ما تطرقنا له في الفصل الثاني من دراستنا هذه.

لكن في الحقيقة لا يمكن أن نأخذ من ذلك الطرح، إلا ما يتعلق في التفكير الإسرائيلي ومؤامراتهم على الأردن وفلسطين على حدٍ سواء وسعيهم الحقيقي لجعل مؤامرة الوطن البديل مجسدة على أرض الواقع، وهذا ما يسعون إليه ويأملون، لكن فكرة الكونفدرالية بعد تحرير فلسطين في رأي لم ولن تؤدي إلى وطن بديل لأن الكونفدرالية تعني إقامة اتحاد بين كيانين ودولتين أي الدولة الأردنية والدولة الفلسطينية، فلا يمكن أن نعتبر الكونفدرالية قد تسوقنا إلى ما يُسمى مؤامرة الوطن البديل. ونجد

(١) محمود داود، قضايا دولية، مرجع سابق، عدد ٢١٢، ٣٠-٢٤يناير ١٩٩٤، ص١٧.

(٢) محمد صقر، المعاهدة الأردنية، مركز الدراسات الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٤٣.

استهداف الوحدة الفلسطينية الأردنية والوحدة الوطنية الأردنية من قبل أعداء الأردن وفلسطين من خلال افتعال بالونات إعلامية تثير الشك وعدم الثقة بين الأردنيين والفلسطينيين وهذه البالونات الإعلامية ومن يتجاوب معها إنما جزء من المؤامرة مؤامرة الوطن البديل لذا لابد من عدم الاكتراث لمثل هذه البالونات.

فعلى سبيل المثال: نجد ما نقلته وكالة عمون الإخبارية لترجمة لبرقية نشرها موقع ويكيليكس حول صفقة كيري، تتمثل باستعداد الفلسطينيين في الأردن للتخلي عن حق العودة مقابل اندماجهم في النظام السياسي الأردني، وهذا افتراء على الأردنيين من أصل فلسطينيي وعلى الشعب الفلسطيني كله، وأسهمت البرقية في الحديث عن الفجوة الموجودة بين الأردنيين من أصول فلسطينية والشرق أردنيين، وأولت لبعض المواقف والتصريحات لأردنيين من أصل فلسطيني، مدعية أن عدنان أبو عودة ينقد قلة الفلسطينيين في البرلمان والحكومة(١).

وأن عريب الرنتاوي يدعو لتحويل النظام في الأردن إلى نظام الملكية الدستورية، ويطالب بتوزيع السلطات بشكل عادل، وزيادة الضغط الخارجي على حكومة الأردن من أجل فرض حقوق متساوية للفلسطينيين، ومؤكدة أن رنتاوي يطالب بضرورة العدالة والمساواة بين المواطنين الأردنيين بغض النظر عن أصولهم(٢).

وحتي إن صدقت هذه البرقية المنشورة في موقع ويكيليكس، فإنه ينطبق عليها تلك الحكمة القائلة حق يراد به باطل لأن هذه الحقوق لا علاقة لها بمؤامرة الوطن البديل، لأننا نقرأ ونسمع باستمرار تأكيد الرنتاوي على التمسك بالثوابت الفلسطينية، ومن خلال اطلاعي علي العديد من المواقع الإخبارية والصحف الأردنية اتضح أن هناك من يحاول استغلال مثل هذه التصريحات والتسريبات المقصودة سلبيا ليؤثر على العلاقات الأردنية الفلسطينية ليتم تفسير هذه التسريبات وتأويلها بشكل يسئ للوجود الفلسطيني في الأردن ويزعزع الاستقرار بالمجتمع الأردني والنيل من الوحدة الوطنية الأردنية والأكثر من ذلك إقدام البعض لكيل الاتهامات للفلسطينيين تارة والأردنيين تارة أخري بمشاركتهم بالمؤامرة وهذا غير صحيح بالمطلق لأن الفلسطيني والأردني لن يتآمروا على أنفسهم. لذلك ما تُقْدِم عليه بعض المواقع الإخبارية والالكترونية يندرج ضمن خيوط المؤامرة على الأردن وفلسطين على حد سواء هادفين من ذلك زرع الشك وعدم الثقة مما يؤدي لإيجاد الفرقة في المجتمع الأردني وهذا ما سيؤثر على استقرار الأردن وقدرتها على التصدي ومواجهة مؤامرة الوطن البديل والتي لا توجد إلا في لبنات ومخططات الكيان الإسرائيلي.

وفي هذا الصدد كان خطاب الملك عبدالله الثاني أمام كبار مسؤولي المملكة الأردنية بتاريخ

---

(١) عدنان أبو عودة، الجزيرة نت، منشور في صحيفة فلسطين الصادرة بغزة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١١/٩/١٤.ص١٠

(٢) عريب الرنتاوي، صحيفة فلسطين الصادرة بغزة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١١/٩/١٤. مصدر سابق، ص١٠.

٢٣/شباط (فبراير)٢٠١٤ والذي أكد فيه أنه لا يوجد شيء اسمه (الوطن البديل)، وكلما كان هناك "جهد جدي في عملية السلام، يعود الحديث عن وهم ما يسمى بالوطن البديل"، وشدّد الملك عبدالله الثاني على أن "الأردن هو الأردن، وفلسطين هي فلسطين ولا شيء غير ذلك"، "إلى متى سيستمر هذا الحديث؟ وأقولها مرة أخرى وأؤكد: الأردن هو الأردن، وفلسطين هي فلسطين. ول اشيء غير ذلك لا في الماضي، ولا اليوم، ولا في المستقبل"(١).

وفي لقاء للملك عبدالله الثاني مع رؤساء السلطات الثلاث التنفيذية – عبدالله النسور والتشريعية "الأعيان والنواب – عبدالرؤوف الروابدة وعاطف الطراونة" والقضائية – هشام التل، ورئيس المحكمة الدستورية طاهر حكمت إضافة لأعضاء المكتبين الدائمين لمجلسي الأعيان والنواب وحضر اللقاء رئيس الديوان الملكي الهاشمي فايز الطراونة، ووزير الخارجية وشؤون المغتربين ناصر جودة، وعماد فاخوري مدير مكتب الملك، أكد العاهل الهاشمي أنه كان يرغب في مناقشة هذا الموضوع قبل مغادرته في زيارته الأخيرة إلى الولايات المتحدة، غير أنه طرحه بعد عودته "مؤكداً لكي لا يقول أحد أنه بعد زيارته لأميركا تغيرت الأمور وحدث أمر جديد". وقال الملك عبدالله الثاني "قررت فتح هذا الموضوع بعد زيارتي". ترويجات ومزاعم وفي الأوان الأخير راجت معلومات لا أساس لها من الصحة واحتلت الشارع الأردني على مختلف الصعد تزعم أن هناك مشروعا أميركيا ينهي القضية الفلسطينية على عاتق الوطن والشعب الأردني(٢).

وفي هذا السياق يؤكد الملك عبدالله الثاني قائلاً: "للأسف، كما تلاحظوا إنه كل ما كان هناك جهد جدي في عملية السلام، يعود الحديث عن وهم الوطن البديل، وكأنه السلام... على حساب الأردن، موقفنا واضح وهو أن حديثنا سرياً أو أمام العالم، هو نفس الكلام". وحول ما يروجه البعض لما يسمى بالوطن البديل، أوضح العاهل الهاشمي "نحن نعلم كيف يحدث الموضوع منذ ١٥ عاماً، أو أكثر، حيث تبدأ الأمور في فصل الربيع من خلال نفس المجموعة، الذين يشحنون المجتمع الأردني، وبحلول الصيف، يشعر الناس بالخوف. ما يضطرني إلى تطمينهم بخطاب أو بمقابلة صحفية، ولكن هذا العام، وللأسف، بدأ الحديث عن ما يسمى بالوطن البديل مبكرا". وقال الملك عبدالله الثاني: "وللأسف نفس الجماعة الذين يعملون بهذا الاتجاه فالدعم للأردن والمصلحة الوطنية. يعني هذا إللي حسيته من كل الجهات إللي قعدت معهم بأميركا من الرئيس أوباما ومن الطرف البريطاني". ووصف العاهل الهاشمي ما تقوم به هذه المجموعة "بالفتنة"، مشددا على أن هناك قضايا أهم بالنسبة للأردن، يجب أن نركّز عليها، خصوصا فيما يتعلق بالإصلاح السياسي، والاقتصادي، "وما يجب أن نقوم به هو العمل بروح الفريق حتى نحل مشاكلنا

---

(١) نصر المجالي، عبدالله الثاني يحسم: الوطن البديل وهم. /http: //www.elaph.com

(٢) الديوان الملكي الهاشمي، موقف الأردن من ما يسمى الوطن البديل، ٢٣/شباط/٢٠١٤، http: //youtu.be/ek8CMPARXLc

الداخلية". وأكد أن الأهم دوما هو خدمة المواطن الأردني، "فالحديث عن الوطن البديل تشويش لا غير، وما يحدث أن هناك عددا قليلا يسعون إلى تمييز أنفسهم في الشارع الأردني"(١). وقال الملك عبدالله الثاني في هذا الصدد: "نحن نعرف هذه المجموعة وإذا تكرر هذا الموضوع العام القادم سوف نعلن من هم بالاسم"، داعيا جميع المواطنين إلى التصدي لمن يروج لما يسمى بالوطن البديل. وأضاف "إن شاء الله تكون هذه آخر مرة نتحدث فيها بهذا الموضوع، وقلتها أكثر من مرة، لكن المطلوب دعم الجميع في هذه القضية"(٢).

وهذا ينفي ويدحض كل الشائعات التي شهدتها الساحة الأردن اشتركت فيه بعض القوى السياسية والشعبية والنقابات وأعضاء برلمان وسياسيين تقلدوا مناصب رفيعة بالدولة الأردنية، حيث ذهب البعض في كل هذا الافتراءات إلى حد اتهام النظام الأردني والحكومة بأنهم موافقون على خطة لحل القضية الفلسطينية على حساب الأردن.

ورغم ذلك، إلا أن الطموح الهاشمي نجده في أفكار الدكتور عبدالسلام المجالي رئيس الوزراء الأردني السابق في محاضرة له بالأردن فقد ذكر "تصورات مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية واستشرف بها إمكانية اتفاق الدولة الفلسطينية المستقلة مع الأردن لإقامة دولة تسمي (الدولة العربية المتحدة/ الاتحادية) وذكر المجالي أنه سيتم فيها انتخاب الحكومة بطريقة ديمقراطية، كما يتم انتخاب النواب والأعيان مناصفة بين البلدين، أي بمعني إذا كان رئيس الوزراء من الأردن يكون رئيس مجلس النواب من فلسطين وهكذا، ويتبادل البلدان رئاسة كل سلطة، أي إذا كان رئيس الوزراء من الأردن يكون رئيس مجلس النواب من فلسطين، ويكون الملك عبدالله رئيسا للدولة العربية المتحدة ليس بصفته ملكا للأردن بل بصفته وريثا للسلالة الهاشمية ومظلة لجميع المواطنين(٣).

يقول الأستاذ محمد جمعة: "خصوصية الحالة الأردنية الفلسطينية المستمدة من اعتبارات الجغرافيا والديمغرافيا لا تجعل من الشأن الفلسطيني شأناً خارجياً، بل هو مشتبك بقوة وتلافيف سياسات الداخل الأردني، بحيث يمكن القول إنه جزء أساسي من أية مقاربة أردنية لتداعيات أحداث داخلية كالمطالبة بالإصلاح يرتبط بالمقاربة الأردنية للموضوع الفلسطيني بشكل عام ومسار التسوية

---

(١) محمد النجار، ملك الاردن الوطن البديل وهم، ٢٠١٤/٢/٢٤.

http: //aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/355ade81-5d54-41fc-9b88-0879ee90d7ba

(٢) أحمد أبو مطر، وأخيرا أكّد الملك عبدالله الثاني وجود يمين أردني يثير الفتنة، ٢٠١٤/٢/٢٧.

http: //www.alnaharnews.net/ar/news.php?maa=PrintMe&id=87750

(٣) بيسان عدوان، خيار الوطن البديل دولة فلسطين القادمة في الأردن، الحوار المتمدن–العدد: ١٣٤٩ – ٢٠٠٥ / ١٠ / ١٦ – ١٠: ١٥ المحور القضية الفلسطينية .

http: //www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=47997

بشكل خاص"[1].

وأخيراً يتضح لنا مدي تأثر سياسة منظمة التحرير اتجاه النظام الأردني والتي في اعتقادي لابد أن تتوج بمزيد من الثقة والتعاون والتنسيق المشترك لمواجهة أخطار المشروع الصهيوني وأبشعها خطورةً مؤامرة الوطن البديل والتي تستهدف الأردن وفلسطين على حد سواء فلماذا نتخذ من هذه الأخطار عامل لا بل عوامل للفرقة والعقل والمنطق.

(١) مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ محمد جمعة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٥.

المطلب الثاني

أثر مؤامرة الوطن البديل على موقف الفلسطينيين من عملية التسوية

يعتقد البعض أنه عند توقيع اتفاق أوسلو، كانت الصدمة للجمهور الفلسطيني في الأردن، مدركاً وبحس شعبي عفوي أن الاتفاق المذكور لا يُلبي أدنى تطلعاتهم، وأنه مدخل للتخلي عنهم، وخطوة نحو نسيانهم، بل إنه سيؤسس لواقع يدفع نحو التوطين، ومن ثم الأوطان البديلة وليس فقط الوطن البديل، الذي قاتلوا طويلاً لصده ومنعه.

وشعر اللاجئون الفلسطينيون، بأن قيادة منظمة التحرير تخلت عنهم سياسياً، بعد أن تخلت عنهم مالياً واجتماعياً[(١)].

يقول جميل المجدلاوي النائب في المجلس التشريعي: "ظل الموقف الفلسطيني الرسمي بكل أحزابه، يرفض الوطن البديل فكرة وسلوكاً سياسياً، إلي أن بدأت القيادة الفلسطينية المتنفذة تتساوق مع مشاريع التسوية التي أوصلتها إلي اتفاقيات أوسلو، وتواصل مسارها حتى المبادرة العربية عام ٢٠٠٢ التي تضمنت النص علي "حل متفق عليه لقضية اللاجئين"، وهو ما ينطوي ضمناً علي صيغة تقبل المساومة علي عودتهم كحق طبيعي، شخصي وجماعي، ومكفول بالقرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وخاصة القرار ١٩٤، الذي ينص على عودة اللاجئين وتعويضهم وليس (حلاً متفقاً عليه) فالاتفاق لن يكون إلا مع دولة إسرائيل، وهي لن تقبل أبداً أن يكون الحل هو عودة اللاجئين. في مثل هذه الحلول يكون توطين اللاجئين – أو أغلبهم – في أماكن تواجدهم أو أماكن أخرى مسألة جدية، وقد كانت وثيقة جنيف التي قاد المجموعة الفلسطينية فيها أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عبد ربه إحدى الصيغ لمثل هذا التوطين، وما يجري الآن في مفاوضات يقودها وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" ليس بعيداً عن هذا التوجه"[(٢)].

لقد جوبهت مشاريع التوطين ومؤامرة الوطن البديل بالرفض دوماً من اللاجئين الفلسطينيين، واعتبر الخطاب السياسي الفلسطيني دوماً أن لا بديل عن حق العودة، مظهراً منذ السبعينات تمسكه بالقرار الدولي (١٩٤) الذي جرى تأكيده في الدورات المتلاحقة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، والواقع أن الخطاب السياسي الفلسطيني لايزال حتى هذه اللحظة متمسكاً بحق العودة حلاً لقضية اللاجئين الفلسطينيين رافضاً لتوطينهم، وكل ما يتعلق بمؤامرة الوطن البديل، وجرى التأكيد على هذا الموقف في عدد كبير من التصريحات التي رافقت عملية التسوية، واعتبر عدد من المسؤولين الفلسطينيين أن التنازل عن حق العودة خط أحمر لا يمكن المساس به، غير أن هناك الكثير من

---

(١) بلال الحسن، اللاجئون الفلسطينيون المتاهة الخطرة، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦، ص٦٧.

(٢) مقابلة أجراها الباحث مع جميل المجدلاوي، النائب في المجلس التشريعي بغزة بتاريخ ٢٠١٤/١/١٤

المؤشرات على سير الأمور في اتجاه معاكس لهذه التصريحات، وللأسف بينت التجربة أن الخطوط الحُمر قد لا تعود كذلك في أي لحظة أو عند منعطفٍ تفاوضي، علماً أن جزءاً كبيراً من المؤشرات والتطورات يحدث في مناطق السلطة، أو يرتبط بسلوكها التفاوضي في التعاطي مع قضية اللاجئين، حيث يعيش في هذه المناطق عدد كبير منهم في مخيمات الضفة والقطاع، ولا تقتصر المؤشرات على الاتجاه نحو التوطين، وهو كما أسلفنا المرادف للوطن البديل على السلطة الفلسطينية فحسب، بل إنها صدرت عن أطراف عرب أيضاً[١].

ويقول إبراهيم ابراش: "كان من أهداف إسرائيل ومخططو التسوية، أن يكون تأسيس السلطة الفلسطينية حالة انقلابية على منظمة التحرير، وعلى المشروع الوطني كمشروع تحرر وطني، وإن كانت السنوات الأولى لتأسيس السلطة حملت آمالاً واعدة عند الفلسطينيين، إلا أن السلطة، وخصوصاً في مرحلة ما بعد أبو عمار، بدأت تنزلق تدريجياً بعيداً عن الآمال والطموحات الوطنية. ونعتقد أن الخلل الذي شاب ممارسات السلطة، سواء على مستوى الفساد الإداري والمالي، أو في مفاوضاتها مع إسرائيل، أو على مستوى الفوضى والانفلات الأمني، أعطى حركة حماس مزيداً من المبررات لتُقدِم على انشقاقها وانقلابها[٢].

ولابد من الإشارة في هذا السياق، أن الثورة الفلسطينية المعاصرة منذ عام ١٩٦٥، والانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧، هدفهما إيجاد الحل للمسألة الفلسطينية، وطرد الاحتلال، وتَبَنَّتَا برنامجاً وطنياً يقوم على تطبيق حق العودة للاجئين إلى وطنهم، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وممارسة حق تقرير المصير. ومن هنا يتمسك الشعب الفلسطيني بالقرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وتحديداً القرار (١٩٤) بتكريسه لحق عودة اللاجئين، ويدعو لدعم وكالة الغوث الأونروا مالياً؛ لتتمكن من توفير الخدمات الاجتماعية، رافضاً مشاريع تصفية الأونروا وتحويل صلاحياتها إلى الدول المُضيفة قبل تحقيق العودة، باعتبارها تجسد الالتزام الأُممي القانوني والسياسي لقضية اللاجئين[٣].

إن عملية التسوية قد أثرت على الموقف الفلسطيني شئنا أم أبينا، فمؤامرة الوطن البديل أحياناً يذهب البعض لأن يعتبرها نتيجة لهذا التأثُر.

حيث أن مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، كان من نتائجه أن المفاوضات جعلت من قضية اللاجئين موضوعاً دولياً، يتحمل فيه المجتمع الدولي المسؤولية وليس إسرائيل، وتم التركيز على تقديم

---

(١) نافذ أبو حسنة، اللاجئون الفلسطينيون ومخاطر إعلان الدولة، دورية شؤون الأوسط، عدد ٩٢، شباط ٢٠٠٠، ص٤٢.

(٢) إبراهيم أبراش: الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني، ٢٠١٢/١١/٤.
http: //amgadalarab.com

(٣) سهيل الناطور، مرجع سابق، ص٥٨.

الدعم لدول الشرق الأوسط؛ لتأمين فرص العمل للاجئين، وبذلك يتم تهجير الشعب الفلسطيني، وأيضاً وضع قضية اللاجئين بالمحادثات المتعددة لا الثنائية، يعني أن لا عودة ولا تعويض، فنجد وثيقة ستانفورد التي وقعها نبيل شعث والتي اعتمدت رسمياً، قد أوضحت أن فلسطين هي الضفة الغربية وقطاع غزة(١).

أي أن هناك تنازلاً عن الحقوق الفلسطينية خارج فلسطين الضفة الغربية والقطاع، وبذلك ألغت حق العودة للاجئ.

وبخصوص أوسلو عام ١٩٩٣ لا يوجد ما يشير إلى حق العودة، وكثيرة هي المؤشرات التي تجعلنا نضع علامات استفهام كبيرة حول تأثير الحق الفلسطيني بالمشاريع السياسية التصفوية للقضية الفلسطينية، والمتمثلة بمؤامرة الوطن البديل وحتى مسار عملية التسوية.

وفي هذا الإطار يقول أنيس فوزي قاسم: "في إعلان بلفور لم يشارك الفلسطينيون ولا في مفاوضات صك الانتداب، ولم يكونوا موجودين في مفاوضات قرار التقسيم، كانوا موجودين بشكل غير مباشر عن طريق الوفود العربية، لكن في أوسلو كنا الوحيدين". ويقول: "أنا أعتقد أن فك الارتباط خطاب الملك الذي أشار فيه فك الارتباط بين الضفة الغربية والضفة الشرقية، ربما كان يتصور الملك أن يقطع دابر الوطن البديل، لأنه هناك اتفاقية سرية بينه وبين شمعون بيرس في لندن في عام ١٩٨٧، حول موضوع الضفة الغربية، وبيريز لم يستطع الإيفاء بوعوده والأمريكان خذلوه، والقادة الإسرائيليين خذلوه، فيمكن أن الملك قال لهم خذوا الضفة الغربية ودبروا حالكم، الاتفاقية كانت بخصوص الإسرائيليين أن ينسحبوا من الضفة، ويُقام فيها حكم يرتبط بالأردن، وفي هذه الحالة فإن الأردن يكون قد أنقذ الضفة الغربية بشكل أو بآخر، والإسرائيليين يكونوا قد تخلصوا من عبء الاحتلال. لكن واضح، أن الإسرائيليين لم يوفوا بتعهداتهم للملك حسين، وأبقووا على المستوطنات، والملك حسين كأنه قال لهم هي الضفة الغربية دبروا حالكم فيها، ولسان حاله يقول أريد إنقاذ الضفة الشرقية، لكن يوم ما أنقذ الضفة الشرقية وقع معاهدة وادي عربة، وبعدها بأسبوع خرج الإسرائيليون يقولون أن الأردن وطن بديل، وعندهم نشيدهم نشيد الليكود نهر الأردن له ضفتان هذه لنا والأخرى لنا، ونعرف أن التاريخ الدبلوماسي سيء لموضوع الانتداب على فلسطين والأردن، كانت الأردن من ضمن إعلان بلفور، لكن تشرشل فسخ الضفة الشرقية عن الغربية لقناعة أنها ستكون هي الوطن البديل، والإسرائيليون كانوا يعرفون بأنها ستكون الوطن البديل، يعني من أيام والزمن كانوا يخططون منذ بداية تنفيذ المشروع الصهيوني أن تتحمل الأردن مخلفات هذا المشروع' ويقول قاسم مصر تاريخياً لا توجد لديها أطماع توسعية، وقطاع غزة بالنسبة لمصر عبارة عن عهدة مقدسة وعاملتها هكذا، لكن

(١) ناجح جرار وآخرون، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطين الشتات، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط٢، عمان، ٢٠٠٣، ص١٩١.

موضوع الانقسام الحاصل الآن، هو يعزز التوجهات والأفكار الإسرائيلية من الكتاب وقادة الرأي العام الإسرائيلي أنهم يقولوا غزة هي الدولة الفلسطينية، بنوسعها شوية بكم مئة كيلو متر، وممكن من سينا من كام من كيلو متر وبتصير هادي فلسطين، فهذا الانقسام سوف يعزز ويغذي هذه الأطروحات في الضفة الغربية مش وارد في الفكر الإسرائيلي موضوع الانسحاب ونحن سنطحن بالماء الاستمرار في المفاوضات.

ويرى القاسم أن إسرائيل احتلتنا في عام ١٩٦٧، فعليهم أن ينسحبوا من هذه الأراضي لنوقع اتفاقية سلام، لكن للأسف وقعنا ثماني اتفاقيات في أوسلو ولم تقبل إسرائيل بذلك، وكل هذه المحاولات تُسمى الحكم الذاتي وهو الحكم على الأشخاص دون الأرض، وهذا ما يجري عملياً والسلطة الفلسطينية بكل القصور الذهني الذي تتمتع به جميعها بلا استثناء عندها قصور ذهني، لدى السلطة في رام الله وغزة، وأنا قلت لمشعل، قلت له حين دخلت الانتخابات لم تعد على وضوء، لأنك دخلت في أوسلو وترشحت بموجب قوانين أوسلو، وبدك تتعامل مع السلطة الإسرائيلية بموجب اتفاقية أوسلو، فما تحكي لي على المقاومة، وما المقاومة لم تعد على وضوء مع الاحترام وتقديري لكل الدماء التي سالت من شبابنا في غزة، لكن كلهم سلطة غزة ورام الله تحت نفس مظلة أوسلو، ومن يدخل أوسلو هو ارتكب المعصية لم يعد على وضوء ولا يغفر له ربنا، ربنا لا يغفر الكبائر، هذه من الكبائر؛ لذلك عدم التوافق على إعادة بناء منظمة التحرير وعلى استمرار الانقسام كلها سيحاسب عليها أمام الله. ويقول: أنا في اعتقادي، أن هذا الانقسام سوف يعزز ويغذي كل الأطروحات هذه، باعتبار سوف نسمع أُطروحات أن غزة أعطوها أكم من مية كيلو، وفيها إنشؤوا دولة فلسطين، وابتعدوا عنا وانسوا الضفة الغربية. ولذلك أنا بأعتقد أن هذا الانقسام والانفصال بين جناحي الوطن والقياديين الرئيسيين في الساحة الفلسطينية، سوف يُغذي مجاناً مؤامرة الوطن البديل، وحتى ممكن بيكون أسهل على الإسرائيليين تفريغ الضفة من جزء كبير من سكانها، بسلطة هزيلة ضعيفة لم تستطع أن تلتحم مع غزة(١).

وعليه يؤكد إبراهيم أبراش، بأننا **إذا** تحدثنا عن الانقسام كتهديد وخروج عن المشروع الوطني، فقد آل حال السلطة ونهجها لحالة انقسام وخروج عن المشروع الوطني كان أخطر ما نتج عن ربط المشروع الوطني بقراري ٢٤٢ و٣٣٨ تحديداً، هو إفقاد هذا المشروع لاستقلاليته الوطنية وهي الاستقلالية التي دخلت المنظمة دفاعا عنها عدة حروب ومواجهات مع أكثر من دولة عربية، مع توقيع اتفاقية أوسلو، تم الانتقال من مشروع وطني مستقل-نسبياً- ومقاوم، لمشروع وطني خاضع لشروط تسوية غير متوازنة أو تسوية مغامرة؛ مما أدى لحدوث تصدع للإجماع الوطني حول هذا المشروع، وبالتالي غياب لاستراتيجية فلسطينية واضحة، سواء استراتيجية سلام أم استراتيجية مقاومة، وأصبح المشروع الوطني رهينة عملية سلمية انحرفت عن مسارها، وما أنتجت من اتفاقات. والأخطر

(١) مقابلة أجراها الباحث مع أ. د. أنيس فوزي قاسم في عمان بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٥.

من ذلك، أن النظام السياسي الذي مثلته السلطة، أصبح أسير الموافقة الإسرائيلية، حتى يجوز القول بأن إسرائيل أصبحت أحد مكونات النظام السياسي الذي مثلته السلطة الفلسطينية، فلم يعد من الممكن إنجاز هذا المشروع الذي يقول بدولة مستقلة في الضفة وغزة، إلا بانسحاب إسرائيل من هذه الأراضي، والانسحاب مرتبط بنجاح عملية التسوية، ونجاح العملية السلمية في ظل التوازنات الدولية الراهنة، مرتبط بالموافقة الإسرائيلية، وما يجعل الشرط الإسرائيلي شرط لزوم وضرورة لقيام المشروع الوطني هو الجغرافيا السياسية، حيث تفصل أراضي إسرائيل ما بين الضفة وغزة، وبالتالي استحالة التواصل ما بين شطري المشروع الوطني إلا بموافقة إسرائيل. ولنتصور أن الفلسطينيين في الضفة وغزة قاموا بتحرير هاتين المنطقتين من الاحتلال أو أجبر المجتمع الدولي إسرائيل على الانسحاب منهما، فكيف سيحدث التواصل بين المنطقتين دون موافقة إسرائيل؟[(١)].

وهذا تقصير خطير شديد وسام من قبل القيادة التي فاوضت في أوسلو، والأربعة الذين فاوضوا في أوسلو، أتمنى أن يأتي اليوم ليُحاكم في ظل حياتهم، وأن يحاكموا أمام محكمة الثورة لأنه أقسى ما جابهته القضية الفلسطينية من إعلان بلفور حتى اليوم هي اتفاقية أوسلو، وهي أكثر الاتفاقيات سُماً للقضية الفلسطينية، وسأُعطيك الأدلة على ذلك.

إسرائيل تعتبر أن هناك ثلاث وثائق أسس شرعيتها في القانون الدولي و في المسرح الدولي، وهي: إعلان بلفور، وصك الانتداب، وقرار التقسيم، نحن نعتبر أن الثلاثة هي مصدر النكبة، لكن هذه الثلاث وثائق التي كانت هي سبب النكبة، هي أرحم علينا من أوسلو، ودليلي على ذلك في إعلان بلفور، وهو ليس وعد هو إعلان، لأن الوعد مُلزم وهو لا يوجد فيه إلزام، لم ترد كلمة وعد في النص في إعلان بلفور، ورد فيه نص صريح وواضح قاطع إنه من المفهوم أن إنشاء الوطن القومي لليهود سوف لا يمس بالحقوق المدنية والدينية للجاليات غير اليهودية في فلسطين، يوجد نص حماية لنا في صك الانتداب في المادة (٥)، قالت يُمنع على سلطة الانتداب أن تؤجر أو تجزأ أو تقسم الإقليم الفلسطيني، مع التزامه بإقامة الوطن القومي اليهودي، يجب أن تقيم ضمن الوحدة الإقليمية فلسطين، فنحن كسبنا الوحدة الإقليمية لبلدنا سيُقام وطن قومي يهودي لا خلاف ... ... كحكم ذاتي يأخذ واجهة صفد وليس كل ضمن الوحدة الإقليمية لفلسطين أكثر من ذلك التفسير القانوني للعهدة المقدسية صكوك الانتداب كلها تقول الانتداب هو عهدة مقدسة في رقبة دولة الانتداب، لكي تمكن الشعوب من أن تقدم محكمة العدل الدولية ترجمت ذلك في (٤) قضايا، قالت الترجمة العملية للعهدة المقدمة هو الوصول بهذه الشعوب إلى حق تقرير المصير، فنحن في صك الانتداب كنا حق تقرير المصير، أتى قرار التقسيم صحيح، قسَّم وطن، وأعطانا أقل من نصفه، لكن أعطانا دولة في اتفاقية

---

(١) إبراهيم أبراش: الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني، ٢٠١٢/١١/٤.
http: //amgadalarab.com/

أوسلو، لم نأخذ قشة واحدة، لم نحصل عليها، لا عندنا شرط ضمان تصريح بلفور، ولا وحدة إقليمية لبلدنا، ولا عندنا نص دولة أو ربع دولة كما قرر التقسيم، أبو علاء وأبو مازن يقولون نريد دولة في اتفاقية أوسلو كذابين، هو أبو علاء وأبو مازن وياسر عبد ربه هؤلاء الثلاثة الرئيسيين الذين فاوضوا أوسلو ما واحد فيهم كتب في مذكراته قال ناقشنا موضوع الدولة الفلسطينية، هم يكذبون علينا حتى يسوقوا أوسلو، لكن لم يرد كلمة لا انسحاب ولا استقلال ولا حق تقرير المصير ولا دولة في الثمان اتفاقيات وقعت بين السلطة وإسرائيل(١).

ويقول الأستاذ محمد جمعة: "موافقة السلطة الفلسطينية لحضور ما يُسمى بالحوارات الاستكشافية التي دعا إليها العاهل الأردني عبدالله بن الحسين في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٢؛ لبحث إمكانية استئناف المفاوضات في عمان، بغض النظر عن أسباب الموافقة، فإن قيام الأردن برعايتها يوضح في حقيقة الأمر أن النظام الأردني، يحاول ملئ الفراغ الذي خلفه سقوط نظام حسني مبارك في مصر، ويعكس الرغبة الأردنية في تأدية دور في ظل تعقيدات المشهد السياسي والتطورات في مصر، وكيفية التعامل مع المؤسسة الفلسطينية، وأكثر الأمور تعقيداً اليمين الإسرائيلي وتطرفه، وإمعانه في رفض استحقاقات التسوية، ومواصلة الاستيطان، وتهويد القدس والغور، وتمزيق جغرافية الضفة الفلسطينية"(٢).

شهد الصراع العربي – الإسرائيلي مشاريع عدة؛ لتسويته خلال هذه الحقبة من الزمن، وتنوعت هذه المشاريع من حيث مصادرها، فمنها العربية والإسرائيلية والدولية، واختلفت نتائجها وانعكاساتها على المنطقة، وعلى القيادة الفلسطينية خصوصاً، وكذا العلاقات العربية – العربية، والعربية – الإسرائيلية، وتعددت ردود أفعال البلدان العربية على هذه العمليات ومضامينها، كما تأثرت بالأوضاع الدولية السائدة، وبموازين القوى بين أطراف التسوية، وارتباطاتها وأوضاعهم الداخلية، ومواردهم ومكانتهم الإقليمية والدولية، ولا يخرج الموقف الأردني على هذا المنطق، بالإضافة إلى الاعتبارات الأردنية الخاصة. ويبقى فوق كل ذلك أن هذا الصراع المتأصل والممتد والمتعلق بالهوية، والقيم، وذات الجماعة ووجودها يتجاوز منطق تسويته إلى حله بإزالة القضايا التي أنتجت هذا الصراع.

إن قيام سلطة فلسطينية أعادنا إلى بداية العلاقات الفلسطينية الأردنية، وتأثر هذه العلاقة بالطرح الإسرائيلي، ففي التاريخ القريب وبغزة تحديداً أقام الوطنيون الموالون للحاج/ أمين الحسيني – مفتي القدس – وزعيم الحركة الوطنية الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني "حكومة عموم فلسطين"، وبنفس الوقت وفي أريحا التقى الوجهاء الفلسطينيون الذين تأثروا بالهزيمة العربية عام ١٩٤٨،

(١) مقابلة أجراها الباحث مع أ. د. أنيس فوزي قاسم في عمان/ الأردن بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٥.

(٢) مقابلة أجراها الباحث مع أ. محمد جمعة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٥.

للإعلان عن الوحدة بين ضفتي نهر الأردن معارضين للمفتي مؤيدين الحكم الهاشمي، وفي مدينة الشونة الواقعة على بعد أميال شرقي النهر تفاوض الأردنيون والإسرائيليون حول الحدود للضفة الغربية. ومع عملية أوسلو، كان حذف الأردن من المعادلة الفلسطينية الإسرائيلية، حيث كان اللقاء بين عرفات ورابين، وتوقيع اتفاق إعلان المبادئ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، مما أثار قلق الأردن فعمدت السياسة الأردنية لاعتماد سياسة أكثر تقرب منظمة التحرير من خلال العمل كوسيط شريف مع الولايات المتحدة ومن ثم إسرائيل، واستيعاب نشاطات منظمة التحرير في الإطار السياسي الأردني، فاتفاق أوسلو جعل الرؤية الدولية للرئيس ياسر عرفات من رجل الإرهاب إلى رجل الدولة، وفي الحقيقة أيضاً جعلت عدم الحاجة إلى الشريك الأردني في المحادثات وعدم ضرورة ذلك، كما أن مسار عملية التسوية تأثر بشكل مباشر بمؤامرة الوطن البديل، حيث أن منظمة التحرير سعت وتسعى للتعبير عن الكينونة الفلسطينية، وهذا ما اعتبرته منظمة التحرير من الإنجازات التي حققتها في إطار عملية التسوية، والمقصود اتفاق أوسلو وما تلاه، حيث كانت الوعود بتزويد منظمة التحرير بالوسائل اللازمة لإعادة بناء ذاتها، وهذا ما أثر على الأردن وزاد من قلقه، خاصة أن هذا الاتفاق لم يعط أي اعتبار يذكر لموضوع اللاجئين الفلسطينيين، وهذا الأمر سيؤدي لمشاكل في الأردن، ويزيد من حدة التوتر الاجتماعي والجدال المرير حول طبيعة هوية المواطنين في الأردن(١).

ولكن الحقيقة أن اتفاق أوسلو ترك الوضع النهائي معلقاً، وإن كانت نواة كيان فلسطيني قد تمت إقامتها في قطاع غزة ومدن الضفة الغربية بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع وأجزاء من الضفة الغربية، وقد جدد هذا الكيان الوليد شرعيته في انتخابات عام ١٩٩٦، المجلس التشريعي الفلسطيني، لكن أخطر ما تمخض عن هذا الوضع هو إلغاء المواد التي تطالب بتدمير إسرائيل في الميثاق الوطني الفلسطيني، وكذلك عدم إعطاء قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، واكتفت هذه الاتفاقيات بالإشارة بشكل هزيل لعودة الفلسطينيين الذين نزحوا إبان حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وأطلق عليهم اسم العائدين، وحتى الانتخابات الفلسطينية اقتصرت على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، ويمكننا القول أن لعملية أوسلو آثار على علاقة منظمة التحرير بالأردن، وتأثر المنظمة بالطرح الإسرائيلي، فيما يتعلق بالخيار الأردني والوطن البديل مع محاولة منظمة التحرير في خلق كينونة فلسطينية، والحفاظ على الهوية الفلسطينية، ومساعي الأردن في تحقيق الاستقرار الداخلي، ووحدة وأمن المملكة الأردنية الهاشمية. لكن مع تجاوز العملية السلمية لموضوع اللاجئين، أثر على الأردن الذي أصبح وطناً لأكبر جالية فلسطينية تعيش في الشتات، وكانت المحادثات ومفاوضات السلطة الفلسطينية مع الأردن على القضايا الاقتصادية، وفيما يتعلق بالبعد السياسي الديمغرافي للعلاقة بين

---

(١) طارق التل، الأسطورة وسوء الفهم، مجلة السياسة الفلسطينية، السنة الثالثة، العدد الثاني عشر، خريف ١٩٩٦م، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين، ص ١٥٣

الأردن وفلسطين، فقد كان طرح فكرة اتحاد كونفدرالي، وفكرة محادثات رباعية بالاشتراك مع مصر وإسرائيل، وتمسك الملك الحسين بموقفه المؤكد على أن الكونفدرالية أو أي شكل من أشكال الاتحاد مع الكيان الفلسطيني المنظور، لا يمكن أن يتم إلا بعد اعتماد بناء الدولة الفلسطينية، والاستناد إلى تأييد جماهيري للوحدة على جانبي نهر الأردن، فعملية أوسلو كانت حافزاً للأردن لعقد سلام مع إسرائيل.

وهنا يأتي التأثير المباشر والقوي للطرح الإسرائيلي لمؤامرة الوطن البديل على موقف منظمة التحرير من عملية التسوية، حيث كان التمترس الفلسطيني خلف الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وأولها حق العودة، وهذا الموقف الذي يتعارض ويصطدم مع الرؤية الإسرائيلية لعملية التسوية، وهذه الحقيقة جعلت الجانب الإسرائيلي يتهرب من استحقاقات العملية السلمية، وقام الجانب الإسرائيلي بالعديد من الخطوات التي أوجدت حقيقة دافعة، وهي رفض إسرائيل للحل السلمي، وهذا ما عزز التعاون الفلسطيني الأردني في إطار تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، لا سيما أن حل قضية اللاجئين هو مطلب فلسطيني وأردني مشترك.

ومن هنا، نجد أن تمسك المفاوض الفلسطيني والسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير بهذه الثوابت والحقوق في إطار جولاتها في عملية التسوية والمفاوضات، هو ردٌّ واضح وصريح برفض الطرح الإسرائيلي لفكرة الوطن البديل، ومقاومة هذا الطرح وإفشاله، وهذا ما تحدث عنه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس "أبو مازن": "فقضية اللاجئين الفلسطينيين تعد من أعقد القضايا في أي مفاوضات فلسطينية إسرائيلية، وهذا لأن قضية اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية، والتصورات السياسية والاجتماعية للقضية، وهي عصب القيم والمقدسات الوجودية للفلسطينيين". وهناك من يشكك في هذه المواقف المعلنة من قبل الرئيس أبو مازن وقيادة السلطة الفلسطينية، وذلك الحال بالنسبة لموقف حركة حماس وحركة الإخوان المسلمين، حيث تبين لنا من خلال دراستنا في المبحث الأول من هذا الفصل، وكذلك ما أوردناه على لسان عصام عدوان، من تأكيد على التمسك بالثوابت الفلسطينية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني إلا أننا نجد من يشكك بموقف الإخوان المسلمين، حيث ورد في خبر على موقع المكتب الصحفي الفلسطيني بالدنمارك المخطط التآمري الذي جرى إحباطه على صعيد مصر، وكان بمعرفة أميركية – إسرائيلية، هو نية الإخوان المبيتة بعد تسلمهم للسلطة، هو سلخ جزء من شبه جزيرة سيناء ومنحه لحليفتهم حركة حماس لإقامة إمارة غزة الإسلامية التي من أهدافها 'توطين اللاجئين الفلسطينيين' هناك مع ربط هذه الإمارة الجديدة بعلاقة مع مصر.

وبحسب المكتب الصحفي يبدو أن الشق الثاني والمهم من المخطط، كان مفترضاً أن ينفذه الإخوان المسلمون في الأردن، وهم حلفاء لحركة حماس ولجماعة الإخوان في مصر إن لم يكونوا يأتمرون بإمرة مرشدهم.

ظل الإخوان في الأردن يرفضون كل الصيغ الإصلاحية التي طرحت وخاصة لجهة قانون

الانتخابات البرلمانية وكانوا يصرون رغم كل الحوارات واللقاءات لا بل والتنازلات التي قدمتها الحكومات المتعاقبة على مدى أكثر من عامين على نسبة تمثيل أعلى لناخبي المخيمات الفلسطينية والأحزاب في المملكة.

وحيث هم لهم شعبيتهم في تلك المخيمات لا بل وقدر مهم على الساحة الأردنية أيضًا يتفوقون فيه على أحزاب وتنظيمات سياسية أخرى، فإن عينهم كانت على أغلبية برلمانية تحقق لهم سريعًا ما يطمحون إليه في 'ملكية دستورية' شكلية ويكون القرار الأول والأخير للبرلمان والحكومة المنتخبة حسب مساحة فوزهم الذي كانوا يحلمون به[١].

وإسرائيل طالما تحدثت عن القنبلة الديمغرافية واشتراطها للاعتراف بيهودية الدولة – دولة النقاء اليهودي – وتتعمد إسرائيل التعامل مع هذه القضية بعدم مسؤوليتها عن اللجوء ونزع الصبغة السياسية له، وتعامل وفق فهم إنساني فقط، وإسرائيل في إطار مسار عملية التسوية كانت غير متحمسة وغير معنية بإيجاد حل جدي.

وكان المفاوض الفلسطيني متمسكاً بضرورة اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها الأخلاقية من قضية اللاجئين، واعترافها المبدئي والنظري بحق العودة، والتأكيد على أنه ليس جميع اللاجئين سيعودون إلى إسرائيل من الناحية العملية، ولكن تعويضهم يجب أن يكون على حساب الجانب الإسرائيلي[٢].

وبالمقابل رفض الإسرائيليون أي مسؤولية أخلاقية عن قضية اللجوء الفلسطيني، وعدم اعترافهم بحق العودة لأراضي العام ١٩٤٨، والسماح بعودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية المنظورة مع رفضهم لقرار ١٩٤، وأن التعويض سيكون بناء على صندوق دولي يؤسس لهذا الغرض، وحتى الراعي الأمريكي لعملية التسوية، تضمن مقترحاته خمسة أماكن يمكن أن تكون بيوتاً للاجئين: دولة فلسطين، ومناطق إسرائيلية يتم تبادلها مع الفلسطينيين، وإعادة تأهيلهم في الدول المضيفة وإعادة توطينهم في دول أخرى[٣].

وهذا إشارة إلى تمرير مخطط الوطن البديل من خلال التوطين أو التأهيل أو حتى العودة لأراضي العام ١٩٦٧، دون تمكن هؤلاء من العودة إلى قراهم أو بيوتهم التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٤٨، وحتى خارطة الطريق لم تكن بعيدة عن هذا الإطار، في تجاوز حقوق اللاجئين، من خلال التطرق لإمكانية التوصل لحل لها عادل ومتفق عليه وممكن

---

(١) وليد ظاهر، فلسطيننا، لتسريع تنفيذ الوطن البديل المخطط التآمري لـ'إخوان الأردن' لانتزاع الحكم http: //www.fateh.dk/

(٢) انيس قاسم وآخرون، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الشرق الأوسط، ندوات ٥٢، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ١٣٩.

(٣) انيس قاسم، مصدر سابق، ص١٤١.

وهذه إشارة أخرى للالتفاف على حقوق اللاجئين، فالفلسفة السلمية الإسرائيلية تقوم على جملة من المرتكزات، أولها: حاجة إسرائيل إلى السلام من أجل تحقيق الأمن، والأمن من شقيه الداخلي وهو ما أطلق عليه القنبلة الديموغرافية، والأمني الوافد وهو ما يطلق عليه دولة فلسطينية، أو كيان فلسطيني غير معادي، وهذا يعني أن حق العودة في القاموس السياسي الإسرائيلي غير موجود، وإن تعاطت معه فإنها تعده فرديا، وكذلك تطلعهم لدولة يهودية أو دولة الشعب اليهودي.

وهذا يعني أن الحديث عن حق العودة مجرد هراء وفق الرؤية اليهودية الاسرائيلية، حتى أن إسرائيل تسعى للتخلص من جزء كبير من الفلسطينيين المقيمين في دولة إسرائيل لتحقيق هذا الهدف، وأيضا إدخال مصطلح الحل الممكن، وتستند إسرائيل في موضوع الدولتين على أنهما دولتان لشعبين، وهنا لا يجوز أن نتكلم عن عودة شعب آخر إلى دولة أخرى أي: عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، وتسعى إسرائيل لتدويل موضوع اللاجئين باعتبارها غير مسئولة عن هذا الموضوع والتعويضات، وهذا كله يثير مخاوف كبيرة لدى الجانب الفلسطيني والذي اعتبره ضمن مخطط التوطين، أو الوطن البديل والقضاء على قضية اللاجئين، ومن ثم تصفية القضية الفلسطينية.

لذلك رفض الجانب الفلسطيني كل أِشكال التوطين، وعمد على التأكيد على أن المساس بحق العودة من شأنه أن ينسف الأساس الدستوري الذي قامت عليه السلطة الفلسطينية ؛ إذ المرجعية الدستورية للسلطة الفلسطينية هي منظمة التحرير، وبإلغاء حق العودة والقبول بمشاريع التوطين، وفكرة الوطن البديل فلن تصبح منظمة التحرير ممثلا للشعب الفلسطيني، ولو قبل المفاوض الفلسطيني بذلك فسيقوم بنسف الأساس الدستوري لوجوده، والمسار الفلسطيني في عملية التسوية تمسك بهذه الآلية، واعتبر أن أي مساس بموضوع العودة يعني دعم الطرف المناوئ للجانب الفلسطيني[١].

وهذا ما يُبرز لنا بشكل واضح التأثر المباشر للموقف الفلسطيني في عملية التسوية من طرح إسرائيل لمؤامرة الوطن البديل، ويبرز لنا تمسك الجانب الفلسطيني في العلمية التفاوضية برغم عدم تحقيق الطموح الفلسطيني والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني من وراء هذه المفاوضات.

لكن يمكن اعتبار تمسك الجانب الفلسطيني بالمسار التفاوضي هو محاولة منه لنزع الاعتراف الكامل بالكيان الفلسطيني المرجو، والتأكيد المتواصل ولو حتى على المستوى النظري للتمسك بحق العودة ورفض كل مشاريع التوطين ومؤامرة الوطن البديل الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية.

فليس صدفة من صانعي القرار في إسرائيل، أن يشترطوا من أي تسوية سياسية مشروطة بالاعتراف بيهودية الدولة، وهذا يعني استهداف القضية الفلسطينية وتفتيتها؛ لأنه يعني الإقرار من الفلسطيني بالحق في طرده ونفيه بل والاعتذار عما بدر منه من مناكفات في العقود الستة الأخيرة، وعليه أن يبحث عن موطن جديد، ووطن جديد ويبدأ مرحلة جديدة خارج أرضه، على أن تصبح أماكن

(١) رائد نعيرات، مصدر سابق، ص١٤٤.

اللجوء هي المواطن الجديدة[١].

وهذا ما يعني بكل وضوح تبنيهم لمؤامرة الأوطان البديلة، وليس فقط الوطن البديل.

---

(١) انيس قاسم وآخرون، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الشرق الأوسط، ندوات ٥٢، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص١٤٨

الفصل الخامس
نحو إستراتيجية لمواجهة دعاوى الوطن البديل

المبحث الأول: رؤية مقترحة لإستراتيجية فلسطينية أردنية مشتركة لمواجهة دعاوى الوطن البديل.

المطلب الأول: البعد القانوني والتاريخي في الرؤية الاستراتيجية المقترحة

المطلب الثاني: البعد السياسي والاعلامي في الرؤية الاستراتيجية المقترحة

المبحث الثاني: آليات المواجهة الفلسطينية والأردنية لدعاوى الوطن البديل.

المطلب الأول: آليات المواجهة الأردنية لدعاوى الوطن البديل

المطلب الثاني: اليات المواجهة الفلسطينية لدعاوى الوطن البديل

المطلب الثالث: آليات مواجهة مشتركة (عربية، وأردنية، وفلسطينية) لدعاوى الوطن البديل

الخاتمة وتشمل على النتائج التوصيات.

- الخاتمة وتشمل على النتائج.
- التوصيات.

المبحث الأول

رؤية مقترحة لاستراتيجية أردنية فلسطينية مشتركة لمواجهة مشروع الوطن البديل

المطلب الأول: البعد الديني والقانوني والتاريخي في الرؤية الاستراتيجية المقترحة.

المطلب الثاني: التمسك بحق العودة وتعميق العلاقات الأردنية الفلسطينية.

هناك من يعتقد أن مؤامرة الوطن البديل عادة خرافة فالكل الفلسطيني والأردني حريص على الأردن ووحدتها، والقضية الفلسطينية والحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني وصولا لتحرير فلسطين وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وعليه فإن من أهم الأمور للشروع في أي عمل من الأعمال أو وضع خطة أو رؤية ما أن يقوم الإنسان بدراسة جميع ملابسات الموضوع المراد علاجه ومواجهته حتى تستكمل الصورة من جميع أبعادها واحتمالاتها وبعد ذلك يشرع الانسان بوضع رؤية وخطة العمل المراد تنفيذها حيث إن قوة القرار وجودته تكون بقوة المدخلات وكمالها كما أنه يجب مراعاة المحاور الثلاثة للقرار وهي المكان والزمان والآلية.

بناء على ذلك لابد من شرح بعض التعريفات والأسس للتخطيط الاستراتيجي كمقدمة للحديث عن الرؤية المقترحة لاستراتيجية أردنية فلسطينية لمواجهة مؤامرة الوطن البديل والتي يمكننا من خلال هذه الرؤية قلب السحر على الساحر وإبطال مخططات ومؤامرات المشروع الصهيوني وأخطاره اتجاه الأردن وفلسطين والأمة العربية والإسلامية.

حيث إن القوة الحقيقية للإنسان ليست في الأمور المادية بل هي في العقل والتدبير وما الأمور المادية إلا ناتج ومظهر من مظاهر العقل والفكر المدبر[١].

فيمكننا تعريف التخطيط الاستراتيجي أنه علم وفن استخدام جميع موارد الأمة بأفضل السبل لتنفيذ الخطط المصادق عليها في أوقات السلم والحرب، والتخطيط الاستراتيجي هو عبارة عن خطة شاملة ذات مراحل لها قابلية التعرف علميا على جميع البدائل عن طريق مشاركة الكوادر المعنيين في عقولهم لاستكشاف جميع العناصر المؤثرة على الأداء الداخلية والخارجية الثابتة والمتغيرة لتقييم جميع البدائل وتصنيفها حسب الأهمية بغية استقراء الوضع المستقبلي والتعرف على السبل والأدوات اللازمة لتحقيق الرؤى. وعموما هناك عدد كبير من التعريفات للتخطيط الاستراتيجي وتختلف باختلاف التجارب والمصطلحات المستخدمة إلا أن جميع التعريفات تجتمع من حيث الأساس بأن التخطيط الاستراتيجي هو عملية شمولية لاستخدام الطاقات والموارد أفضل استخدام لتحقيق الغايات المنشودة[٢].

---

(١) زهير عبدالهادي المحميد، مؤتمر القدس السنوي الثاني، القدس محور الاستراتيجيات، الكويت –الصفاة، من ١١-١٢/١١/٢٠٠٤، ص٥٩.

(٢) زهير عبدالهادي المحميد، مؤتمر القدس السنوي الثاني، مرجع سابق، ص٦١.

المطلب الأول

البعد الديني والقانوني والتاريخي في الرؤية الاستراتيجية المقترحة

البعد الديني للرؤية:

إن ادعاءات الكيان الصهيوني ومحاولات تبرير سلوكه ومخططاته، وإلصاقها لنصوص التوراة والدين اليهودي، فيما يخص حقهم في أرض فلسطين وإصرارهم على احتلال فلسطين، واستمرار مشروعهم الصهيوني الاستعماري بمبررات دينية مستمدة من التوراة التي بين أيديهم، فأولى الحجج التي تستند عليها الصهيونية، هي الدعوة الخاصة بالروابط التي تربط بين اليهود وفلسطين على أساس الوعد الإلهي(1) لبني إسرائيل في أرض كنعان، فالصهيونية السياسية تقرأ التوراة بروح قبلية متعصبة ونزعة قومية عنصرية، لتستخرج من نصوصها ما تبرر به ادعاءاتها في إقامة الدولة الصهيونية على أرض فلسطين العربية، وهذا إضلال أي أنهم قد تعمّدوا أن يضللوا قُرّاءهم بما يزعمون أنه وعد إلهي. وأول المزالق في حياة اليهود الفكرية ادعاء الصهيونية الخاص بأن إصطلاح اليهود ليس اصطلاحاً دينياً بقدر ما هو إصطلاح سياسي يعبر عن وجود قومية معينة هي القومية اليهودية، وهي قومية متميزة بتاريخها وجنسها وثقافتها ولغتها وآمالها. ولذلك فالقول بوجود تاريخ مشترك لليهود قول يفنده الواقع، فقد عاش اليهود خلال الألفي سنة الماضية داخل بلدان مختلفة، ولم تكن لهم سيادة في مملكة خاصة إلا ما يقرب من سبعين عاماً (من حوالي عام ١٠٠٠ ق.م حتى عام ٩٣٣ ق.م)، هي فترة حكم داود وسليمان عليهما السلام في القدس، وحتى بعد انقسام مملكة سليمان إلى مملكتين انصهرت إسرائيل في قلب الامبراطورية الآشورية عام ٧٢٢ ق.م. وسقطت يهودا في يد البابليين عام ٥٨٧ ق.م. وحتى ما يسمونه بممالك قصيرة الأجل، فهي تتصل بالدين والروح العاطفية أكثر من اتصالها بالتاريخ السياسي والاجتماعي(2).

والكثرة الغالبة من اليهود الذين وُجدوا خارج فلسطين في العصور الحديثة لا يمتّون ليهود فلسطين القدماء، فهم ينتمون إلى أجناس غير سامية اعتنقت اليهودية في فترات متباينة عبر التاريخ، وكذلك كان بين اليهود الذين طردهم الملك الكاثوليكي فرديناند من أسبانيا كثير من المواطنين الأسبان

---

(١) تعتمد الأيديولوجية الصهيونية على الوعد الذي وعد به إبراهيم عليه السلام في سفر التكوين (الإصحاح ١٨: ١٥)، ما نصه "في ذلك اليوم قطع الرب مع ابرام (إبراهيم) ميثاقاً قائلاً: لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات".

(٢) سيد فرج راشد، دراسات في الصهيونية وجذورها، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٩٢، ص١٢٠، ١٢١.

الذين تهوّدوا وانتشروا في إيطاليا وفرنسا والشرق الأوسط. وأكبر طائفة يهودية في العالم حالياً، هي الأشكيناز الذين يتكلمون لغة البيدش، وهم يهود شرق أوروبا ووسطها، وهم أحفاد الخزر(١) الذين عاشوا في جنوب روسيا واعتنقوا الديانة اليهودية في القرنين السابع والثامن الميلاديين(٢).

وعلى هذا النحو فمعظم الصهاينة أوروبيين، وليس هناك أي رابط عضوي بين أجداد يهود أوروبا والأسباط اليهودية القديمة. ومؤدى هذا كله أن الرابطة التي تجمع بين اليهود في مختلف جنسياتهم، هي رابطة الدين فقط وليست رابطة القومية كما ادعت الصهيونية، على أمل إدماج الحركة الصهيونية في دائرة الحركات القومية، وهذه الحقيقة العلمية يُسلِّم بها اليهود غير الصهيونيين كقاعدة عامة.

فاليهودية ليست الصهيونية وليست هي إسرائيل، وهي أولاً وقبل كل شيء كالمسيحية والإسلام دين وليست قومية.

لكن الحقيقة ألف اليهود كتاباً، سموه (التوراة)، قلبت الحقائق فيما يتصل بالدين والنبوة والوعد الرباني بوراثة الأرض رأساً على عقب، هذه التوراة لا صلة لها بالتوراة التي أنزلت على نبي الله موسى عليه السلام، والدليل على أنها ليست هي، قول رسول الله محمد ﷺ: "إن أهل الكتاب، بدلوا كتاب الله، وغيروه، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا هو من عند الله؛ ليشتروا به ثمناً قليلاً"(٣).

ويشهد بذلك أيضاً – وإن كان يكفينا شهادة رسول الله ﷺ – موسكاتي في كتابه الحضارات السامية القديم صفحة ١٣٩ من باب: وشهد شاهد من أهلها"(٤).

وديورانت في كتابه قصة الحضارة المجلد الأول الجزء الثاني، حيث يقول نصا: "كيف كتبت هذه الأسفار؟ ومتى كتبت؟ وأين كتبت؟ ذلك سؤال بريء لا ضير منه، ولكنه سؤال كتب فيه خمسون

---

(١) كان الخزر – قبل هجرتهم من آسيا وبعد استقرارهم في جنوب روسيا – شعباً وثنياً حتى القرن السابع الميلادي وكونوا مملكة الخزر، ولم يعتنق شعب الخزر الديانة اليهودية إلى قرب نهاية القرن السابع، أي بعد نزول الرسالة على موسى عليه السلام بأكثر من ألفي عام. وقد تنبه الروس أهل البلاد الأصليين إلى خطر الوجود الخزري في القرن العاشر الميلادي، فشنوا عليهم حرباً استمرت حتى منتصف القرن الثالث عشر، وعندما نجح الروس في طرد الخزر من أراضيهم انتشروا في دول شرق أوروبا.

وعلى ذلك فإن الصهاينة يزيفون للعالم أن اليهود من شرق أوروبا بولنديون ولتوانيون وأكرانيون وروس ورومانيون، لهم حق شرعي في أن يعودوا إلى فلسطين بما يوحي بأن هذه العودة إلى وطنهم الأصلي، وهو وطن لم يكن للخزر به على امتداد حياتهم أية صلة تاريخية أو عرقية.

(٢) محمد بن على الدسوقي، بيت المقدس إنما هو حق للمسلمين.. وتلك هي بعض الأدلة http: //www.saaid.net/mktarat/flasteen/71.htm

(٣) صحيح البخاري.

(٤) كتاب حقائق الإسلام فى مواجهة شبهات المشككين، http: //www.islamic-council.org/

ألف مجلد ويجب أن نفرغ منه هنا في فقرة واحدة نتركه من غير جواب" ص٣٦٧"[١].

وذلك يعني باعتراف الكُتَّاب الغربيين أنفسهم، أن كتابهم الذي يحمل اسم التوراة، ويعتبرونه وثيقة لا يتطرق إلى الشك، مشكوك في نسبتها إلى نبي الله موسى عليه السلام...

تأتي شهادة رسول الله ﷺ، وهو ما ينطق عن الهوى، ثم شهادة الكُتَّاب غير المسلمين شاهد صدق، على أن التوراة الحالية، التي يعتمد عليها اليهود في اغتصاب أرض المسلمين بحجة أنها ميراثهم عن أنبياء يهود في زعمهم، هي من وضعهم وتأليفهم.

ودليل آخر على عدم صحة هذه التوراة، التي يعتمد عليها اليهود في ادعاءاتهم، هو أنها تصف الله – سبحانه وتعالى – بصفات يتنزه عنها. فهو في تصورها يغضب ويندم ويجهل وينصب ويأكل ويصارع – تنزه الله عما يقولون – بل إنها رمت الأنبياء بالزنى والسكر، والديوثة وسفك الدماء، واغتصاب حقوق الآخرين، إلى آخر ما ورد من صفات ذميمة يتنزه عنها الأنبياء والرسل – عليهم السلام[٢].

ولكي تخدم التوراة المحرفة أهداف اليهود، فقد حرفوا عقيدة الرسل والدين الذي كانوا عليه وهو الإسلام، وجعلوا يهودا؛ كي يصلوا من خلال ذلك التحريف إلى أنهم ورثة هؤلاء الأنبياء، الذين يدينون بدينهم، وهنا نتساءل كيف استباح كتاب التاريخ، وخاصة أبناء العرب والمسلمين لأنفسهم أن يجعلوا هذه التوراة المزيفة مصدراً من مصادر التاريخ، فيما يتصل بالدين والنبوة والوعد الرباني بوراثة الأرض؟، وقد يتساءل سائل هنا أيضاً: لماذا وقع اليهود هنا في حرمة الاعتداء على ذات الله والأنبياء والرسل في كتاب من تأليفهم؟، والإجابة سهلة. وهي تبرير جرائمهم التي يزمعون القيام بها؛ لتحقيق أهدافهم، ومنها اغتصاب الأرض، ولو أدى ذلك إلى أن تراق الدماء أنهاراً، فطالما الرب رجل حرب ومتعطش للدماء، كما تزعم توراتهم وكذلك كان الأنبياء منهم من قتل في زعمهم فلا حرج إذن في أن يقتل اليهود، إلى آخر ما يرتكبونه من جرائم.

والعجيب أن أبناء يهود يعتبرون أن هذه التوراة المحرفة فوق الشك فيما تورد من مزاعم، ويعتبرونها مصدراً لتاريخ مزيف يسند باطلهم، بينما نحن إذا ما أردنا أن نجعل القرآن والسنة مصدراً من مصادر معلوماتنا لتصحيح هذا الزيف وكشف مخطط يهود، وبيان عدم أحقيتهم في شبر واحد من أرض المسلمين، اتهمونا بعدم المنهجية والجهل[٣].

---

(١) قصة الحضارة – ول ديورانت – م ١ ج ١٢. http: //www.marefa.org

(٢) محمد الغزالي، قذائف الحق، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٧، ص١٥.

(٣) جمال عبدالهادي محمد ووفاء محمد جمعة، ليس لليهود حق في فلسطين اخطاء يجب ان تصحح في التاريخ، دار الوفاء وطيبة، السعودية – الرياض، ط١، ١٩٨٩، ص١٥.

ففلسطين ستحرر عندما نتمسك بمبادئ الإسلام العظيم وأخلاقه الحميدة، فبهذه المبادئ والأخلاق أُقيمت دولة الإسلام التي امتدت من الأندلس غرباً إلى الصين شرقاً، فالنصر بكثرة الطاعات وقلة المعاصي، فعمر بن الخطاب ﷺ يدل أهل فلسطين على طريق تحقيق النصر والعودة "إنكم كنتم أول الناس، وأحقر الناس، وأقل الناس، فأعزكم الله بالإسلام، فمهما تطلبوا العزة بغيره يذلكم الله".

"وحذر من الخطر الذي يُزيل الحكم عن هذه الأرض الطاهرة، يا أهل الإسلام إن الله تعالى قد صدقكم الوعد ونصركم على الأعداء، وأورثكم البلاد فلا يكون جزاءه منكم إلا الشكر، وإياكم والعمل بالمعاصي، فإن العمل بالمعاصي كفر بالنعم، وقلما كفر قوم بما أنعم الله عليهم ثم لم يفرغوا إلى التوبة إلا سُلبوا عزهم وسلَّط الله عليهم عدوهم"(١).

ولتحقيق النصر والعودة إلى القدس وفلسطين يتطلب قادة ربانيون، حريصون على أداء السنن وقيام الليل بالأسحار، والصلاة في منتصف جوف الليل، والصيام، مع ضرورة تحقيق وحدة الأمة، والحرص على العلم وتحقيق العدل، ورفع الظلم وتقبل النقد البنَّاء، وأن تكون الرحمة بين المسلمين والأمانة والزهد في المال العام.

البعد القانوني:

البعد القانوني للرؤية يراد منه النظر في المرتكزات القانونية للقناعة التي تتبناها إسرائيل والمتعاطفون معها، والتي مفادها أن العرب الفلسطينيين يمارسون الآن بالفعل حق تقرير المصير في دولة خاصة بهم، ألا وهي الأردن، وقد اتخذت هذه القناعة أشكالاً متعددة في المنشورات والأدبيات الصادرة عن منظمات مختلفة بدرجة متفاوتة من التمسك الفكري والمنطقي، ولكنها جميعاً تتميز بخاصية واحدة وهي افتقارها للطروحات التي تستند إلى الأُسس والقناعات الشرعية والقانونية، وتدعي إسرائيل محاولة إقناع الرأي العام العالمي بأنها قد مارست حقها في تقرير المصير في حرب ١٩٤٨، وأن السكان العرب كذلك قد مارسوا الحق ذاته في تلك الأراضي عامي ١٩٤٦ و١٩٤٨، أي إبان التوصل إلى اتفاقيتي التحالف والصداقة بين بريطانيا وشرق الأردن، كما كانت تُسمى، وأن هذا الحق قد تأكد بالاتحاد الدستوري بين عرب الضفة الغربية والأردن في نيسان ١٩٥٠، وتسوق إسرائيل حجة قانونية وهي أن حق تقرير المصير كما هو منصوص عليه في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة هو حق يُمارس لمرة واحدة فقط(٢).

---

(١) خالد الخالدي، جهاد الإسلاميين في فلسطين، رئيس قسم التاريخ والآثار – الجامعة الإسلامية–غزة
http: //www.palestine-info.com/

(٢) ج آي أي درابر، نقد الأطروحة الإسرائيلية حول الوطن البديل، سلسلة دراسات صامد، دار صامد للدراسات والنشر، بيورت، ١٩٨٥، ص١٠٧.

وفي إطار هذا المفهوم يسوق ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة بلوم بتاريخ ٢٢/ تشرين أول ١٩٨١ إذا قال في جلسة للجمعية العامة:

"وفي سلسلة الانتقادات اللاذعة الموجهة لإسرائيل، تظاهر العديد من المتحدثين بالقلق إزاء العرب الفلسطينيين، وتحدثوا عن حاجة مزعومة لتوفير وطن لما يسمى بالعرب الفلسطينيين الذين لا مأوى لهم. إن مثل هذه الشعارات تنسجم تماماً مع مخططات الدولة العربية لتحويل الأنظار عن السبب الحقيقي للنزاع العربي – الإسرائيلي، إذ أن هذا الصراع لا ولم يكن أبداً بين إسرائيل وشعب دون دولة، لقد مارس العرب الفلسطينيون حق تقرير المصير في الأردن التي تعتبر دولة عربية فلسطينية بفضل تاريخها وجغرافيتها وديانتها ولغتها وثقافتها وجميع معالم حياتها الوطنية، إن الحقوق الوطنية للعرب الفلسطينيين قد مورست كاملة قبل أكثر من ثلاثة عقود عندما تأسست دولة الأردن العربية الفلسطينية على مساحة تبلغ ٨٠% من أراضي فلسطين، وفي عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ لم تكن مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة تحت سيطرة إسرائيل، ورغم ذلك من المستغرب جداً بأنه لم تكن هناك أية مطالبة لإقامة "دولة فلسطينية" في تلك المناطق، إذ أن العالم كله بما فيه الدول العربية كان يعلم تماماً بأن الأردن كانت بمثابة الدولة العربية الفلسطينية. إن الدول العربية التي تدعو الآن نفاقاً ورياءً إلى ضرورة إقامة دولة عربية فلسطينية ثانية، لم تفعل أي شيء في ذلك الوقت؛ لإقامة دولة كهذه في يهودا والسامرة، بل أن الزعماء العرب أنفسهم لم يحاولوا أبداً التستر على حقيقة أن الأردن وفلسطين هما بالفعل دولة واحدة، ومن المؤكد أن الأمير نفسه (حسن بن طلال) الذي تحدث أمام هذه الجمعية قبل أسبوعين بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩٨١، يستطيع أن يتذكر جيداً ما قاله في مجلس الأمة الأردني بتاريخ ٢ تشرين ثاني ١٩٧٠، إذ قال: "إن فلسطين هي الأردن والأردن هو فلسطين، فالشعب واحد والأرض واحدة"، وكذلك فإن من المعروف تماماً أن السكان العرب في يهودا والسامرة هم مواطنون أردنيون، والآن يحتل بعض العرب الفلسطينيين من تلك المناطق مناصب مرموقة في الأردن لا مجال لحصرها، كما أن العرب الفلسطينيين يشكلون الآن الدعائم الأساسية في المجالات الاقتصادية والإدارية والفكرية في الأردن، وفي ضوء ذلك كله تتضح حقيقة لا مجال لوصفها، وهي أن الأردن هو الدولة العربية الفلسطينية، تماماً مثلما أن إسرائيل هي الدولة اليهودية الفلسطينية(١).

يمكن اعتبار هذه الكلمة على أنها أقوى بيان عن موقف إسرائيل الرسمي من القضية التي هي مدار بحثنا، وقد ألقاها مندوب حكومة إسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي المنبر السياسي الدولي الذي أنشئ بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ولذلك فإن هذا البيان يحتاج إلى دراسة وافية من كافة

---

(١) ج آي أي درابر، نقد الأطروحة الإسرائيلية حول الوطن البديل، سلسلة دراسات صامد، دار صامد للدراسات والنشر، بيورت، ١٩٨٥، ص١٠٩.

جوانبه، ليس أقلها مواطن الضعف والقوة التي تهدف إلى دعم وجهة نظر إسرائيل، وسوف نلاحظ أن كلمة بلوم لا تحتوي على أي مستند قانوني حقيقي من أولها إلى آخرها، وهذا لا يعني أنها لم تتطرق إلى الطروحات والمجادلات القانونية، بل أن هذه الطروحات يمكن الاستدلال عليها من سياق الكلمة، والمستغرب أنه أغفل الأسس القانونية في البيان المذكور أعلاه، وهي أمور بالغة الحيوية في التطورات الحالية للنزاع العربي – الإسرائيلي، وهدفنا هو بحث وتمحيص الفرضيات القانونية التي استند إليها بيان بلوم الآنف ذكره، والتأكد من فحواها، وفيما إذا كانت هناك مبررات لعدم التوسع والتعمق في شرحها، ولذلك لن نكون قد ابتعدنا عن صلب الموضوع إذا رجعنا إلى تصريحات حديثة صدرت عن اللورد كانغتون عندما كان وزير دولة للشؤون الخارجية للمملكة المتحدة، كرد فعل إزاء وجهة النظر الإسرائيلية هذه، وذلك بتاريخ ٢ تشرين ثاني ١٩٨١ عندما قال مخاطباً "أصدقاء إسرائيل المحافظين":

"إن وجهة النظر القائلة بأن الفلسطينيين قد مارسوا بالفعل حق تقرير المصير في دولة خاصة بهم وهي الأردن، هي وجهة نظر لن تصمد أمام الحقائق التاريخية أو السياسية، إذ أنها وجهة نظر مرفوضة من جانب الفلسطينيين الموجودين في الأردن وفي سكان الأراضي التي احتلتها إسرائيل ومن الفلسطينيين الموجودين في المنفى في أماكن أخرى، كما أنها مرفوضة أيضاً من جانب الأردنيين"[١].

ولكن اللورد كارنغتون ليس رجل قانون مثل بلوم الذي يعتبر رجل قانون محنكاً خاصة في مثل هذه القضايا. إن اللورد كارنغتون قال بأن وجهة نظر إسرائيل "لن تصمد أمام الحقائق التاريخية أو السياسية" ولكن لم يضف على ذلك "الحقائق القانونية". إن رأي هذه الدراسة هو أن قناعات بلوم الآنفة الذكر تفتقر إلى الحقائق القانونية قدر افتقارها إلى الحقائق التاريخية والسياسية، وأن بلوم قد أحسن صنعاً عندما تجنب إيراد بينات قانونية لدعم موقف إسرائيل في الجمعية العامة.

كخضوع الأردن لشروط خاصة واستثنائية ضمن المنطقة المنتدبة، وذلك باقتراح بريطانيا بأن لا يخضع شرق الأردن ضمن حدود المنطقة المنتدبة فالمادة (٢٥) من مواد الانتداب نصت بشكل واضح بما لا يقبل الشك بأن يتم استثناء مواد معينة من التطبيق على جزء من أراضي فلسطين المنتدبة، والتي تعرف الآن باسم الأردن (شرق النهر) والتي كانت تُسمى في ذلك الوقت (شرق الأردن)[٢].

وعلى هذا الأساس فإن بنود الانتداب التي سمحت بالهجرة اليهودية إلى فلسطين لم تنطبق أبداً طوال فترة الانتداب على الأراضي التي تُعرف الآن باسم الأردن، ومن وجهة نظر القانون الدولي كان تصرف بريطانيا بوصفها السلطة المنتدبة مثالياً، ولا يمكن انتقاده، حيث تعهدت بريطانيا بأن تطبق

---

(١) ج آي أي درابر، نقد الأطروحة الإسرائيلية حول الوطن البديل، سلسلة دراسات صامد، دار صامد للدراسات والنشر، بيورت، ١٩٨٥، ص١٠٧.

(٢) ج آي أي درابر، نقد الأطروحة الإسرائيلية، مصدر سابق، ص١٠٩.

جميع أحكام ولوائح الانتداب على شرق الأردن، باستثناء القوانين المنصوص عليها بشكل واضح في المادة (٢٥).

وفي ١٩٢٣ منحت بريطانيا شرق الأردن شكلاً من أشكال الحكومة المستقلة، وخففت تطبيق بنود الانتداب على تلك الأراضي، بموافقة مجلس العصبة انطلاقاً من المادة (٢٥).

لتأتي لجنة ملكية عام ١٩٣٧، وتوصي بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية مستقلة وعربية مستقلة تتحدد مع شرق الأردن.

في عام ١٩٤٦، ١٩٤٧ أحالت بريطانيا موضوع مستقبل الانتداب على فلسطين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، مقترحة إنهاء وجودها كسلطة انتداب مع نهاية النصف الأول من عام ١٩٤٨[١].

واتخذت بريطانيا هذا الإجراء بموجب المادة (١٠) من ميثاق الأمم المتحدة، ولكي يكون هذا الإجراء قانوني لابد من أن يصدر عن مجلس عصبة الأمم أو المنظمة الدولية التي أتت في أعقابها والتي خرجت في ١٩٤٥/١٠/٢٤ وبتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٢ تم توقيع معاهدة تحالف بين (المملكة المتحدة) بريطانيا وشرق الأردن، اعترفت بريطانيا بموجبها بشرق الأردن كدولة مستقلة ذات سيادة تحت حكم الملك عبدالله، حيث أن ذلك لا يتعارض مع نص المادة (٢٧) من ميثاق الانتداب، وهذا يعني أن قبل سنتين من موعد إلغاء الانتداب على فلسطين بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٥ كانت الأردن دولة مستقلة، ذات سيادة وحدود، وحتى حين صدور قرار التقسيم (١٨١) في نوفمبر ١٩٤٧ والذي أوصى بتقسيم أرض فلسطين الواقعة تحت الانتداب باستثناء المملكة الأردنية، وتزمن إعلان قيام دولة إسرائيل بنفس اليوم لتقع حرب ١٩٤٨، ليكون قرار مجلس الأمن لوقف إطلاق النار بتاريخ ١٥/ تموز ١٩٤٨[٢]، وقد وقعت الأردن وإسرائيل اتفاقية هدنة في رودس بتاريخ ١٩٤٩/٤/٣[٣]، وتنص المادة (١١) بند (٢) على أنه يجب أن لا يؤثر أي بند سلبياً على حقوق أي من الطرفين في المساعي الرامية إلى التوصل لتسوية سلمية نهائية للمسألة الفلسطينية، وقد أوضحت خطوط الهدنة في المادة الخامسة من اتفاقية رودس بما لا يدع مجالاً للشك بأن أراضي الأردن كانت تقع خارج نطاق الأراضي التي كانت تعرف سابقاً باسم فلسطين المنتدبة، والتي هي الموضوع الرئيسي لاتفاقية الهدنة، وبقى هذا الحال حتى حزيران ١٩٦٧ سيطرة للأردن على الأراضي التي تقع خلف حدود الهدنة وإسرائيل على باقي أراضي فلسطين المنتدبة، وبقيت غزة تحت سيطرة مصر طول الفترة ما بين ١٩٤٩ و١٩٦٧، وفي نيسان ١٩٥٠ كان الاتحاد الدستوري يعلن اتحاد الضفتين الفلسطينيتين، وفي

(١) ج آي أي درابر، نقد الأطروحة الإسرائيلية، مصدر سابق، ص١٠٨.

(٢) وثيقة رقم ٩٠٢ من وثائق الأمم المتحدة.

(٣) سلسلة معاهدات الأمم المتحدة، مجلد ٢٨، ص٣٠٣.

خطاب الملك عبدالله أكد أن تعزيز هذا الاتحاد سوف يدعم مادياً جهود الشعب العربي الموحد للدفاع عن قضيته العادلة، وتضمن مرسوم الوحدة تأكيد الاحتفاظ بجميع حقوق العرب في فلسطين، والدفاع عنها بجميع الوسائل المشروعة، دون التأثير سلبياً على التسوية النهائية لقضيتهم العادلة، ضمن طموحات الشعب وآماله(١).

وهذا يوضح لنا هدفين، الأول إقامة وحدة بين الضفتين، والثاني التمسك بجميع حقوق العرب في فلسطين، والدفاع عنها، وهذا يعني احتفاظ العرب بقانونية ممارسة حقوقهم المستقبلية فيما يتعلق بفلسطين، أي إن شعبي الضفتين يمارس حقهما في تقرير المصير بشكل مؤقت، عن طريق تشكيل دولة موحدة في الأردن، مع احتفاظها وتمسكها بحقها الدائم في ممارسة حق تقرير المصير فيما يتعلق بفلسطين.

فطبيعة حق تقرير المصير لا تمنع أي شعب من الشعوب من ممارسة هذا الحق بصفة مؤقتة إذا اقتضت ظروفهم السياسية ذلك، مع الاحتفاظ بحقهم في ممارسة هذا الحق في مناسبة أخرى على أسس دائمة، حين تتوفر الظروف السياسية المناسبة، وهذا يدحض وينفي ادعاء إسرائيل على لسان بلوم، باعتباره أن الحقوق الوطنية للعرب الفلسطينيين قد تحققت كاملة، عندما تم تأسيس دولة الأردن العربية الفلسطينية على مساحة تبلغ ٨٠% من أراضي فلسطين(٢).

ولو سلمنا بالطرح الإسرائيلي واعترافها بالاتحاد الدستوري طيلة ١٧ عاماً، فهذا يثبت أن أراضي الضفة الغربية التي احتلها عام ١٩٦٧ كانت خاضعة للسيادة الأردنية، وهذا ما تنكره إسرائيل، بل أسمت تلك الأراضي بالمناطق المدارة، وإذا لم تعترف إسرائيل باتحاد الضفتين عام ١٩٥٠ من حيث أنه لا يتفق ومبادئ القانون الدولي، فهذا لا يعطيها الحق بالادعاء بأن العرب الفلسطينيين في الضفة الغربية قد مارسوا حقهم في تقرير المصير.

وفي ضوء ذلك فإن ادعاء إسرائيل على لسان ممثلها في الأمم المتحدة بلوم عام ١٩٨١، تصبح محض هراء وافتراء وتزوير للتاريخ والحقائق، بهدف تمرير مؤامرة الوطن البديل، لأن إسرائيل لم تعترف بالسيادة الأردنية على الضفة الغربية من عام ١٩٥٠ حتى ١٩٦٧، وعلى هذا الأساس لا يحق لإسرائيل أن تزعم عام ١٩٨١ أن قيام دولة الأردن عام ١٩٤٦ قد استنفذ الحقوق الوطنية للعرب الفلسطينيين، وذلك يعني أن إسرائيل تبنت موقفا متناقضا، ففي عام ١٩٤٦ لم تعد الأردن جزءا من فلسطين المنتدبة، وحتى في المداولات الساخنة التي سبقت قرار التقسيم لم يصدر عن زعماء اليهود أن تحفظ عن هذا النوع بخصوص اعتبار أن الفلسطينيين مارسوا حقوقهم الوطنية لدى قيام دولة الأردن، وتخوف إسرائيل نابع من القاعدة القانونية في الوقت الحاضر، حيث أصبح الشعب هو الذي يقرر

---

(١) الملك عبدالله، مذكراتي اكتملت، ١٩٧٨، ص١٣.

(٢) درابر، نقض الأطروحة الإسرائيلية، مصدر سابق، ص١١٢.

مصير الأرض، وليست الأرض هي التي تقرر مصير الشعب، وذلك كما ورد في الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في قضية الصحراء الغربية، فلابد من التعمق في هذا البعد ودراسته وفق مستويات وحقب تاريخية، ابتداء من الأردن والانتداب، وإلغاء الانتداب واتحاد الضفتين والحكم الأردني من ١٩٥٠ حتى ١٩٦٧، ووقع إسرائيل القانوني بعد عام ١٩٦٧، والحراك الفلسطيني من أجل دولة فلسطينية مع قيام منظمة التحرير، والغريب أن إسرائيل عندما احتلت الضفة الغربية عام ١٩٦٧ تبنت النقض لطرح بلوم، حيث اعتبرت أن لا يملك الحق الأردن القانوني في تلك الأراضي، وأنها تريد في ذلك إسقاط صفة الاحتلال عن التواجد الإسرائيلي في هذه الأراضي!!.

ويمكننا تلخيص هذا البعد في الوقت الحاضر حيث أصبح الحق القانوني للشعوب في تقرير المصير يحتل مكانة بارزة وصلها خلال فترة قصيرة، وأصبح هذا الحق يلعب دوراً هاماً في الفصل بالنزاعات الإقليمية في ظل غياب أو غموض الأدلة الأخرى اللازمة؛ لإثبات الأحقية في الأرض. إن حكومة إسرائيل تدرك هذه الحقيقة، حيث أنها استندت عليها وعلى قرار التقسيم عام ١٩٤٧، في بيان إعلان دولتها عام ١٩٤٨[(١)]، كما وتعرف إسرائيل بقوة هذا الحق كدليل مقنع وأساس قوي لدى الفصل في الدعاوي الإقليمية، كما يبدو من خلال الطرح الذي قدمه بلوم ومتحدثون آخرون باسم إسرائيل، حيث زعموا بأن العرب الفلسطينيين لهم الحق أيضاً في تقرير المصير، لكنهم قد حصلوا عليه ومارسوه على أرض الواقع، ومن ناحية أخرى تؤكد إسرائيل أن الأردن كانت دائماً هي الدولة العربية المقصودة، وأن العرب قد استنفذوا حقهم في تقرير المصير عندما أصبحوا جزءاً من تلك الدولة عام ١٩٥٠، وفي نظرياتهم القانونية فيما يتعلق بالعدوان الأردني عام ١٩٤٨، وفي عدم وجود أي حق للأردن في الضفة الغربية والقدس القديمة، وفي إنكارهم بأن الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧ تنطبق عليه صفة الاحتلال، في كل ذلك تجاهل المدافعون عن موقف إسرائيل أن البيّنات التي يسوقونها تقطع عليهم الطريق في محاولتهم لإثبات أن فلسطين والأردن هما كيان واحد وأنه – لذلك – ليس هناك مبرر لقيام دولة عربية فلسطينية أخرى على حدود إسرائيل.

ومن الواضح بأن إسرائيل تعترف بأن العرب الفلسطينيين لهم الحق في تقرير المصير، ولكنها تدعي الآن بأنهم استنفذوا هذا الحق عند قبولهم الهوية الأردنية عام ١٩٥٠، أو عند قيام دولة الأردن عام ١٩٤٦، إن مثل هذا الاعتراف وهذه النظريات لم تذكر عام ١٩٥٠ ولم يسمع أي شيء عنها من عام ١٩٥٠ لغاية عام ١٩٦٧ ولمدة تبلغ ١٧ عاماً، بل إنها لم تظهر إلا حديثاً.

إن نظرية "دولة الأردن الفلسطينية" قد ظهرت على المسرح مع تصاعد أهمية الحق الفلسطيني في تقرير المصير وازدياد قوته كحجة شرعية، حيث أصبح الآن يحظى بالاعتراف بأنه حق شرعي وقانوني، ويشكل نقطة مركزية في القانون الدولي.

---

(١) وثيقة رقم ٧٤٧/ إس من وثائق الأمم المتحدة، بتاريخ ١٥/ أيار ١٩٤٨.

وبثقة تامة يمكن الاستخلاص من خلال الأحداث التي وقعت في الستين عاماً الماضية من عام ١٩٢٢ لعام ١٩٨٢، بأن قناعات إسرائيل التي عبر عنها بلوم في مناقشات الجمعية العامة في تشرين أول ١٩٨١ لا تنسجم مع مبادئ القانون الدولي لعصرنا الحاضر ولا تتفق مع ما تمليه مبادئ العدالة والنوايا الطيبة التي هي جوهر القانون الدولي، كما أنها لا تتفق مع الحقائق.

إن الأطروحات القانونية المتناقضة والملتوية نادراً ما تصمد أمام المحاكمة القانونية الموضوعية، وهناك حقيقة لا تقل أهمية عن ذلك، وهي أنه في أي نزاع دولي نادراً ما يكون القانون الدولي كله مع طرف واحد، والصراع العربي – الإسرائيلي لا يشذ عن ذلك.

البعد التاريخي:

إن كل حدث تاريخي أو أي واقعة تاريخية يمكن دراستها وسردها وتوظيفها لأكثر من سياق، ووفقا لتوجهات الباحث، أو الدارس لهذا الحدث، أو لتلك الواقعة التاريخية، لكن في دراستنا هذه لا يمكن أو حتى لا يجوز لأي باحث عربي أن يكون له الخيارات في توظيف الأحداث في إطار العلاقات الأردنية الفلسطينية والتي مرت في محطات متعددة ، فلا بد من التأكيد على الجوانب الإيجابية والسياق الإيجابي في هذه العلاقة، ويمكن من يرد على بعواطفه ويقول: كيف لنا أن ننسى أحداث أيلول..؟!!

أقول: مثل هذه الأحداث دارت بين الفلسطينيين في لبنان، وكانت حرب المخيمات، ومثل هذه الحرب دارت في غزة وكانت نتيجتها الانقسام الفلسطيني البغيض و.... الخ، ولا يعني أن يقع الخلاف بين الإخوة أو حتى الاقتتال أن هذه هي سمة العلاقة بالمطلق، لا فإن حقيقة سمة العلاقة هي الأخوة والمصير الواحد، والوحدة في مواجهة العدو وغير ذلك، سيكون خارج عن ما هو مفروض أن يكون طبيعيا أو حقيقة طبيعية العلاقة والتي نعطيها سمة الأخوة مما كان الاختلاف، فأنا لا ولن أدافع عن طرف ما في هذه المعادلة بقدر ما أني حريص كل الحرص على توحيد الصفوف الأردنية والفلسطينية لمواجهة هذا الخطر الداهم علينا، لا بل أخطار ما يسمى بمؤامرة الوطن البديل.

إن الارتكاز على مشروع سايكس بيكو لعام ١٩١٦ في تعامل العرب مع قضاياهم القومية الكبرى يشكل مقتلا في عقيدتهم ومبادئهم ووحدتهم ووجودهم، ولا يمكن أن يشكل إطارا ناظما لتفكيرهم سواء قيادات أو شعوب في حل القضية الفلسطينية أو دعمها، فكما أن تحرير فلسطين واجب فلسطيني فهو واجب عربي وإسلامي بنفس الدرجة، وأن أي حل أو مشروع لا يحقق العودة والتحرير وإنهاء الكيان الإسرائيلي إنما هو خدمة لاستقرار المشروع الصهيوني بل وتوسعه، وأن مواجهة مشروع الوطن البديل يستلزم بالضرورة دعم المقاومة الفلسطينية، وليس العمل على تكريس وجود الكيان الإسرائيلي وحفظ أمنه من خلال عملية السلام واتفاقيات السلام معه.

فمشروع الوطن البديل يحقق إنجازا تاريخيا واستراتيجيا للمشروع الصهيوني في تصفية القضية

الفلسطينية أساسا وعلى حساب الأردن والشعب الفلسطيني معا، لتبقى فلسطين الانتدابية تحت هيمنة الكيان الإسرائيلي؛ وليصبح الأردن وطنا بديلا للشعب الفلسطيني بعد ترحيله من أرضه، وبذلك فإن المشروع الصهيوني يستهدف تصفية القضية الفلسطينية أساسا وهو ما يجعل مواجهته هما فلسطينيا وأردنيا مشتركا، وسببا لوحدة الشعبين وتلاحمهما في هذه المواجهة، ويمنع أن يتحول الأمر إلى الخلاف بينهما بسبب التشارك الحاصل في بناء المملكة الأردنية الهاشمية منذ العام ١٩٥٢م[١].

تثبت الحقائق التاريخية، ولا تدع مجالاً للشك في أن شرق الأردن وفلسطين لم يكونا بين العامين ١٩١٧ و١٩٢٣، موحّدين قط، لا من الناحية السياسية ولا من الناحية الأردنية. ولم يكن في نية بريطانيا، أو فرنسا، أو عصبة الأمم، توحيدها في إطار "الوطن القومي اليهودي". لقد كان شرق الأردن، عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، تابعاً لولاية دمشق؛ بينما كانت فلسطين تابعة لولاية بيروت ومتصرفية القدس، المستقلة عن هاتين الولايتين، والتي كانت تابعة للحكومة العثمانية في اسطنبول، بصورة مباشرة. وفي فترة الحرب قام الأمير فيصل باحتلال شرق الأردن وطرد العثمانيين منها، بينما تمَّ احتلال فلسطين بواسطة القوات البريطانية. وعند تقسيم بلاد الشام إلى مناطق احتلال إدارية، جاء شرق الأردن تابعاً للمملكة العربية التي اتخذت من دمشق عاصمة لها، في حين وضعت فلسطين تحت إدارة بريطانية مباشرة. وأن بريطانيا لم تفرض سيطرتها، وسيادتها، على شرق الأردن، حتى بعد أن أصبحت هذه المنطقة خالية من أي سلطة، أو سيادة، في أعقاب الاحتلال الفرنسي لدمشق. وفي النهاية تم إنشاء إمارة عربية شبه مستقلة في هذه المنطقة، بقيادة الأمير عبدالله، في حين فُرض الانتداب البريطاني والمخطط الصهيوني على فلسطين[٢].

هذا من الناحية العملية. أما من ناحية الرغبة والإرادة، فقد طالب العرب بتوحيد فلسطين وشرق الأردن في نطاق الدولة العربية الشاملة، وطالب الصهيونيون بتوحيد جزء من شرق الأردن مع فلسطين في إطار "الوطن القومي اليهودي". ولكن رغبة الجهات التي فرضت سلطتها وسيادتها على منطقة بلاد الشام، والمتمثلة ببريطانيا وفرنسا وعصبة الأمم، كانت مخالفة لهذه الرغبات. فمراسلات حسين – مكماهون تثبت أن بريطانيا اعتبرت شرق الأردن جزءاً من الدول العربية، ومعاهدة سايكس بيكو تثبت أن بريطانيا وفرنسا اعتبرتا فلسطين وشرق الأردن منطقتين منفصلتين، وأن النقب وساحل قطاع غزة كانا تابعين لشرق الأردن، وليس لفلسطين. أما "تصريح بلفور" والانتداب الذي أقرته عصبة الأمم في "سان ريمو"، فلم يتطرقا إلى موضوع الحدود بتاتاً، والاحتمال الأكبر أنهما اعتبرا المنطقة المسمّاة فلسطين تلك المنطقة الواقعة إلى الغرب من نهر الأردن والممتدة من صفد شمالاً وحتى

---

(١) جواد الحمد وآخرون، شهرية الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص ٩.

(٢) محسن يوسف، الوطن القومي اليهودي وشرق الأردن، شؤون فلسطينية، شهرية فكرية، تصدر عن مركز الأبحاث في (م.ت.ف) العدد ٢٢١-٢٢٢، آب (أغسطس) – أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص١٠٠.

الخليل جنوباً. وفي النهاية، جاء صك الانتداب على فلسطين الذي أقرته عصبة الأمم ليؤكد فصل شرق الأردن عن فلسطين سياسياً، بشكل نهائي.

إن الكتابات الصهيونية، المتعلقة بعلاقة شرق الأردن بفلسطين سياسياً، بين السنين ١٩٢٠ و١٩٢٢، لا ترمي إلى معرفة الحقائق التاريخية، وإنما هي مثل صارخ لتزييف وتحريف الحقائق، ووضعها في خدمة الرغبة السياسية، والعسكرية، الإسرائيليتين. إن هذا الأسلوب ليس غريباً على الصهيونيين. فقد استعملوه في السابق، وعلى أساسه نجحوا بإقناع الدول الأوروبية الاستعمارية بأن لليهود "حقاً" تاريخياً في فلسطين. إن الادعاء الصهيوني بوحدة شرق الأردن وفلسطين، في إطار "الوطن القومي اليهودي"، لن يكون السبب الرئيس لاحتلال إسرائيل لشرق الأردن، ولكن القادة الإسرائيليين سيستعملونه في أي محادثات سلام بينهم وبين العرب، نشوب أي صراع بينهم وبين الأردن. لذلك، يجب التنبّه إلى زيف هذا الادعاء ومعرفة عدم صحته[١].

---

(١) محسن يوسف، مصدر سابق، ص١٠١.

المطلب الثاني

البعد الإعلامي والتمسك بالمقاومة وبحق العودة وتعميق العلاقات الاردنية الفلسطينية

التمسك بالمقاومة وبحق العودة:

ضرورة بلورة رؤية استراتيجية عربية موحدة، وعدم تمييع عناصر القوة القانونية والشرعية لقضية اللاجئين، وحقهم في العودة لبيوتهم ومزارعهم وحاراتهم ووطنهم، ورفض مؤامرة الوطن البديل، ويجب أن تتضمن الرؤية الاستراتيجية لمواجهة مؤامرة الوطن البديل مبادئ وأُسس تُكمل بعضها البعض، باعتبار أن حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات الذين يعيشون خارج بيوتهم وأراضيهم وممتلكاتهم، ولا يُسمح لهم بالعودة إليها بعد أن غادروها، ويشمل ذلك جغرافياً كل العالم وليس فقط الأردن، إضافة إلى اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن الناحية التصنيفية تشمل كل مسميات اللاجئين والنازحين والمهاجرين والمُهجرين والمبعدين التي تُطلق على أبناء الشعب الفلسطيني في الشتات إلى أرضهم ووطنهم حق شرعي، وطبيعي تكفله الشرائع السماوية والشرعية الدولية لحقوق الإنسان.

إن هذا الحق يجب أن يكون محوراً ومرتكزاً أساسياً للعمل الفلسطيني والأردني والعربي أيضاً، من أجل حماية الشعب الفلسطيني من مؤامرة الوطن البديل، وضمان حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، وأهم هذه المبادئ الأساسية أن إسرائيل هي المسؤولة قانونياً وسياسياً وأخلاقياً عن نشوء مشكلة اللاجئين ، وكل ما يترتب على ذلك من آثار، فلا يحق لها أن تتمادى بإقدامها على طرح مشروع الوطن البديل، كما أن رفض مؤامرة الوطن البديل والتمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين يُعد من أهم محاور القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

وكذلك اعتبار حق الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم ووطنهم، بغض النظر عن أوضاعهم القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية هو حقٌ مطلق، وذلك للارتباط الوثيق بين الأرض والإنسان، فالحق في العودة حق أساسي لا يمكن اختزاله في إطار جوانبه الإنسانية، ورفض التوطين، ومشروع الوطن البديل تأكيداً لذلك.

والعمل على التمسك بمبادئ القانون الدولي العام وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بحق العودة، وأهمها قرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨ الذي أكد حق الفلسطيني في العودة على نحو قاطع .

وأيضاً اعتبار حق العودة حق جماعي مكفول بموجب أحكام القانون الدولي العام التي أكدت على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو في ذات الوقت حق فردي تكفله المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وبهذه الحقوق المكفولة وفق أحكام القانون الدولي والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان نُسقط

مشروع الوطن البديل، باعتباره يتناقض مع هذه القوانين والمواثيق.

وأيضاً تتضمن الرؤية مبدأ الاستناد إلى القرارات الصادرة عن رابطة العالم الإسلامي وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية وكل المنظمات الإقليمية والدولية التي أكدت على حق الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم وديارهم ووطنهم، والاستناد بهذه القرارات يعني إسقاط مؤامرة الوطن البديل.

وأيضاً اعتبار أن مشاريع توطين اللاجئين والنازحين في الوطن العربي وخارجه هي محاولة إسرائيلية استعمارية لإنهاء حق العودة، وتهرب إسرائيل من المسؤولية القانونية والأخلاقية عن هذه المشكلة، ومشروع الوطن البديل أخطر مشاريع التوطين التي طُرحت.

وضرورة اعتبار حق التعويض ليس بديلاً عن حق العودة، حيث أنه يهدف إلى إصلاح الضرر وجبر الآثار المادية والمعنوية التي لحقت باللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات، ولا يُعد بالمطلق تعويضاً عن الأرض التي لابد من العودة إليها وفق الشرعية الدولية.

ضرورة العمل على دفع الأطراف الدولية المعنوية؛ لتحمل مسؤولياتها بشأن تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بحق العودة، وفي هذا يكون إجهاض لمؤامرة الوطن البديل، وضرورة تفعيل دور المنظمات والجمعيات الغير حكومية لدعم قضية اللاجئين، وحقهم في العودة ورفض مشاريع التوطين، والتي أخطرها مؤامرة الوطن البديل.

وإن الإبقاء على دور وكالة الغوث الأونروا شاهد على استمرار قضية اللاجئين، مع ضرورة رفع مستوى خدماتها، والعمل على الحيلولة دون تحويل مهماتها إلى جهة أخرى، حتى يتم تحقيق حق العودة، وإفشال كل المشاريع التصفوية للقضية الفلسطينية، وقضية اللاجئين فيما يتعلق بطرح مشروع الوطن البديل.

والأردن في هذا السياق يُعتبر أكثر الدول استيعاباً للاجئين والنازحين الفلسطينيين، وبه عشرة مخيمات فلسطينية بإشراف الوكالة الدولية للغوث الأونروا، وقد وصل عدد اللاجئين في الأردن ٢٢,٧% من مجموع الفلسطينيين اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث(١).

وهذا ما أثر على شتى مستويات الحياة في الأردن في ظل تضاؤل الثروة الاقتصادية، مما وُلَّد أزمات اقتصادية شديدة، وهنا ووفق رؤيتنا الاستراتيجية لابد من دور عربي وخاصة خليجي فعال في حل الأزمة الاقتصادية في الأردن، وتقديم الدعم المالي الكافي لسد احتياجاته، لكي لا يكون الأردن تحت تأثير هذه الأزمة في إطار السياسات الغربية والإسرائيلية التي تستهدف الأردن وفلسطين على حدٍ سواء.

وفي رؤيتنا الاستراتيجية لابد من الأخذ بحقيقة المشروع الصهيوني الذي يصنع الوقائع على

---

(١) محمد عبدالهادي، المجتمعات الفلسطينية، الأردن، حقائق وأرقام، صامد الاقتصادي، السنة ١٨، العدد ١٠٦، تشرين أول تشرين ثاني – كانون أول ١٩٩٦، ص١٣٨.

الأرض ويثبتها ويطورها، فنجد الوطن القومي اليهودي من مجرد وعد إلى حقيقة سياسية معترف بها، أما المشروع العربي تهوي ركائزه لتجد الوطن الفلسطيني منقوص السيادة إلى مجرد حلم يُداعب مخيلة الوطنيين الفلسطينيين ووعد من العودة يدغدغ مشاعر اللاجئين، فهذه الآمال فترة من الزمن كانت تطلع عاطفي نحو العودة إلى الوطن لعدم اقترانها ببرنامج سياسي أو مؤسسة سياسية، فالظروف الصعبة التي يعيشها اللاجئون لم تمنحهم تحويل هذه العواطف إلى فعل سياسي منظم وبرنامج وطني، ونستثني هنا تجربة قطاع غزة، حيث ناضل الإسلاميون والشيوعيون ضد الاحتلال ومشاريع التوطين في النصف الأول من الخمسينات

إن الفكر السياسي الفلسطيني الذي نشأ في أوائل القرن الـ ٢٠، ارتبط مع تبلور الوعي بالذات الوطنية في مواجهة أخطار المشروع الصهيوني القائم على الاستيطان والإرهاب والتهجير[١].

وبهذا على الفكر السياسي الفلسطيني أن يحمل خصوصية القضية الفلسطينية، وأن يتصدى لمعالجة مشكلاتها وإشكالياتها واللاجئين الفلسطينيين أكثرها تعقيداً وحساسية، ويجب أن يكون حق العودة بإشكالياته وتعقيداته والعلاقة بين اللاجئين، وقيادة منظمة التحرير والقوى الوطنية والإسلامية بخصوصيتها وسماتها مكانة متميزة في مسيرة الفكر السياسي الفلسطيني، إلى أن تُحقق الأهداف، ويكون التحرير والعتق من الاحتلال.

وفي مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ جواد الحمد في عمان بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٥، يقول أريد الإشارة إلى مقالة نشرت في مجلة تايم الأمريكية، بعنوان "نصائح إلى الملك حسين" وفيها أن الأردن هو الوطن البديل، فهذا التفكير الأمريكي وفي مقالة أخرى في مجلة الخارجية الأمريكية، نشر مقال بعنوان "هل سيأفل الأردن" فهذا هو تفكير الولايات المتحدة بالأردن.

ويؤكد الحمد أن للفلسطينيين في الشتات حق الدعم والتشجيع على العودة، ويجب ألا توقع أمامهم الحواجز والمعاناة بتعقيد التعامل مع جنسياتهم، لأن الهدف الأساسي لمشروع الوطن البديل هو الحفاظ على إسرائيل وأمنها في المنطقة، ولذلك فإن احتفاظ الفلسطينيين بجنسيتهم الأردنية لا يتناقض مع تنامي دورهم المتقدم في مواجهة المشروع الصهيوني، ويعتبر الحمد أن المقاومة الفلسطينية هي خط الدفاع الأول عن الأردن، والدول العربية من حقها عربياً الوقوف معها، وهي رافعة استراتيجية لمنع نجاح الأفكار الصهيونية من التطبيق والتوسع ومنها مشروع الوطن البديل[٢].

---

(١) ماهر الشريف، دراسة الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، قبرص، ط١، ١٩٩٥، ص١٩-٤٢.

(٢) مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ/ جواد الحمد بعمان.

العلاقة الأردنية الفلسطينية:

إن حقائق العلاقة التاريخية والجغرافية الوثيقة بين الأردن وفلسطين خلال العصور، وانتماء الأردنيين والفلسطينيين القومي وواقعهم الثقافي والحياتي في الحاضر والمستقبل جعلت من هذه العلاقة حالة خاصة متميزة، تعززها طبيعة الروابط وقوة الوشائج وعمق المصالح المشتركة بينهما، مما يؤكد ضرورة استمرار هذه العلاقة وتمتينها، في مواجهة الخطر الصهيوني العنصري الاستعماري، الذي يهدد وجود أمتنا العربية وحضارتها ومقدساتها، ويستهدف الأردن مثلما استهدف فلسطين.

وفي ضوء هذه الحقائق ينبغي أن تقوم العلاقة الأردنية الفلسطينية على المرتكزات التالية:

إن الهوية العربية الفلسطينية هوية نضالية سياسية، وهى ليست في حالة تناقض مع الهوية العربية الأردنية ويجب أن لا تكون، فالتناقض هو فقط مع المشروع الصهيوني الاستعماري. وكما أن الهوية الوطنية الفلسطينية هي نقيض للمشروع الصهيوني وتكافح من أجل هدمه، فإن الهوية الوطنية الأردنية من هذا المنظور هي أيضا نقيض للمشروع الصهيوني وتحصين للأردن من مخططات الصهيونية ومزاعمها المختلفة. وبهذا المفهوم يصبح الأردن وفلسطين حالة عربية واحدة، بنضالهما المشترك في التصدي للمخطط الصهيوني التوسعي ورفضهما الحازم لمؤامرة الوطن البديل.

إن انعكاس المتغيرات السياسية على الساحة الدولية والعربية، وما وقع من تطورات على الساحة الاردنية – الفلسطينية، تمثلت في قرار فك الارتباط الاداري والقانوني بالضفة الغربية المحتلة، وموافقة منظمة التحرير عليه، وقرار إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير ، واعتراف الأردن بها، وما نشأ عن تلك التطورات أو بسببها من واقع جديد، أكد خصوصية العلاقة الأردنية – الفلسطينية وتميزها، وأصبح أساسا لوضع تلك العلاقة في إطارها الصحيح وإرسائها على أسس ومرتكزات واضحة.

وعلى هذا الأساس، فإنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تفهم العلاقة الأردنية – الفلسطينية أو أن تستغل أي حالة فيها من أي طرف وتحت أي ظرف، لتصبح مدخلا للانتقاص من حقوق المواطنة وواجباتها، أو سبباً لإضعاف الدولة الاردنية من الداخل، وخلق الظروف التي تؤدي الى تمرير المشروع الصهيوني لتحويل الأردن إلى بديل عن فلسطين. وبهذا المفهوم يصبح الالتزام بأمن الأردن الوطني والقومي مسؤولية تقع على عاتق المواطنين جميعا، مثلما يؤكد ذلك نضالهم وتضحياتهم الموصولة في سبيل تحرير فلسطين والحفاظ على الأردن وعروبته.

لما كانت العلاقة الوحدوية المستقبلية بين دولتي الأردن وفلسطين مسألة حتمية، فإن إقامة تلك العلاقة وإدامتها تقتضي احترام خيارات الأردنيين والفلسطينيين في تحقيق أفضل صيغ الوحدة بينهما بما يجعلها نموذجا للوحدة العربية الشاملة.

وانطلاقاً من كل ما سبق، فإن الوحدة الوطنية الأردنية هي القاعدة الصلبة التي تقوم عليها العلاقة

الوثيقة بين جميع المواطنين في الدولة الأردنية، كما أن استحالة الفصل على أرض الواقع بين المواطنين من أبناء الشعب العربي الأردني على اختلاف أصولهم يستلزم حماية هذه الوحدة وترسيخها، بما يعزز منعة الأردن، ويحفظ أمنه الوطني والقومي، ويحمي جبهته الداخلية، ويضمن الفرص المتكافئة لجميع المواطنين دون تمييز، ويصون مصالحهم المشروعة وحقوقهم التي كفلها الدستور (١).

البعد الإعلامي والتربوي والثقافي:

لابد من خطة إعلامية تتبناها الأجهزة الإعلامية الرسمية والغير رسمية؛ تهدف لتعزيز الوحدة الوطنية، حيث وعلى سبيل المثال أظهرت دراسة أكاديمية-رسالة ماجستير- التي أعدها الباحث أيمن الحنيطي من وكالة الأنباء الاردنية، تحت عنوان (الدعاية الإسرائيلية وتأثيرها على الإعلام الأردني: تغطية مؤتمر "الوطن البديل" نموذجا) أن موقع عمون الإخباري، كان أول وسيلة إعلام أردنية تنبه لخطورة ما سمي بمؤتمر "الأردن هو فلسطين" أو مؤتمر "الوطن البديل" الذي عقده عضو الكنيست الإسرائيلي المتطرف (اريه الداد) في مطلع ديسمبر من عام ٢٠١٠، وأظهرت الدراسة محدودية تأثير الدعاية الإسرائيلية على الإعلام الأردني بسبب قوة تأثير المرجعية السياسية لدى الصحفيين الأردنيين، ووعيهم للمخططات الإسرائيلية تجاه الأردن، والتزامهم بأجندة الدولة الأردنية التي تعتبر القضية الفلسطينية قضية جوهرية.

وهذا ما نؤكد عليه مع ضرورة تنمية هذه القوة لدى صحفيي وإعلاميي الأردن، وتأكيد صلابة انتمائهم للدولة الأردنية وللقضية الفلسطينية

وجاء في الدراسة أن الصحافة الأردنية بشكل عام تظهر وعيا كبيرا بالتعامل مع الدعاية الإعلامية الإسرائيلية ومخططاتها تجاه الأردن، وذلك من خلال المعالجة التحريرية السليمة للمصطلحات المضللة التي تستخدمها هذه الدعاية.

وعند التحليل الكمي والنوعي للمواد التي تناولتها الصحافة الأردنية عن المؤتمر المذكور تبين في الدراسة أن صحيفة "الغد" وموقع "عمون" الالكتروني هما أكثر وسائل الإعلام التي تناولت الحديث عن المؤتمر ونبهت لخطورته، مع الأخذ بعين الاعتبار التعامل المهني مع المصطلحات التحريضية التي أفرزتها مادة مؤتمر "الوطن البديل".

وتبين من خلال عملية تحليل سياق المواد التي نشرت، أن هناك حرصا شديدا من جانب طواقم التحرير في وسائل الإعلام الأردنية، في التعامل مع مصطلحات الدعاية الإسرائيلية، فقد كانت تنقل نفس المصطلحات المستخدمة بالصحافة الإسرائيلية، لكن مع مراعاة استخدام علامات التنصيص (" ") كثيرا، كلما ورد ذكر عبارات مثل "الوطن البديل" و"الخيار الأردني" و"الأردن هو فلسطين" وما شابه، خصوصا عند كتابة العنوان، وهي علامة لها دلالاتها الخاصة في التحرير الصحفي عند التعامل مع حالة الخبر

---

(١) رئاسة الوزراء الاردنية،الميثاق الوطني الاردني،الفصل السابع، http://www.pm.gov.jo/

الإسرائيلي، وهي هنا تعطي إشارة إلى أن هذا المصطلح مضلل.

وهذا يظهر لنا مدى الوعي والإدراك لدى الصحفيين والإعلاميين الأردنيين وقدرتهم على التصدي ومواجهة كل استهداف للأردن ومكانتها ووجودها.

وأظهرت الدراسة أن السياسيين والدبلوماسيين الأردنيين بإمكانهم أن يلعبوا دورا بارزا في الحد من تأثير الدعاية الإسرائيلية على الإعلام الأردني، وذلك عن طريق استخدام عبارات معينة خلال تصريحاتهم للصحافة، وتوصيفهم لمصطلحات الدعاية الإسرائيلية المضللة بأوصاف تظهر رفضهم لها مثل القول: "ما يسمى بالوطن البديل" أو "الادعاء بأن الأردن هو فلسطين" وغيرها.

وخاضت الدراسة بتفاصيل ما اصطلح على تسميته بـ" حرب المصطلحات" بين الإعلام العربي ونظيره الإسرائيلي والصلة الوثيقة بين اللغة والأيديولوجيا، والأجندات التي تحملها مصطلحات الدعاية الإسرائيلية، وتحاول تصديرها للمجتمعات العربية[١].

واشتملت الدراسة على قائمة إرشادية أعدها الباحث تحتوي على (٦٥) مصطلحا ومسمى، هي الأكثر استخداما في آلة الدعاية الإعلامية الإسرائيلية، باللغات العربية والعبرية والإنجليزية، وما يقابلها من المصطلحات التي يستحسن استخدامها في غرف التحرير لوسائل الإعلام العربية، ومن جانب السياسيين والدبلوماسيين بالشكل الذي يخدم القضايا العربية.

وكذلك لابد من أن تكون منظومة التربية والتعليم في مستوياتها المختلفة تدعم بناء الوحدة الوطنية المنشودة، فقانون التربية والتعليم رقم ١٦ لعام ١٩٦٤ في مادته الثالثة نص على أهمية التربية والتعليم في تنمية المجتمع الأردني، ضمن إطار الوطن العربي المتكامل في جميع النواحي، وذلك "بصهر المجموعات السكانية في بوتقة مجتمع أردني عربي متماسك".

وفي قانون التربية والتعليم رقم ٣ لسنة ١٩٩٤ تضمن أسساً وطنية وقومية، ففي المادة الثالثة الفقرة الثالثة "الشعب الأردني وحدة متماسكة، ولا مكان فيه للتعصب العنصري أو الإقليمي أو الطائفي أو العشائري أو العائلي".

ففي الفقرة الأولى نصت "الأردنيين متساوون في الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية ويتفاضلون بمدى عطائهم وانتمائهم لمجتمعهم". وبالفقرة الثالثة أن "تماسك المجتمع وبقائه مصلحة وضرورة لكل فرد من أفراده، ودعائمه الأساسية العدل الاجتماعية، وإقامة التوازن بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع وتعاون أفراده وتكافلهم، بما يحقق الصالح العام وتحمل المسؤولية الفردية والاجتماعية"[٢].

وهذه القوانين والمنظومة التربوية لابد أن تُؤتي ثمارها وتأثيرها المباشر والفعلي في واقع

---

(١) أيمن الحنيطي، تقرير حول رسالة ماجستير بالصحافة والإعلام http: //www.almadenahnews.com

(٢) دور التربية والتعليم في بناء الوحدة الوطنية، محاضرة أُلقيت في مدرسة الرائد العربي بعمان بتاريخ ١٩٩٥/٦/٢١.

المجتمع الأردني في إطار تحقيق وحدته الوطنية، لأنها السلاح الأقوى لمواجهة مخططات المشروع الصهيوني، الرامية لإنهاء الكيان الأردني وتصفية القضية الفلسطينية بطرحهم مؤامرة الوطن البديل.

وفي هذا الصدد يرى د. أحمد نوفل أن هذه المؤامرة حقيقة على الأردن وفلسطين، مؤكداً رفضه لحل مشكلة فلسطين على حساب شعب عربي آخر، فعلى الحكومة الأردنية أخذ إجراءاتها واستدعاء السفير الإسرائيلي ومراجعة اتفاقية وادي عربة، وعلى السلطة الفلسطينية أخذ الموضوع بجدية أكثر، وتأكيدها على عودة اللاجئين، كذلك المؤسسة التشريعية في الأردن لابد أن تُشرِّع قرارات واضحة ترد الادعاء الصهيوني فيما يخص الوطن البديل، وتُشرِّع إعادة النظر في اتفاقية وادي عربية، وخاصة المادة (٨) منها المتعلقة بأمر اللاجئين الفلسطينيين، وكان يجب استغلال حدث محاولة اغتيال مشعل؛ لإعادة النظر في اتفاقية وادي عربة، ولابد من الجدية في مواجهة هذه المؤامرة، وأيضاً السلطة الفلسطينية يجب أن يكون الوضوح لديها برفض مؤامرة الوطن البديل، وتأكيدها على حق العودة، لا نريد مواقف من السلطة ممكن استغلالها إسرائيلياً لتنفيذ الوطن البديل[١].

لاشك أن الأردن والقضية الفلسطينية تمران بأحداث جسيمة وظروف صعبة ومعقدة، تفرض تحديات كبيرة، ويواجهان منعطفاً خطيراً في ظل المواجهة المستمرة لأخطار المشروع الصهيوني المحدقة بفلسطين والأردن، والتي بدأت منذ قرنٍ من الزمن مع بداية بلورة المشروع الصهيوني في بازل بسويسرا عام ١٨٩٧، فكان الاستهداف الصهيوني لفلسطين وشرقي الأردن قبل قيام الكيان السياسي الأردني عام ١٩٢١، لذا لابد من رؤية استراتيجية فلسطينية أردنية؛ لمواجهة هذه المخططات التصفوية، والتي تستهدف الأردن وفلسطين على حدٍ سواء، وأخطر هذه المخططات مؤامرة الوطن البديل، وأول ما يتطلب الأمر هو إدراك الأردن وفلسطين بهذا الخطر الداهم عليهما، ووجوب اتحادها لمواجهة الخطر، وألا يكون هذا الخطر عامل تفرقة وفتنة بين الأردن وفلسطين، وهذا يتطلب بناء ذاتي لأردن قوية قادرة على مواجهة كل التحديات، فلابد من تحقيق البناء الداخلي للأردن، والمبني أولاً على شرعية الكيان الأردني ونظام الحكم فيه، والتي تقوم على قاعدة الثورة العربية الكبرى، والتي أحبط الحلفاء هدفها الرامي إلى قيام دولة عربية مستقلة في آسيا العربية، وكان قيام الكيان الأردني جزء من التسوية العربية البريطانية البديلة لذلك المشروع.

لذا فهو امتداد لمشروع النهضة العربية، فَحُكَّامُه ينتسبون إلى آل البيت، ونشأته الحديثة كانت في ظل طموح شعبي قوي لبناء دولة المؤسسات تُوج بصدور الدستور الحالي في بداية ١٩٥٢، كما أن الأسرة المالكة في المجتمع الأردني تتمتع بمكانة خاصة.

الديمقراطية بأبعادها الثلاثة المشاركة الشعبية في الحكم والحريات العامة ومؤسسات المجتمع المدني، فلابد من احترام الحريات الشخصية والعامة، ورعاية الحقوق للأفراد والجماعات، ولابد من

(١) مقابلة أجراها الباحث مع أ. د. أحمد نوفل في عمان.

الاهتمام بالشعب وأوضاعه المعيشية، وعدم تكبيل حريات المواطنين، وإعطاء دور كبير للمجتمع المدني ومؤسساته في الحياة العامة في الدولة في صياغة شكل الدولة، والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات واتحادات، فتوفير الحريات العامة والشخصية شرط أساسي للبناء السياسي القوي والمتين، لإمكانية مواجهة التحديات والصمود في وجه الأزمات، ومواجهة كل مؤامرة ومخطط يستهدف الأردن وبقاءه، وأخطر هذه المؤامرات مؤامرة الوطن البديل، فالحرية مصدر للخلق والإبداع، وحافز للتصدي والصمود، والشعوب المستعبدة الذليلة لا تقوى على مواجهة أي تحدٍ، ومآلها الهزيمة والاندحار، فلابد لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن من تنشيطها، وتوفير المناخ المناسب لها؛ للقيام بالدور المناط بها.

وكذلك ضرورة تدعيم الوحدة الوطنية فاختارت الدولة الأردنية الهوية القومية، وسُمِّيت أول أمرها إمارة الشرق العربي، وحمل جيشها اسم الجيش العربي، واعتبرت قطريتها مرحلة مؤقتة مفروضة عليها، ومسألة الهوية مرتبطة بالاندماج السياسي والاجتماعي في الدولة، بمعنى أن يكون ولاء الفرد للدولة على حساب ولائه لحمولته ولعشيرته وطائفته الدينية أو العرقية، فلابد من تعزيز الولاء للدولة وللوطن وتعميقه، وهذا يتم بمعاملة المواطنين على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات، بحيث لا تتمتع أي فئة في المجتمع بامتيازات على حساب غيرها من الفئات الأخرى، ولا تستثنى من القواعد العامة التي تُطبق على جميع المواطنين، وهذا للأسف يُمارس نقيضه في المجتمع الأردني، بحجة حماية الأردن من مؤامرة الوطن البديل، وهذا ما سيضعف الأردن في مواجهته لمؤامرة الوطن البديل، إذا ما انساق وراء من يدعون ذلك، فالفلسطينيون في الأردن استغلوا استغلالاً سيئاً في هذا المجال، مما وَلد لدى الناشئة لديهم العداء للدولة الأردنية، لذا فإنني أؤكد أن الوحدة الوطنية والمصلحة العليا للأردن تقتضيان أن يُعامل الأردنيون من أصل فلسطيني معاملة الأردنيين الآخرين دون أي تمييز، وأن تُتخذ جميع التدابير والإجراءات اللازمة لدمجهم سياسياً واجتماعياً في الدولة؛ لتحقيق الوحدة الوطنية، والتي ستُشكل الدرع والحصن المنيع في مواجهة مؤامرة الوطن البديل.

وأيضاً في إطار البناء الداخلي لابد من إصلاح الأداء الحكومي، لما له تأثير على وجود الدولة ومستقبلها، وأيضاً تأثيره على علاقة الدولة بمواطنيها، فهو يعزز شرعية الدولة، ويوطد نظام الحكم، فمن هنا لابد أن يكون الأداء الحكومي ذو تأثير إيجابي؛ ليمنح الدولة الشرعية والقوة في مواجهة المؤامرات والتصدي لها وأخطرها مؤامرة الوطن البديل.

فهذا البناء الداخلي ينعكس على السياسة الخارجية للأردن، ويُكسبها مكانة بين الدول ودور يمكنه من تحقيق مصالح الأردن الوطنية العليا.

وفي هذا الصدد يقول د. أنيس قاسم أنه حتى يتمكن الأردن من مواجهة خطر مؤامرة الوطن البديل، لابد من البناء الذاتي؛ ليصبح الأردن دولة قوية تستطيع أن تحمي نفسها من أي سياسات عدائية خارجية، والبناء الذاتي اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً... الخ، يمنحها القوة كدولة تستطيع أن لا

تتأثر بالإملاءات الخارجية والقوى الإقليمية والدولية(١).

يُلاحظ أنه لا يوجد بين الفلسطينيين في الخارج حركة متخصصة تحثهم على العودة، وتدفعهم إليها، وتنفذ برامج لتحقيق هذا الهدف، وذلك كما فعل الصهاينة حين كانوا يحثون اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين، فلابد من الشروع في تشكيل لجان اللاجئين في شتى بقاع الشتات، ويُناط بها تنفيذ تلك المهام بدءاً بحَثِّ الشارع الفلسطيني على التماسك بحق العودة، والعمل على رفع مستوى المعيشة للاجئين، وتقديم الإعانات لهم، وعمل الدراسات للكاشف عن المشكلات والخلل في شتى مناحي حياة اللاجئين، والعمل على إيجاد حلول لها، ووضع البرامج والفعاليات؛ لجعل العودة محور السياسات العربية، وتشجيع كل من يستطيع العودة ولو بمفرده، وعلى هذه اللجان محاربة فكرة التوطين والوطن البديل، وعليها أيضاً عدم السماح بالانقضاض على حق العودة، لأن ذلك إن تم يعني إقامة الوطن البديل للاجئين الفلسطينيين، ومن هنا لابد من التأكيد على أن خدمات الأونروا وإن كانت دون المستوى المطلوب، فهي تمثل شاهد عيان على بقاء المشكلة، لذلك على هذه اللجان عدم السماح بإلغاء أي مركز من مراكز الأونروا أو أي تراجع في حجم الخدمات المقدمة للفلسطينيين، أو نقل صلاحياتها ومسؤولياتها إلى أي جهة، سواء كانت فلسطينية أو عربية أو أجنبية، بل يجب المحافظة على كل القضايا المتعقلة بدورها قانونياً وإنسانياً وسياسياً، لأن وجودها يشكل رمزاً لوجود مشكلة اللاجئين، وهذا يعني رفضاً لمؤامرة الوطن البديل، بل يعني مواجهة مؤامرة الوطن البديل.

إن القوة هي التي تغير الموازين إذا أردنا فلسطين والعودة إليها، فلابد من البحث عن طريق القوة، فالانتفاضة الفلسطينية والعمل المقاوم والكفاح المسلح بشتى صوره، يشكلان رافعة أساسية لمناهضة مؤامرة الوطن البديل واجتثاثها، بل والقضاء على المشروع الصهيوني برمته.

إن الفلسطينيين في أماكن الشتات واللجوء يصرون على حقهم في العودة، لذلك فلا مبرر للإجراءات القاسية التي تمارسها بعض الحكومات العربية ضد سكان المخيمات، فإقامة الفلسطيني في هذه البلدان وتمتعه بالحقوق الكاملة ليحيا حياة كريمة، يمارس خلالها نضاله الوطني، هذا لا يُلغي حق الفلسطيني التاريخي والمستقبلي في بيته ووطنه وجنسيته الفلسطينية.

---

(١) مقابلة أجراها الباحث مع أ. د. أنيس قاسم في عمان، بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٥.

المبحث الثاني
آليات المواجهة الفلسطينية والأردنية لدعاوى الوطن البديل

المطلب الأول: آليات المواجهة الاردنية لدعاوى الوطن البديل

المطلب الثاني: اليات المواجهة الفلسطينية لدعاوى الوطن البديل

المطلب الثالث: آليات مواجهة مشتركة (عربية، وأردنية، وفلسطينية) لدعاوى الوطن البديل

المطلب الأول

آليات المواجهة الأردنية لدعاوى الوطن البديل

إن آليات المواجهة لابد أن ترتكز على البعد العقدي والعربي الإسلامي، ولأن مؤامرة الوطن البديل دائماً تُقترن بالأردن، فلابد أن يكون الأمر يعني الأردن على المستوى الرسمي والشعبي لهذه المواجهة، وكي يتم اتخاذ المواقف بشكلٍ أكثر وضوحاً؛ ولنتمكن من بناء آليات مواجهة واضحة تضمن الحفاظ على الأردن ومجتمعه المتماسك وتمكن الجبهة الداخلية الأردنية بكافة أطيافها لتوجيه بوصلة الصراع نحو المشروع الصهيوني المستفحل.

فإن كل هذا يتطلب منا إعادة النظر في علاقات الأردن وتحالفاته، خاصة مع القوى الفلسطينية الفاعلة على أساس هذه الاستراتيجية؛ حيث أن قوى المقاومة الفلسطينية هي التي تمثل الموقف المتوافق مع المصالح الأردنية والفلسطينية العليا، ومواجهة مؤامرة الوطن البديل. فيما تعمل قوى أخرى ترى أن الحياة كلها مفاوضات على تثبيت وجود الكيان الاسرائيلي وحماية أمنه ما يعني استمرار خطر مؤامرة الوطن البديل والتوطين والتهجير قائما، خاصة أن مؤامرة الوطن البديل هي مشروع إسرائيليٌّ وليس فلسطينيٌّ أو أردنيٌّ، وأنَّ التعامل معه يجب أن يكون من منطلق فكري سياسي قومي وإسلامي، وليس من متطلبات الحدود الجغرافية الضيقة، ولا بد من التأكيد على ضرورة دعم الشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها خاصة في الأردن دعما سياسيًّا وعمليًّا، وأن يُسمح له بالعمل لفلسطين وقضيتها على كافة المستويات بما في ذلك بناء التنظيمات السياسية والمنظمات الشعبية، وإنشاء حركة العودة الفلسطينية كحركة سياسية[(١)].

وفي السياق يؤكد الملك الراحل الحسين بن طلال في مؤتمر قمة الرباط ١٩٧٤م من" أن الجنسية المكتسبة للفلسطيني لا تفقده حقه في المطالبة بحقوقه في فلسطين"[(٢)].

كذلك التأكيد على أهمية التلاحم والوحدة في المجتمع الأردني؛ لأن تفكيك المجتمع وإثارة الفتن فيه على أسس جهوية وإقليمية ونفعية إنما تساهم في إضعاف الدولة والمجتمع في مقاومة مؤامرة الوطن البديل.

يقول الأستاذ جواد الحمد: "إن مواجهة مؤامرة الوطن البديل يستلزم بالضرورة دعم المقاومة الفلسطينية، وليس العمل على تكريس وجود الكيان الإسرائيلي وحفظ أمنه من خلال عملية السلام

---

(١) جواد الحمد وآخرون، شهرية الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص١٠

(٢) جواد الحمد وآخرون، مصدر سابق، ص ١١

واتفاقات السلام معه(١).

ويقول الدكتور أسامة أبو نحل في هذا الصدد: "إن الجانبين الفلسطيني والأردني ومن باب رفضهما المطلق لهذا الطرح سوف يسعيان لإفشاله بشتى السُبل"(٢).

وقد ذكر فؤاد البطاينة في آرائه حول آليات مواجهة مؤامرة الوطن البديل وكيفية الرد الأردني عليها، مؤكداً أن أول رد يتمثل بإعادة النظر بمعاهدة وادي عربة التي أسهمت في تشويه الحياة السياسية الأردنية، والتأسيس للتوطين والترحيل غير القسري، حسب نصوص المعاهدة، مؤكداً على إعادة النظر بعلاقات الأردن وتحالفاته، وخاصة مع القوى الفلسطينية، إذ أن بعض المسؤولين الفلسطينيين لا يمانعون من تنفيذ هذه المخططات بحسب رأيه، وأعطى أهمية لإبراز هذا الخطر "مؤامرة الوطن البديل" بما يستحق من تغطيات إعلامية وفعاليات جماهيرية، مؤكداً أن تجاهل هذا الخطر أو الصمت عنه لا يُقلل من شأنه أو خطورته، وأكد على تمتين الجبهة الداخلية، وعدم حرف الصراع عن وجهته الحقيقية، والتأكيد على الوحدة الوطنية، وعدم الانجرار إلى إشعال فتن أو حروب داخلية أيّاً كان نوعها، فكري أو سياسي أو اجتماعي، والتوقف عن حرب البيانات، وكل إجراء من شأنه أن يفسخ النسيج الوطني مطالباً تغيير الموقف الرسمي من قوى المقاومة والممانعة والتعاطي الإيجابي معها، باعتبار ذلك يشكل حصانة للأردن، ويحقق المصالح الأردنية العليا(٣).

ويرى علي أبو السكر وهو نائب سابق في البرلمان الأردني وأمين عام نقابة المهندسين الأردنيين سابقاً، بأن أبرز الآليات الرسمية والشعبية المقترحة لمواجهة مؤامرة الوطن البديل، هي الانطلاق من الربط العقدي وفلسطين وعقيدة الأمة بإصدار الفتاوى الواضحة والبينة، حول حرمة التخلي عن فلسطين أو استبدال وطن بديل لها، والعمل على إلغاء معاهدة وادي عربة رسمياً، وإفشال تطبيقها شعبياً، حيث أن المادة الثامنة قد نصت على توطين اللاجئين، وكذلك التعبئة الشعبية ضد مؤامرة الوطن البديل على المستويات الفلسطينية والأردنية، وذلك من خلال بيان مخاطر هذا المشروع وانعكاساته السلبية على الأجيال القادمة، وذلك بالكتابة بالإعلام وإقامة الفعاليات، وإبراز الاحتجاج والرفض الشعبي، وكذلك إقامة مؤتمرات دورية لحق العودة في الشتات الفلسطيني، وأيضاً دعم صمود الأهل في فلسطين وتقويتهم ضد التهجير، والإشادة بصمودهم، وبدورهم في حماية المقدسات، واحترام شخصوهم أثناء زياراتهم للدول العربية، ودعمهم اقتصادياً، وتوفير فرص العمل لهم وشراء منتجاتهم... الخ؛ لمنع نجاح تطبيق مؤامرة الوطن البديل، والعمل أيضاً على تشجيع فلسطيني الشتات على العودة

(١) مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ جواد الحمد في عمان، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٨.

(٢) مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ الدكتور أسامة أبو نحل، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر – غزة، بتاريخ ٢٠١٤/١/٣.

(٣) فؤاد البطاينة، الشمس فوق الأردن، مصدر سابق، ص٢٠١.

لمن يستطيع منهم، وعدم فقدان هويتهم الفلسطينية، وزرع ثقافة أن الإقامة في الشتات هي إقامة مؤقتة، وكذلك دعم خيار المقاومة على اعتبار أنها المؤهلة فقط؛ لإسقاط مؤامرة الوطن البديل [١].

أما الكاتب والمحلل السياسي الأردني ناهض حتر، فيؤكد على رفض الاعتراف بإسرائيل، والتأكيد على برنامج نضالي؛ لدحر الاحتلال وتفكيكه وبناء فلسطين، وتفعيل قضية العودة واستمراريتها، واعتبار العودة إلى فلسطين سبيلاً لمواجهة الوطن البديل، والتأكيد على أن حق العودة لا يعني حرمان الفلسطينيين، حيث هم من حقوقهم أو الانتقاص منها على مختلف المستويات، وأيضاً النظر إلى الأردن كدولة مواطنة ودولة قانون، فمن تنطبق عليهم الشروط القانونية للمواطنة، فهم مواطنين كاملي الحقوق، بصرف النظر عن أصولهم، والنظر بجدية لحل مشكلة مواطني الضفة الغربية الحاصلين على الجنسية الأردنية، وبمقدورهم الإقامة في الضفة، لكنهم يقيمون خارجها بملء إرادتهم، وهؤلاء حصراً لابد أن يحققوا العودة السياسية حصولهم على جنسية فلسطينية، مع حقهم في الإقامة في الأردن، وأيضاً المحافظة الكاملة على المركز القانوني للمواطنة الأردنية بكل أصولها ومنابتها[٢].

فأولى الخطوات لمواجهة الخطوات الإسرائيلية هذه هي استجماع الإرادة السياسية الجمعية؛ لمواجهة مثل هذه المخاطر، ويكون التوافق بين الإرادة الشعبية والرسمية.

وفي هذا الصدد يقول زكي بن رشيد، وهو قيادي في جبهة العمل الإسلامي في الأردن: "لابد من إعادة النظر في معاهدة وادي عربة في علاقات الأردن وتحالفاته، وإبراز مخاطره في الإعلام والفعاليات الجماهيرية، وأن تجاهل هذا الخطر أو الصمت عنه لا يُقلل من شأنه أو خطورته، ولابد من تمتين الجبهة الداخلية، وعدم حرف بوصلة الصراع عن وجهته الحقيقية، والتأكيد على الوحدة الوطنية، وعدم الانجرار إلى إشعال فتن أو حروب داخلية أيِّن كان نوعها، فكرية أو اجتماعية أو سياسية أو قانونية، والتوقف عن كل إجراء من شأنه أن يفسخ النسيج الوطني، وتشكيل إطار وطني واسع النطاق رافض لمشروع الوطن البديل لوبي ضاغط على السياسات الأردنية والإقليمية والدولية يهدف إلى إفشال، والتصدي لهذا البرنامج الصهيوني المعادي[٣].

ومن خلال اطلاعي على أقوال عدد من المفكرين والسياسيين، وأصحاب الرأي، وذوي

---

(١) علي أبو السكر وآخرون، الوطن البديل آفاق التطبيع وسُبل المواجهة، شهرية الشرق الأوسط، العدد ١١، ط٢، عمان/ الأردن، ٢٠١٠، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص٤٥.

(٢) ناهض حتر وآخرون، الوطن البديل، شهرية الشرق الأوسط، العدد ٨١، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط٢، ٢٠١٠، ص٥٥.

(٣) زكي بن رشيد، الوطن البديل، شهرية الشرق الأوسط، العدد ٨١، ط٢، عمان، ٢٠١٠، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص٦٤.

الاختصاص، وبرجوعي إلى العديد من المراجع، ورصدي لعشرات المقالات فإنه يمكن لنا أن نلخص **آليات المواجهة الأردنية لدعاوى الوطن البديل على النحو التالي:**

- إعادة النظر في علاقات الأردن وتحالفاته مع القوى الفلسطينية الفاعلة على أساس استراتيجية الحفاظ على الأردن، ووحدته الداخلية؛ ليتمكن من التصدي للمؤامرات الصهيونية، وعلى رأسها مؤامرة الوطن البديل.
- الإشادة بصمود الشعب الفلسطيني، ودعم الأردن للشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها، وخاصة المتواجدين في الأردن دعما سياسيا، واقتصاديا، وعمليا، والسماح للعمل من أجل فلسطين وقضيتها على كافة المستويات، أهمها: بناء التنظيمات السياسية، والمنظمات الشعبية، وإنشاء حركة العودة الفلسطينية كحركة سياسية. ودعم الأردن لمقاومة الشعب الفلسطيني حتى نيل حقوقه، واستقلاله.
- العمل على تمتين الوحدة في المجتمع الأردني، وتكريس مبدأ التلاحم بين مكونات المجتمع الأردني؛ لأن تفكيك المجتمع وإثارة الفتن فيه على أساس الجهوية والإقليمية والنفعية تعمل على إضعاف المجتمع والدولة الأردنية في مقاومة مؤامرة الوطن البديل.
- إعادة النظر في معاهدة وادي عربة التي أسهمت في تشويه الحياة السياسية الأردنية، وصولا إلى إلغائها، وإفشال تطبيقها شعبيا.
- استنهاض الأردن، واستجماع الإرادة السياسية الجمعيَّة فيه لمواجهة مؤامرة الوطن البديل، وتحقيق التوافق بين الإرادة الشعبية والرسمية.
- وضع خطط إعلامية، وإقامة فعاليات جماهيرية لإبراز خطر مؤامرة الوطن البديل، وعدم تجاهل هذا الخطر أو الصمت عنه.
- التعبئة الشعبية ضد مؤامرة الوطن البديل على كافة المستويات وبشتى السبل، وذلك من خلال بيان مخاطر مؤامرة الوطن البديل وانعكاساتها السلبية على الأجيال القادمة.
- التوقف عن حرب البيانات والتراشقات الإعلامية، وكل إجراء من شأنه أن يفسخ النسيج الوطني الأردني.
- إصدار الفتاوى الدينية الواضحة والبيِّنة حول حرمة التخلي عن فلسطين، والانطلاق من الرابط العقدي المشترك بين أبناء الأمة الإسلامية، ورفض الأردن للاعتراف بإسرائيل.
- إقامة مؤتمرات دورية لدعم حق العودة، وتشجيع فلسطينيي الشتات على العودة لأرضهم لمن يستطيع العودة منهم، وزرع ثقافة أن الإقامة في الشتات هي إقامة مؤقتة.
- عدم حرمان الفلسطينيين المقيمين في الأردن من حقوقهم أو الانتقاص منها على مختلف المستويات، والنظر بجديَّة لحل مشكلة مواطني الضفة الغربية الحاصلين على الجنسية

الأردنية، وذلك على قاعدة حقهم في الإقامة في الأردن، وعدم سحب الجنسية من الفلسطيني المقيم في الأردن.

- العمل على تشكيل جبهة داخلية في الأردن قائمة على أساس احترام حقوق المواطنة والوحدة الوطنية، وإطلاق الحريات العامة، والمشاركة الحقيقية في السلطة، وتدعيم الثقة بين كافة فئات الشعب الواحد بمختلف منابته.
- سن القوانين والتشريعات التي تؤكد المواطنة، وتشعر كل مواطن بأنه محل الاحترام، وأن كرامته وحقوقه مصانة ومحفوظة، حتى يتمكن من الانخراط في المجتمع والدولة بكل ما يملك لحمايتها من التهديدات الخارجية، ومنها مؤامرة الوطن البديل.
- الحفاظ على مكانة الشرعيات الثلاث المكونة للمجتمع الأردني، وعدم الإخلال بأي منها؛ لأن أي توتر في العلاقة بين هذا الشرعيات الثلاث يؤدي إلى تفكيك المجتمع الأردني، وهذا ما قد يساعد على تنفيذ مؤامرة الوطن البديل.
- العمل على بناء قوة للدولة في الجبهة الداخلية، وإنعاش الوحدة في قلوب الشعب الأردني، ورفض عمليات التقسيم، وإزالة النعرات الاجتماعية، وتدعيم الثقة بين مكونات الشعب الواحد، ومحاربة الفساد بكل أشكاله.
- دراسة الأردن لمؤامرة الوطن البديل وتفاصيلها، وتشخيصها، ووضع المخططات والدراسات اللازمة للتصدي لتلك المؤامرة الخطيرة، وإفشالها.
- الدعم الأردني الكامل للطرف الفلسطيني في مسيرته التفاوضية، وتبني مواقف مشتركة تضمن الحفاظ على الثوابت والحقوق الفلسطينية.
- العمل على حل الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعصف بالمملكة الأردنية، وضخ المال العربي والخليجي خصوصاً للأردن؛ لكي لا يرضخ الأردن لضغط أمريكي بتهديده بقطع المعونات، مما يؤثر على موقف الأردن من مؤامرة الوطن البديل، فلابد من الدعم المادي العربي والخليجي للأردن؛ ليتمكن من التصدي لمؤامرة الوطن البديل.

المطلب الثاني

آليات المواجهة الفلسطينية لدعاوى الوطن البديل

إن دراسة آليات مواجهة مؤامرة الوطن البديل تتطلب إدراك عناصر الضعف وعناصر القوة في هذه المواجهة، وتتمثل عناصر الضعف بالنسبة للطرف الفلسطيني، هو أن الكيان الإسرائيلي مدعوم بتحالف استراتيجي أمريكي غربي؛ للحفاظ على أمن إسرائيل، باعتبار أن أمنها جزء لا يتجزأ من أمن الولايات المتحدة والغرب بوجه عام، وهذا يعني أن مواجهة أهداف الكيان الإسرائيلي والمتعلقة بشطب حق العودة وإقامة الوطن البديل هي مواجهة مع الولايات المتحدة والغرب، أما عناصر القوة تكمن في أن قضية فلسطين ليست قضية الفلسطينيين وحدهم، بل هي قضية عقدية لكل العرب والمسلمين، وأرض فلسطين لا يمكن أن تُستبدل بأرضٍ أخرى، هي تاريخ وتراث وعقيدة ودين، وهي وفق العهدة العمرية أرض وقف إسلامي، والتخلي عنها تتصادم مع عقيدة الأمة كونها أرض مباركة؛ لوجود الأقصى، وذكرها القرآن الكريم بآيات يتلوها المسلمون إلى يوم الدين، يقول الله تعالى: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ إِلَى المَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ**﴾ [الإسراء:١].

وبهذا الصدد يقول النائب في المجلس التشريعي جميل المجدلاوي: "فإنه بلا شك أن البعد الديني أحد العوامل التي تساعد في تحشيد القوى لمواجهة مؤامرة الوطن البديل ارتباطاً بمكانة القدس والأقصى بين المسلمين ومكانة كنيسة المهد والقيامة بين المسيحيين، ويمكن لهذا البعد مع غيره من العوامل القومية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الإنسانية، بمعناها الشامل أن تُشكل أسلحة مهمة في إفشال مخططات الوطن البديل"(١).

في الحقيقة لا يمكن لأيٍ كان أن يُسلِّم بالطرح الإسرائيلي، ومخططات الكيان ومؤامراته المستمرة ما استمر بقائه على أرض فلسطين، والتي لن تنتهي إلا بانتهاء هذا الكيان الإسرائيلي المُعادي؛ لأن هذه المخططات ليست بقدر محتوم علينا الذي لا مفر من تحقيقه إذا ما تم الاستعداد الحقيقي لمواجهته وإدراك خطورته، فلابد من دراسة آليات لمواجهة تلك المخططات والمؤامرات والمشاريع الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية والوجود الفلسطيني، ومعاداة الدول العربية والإسلامية وتحقيق الأهداف الاستعمارية في المنطقة، لذا ومن خلال دراستنا لابد من العمل وفق آليات لمواجهة مؤامرة الوطن البديل، وسنتحدث عن بعض تصورات لهذه الآليات قد طرحها بعض المفكرين من خلال مقابلتنا المباشرة لهم، كما أسلفنا في بداية المبحث وبعض المفكرين الذين كتبوا في هذا الموضوع.

---

(١) مقابلة أجراها الباحث مع النائب في المجلس التشريعي جميل المجدلاوي، بتاريخ ٢٠١٤/١/١٤.

ويمكن إجمال آليات المواجهة الفلسطينية لدعاوى الوطن البديل على النحو التالي:

- المحافظة على وحدة الشعب الفلسطيني، وتعزيز الحوار الوطني بين أطيافه السياسية، ونبذ الخلافات الداخلية بما يخدم ويدعم المشروع الوطني الفلسطيني، وتعزيز الوحدة بين أبناء الشعب الفلسطيني سواء في الداخل أو الشتات، ورفض كل المشروعات التي تهدف إلى كسر شوكة المقاومة والنضال، والتمسك بحق العودة واستغلال جميع المناسبات لإظهار وتأكيد عدم التنازل عن حق العودة والتصدي لكل المشروعات والهيئات والشخصيات التي تريد التنازل عن حق العودة، مؤكدين الرفض المطلق لمؤامرة الوطن البديل والتصدي لها.
- ضرورة النهوض واعتماد رؤية تقوم على التقاء جميع القوى والفصائل حول برنامج وطني محدد يضمن حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والمشروعة، ويكفل جميع الوسائل لمقاومة الاحتلال، والنهوض بالواقع الفلسطيني عبر عملية إصلاح شاملة وجذرية؛ ليتمكن من إجهاض مؤامرة الوطن البديل.
- استمرار تكريس الإجماع الوطني الفلسطيني على حق العودة، ورفض التوطين ومؤامرة الوطن البديل، ودعوة القوى السياسية والاجتماعية لمواصلة دورها في هذا المجال.
- المحافظة على العمق الاستراتيجي العربي والإسلامي وموقفه الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وفي مقدمتها حق العودة، والعمل على تعزيز هذه الحقوق، ورفض مؤامرة الوطن البديل.
- إحياء المناسبات الدينية والوطنية لربط الإنسان الفلسطيني بأرضه ومقدساته في فلسطين، وذلك لتعزيز انتمائه للوطن، وتجديد رفضه لمؤامرة الوطن البديل.
- ضرورة دعم صمود اللاجئين الفلسطينيين خاصة سكان المخيمات، والعمل على تحسين أوضاعهم القائمة؛ ليعيشوا فترة لجوئهم حياة كريمة تليق بإنسانيتهم وصمودهم فترة الإقامة المؤقتة، مع رفضهم لمؤامرة الوطن البديل.
- تفعيل دور المؤسسات الفلسطينية الرسمية والشعبية في إجهاض كل المشاريع التآمرية والتصفوية للقضية الفلسطينية، وأخطرها مؤامرة الوطن البديل، وتفعيل دورهم أيضاً في الدفاع عن حق العودة وحماية حقوق الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.
- العمل على تحصين المجتمع الفلسطيني وتجمعات اللجوء الفلسطيني في الشتات من الأفكار والبرامج التي تعمل على ترويج فكرة التعويض والتوطين بديلاً عن العودة إلى الوطن، وما يُسمى الوطن البديل أو الأوطان البديلة.
- تعبئة الرأي العام العربي والإسلامي لاستمرار تأييده ودعمه لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ومحاربة مؤامرة الوطن البديل.

- العمل على ضرورة المشاركة في الفعاليات الدولية الخاصة بقضية فلسطين؛ لحشد التأييد الدولي للقضية الفلسطينية، ومحاربة مؤامرة الوطن البديل.
- المطالبة بإنشاء مكتب خاص في كلٍ من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي للعمل على تطبيق حق العودة ورفض التوطين والوطن البديل، أو ما يمكن تسميته بالأوطان البديلة.
- تكوين مؤسسات وجمعيات وهيئات؛ للتأكيد على حق العودة، ورفض مؤامرة الوطن البديل والتوطين، وعقد مؤتمرات داخل فلسطين وخارجها، لتعزيز ذلك الحق والرفض لمؤامرة الوطن البديل.
- الدعوة إلى تنظيم حملات سياسية ودبلوماسية وإعلامية؛ لمواجهة الإعلام الصهيوني المُضلل، وشرح أهمية رفض مؤامرة الوطن البديل، وضرورة التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني.
- تفعيل دور المنظمات العربية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان من أجل التوعية بالقضية وأهميتها، والتعاون مع المنظمات الشعبية والثقافية المختلفة، ودعم حق العودة، ورفض مؤامرة الوطن البديل.
- تعزيز دور مراكز البحوث العلمية والدراسات المتخصصة في توفير المعلومات والوثائق والبيانات المتعلقة باللاجئين وبفلسطينيي الشتات التي تخدم الحقوق الوطنية والتاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني، وتُفند الدعاوى الإسرائيلية حول مؤامرة الوطن البديل.
- إنشاء صندوق خاص لدعم حق العودة، ودعم رفض الدعاوى الإسرائيلية حول مؤامرة الوطن البديل.
- عقد منتدى عربي سنوي؛ لتقويم الإنجازات التي تتحقق وفق هذه الرؤية الاستراتيجية لآليات مواجهة مؤامرة الوطن البديل.
- تنظيم حملة توعية وتثقيف وحوار سياسي وإعلامي ثقافي في أرجاء الوطن العربي وبالخصوص الأردن في صفوف اللاجئين وفلسطينيي الشتات في الداخل والخارج؛ لتبني ودعم هذه الآليات وتحويلها إلى برامج عمل من خلالها نُسقط مؤامرة الوطن البديل، وهي محاولة تنال من حق العودة.
- إنشاء موقع الكتروني دائم على شبكة الإنترنت خاص بتوضيح هذه الآليات، وجعله ملتقى للحوار والدراسات والمقالات المتعلقة بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وإسقاط مؤامرة الوطن البديل.
- ضرورة دعم المقاومة بكل أشكالها، وفك الحصار عن الشعب الفلسطيني.
- الضغط لتكوين خيار القوة العربية لاسترداد الحقوق، انطلاقا من الحكمة القائلة: "لا يفل

الحديد إلا الحديد".

- العمل على محاربة الفساد بكل أشكاله، أولى خطوات الاستنهاض الذاتي لمواجهة مؤامرة الوطن البديل.
- مواجهة المشروع الصهيوني في تصوراته الجذرية ومتابعته، ولابد من دعم الشعب الفلسطيني على أرضه مهما كلف الثمن، ورفض الهجرة، ومقاومة كل دعواتها وأسبابها.
- ضرورة إطلاق يد القوى والتيارات السياسية والاجتماعية في تشكيل الهيئات والتحالفات والبرامج التي تجند طاقاتها والمجتمع في مشروع مقاومة الوطن البديل.
- حماية، وتشكيل الجبهة الداخلية المتماسكة القوية.
- ضرورة مراجعة الاتفاقات الموقعة مع العدو الصهيوني في المرحلة الأولى، ونبذ كل ما يهدد حقوق الشعب الفلسطيني، وتحديد أرضه والعمل على التحرر من هذه الاتفاقات تدريجياً حتى إلغائها، وهذا يقتضي بناء المجتمع والدولة، على أساس الوحدة والمواجهة والديمغرافية، أما بقاء هذه الاتفاقيات فلن تُجدي شيئاً، بل ستكون أحد أدوات مؤامرة الوطن البديل.
- رفض أي شكل اتحادي فدرالي أو كنفدرالي أو أي علاقة اتحادية ضمن حل التسوية السياسية؛ لحماية الكيان الصهيوني وبقائه، إلا بوجود دولة فلسطينية مستقلة ومحددة جغرافياً ويختار الشعب الفلسطيني هذه الوحدة طوعا، ولا تكون إلا بعد التحرير الكامل من الاحتلال.
- تشجيع ودعم كل من يستطيع العودة من اللاجئين الفلسطينيين على تطبيق العودة دون إيقاع ضرر اجتماعي أو معيشي أو قانوني عليه وعلى ذريته ومساعدته على التأهل لمثل هذه العودة.
- العمل على الدعم الاقتصادي والمالي لحل الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعصف بالشعب الفلسطيني، وضخ المال العربي والإسلامي؛ لكي لا يرضخ الفلسطينيون للضغوط الأمريكية المتمثلة بالتهديد في قطع المعونات، مما يؤثر على موقف الفلسطينيين وثباتهم وصمودهم من أجل نيل حقوقهم المشروعة.
- تقوية البنية الذاتية لمنظمة التحرير ومؤسساتها، وتصعيد النضال والمقاومة بكل أشكالها.
- تشكيل مؤسسة تنبثق عنها لجان متخصصة تراقب وتتابع تنفيذ ما توصلنا إليه من آليات، وآليات أخرى لم تُذكر في هذا السياق.

المطلب الثالث

آليات مواجهة مشتركة (عربية، وأردنية، وفلسطينية) لدعاوى الوطن البديل

ينبغي العمل على توضيح حجم خطورة مؤامرة الوطن البديل، وكيفية مواجهة هذا الخطر الذي يستهدف الأردن وفلسطين على حد سواء من قبل مؤسسات المجتمع المدني الأردنية والفلسطينية، من أحزاب سياسية، ونقابات مهنية، وجمعيات خيرية، واتحادات عمالية وطلابية، ومنتديات أدبية وفنية واجتماعية ورياضية، بحيث تصبح قادرة على الدفاع عن الأردن وفلسطين، وحمايتها من استهداف إسرائيل لهما في طرحها لمؤامرة الوطن البديل.

ومن الآليات المشتركة الواجب اتباعها من قبل الأردنيين والفلسطينيين والأشقاء العرب على حدٍّ سواء ما يلي:

- العمل على خلق تيار وطني عام تتولاه مرجعية سياسية عمادها نخبة من المواطنين الأردنيين والفلسطينيين في الأردن وفلسطين من أصحاب الوعي ومعروفين بإخلاصهم لوطنهم، وتكون مهمة هذا التيار التصدي لمؤامرة الوطن البديل.
- رفض مبدأ الربط بين هجرة اليهود من البلاد العربية إلى فلسطين، وبين طرد الفلسطينيين من ديارهم وأراضيهم على يد الحركة الصهيونية.
- تعبئة الرأي العام العربي والإسلامي لاستمرار تأييده ودعمه لحق العودة للاجئين الفلسطينيين، ومحاربة مؤامرة الوطن البديل.
- الالتزام بالقواعد العلمية في العمل السياسي، لأن عكسها لن يؤدي إلى نضال عملي على أرض الواقع، ولا إلى فعل إيجابي في مواجهة العدو، وإنما يؤدي إلى عشق الذات والحديث مع الذات في حوار كحوار الطرشان في حركة تنحصر في القول العربي القديم أشبعتهم شتماً وفازوا بالإبل.
- التعامل مع المواقف الرسمية الواضحة والمعلنة لا على أساس النوايا والظنون والتخمينات السلبية. ولنعتمد قول الإمام الشافعي رحمه الله: "إن رأيي على صواب ويحتمل الخطأ، ورأي غيري على خطأ ويحتمل الصواب".
- عدم إدخال العامل الشخصي في القرار والتعصب الأعمى والسلوك الميكانيكي والعناد الذي يعمي البصيرة ويحول القائد من البحث عن الصواب إلى التمسك بمنهجية الانتصار على الرأي الآخر؛ لأنه ليس رأيه.

- التخلص من الظواهر القاتلة في العقل القيادي، القائم في الساحة الفلسطينية والأردنية هو الاعتقاد العجيب في التعبئة على استعمال كلمة المؤامرة وتعميق الخوف من الفشل وثقافة التخوين واستصدار الأحكام والاستنتاجات المطلقة، وإلقاء تبعة الفشل الذاتي على المتآمرين والأعداء، وهذا كله يقود القوى الأردنية والفلسطينية لصد أخطار المشروع الصهيوني الهادف إلى النيل من الأردن وفلسطين.
- استعادة التضامن العربي الحقيقي والإيجابي؛ لتوفير أوراق ضغط دولية وممارسة حراك دبلوماسي إعلامي لإحداث التغيير المستمر لمصلحة الشعب الفلسطيني.
- خلق وعي وفهم عميقين لدى الباحثين والمفكرين بفلسفة مؤامرة الوطن البديل ودوافعها وتقديم تشخيص دقيق للبيئات والظروف التي تثبت وتترعرع في ظلها مثل هذه الأفكار.
- إعادة النظر في مواقف الأنظمة السياسية الرسمية العربية والفلسطينية وسلوكها وردود أفعالها تجاه قرارات الدولة الصهيونية المتعلقة بطرد الفلسطينيين وحق العودة والتهجير... الخ، بشكل يضمن الثوابت الوطنية واسترداد الحقوق العربية.
- مطالبة الشعبين الأردني والفلسطيني بجميع فئاتهما إلى وقفة صادقة وحدوية، والعمل يدا واحدة لصون الوحدة الوطنية وصياغة مستقبلهم قبل أن يصوغه الأعداء ؛ لمواجهة الأخطار التي تهدد وجودهم.
- التأكيد على الإجماع برفض مؤامرة الوطن البديل، والاتفاق الكامل على ضرورة محاربته برؤية استراتيجية مشتركة ومتفق عليها بين مختلف الأطراف والأطياف، وهو ما يعكس الإجماع الوطني الفلسطيني والأردني على ذات الهدف.
- تنبيه المسلمين في خطب الجمعة والدروس الوعظية على أخطار المشروع الصهيوني المحدقة بالأمة، وهذا الدور ينبغي أن تضطلع به وزارات الأوقاف في الدول الإسلامية والعربية، وضرورة توضيح هذه الأخطار والتي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية والنيل من حقوق الشعب الفلسطيني، وذلك بالطرح الإسرائيلي المتجدد لمؤامرة الوطن البديل، ولابد لهذه الخطب من يوم الجمعة أن تتضمن عناصر أهمها أن الشعب الفلسطيني صاحب الحق في هذه الأرض المقدسة، وأنه يدافع عن أمانة الدين والتاريخ والعقيدة، والحث على الصبر والثبات والتضحية والبذل والإخلاص؛ ليتحقق النصر والعزة، وتوضيح أن مؤامرة الوطن البديل حلقة من حلقات الصراع المستمر بين الحق والباطل، وضرورة الحذر والانتباه لخطورة هذه المؤامرة والمؤامرات الصهيونية الأخرى.
- إعداد مشروع عربي واضح وشامل لحل القضية الفلسطينية، ويُطرح مشروع سلام عادل، حتى أن المبادرة العربية "السعودية أصلاً" ليست شاملة، ولا توفر الحد الأدنى من السلام، إنما

تسير في طريق الاعتراف بإسرائيل من خلال التنازل عن مناطق فلسطين ١٩٤٨، فلابد من خطة عربية للسلام وأخرى للحرب أو الاثنتين معاً، والسؤال الكبير هل توجد خطة للحرب كحل بديل لوضع حد للصراع في الشرق الأوسط؟؟!!

- العمل على إنعاش وترسيخ مفاهيم الوحدة الوطنية والأمة الواحدة، والعدو المشترك، والمصير الواحد، ومقاومة كل أشكال التجزئة وفتنة النعرات الطائفية، والإثنية والإقليمية، والتركيز على فلسطين، وإبراز موقع القدس والأقصى باعتبارها جوامع لأبناء الأمة، والعمل من أجل تحريرها كواجب ديني وقومي ووطني وأخلاقي، وضرورة الضغط لتكوين خيار القوة العربية.
- مطالبة وسائل الإعلام المحلية والعربية والإسلامية تخصيص حيز إعلامي لتوعية الشعوب والأجيال بأحقية المسلمين بفلسطين، وأن تعرض أفلاماً وتسجيلات عن الجرائم التي ارتكبها العدو الصهيوني بحق شعبنا الفلسطيني، وهذا يُعطي القوة الحقيقية لمواجهة خطر مؤامرة الوطن البديل، وعلى الأمة العربية والإسلامية مساندة الشعب الفلسطيني، ودعمه بكل الوسائل المتاحة؛ لتعزيز صموده ومقاومته ضد الاحتلال.
- على الجانب الفلسطيني والعربي، وبوجه الخصوص الأردن اتباع أساليب ووسائل جديدة للاشتباك مع الاحتلال حتى لا يعطى الفرصة الكاملة لفرض النموذج والحل الذي يريده.

الخاتمة

- النتائج
- التوصيات.
- خاتمة

نتائج الدراسة:

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

- ضرورة تبني الإخوة الأردنيين "من أصول شرق أردنية" شعور الطمأنينة في علاقتهم مع إخوانهم الأردنيين من الأصول الفلسطينية، لأنهم لا يشكلون بالمطلق خطرا عليهم. فهذا استفتاء تم عمله في حزيران يونيو ١٩٩٥، وقام به مركز القدس للإعلام والاتصال في الضفة الغربية وغزة، واشتمل الاستفتاء على السؤال التالي:

هل توافق على التخلي عن أراضي ١٩٤٨، في مقابل التوصل إلى حل نهائي، يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧ تكون القدس عاصمتها؟؟.

فكانت الأغلبية رافضة لذلك، معبرة عن تمسكها بأرضها ووطنها، والمدهش الذي يمكن أن أعتبره أكبر ضمانة للأردنيين من أصول شرق أردنية لعدم تخوفهم من إخوانهم الفلسطينيين، كما يريد الأعداء الصهاينة أن تكون علاقة الفلسطينيين والأردنيين في إطار الشك والريبة، وعدم الطمأنينة من بعضهم البعض كانت في أصغر أفراد العينة سناً، والذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٨ عاما هؤلاء كانوا أشد المعارضين للتخلي عن أراضي ١٩٤٨[١].

وهذا إعلان واضح وصريح من الفلسطينيين جميعهم برفض التخلي عن أرضهم ووطنهم، ورفض أي بديل عنها، وهذا ما يعني الرفض المتأصل في العمق الفلسطيني والفكر الفلسطيني لمؤامرة الوطن البديل.

- إن حصول الفلسطيني على أية جنسية ثانية لن يثنيه عن حقه في العودة والمواطنة في موطنه الأصلي في فلسطين.
- إن تحسين ظروف إقامة اللاجئين الفلسطينيين ليحيوا حياة كريمة تليق بآدميتهم ومكانتهم لا يتعارض مع حقوقهم الثابتة في العودة لوطنهم فلسطين.
- إن كل الحلول الجزئية والمؤقتة التي تسعى الحكومات الإسرائيلية للوصول إليها ما هي إلا لذر الرماد في العيون، وبالتالي تمييع النشاط الوطني الفلسطيني، وتحييد قدرة الفلسطينيين على التصدي للمشروع الصهيوني، وكسب الوقت والفرص لتمرير المخططات الصهيونية الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية وأخطرها مؤامرة الوطن البديل.
- الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي يعتمد كثيراً على عنصر إحراق الوقت، وبناء مزيد من الحقائق على الأرض، وجعل الواقع الفلسطيني يتدهور أكثر، بحيث يتحول المرفوض إلى مقبول.

---

(١) إلياء زريق، اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، ترجمة محمود شريح، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، آب/ أغسطس ١٩٩٧،ص٩٥.

- إن الانقسام الفلسطيني أصبح ركناً أساسياً في الاستراتيجية الإسرائيلية، فتارة يستخدم في الطعن بأهلية الشريك الفلسطيني، وتارة يستغل هذا الانقسام في التعامل مع وحدة الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بمعايير مختلفة ومتناقضة، فالخلاص من هذا الانقسام بأسرع وقت ممكن هو الخطوة الرئيسية لنهوض الإرادة الفلسطينية ضد كل الأخطار المحدقة، ومن بينها مثل هذه المشاريع والأفكار التصفوية للقضية الفلسطينية وأخطرها مؤامرة الوطن البديل.
- الخلاص من الانقسام الفلسطيني لا يكون بالتوقيع على اتفاق غزة الأخير ٢٣/ ٤/ ٢٠١٤م بل بالإجماع الوطني على برنامج وطني فلسطيني موحد تجتمع عليه كل القوى الوطنية والإسلامية.
- دولة إسرائيل كيان عدواني، وصاحبة مشروع استعماري توسعي، لا تؤمن بالسلام ولا بعلاقات حسن الجوار، وهذا تؤكده سياستهم العدوانية منذ الإعلان عن دولة الكيان في أيار ١٩٤٨، وأيضاً من خلال ما ورد في الفصل الأول من الدراسة، حيث تبين أن إسرائيل كيان عنصري.
- إن يهودية الدولة والترانسفير والتوطين مرادفات للوطن البديل، ومن خلال دراستنا تبين أنه برغم تعدد المدارس المختلفة والتصنيفات المتعددة للفكر السياسي الإسرائيلي، إلا أننا نستطيع الجزم أن جميع هذه التصنيفات علمانية أو دينية أو يمينية أو يسارية تتشبث بمفاهيم كيهودية الدولة، وهي المرادف لمؤامرة الوطن البديل، وجميع هذه التصنيفات تتكلم كجوقة واحدة، بما فيهم حزب ميرتس، والحقيقة أن المجتمع الإسرائيلي ازداد ميلاً نحو اليمين معتبرين أن المولود الفلسطيني تهديداً لهم.
- إن أي شرخ في جدار الوحدة الوطنية الأردنية سواء كان مقصوداً أو غير مقصود يعد عاملاً قوياً مساعداً لتنفيذ مؤامرة الوطن البديل، فلابد من أن يكون تحالف استراتيجي مع قوى أردنية وفلسطينية تتمسك بحق العودة، وترفض المشروع الصهيوني وتقاومه، هذا يساعد الأردن دولة وشعبا وقوى على تجاوز خطر الوطن البديل، وتحقق مصالح عليا للأردن وفلسطين معاً.
- إن التهديد الإسرائيلي لفلسطين والأردن يجب أن يكون عامل توحيد، وليس سببا لإثارة الخلافات والإشكالات وخلق المعاناة الإنسانية للفلسطينيين.

توصيات الدراسة:

وبعد هذا البحث المستفيض توصل الباحث إلى عدد من التوصيات التي ينصح بتعميمها، وجعلها مرتكزا وأساسا لمواجهة مؤامرة الوطن البديل، ومن تلك التوصيات:

- العمل على تنفيذ كل ما ورد في الفصل الخامس من هذه الدراسة.
- المساهمة في نصرة ودعم المقاومة الفلسطينية حتى إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية.
- التأكيد على تلاحم ووحدة المجتمع الأردني.
- دعم الشعب الفلسطيني دعما سياسيا وماليا وماديا ومعنويا، وتوفير الغطاء الدبلوماسي، وعدم ترك الشعب الفلسطيني فريسة بيد عدوه؛ ليتمكن هذا الشعب من متابعة نضاله بلوغاً إلى تحقيق مشروعه الوطني بإقامة دولته الطبيعية وذات السيادة على أرض وطنه فلسطين، ولا بديل عن وطنه فلسطين، وهذا من شأنه إبطال مخطط ومؤامرة الوطن البديل.
- الإبقاء على قضية اللاجئين قضية موحدة للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، وجعلها الأساس لرفض أي مشاريع تهدف لتصفية المخيمات، وإبقاء دورها المادي في كونها مرتكزات جماعية تحفظ الذاكرة والتراث الوطني، وتعزز استمرار النسيج الاجتماعي.

التركيز على قضية اللاجئين باعتبارها من القضايا الكبرى، وإخضاعها للتدقيق القانوني والسياسي والفقهي؛ لتثبيت حقوق اللاجئين، والعمل على إحقاقها، وعدم جعلها شعارات ثورية كبيرة، وللأسف أغلب القادة والمسؤولين وحتى المثقفين يتعاملون مع قضية اللاجئين وفق شعارات، اللاجئين لكن الرئيس الراحل ياسر عرفات عام ١٩٩٨ تعهد علانية لأبناء المخيمات بأن يبقى "حق العودة بالنسبة لنا في منزلة المقدسات"(١). وهذه من أهم التوصيات لمواجهة مؤامرة الوطن البديل وأعني بذلك أنه بقدر التمسك بحق العودة يكون إفشال مؤامرة الوطن البديل.

- ضمان الحماية والحقوق السياسية والمدنية وحقوق الإنسان للاجئين، سواء في بلاد الشتات أو تحت الاحتلال الإسرائيلي، ولا يعني هذا بالمطلق الاتجاه نحو الوطن البديل.
- دعم وكالة الغوث مالياً؛ لتتمكن من توفير الخدمات اللازمة للاجئين أينما وُجدوا.
- توصي الدراسة باليقظة والتصدي لكل المشاريع الهادفة لتصفية الأونروا وتحويل صلاحياتها إلى الدول المضيفة، حيث أن الأونروا تُعتبر مجسدة للالتزام الأُممي الدولي القانوني والسياسي لقضية اللاجئين.
- يوصي الباحث الشخصيات الوطنية والفكرية والأحزاب والمؤسسات والمجتمع المدني بالضغط

(١) خطاب ياسر عرفات في الذكرى الخمسين للنكبة، الحياة، لندن، ١٩٩٨/٥/١٥.

على السلطات الخاصة لسن القوانين التي تُمكن الفلسطينيين من العيش الكريم في المجتمعات المضيفة للاجئين،كأحد أشكال دعم نضال الشعب الفلسطيني،مع التأكيد على الدول العربية المضيفة للاجئين بأن حصول الفلسطيني على حياة كريمة،لا يعني توطينه وإنهاء حقه في العودة.

- توصي الدراسة اللاجئين الفلسطينيين لتأكيد تمسكهم بحقهم في العودة إلى ديارهم وتعويضهم عن الضرر الذي أصابهم، ورفض أي محاولة لتوطينهم في البلاد التي لجئوا إليها، ورفع شعار أن رفع المعاناة لا ينتقص من الإصرار على العودة والتمسك بحق العودة إلى الديار، وهذا يُساعد على تعزيز مواجهة مؤامرة الأوطان البديلة.
- توصي الدراسة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، لتقف أمام مسؤولياتها تجاه قضية اللاجئين التي أُنشئت من أجلها هذه المنظمة وتقديم المساعدة اللازمة للاجئين، والتأكيد على الأونروا بالالتزام باسمها الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها (٣٠٢) لعام ١٩٤٩.
- على جميع الدول المضيفة للاجئين ومن ضمنها الأردن السماح للفلسطينيين الذين يحملون جنسيتها أن يمارسوا حقهم في انتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد؛ لإنجاح المساعي الفلسطينية لتجديد منظمة التحرير لتعبر بصدق عن الفلسطينيين أينما كانوا.
- توصي الدراسة بوضع حد نهائي لحالة الانقسام بين فتح وحماس بواسطة تشكيل حكومة وحدة وطنية دون شروط بين أبناء البيت الواحد،والاتفاق على برنامج وطني محط اجماع الكل الوطني الفلسطيني حيث أن حالة الانقسام هذه ما هي إلا ورقة رابحة لإسرائيل.
- يوصي الباحث بضرورة التخطيط الجيد لإعلام عربي قوي، يكون باستطاعته الوصول إلى العالمية، والتأثير على المحافل الدولية، وتحريكها بصورة مستمرة، حتى تتحقق المطالب الفلسطينية، وبالمقابل التصدي للدعاية التحريضية التي تقودها إسرائيل عبر وسائل الإعلام الغربية، وعدم التنازل عن المطالب الفلسطينية والثوابت وفي مقدمتها حق العودة، والذي هو خط أحمر بالنسبة للمشروع الوطني الفلسطيني وبذلك نفشل مؤامرة الوطن البديل.
- توصي الدراسة بضرورة عمل برنامج وطني موحد يكون محطة التقاء وإجماع لجميع الفصائل والحركات الوطنية والإسلامية في الساحة الفلسطينية، لا سيما أن الجميع متفق على إزالة الاحتلال والاستيطان، وهذا كافٍ لبناء مشروع وطني.
- توصي الدراسة باعتبار مسألة المقاومة خيارا شرعيا، إلى جانب السير في طريق التسوية فمن حق الشعوب الرازحة تحت الاحتلال مقاومته بكل الطرق حتى إزالته نهائيا.

الخاتمة

فلسطين ليست مساحة أرض وليست مكانا مقدسا فحسب، إنما وطن لشعب تآمرت عليه قوى عالمية؛ لتجعل من فلسطين مكاناً للصراع بين غزاة يحملون أيدلوجية عنصرية استعمارية، وبين شعب يرتبط بأرضه ويدافع عنها ويتشبث بوجوده على ترابها.

فمنذ نهاية القرن الثامن عشر ارتبطت الصهيونية العالمية بالاستعمار العالمي، والتقت مصالحها لتمزيق الوطن العربي، وتعزز هذا التوجه في اتفاقية سايكس بيكو التي قسمت المنطقة العربية، بين الاستعمار البريطاني والفرنسي، وليوفر الاستعمار البريطاني الغطاء السياسي والحماية للهجرات الصهيونية إلى فلسطين ومنذ قيام دولة الكيان عام ١٩٤٨ مارس هذا الكيان سياسة تقوم على مبدأين هما التوسع والعنف، وما طرحه لمؤامرة الوطن البديل إلا حلقة من حلقات عدوانه القائم على مبدأ العنف والتوسع على حساب فلسطين والعرب، ويُشكل الطرح الإسرائيلي لمؤامرة الوطن البديل المشروع الأكثر خطورة أيدلوجياً واستراتيجياً.

فمن خلال دراستنا تعرفنا على الجذور التاريخية لهذه المؤامرة، والتي بدأت بذورها مع بذور المشروع الصهيوني نفسه، وتبين لنا أن وجهة الإسرائيليين باختلاف أدبياتهم السياسية ومرجعياتهم كانت نحو الأردن واغتصاب فلسطين، وجعل الأردن يتحمل مخلفات المشروع الصهيوني في فلسطين، وتبين لنا أن التوطين والترانسفير وسياسة الكيان الإسرائيلي المبنية على مبدأ العنف ومبدأ التوسع ما هي إلا مرادفات لمؤامرة الوطن البديل، واتضح لدينا أن مشاريع التوطين كانت حلقة من حلقات مؤامرة الوطن البديل، وأن المواقف الإسرائيلية باختلاف منابتها أجمعت وتُجمع على أن الأردن وطن الفلسطينيين، وفلسطين الانتدابية هي إسرائيل، والأكثر من ذلك أنهم يذهبون لتأكيد حقائق تاريخية كاذبة واهمة، هي أن وطنهم التاريخي يضم ضفتي النهر الشرقية والغربية، وهم يكتفون بالضفة الغربية من النهر أي فلسطين الانتدابية، ويتركون الضفة الشرقية لإقامة دولة فلسطين، هناك حسب زعمهم على ٨٠% من وطنهم التاريخي بحسب ادعائهم، وهذا افتراء على التاريخ ومحض هراء، وكانوا يهدفون من طرحهم لمؤامرة الوطن البديل تحقيق أهداف عدة ذات أبعاد سياسية وقانونية وتاريخية وأمنية واقتصادية وديمغرافية وإجرائية، كفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، والنَيْل من وحدة الشعب الفلسطيني، وتحميل الأردن مخلفات المشروع الصهيوني، واستهداف الثوابت الوطنية الفلسطينية والمنظومة القيمية للشعب الفلسطيني، وإنهاء البعد الاستراتيجي العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية، من خلال الأقلمة، وتحويل الصراع والتناقض من صراع عربي إسرائيلي إلى صراع عربي عربي.

واتضح لدينا أن الموقف الإسرائيلي من مؤامرة الوطن البديل هو موقف موحد ومدعوم بتأثير الرأي العام الإسرائيلي، وهذا ما يؤكده لنا المطلب الإسرائيلي الخاص بالاعتراف بيهودية الدولة، والذي

تبين لنا من خلال دراستنا هذه أن هذا الطرح ليهودية الدولة ما هو إلا وجه من أوجه مؤامرة الوطن البديل، حيث أنهم يريدونها دولة يهودية نقية، ويتخلصون من العبء الديمغرافي العربي بترحيله للأردن، وهذا ما يجب رفضه بالمطلق ،ويظهر لنا ذلك من خلال الموقف الأردني الرسمي والشعبي الرافض لمؤامرة الوطن البديل، وأظهرت الدراسة حقيقة الرفض الأردني لمؤامرة الوطن البديل، مع امتزاج الموقف الأردني لقلة قليلة من الأردنيين بمغالطات قد تؤثر، أو أثرت في علاقات الأردن بفلسطين، أقصد الأردنيين من أصول فلسطينية المقيمين بالمملكة الأردنية، ورأت الدراسة ضرورة الوحدة الوطنية الأردنية لمواجهة مؤامرة الوطن البديل، مع إعطاء المواطنين الأردنيين من أصول فلسطينية كامل حقوقهم، لأن هذه الحقوق لا تنقص من حقوقهم الوطنية في فلسطين شيء، وأهمها حق العودة والتعويض، وضرورة أن تبنى العلاقة بين الأردن وفلسطين على أساس من الثقة والتعاون، لا الشك والريبة.

وأما عن الموقف الفلسطيني فإنه يرفض بكل قوة هذه المؤامرة، ويتمسك بثوابته الوطنية وحقه في إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، كما أن الموقف الفلسطيني من مؤامرة الوطن البديل موقف واضح لا يقبل التأويل، فالشعب الفلسطيني يناضل منذ عقود لدحر الاحتلال وإقامة الدولة، وأظهرت لنا الدراسة ذلك بشكل جلي وواضح وضوح الشمس، أن الفلسطينيين لا ولن يقبلوا بغير فلسطين وطناً لهم،لا في الأردن ولا لبنان ولا غيرها من الأقطار العربية الشقيقة والغير عربية.

من خلال دراستنا لدعاوى الوطن البديل في السياسة الإسرائيلية، تبين لنا أن مشروع الوطن البديل هو جزء من مشروع إسرائيل الكبرى اقتصادياً، والذي تسعى لتحقيقه ليمتد من المحيط إلى الخليج، وتبين لنا أن إسرائيل تتبنى آليات لتطبيق مؤامرة الوطن البديل، وهي آليات إعلامية واقتصادية وديمغرافية، تمكنها من تنفيذ تصور من اثنين، الأول مؤامرة الوطن البديل، وتشير الأدبيات الإسرائيلية كما أسلفنا إلى شرق الأردن وطن بديل، بحكم الجوار والتركيب السكاني، حيث يُشكل الفلسطينيون أكثر من نصف السكان هناك، والتصور الثاني أوطان بديلة، ويكون بتوطين فلسطينيي الشتات كلٌّ في موقعه، واتضح لدينا بأن الصهاينة ومنذ إنشاء دولتهم يضعون المخططات والمشاريع؛ لتنفيذ مؤامرة الوطن البديل بأشكال جديدة، منها وحدة الضفتين.

ووضعت الدراسة آليات لمواجهة مؤامرة الوطن البديل، وهي آليات فلسطينية وأردنية وأوجب عليهما العمل وفق هذه الآليات، وكانت الدراسة قد وضعت رؤية استراتيجية ذات أبعاد دينية وقانونية وتاريخية وإعلامية وتربوية...الخ رؤية متكاملة للتصدي لهذه المؤامرة.

وفيما يتعلق بالانقسام الفلسطيني فإن الطرفين المتسمين بفقدان الإرادة الواعية لإعادة بناء حركة التحرير الفلسطيني، وعدم اختزالها في سلطتين متنازعتين في غزة ورام الله، كما يفقدان الشرعية والرؤية الاستراتيجية الواضحة التي تحظى بتوافق وطني ويسيطر عليها التخبط والعقم والمصالح

الشخصية الفئوية والحزبية، ويبقى السؤال عن مدى تدخل الخارج غير الفلسطيني في حالة الانقسام، وإلا كيف لنا أن نفسر استمرار الانقسام البغيض لسنوات؟!.

وكان هذا الانقسام سيؤسس لتنفيذ مؤامرة الوطن البديل لولا الموقف الأخير للرئيس أبومازن بالتوجه لغزة والتوقيع على اتفاق غزة ٢٣/ ٤/ ٢٠١٤م وإعلان المصالحة الفلسطينية، وأمام المجلس المركزي يؤكد الرئيس أبو مازن أنه بهذه الخطوة أنهي مؤامرة دولة غزة الكبرى المضاف اليها أجزاء من الأراضي المصرية وهذا ما كانت تسعى إليه دولة الاحتلال.

وعلى طريق تحرير فلسطين قدمت شرقي الأردن الشهيد العربي الأول الشيخ كايد مفلح العبيدات ليُسطِّر طريق التحرير بدمه، ولم يكن هذا الشهيد الأردني هو الشهيد الأول، بل كان أبناء عجلون ١٩٢٠ وكوكبة من الشهداء أثر غارة قام بها سكان منطقة عجلون على القوات البريطانية والصهاينة في المستعمرات اليهودية في فلسطين، وكان الشهداء محمد أبو زيد من كفر ناجة جبل عجلون، وشهداء السلط علي العبويني وعبدالرحمن النجداوي، فهذا الدم الذي سَطَّر حقيقة العلاقة الأردنية الفلسطينية، والتي يجب أن تكون علاقة وحدوية في مواجهه الخطر الصهيوني والمشروع الصهيوني الذي يستهدف الأردن وفلسطين على حدٍ سواء، ولا يمكن أن يُسمح لأي كان أن يشكك بهذه العلاقة الوحدوية المصيرية، أو أن ينال منها لأهداف فئوية أو جهوية أو حزبية أو شخصية ضيقة.

كما بينت الدراسة أنه لا يمكن اعتبار الطموح الهاشمي عبر التاريخ هو تماشي مع الطرح الإسرائيلي فيما يتعلق بمؤامرة الوطن البديل؛ لأنه لا يوجد أي شكل من أشكال التقاطع أو التقارب ما بين الطموح الهاشمي والطرح الإسرائيلي لمؤامرة الوطن البديل، والذي يعني القضاء على الطموح الهاشمي أولاً، والقضاء على الطموح والآمال الفلسطينية، والمتمثلة في الاستقلال والعتق من الاحتلال، فالتاريخ سجل دورا للشرق الأردنيين في تضامنهم مع عرب فلسطين، والمواقف الأردنية الدائمة تعتبر القضية الفلسطينية هي قضية وطنية أردنية، فمن خلال اطلاعنا على العديد من المراجع، وبحثنا في عمق التاريخ الحديث فيما يتعلق بتطور الموقف الأردني من القضية الفلسطينية، لم نجد بالمطلق قبول الأردن لما يسمى بمؤامرة الوطن البديل، لا رسمياً ولا شعبياً، بل حاربوا كل المشاريع التصفوية للقضية الفلسطينية، ويعملون من خلال علاقتهم الإقليمية والدولية على تحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية ،لذلك أطلقت على الطموح الهاشمي صفة المشروع، بمعنى المقبول والذي لا يتناقض مع مبادئنا الإسلامية وتقاليدنا العربية الأصلية، ومع حقوقنا التاريخية وثوابتنا الوطنية؛ لتضمنه ضرورة تحرير الأرض العربية والعتق من الاحتلال الصهيوني، وإعادة الحقوق العربية الفلسطينية، ليبني دولة آسيا العربية أو دولة سوريا الكبرى والهلال الخصيب، وقلص هذا الطموح ليكون بين العراق والأردن، وقلص ليكون بين الأردن وفلسطين، وهذا التراجع في الطموح الهاشمي كان بفعل سياسة الاستعمار التي حاربت وتحارب أي شكل من أشكال الوحدة العربية.

إن الموضوع _ مؤامرة الوطن البديل_ لا يمكن أن نعتبره وهم وكفى الله المؤمنين شر القتال،

لا بالمطلق فالموضوع طرح إسرائيلي مئة بالمائة ورفض أردني وفلسطيني مائة بالمئة، لكن لابد من دراسة هذا الطرح الإسرائيلي ؛ لنعرف كيف نواجه هذه المؤامرة، فلا يعقل أن يذهب أحداً ما إلى تبسيط الأمر ولا يعقل أن نعقِّده. ولذا اقترحنا في دراستنا رؤية استراتيجية فلسطينية وأردنية لمواجهة ما يسمى بمؤامرة الوطن البديل.

وخلص الباحث إلى أنه على الباحثين والكتاب والمفكرين مناقشة العلاقات الأردنية الفلسطينية من زاوية إحداث التقارب والتجميع والتوحيد، فلا يجوز لأحد التطرق لهذا الموضوع إلا من زاوية التقارب الأردني والفلسطيني ووحدة المجتمع الأردني، والأخذ بالحسبان القواسم المشتركة التي تجمع بين الشعبين في مواجهتهما للتحديات والأخطار المحدقة والتي من بينها مؤامرة الوطن البديل.

وتوصل الباحث خلال دراسته إلى ضرورة الحفاظ على الوجود الفلسطيني في الأردن و الشتات والمصالح العليا للشعب الفلسطيني، وبناء علاقات وحدوية مع الأردن، وكل العرب والدول العربية، وإلا ما فائدة التصارع مع العرب، وما العائد للشعب الفلسطيني من أن يعادي هذه الدولة العربية أو تلك إلا الخسارة والمزيد من الخسارة، فكيف لنا أن نفسر أحداث أيلول، والزج بفلسطين وقضيتها بالأمر الداخلي اللبناني ودفع الثمن بحرب الخليج ومعاناتنا في المطارات العربية، وتقتيل وتشريد شعبنا وأبناء مخيمتنا في العراق، وأخيراً ما نشهده في سوريا ومخيم اليرموك، فلابد من رؤية استراتيجية تضمن مشروعنا الوطني الفلسطيني، وتحظى بإجماع الكل الفلسطيني أحزابا وجماعات أكاديميين خبراء مؤسسات... الخ، ويجب أن نعتبر من الماضي الأليم، وليكن التاريخ القريب دروس وعبر مستقبل قريب يبشر بالعتق من الاحتلال البغيض، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين إلى وطنهم ومدنهم وقراهم وبيوتهم ومزارعهم وتعويضهم عن سنوات وقساوة الهجرة والتشريد والخسارة المادية التي تكبدوها جراء التهجير القسري الذي مُورس بحقهم إبان احتلال وطنهم فلسطين منذ عام ١٩٤٨.

و تبين لنا بالمنطق أنه لابد أن نُفرق بين الجنسية والتابعية القُطْرية، حيث أنه لا يؤثر في وضع القضية الفلسطينية احتفاظ الفلسطينيين خارج فلسطين بالجنسية الفلسطينية، ولا باكتسابهم جنسيات أخرى.

كما أظهرت الدراسة أنه لا يوجد من حيث المبدأ تناقض بنيوي بين الطرفين الأردني والفلسطيني يمنع قيام اتحاد بينهما "خيار الكونفدرالية" وهو خيار ذا احتمالية عالية لتوفر مقوماته، لكن بعد إقامة الدولة الفلسطينية ليكون هذا الخيار قد حقق المصالح العليا للأردن وفلسطين.

المراجع

أولا: المصادر

١- **القرآن الكريم.**

٢- صحيح البخاري.

ثانيا: الكتب

٣- آبادي محمد بن يعقوب الفيروز: **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون تاريخ، مادة وطن.

٤- ابن منظورأبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: **لسان العرب**، ط١، ٢٠٠٣، دار صادر، بيروت، مجلد٢.

٥- أبوأُصبع صالح خليل و نوفل أحمد سعيد: **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين**، دار البركة للنشر والتوزيع، ط٨، ٢٠١١.

٦- أبو النمل حسين: **قطاع غزة ١٩٤٨– ١٩٦٧ تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية**، بيروت، م.ت.ف، مركز الأبحاث، ١٩٧٩.

٧- أبو دية سعد: **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط١، ١٩٩٠.

٨- أبو ستة سلمان: **حق العودة مقدس وقانوني وممكن**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١ .

٩- أبو عامر عدنان: **الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الرؤية التاريخية والسلوك السياسي**، اصدار تجمع العودة الفلسطيني–واجب، دمشق، ط١،ابريل– ٢٠٠٧م.

١٠- بركات نظام: **قيام دولة إسرائيل المدخل إلى القضية الفلسطينية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط٣، ١٩٩٨.

١١- بشارة عزمي: **من يهودية الدولة حتى شارون**– دراسة في تناقض الديمقراطية الاسرائيلية ، ط١، دار الشروق، القاهرة،٢٠٠٥.

١٢- بشير نبيه: **جدلية الدين السياسي في إسرائيل، حركة شاس كحالة دراسية**، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٣- البطاينة فؤاد ، **الشمس فوق الأردن (الخيار والخيار الأردني الوطن البديل والواقع المر)**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، ٢٠٠٧.

١٤- البطاينة فؤاد: **الأمم المتحدة منظمة تبقى ونظام يرحل**، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٣.

١٥- بن الحسين عبدالله: **الآثار الكاملة**، بيروت، لبنان، الدار المتحدة للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٧٩ .

١٦- بن الحسين عبدالله: **المذكرات**، الطبعة الخامسة، عمان، الأردن، المطبعة الهاشمية، ١٩٧٠ .

١٧- بن طلال حسين: **عشرة أعوام من الكفاح والبناء، مجموعة خطب الملك حسين بن طلال**، ١٩٧٧، ١٩٧٨، عمان، مركز الكتب الأردني، ١٩٨٨ .

١٨- بيريس شمعون: **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة ونشر دار الجليل ، عمان ١٩٩٤.

١٩- التل وصفي: **كتابات في القضايا العربية**، عمان، الأردن، دار اللواء للصحافة والنشر، ط١،١٩٨٠ .

٢٠- توما اميل: **الصهيونية المعاصرة**، عكا، دار الأسوار، الطبعة الأولى ١٩٨٢.
٢١- الجراد خلف محمد: **الأبعاد الفكريّة والعلميّة للصراع العربي الصهيوني**، اتحاد الكتّاب العرب، بيروت، ط١ ٢٠٠٠.
٢٢- جرار ناجح وآخرون: **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطين الشتات**، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط٢، عمان، ٢٠٠٣.
٢٣- جرار ناجح: **اللاجئون الفلسطينيون**، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية، باسيا، نابلس ١٩٩٤.
٢٤- الجرباوي علي: **الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، بحث النخبة السياسية، بيروت، دار الطليعة، طبعة ١، ١٩٨٩ .
٢٥- الجرجاني علي بن محمد علي: **التعريفات**، دار الكتاب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى تاريخ ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٤م .، تحقيق إبراهيم الأبياري .
٢٦- الجندي إبراهيم: **اللاجئون بين العودة والتوطين**، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١.
٢٧- الحباشنة خالد عبدالرازق: **العلاقات الأردنية الإسرائيلية في ظل معاهدة السلام**، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت ٢٠٠٤، ط١.
٢٨- الحسن خالد: **الاتفاق الأردني الفلسطيني**، دار الجليل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥ .
٢٩- الحسيني الحاج أمين: **أسباب كارثة فلسطين**، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والترجمة، الشارقة، ٢٠٠٢.
٣٠- حنون أحمد وآخرون، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين النظرية والتطبيق**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٨م.
٣١- حوات محمد علي: **اليهودية والصهيونية في نظر شعوب العالم رؤية إعلامية**، دار الأفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م .
٣٢- الخلايلة أحمد: **الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية**، عمان، ط١، أيار ١٩٩٨.
٣٣- خليل علي: **اليهودية بين النظرية والتطبيق**، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧.
٣٤- الدجاني يعقوب كامل: **الدور الذي لعبة أبناء شرقي الأردن في مؤازرة عرب فلسطين في نضالهم ١٩٠٨-١٩٤٨**، المكتبة الوطنية، عمان الاردن، ط١، ١٩٩١.
٣٥- الدقاق إبراهيم ، وآخرون: **القضية الفلسطينية تحديات الوجود والهوية**، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٥م.
٣٦- الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر: **مختار الصحاح**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٥م، تحقيق محمود خاطر، مادة وطن
٣٧- راشد سيد فرج: **دراسات في الصهيونية وجذورها**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٩٢.
٣٨- رباح رمزي: **اللاجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم**، ط١، دار التقدم العربي للصحافة والنشر، ١٩٩٦.
٣٩- الرزاز منيف: **الأعمال الفكرية والسياسية**، الجزء الثالث، عمان، الأردن، مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، طبعة ١، ١٩٨٦.
٤٠- رشيد فايز: **تزوير التاريخ في الرد على كتاب نتنياهو مكان تحت الشمس**، الدار العربية للعلوم ناشرون،

بيروت لبنان، ط ٣، ٢٠١٣.

٤١- الرنتيسي جهاد: **الترانسفير الثالث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان الأردن، ط أولى، ٢٠٠٣ .

٤٢- رياض عادل محمود: **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة**، بيروت : معهد البحوث والدارسات العربية، ودار النهضة العربية، ١٩٨٩.

٤٣- رياض محمود: **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨-١٩٧٨، البحث عن السلام، والصراع في الشرق الأوسط**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، بيروت، ١٩٨٥.

٤٤- زريق إلياء: **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية**، ترجمة محمود شريح، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، آب/ أغسطس ١٩٩٧.

٤٥- سعفان كامل: **اليهود من سراديب الجيتو إلى مقاصير الفاتيكان**، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والترجمة، الشارقة، ٢٠٠٠.

٤٦- سلسلة معاهدات الأمم المتحدة، مجلد ٢٨.

٤٧- سلطاني نمر: **إسرائيل والأقلية العربية ٢٠٠٣**، ترجمة جلال حسن، حيفا، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، ٢٠٠٤.

٤٨- سيدهم ادوارد: **مشكلة اللاجئين العرب**، مطبعة الوحدة، القاهرة، ط١، ١٩٦١.

٤٩- الشريف ماهر: **دراسة الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣**، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، قبرص، ط١، ١٩٩٥.

٥٠- الشمالي نصر: **ملاحظات أساسية حول تاريخ المسألة اليهودية**، دمشق لخدمات الطباعة، ط٢، ١٩٨٥.

٥١- شوفاني إلياس: **إسرائيل في خمسين عاما . المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس**، دار جفرا للدراسات والنشر الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م الجزء ٣ .

٥٢- صالح حسن عبدالقادر: **الأوضاع الديموغرافية للشعب الفلسطيني**، ط١، الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني بيروت، ١٩٩٠م.

٥٣- صالح محسن: **سلسلة دراسات فلسطينية (١) دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، مركز الإعلام العربي، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٤-٢٠٠٣ .

٥٤- صايغ أنيس: **الهاشميون وقضية فلسطين**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦م.

٥٥- الصقر عوض سعود: **المخيمات في العهد الهاشمي الرابع**، المكتبة الوطنية، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٢.

٥٦- طعمه جورج: **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي (١٩٤٧-١٩٧٤)**، مراجعة وتحقيق د. جورج طعمه (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية/ أبو ظبي)، مركز الوثائق والدراسات، ط٢ ١٩٧٥.

٥٧- عايش حسني: **وهم الوطن البديل**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، ط١، ٢٠١٣.

٥٨- عبد الواحد محمد ماهر و عتلم شريف: **موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني**، إصدار بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٢.

٥٩- عبدالله أمين محمود: **مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية**

الأولى، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ط١، ١٩٨٤ .

٦٠- غانم هنيدة و شلحت أنطوان واخرون: **في معنى الدولة اليهودية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار ، ط أولى،٢٠١١.

٦١- الغزالي محمد: **قذائف الحق**، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٧.

٦٢- فارس تيسير ، **خيار الكونفدرالية والتسوية النهائية الملك عبدالله ومستقبل العلاقة الأردنية الفلسطينية**، عمان، دائرة المكتبة الوطنية، ط١، ٢٠٠١.

٦٣- الفيومي أحمد بن محمد بن على: **المصباح المنير**، تحقيق يوسف الشيخ محمد، ط٢، ١٩٩٧، المكتبة العصرية، بيروت.

٦٤- القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام ٢٠٠٣م.

٦٥- قريع أحمد: **السلام المعلق على مفترق الطرق**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.

٦٦- كونت وليم: **كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات**، مركز الأهرام للنشر، القاهرة، طبعة أولى، ١٩٨٩ .

٦٧- الكيالي عبدالوهاب: **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣ .

٦٨- ليون إبراهام: **المفهوم المادي للمسألة اليهودية**، بيروت ١٩٧٣.

٦٩- محافظة علي: **أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، بيروت.

٧٠- محافظة علي: **الفكر السياسي في الأردن، ١٩١٦-١٩٤٦**، عمان، مركز الكتاب الأردني، ١٩٩٠ .

٧١- المحافظة محمد: **العلاقات الأردنية الفلسطينية ١٩٣٩ – ١٩٥١**، عمان، دار الفرقان، ط١، ١٩٨٣.

٧٢- محجوب عمر: **الترانسفير، الإبعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية**، القاهرة، دار البيادر للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٠.

٧٣- محمد جمال عبدالهادي و جمعة وفاء محمد: **ليس لليهود حق في فلسطين أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ**، دار الوفاء وطيبة، السعودية – الرياض، ط١، ١٩٨٩.

٧٤- المذوب محمد: **القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة**، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلس السادس، بيروت، ط ١. ١٩٩٠.

٧٥- المسيري عبد الوهاب: **اليهود واليهودية والصهيونية**، المجلد السادس، الجزء الأول، الباب الخامس، مدخل .

٧٦- المسيري عبدالوهاب: **الأيديولوجية الصهيونية**، سلسلة عالم المعرفة، عددي ٦٠ – ٦١، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، حزيران/ يونيه ١٩٨٨.

٧٧- مشروع الدستور الفلسطيني.

٧٨- مصالحة نور الدين: **أرض أكثر وعرب أقل سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق ١٩٤٨- ١٩٩٦م**، مؤسسه الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٧٩- مصالحة نور الدين: **طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر الصهيوني (١٨٨٢ ـ ١٩٤٨)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م .

٨٠- منظمة التحرير الفلسطينية: **الترانسفير في الفكر الصهيوني**، م.ت.ف، الإعلام الموحد، ط١، بيروت،

١٩٩٦م.
٨١- موريس بني: **ولادة مشكلة اللاجئين: وثيقة إسرائيل**، ترجمة دار الجليل للنشر، عمان ١٩٩٣.
٨٢- نتنياهو بنيامين: **مكان تحت الشمس**، ترجمة دار الجليل، عمان ١٩٩٦.
٨٣- نوفل أحمد سعيد: **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت لبنان، ط٢، ٢٠١٠ .
٨٤- هرتيت الون: **حل القضية الفلسطينية**، دمشق، ترجمة ونشر إدارة الاستطلاع، ط١، ١٩٨٣.
٨٥- الهزايمة محمد: **السياسة الخارجية الأردنية في السياسة والتطبيق**، عمان، دار عمان للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩١،
٨٦- هلال جميل: **الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، أيار/ مايو ٢٠١٣.
٨٧- هلال جميل: **الضفة الغربية التركيب الاجتماعي الاقتصادي ١٩٤٨ – ١٩٧٤**، بيروت، مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية م.ت.ف، ط١، ١٩٧٥.
٨٨- الهور منير: **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧– ١٩٨٢م**، عمان، دار الجليل للنشر، ١٩٨٣م.
٨٩- هيكل محمد حسنين: **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية** ، الكتاب الأول، بيروت، دار الشروق، ط ٣ إبريل ١٩٩٦.
٩٠- هيكل محمد حسنين: **عواصف الحرب وعواصف السلام**،الكتاب الثاني، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.
٩١- الوعري نائلة: **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين ١٨٨٠ . ١٩١٤م**، دار الشروق للنشر والطباعة، رام الله، الطبعة الأولى ٢٠٠٧ .
٩٢- يحيى عادل حسين: **اللاجئون الفلسطينيون ١٩٤٨– ١٩٩٨ تاريخ شفوي**، المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي، رام الله– فلسطين، ط١، ١٩٩٨م.

ثالثاً: دراسات وأبحاث، ورسائل علمية:

٩٣- أبو جابر إبراهيم وآخرون: **مؤتمر مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات**، ندوات ٣٧، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط٢، عمان، ٢٠٠٣.
٩٤- أبو هربيد عاطف: **ثوابت القضية الفلسطينية**، مؤتمر جمعية القدس للبحوث والدراسات الاسلامية، ثوابت القضية الفلسطينية الواقع والتحديات، ٢٠٠٦/٩/٢٠، غزة – فلسطين.
٩٥- أفنيري أوري: **حق العودة**، قام بنشرها ائتلاف حق العودة، مجموعة عائدون، سورية، ، ضمن سلسلة أوراق من أجل نشر ثقافة العودة، الورقة الثامنة، كانون الثاني ٢٠٠٣.
٩٦- بدر حمدان: **تاريخ منظمة الهاجانا في فلسطين**، منشورات فلسطين المحتلة، بدون تاريخ.
٩٧- توما أميل: **جذور القضية الفلسطينية**، مركز الأبحاث الفلسطيني، دائرة الإعلام والثقافة، م.ت.ف، بيروت ١٩٧٣.
٩٨- حباشنة سمير و الكيلاني موسى: **الانفتاح السياسي وأداء الأحزاب الأردنية، مؤتمر المسار الديمقراطي الأردني الواقع والآفاق**، مركز الأردن الجديد للدراسات ومؤسسة إيبرث الألمانية عمان الأردن، المنعقد بين ١٣أيار/٢ حزيران عام ١٩٩٤، ط١، ١٩٩٥.

٩٩- الحمارنة مصطفى وآخرون: **العلاقات الأردنية الفلسطينية إلى أين؟ أربعة سيناريوهات للمستقبل**، ندوة بمركز الدراسات الاستراتيجية، عمان/ الأردن، ١٩٩٨.
١٠٠- الحنيطي أيمن: رسالة ماجستير ،بعنوان(**الدعاية الاسرائيلية وتأثيرها على الاعلام الاردني:تغطية مؤتمر "الوطن البديل"نموذجاً)**،معهد الاعلام –الجامعة الاردنية،٢٠١١م.
١٠١- الخالدي خالد: **جهاد الإسلاميين في فلسطين**، دراسة مقدمة في الجامعة الإسلامية–غزة.
١٠٢- دائرة شؤون اللاجئين، **وثائق مختارة**، حماس في عقدها الأول، ٢٠١٢.
١٠٣- الزرو نواف: **الوطن البديل وضفتان للأردن**، فلسطين اليوم، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ملحق خاص، عام ٢٠١٢، بيروت لبنان.
١٠٤- زقوت ناهض: **اللاجئون الفلسطينيون ذاكرة وطن لا تنسى**، دائرة شؤون اللاجئين ـ م.ت.ف، اللجنة الوطنية العليا لإحياء الذكرى ال(٦٣) للنكبة، فلسطين– قطاع غزة، مايو/ أيار ٢٠١١.
١٠٥- شحادة رضا: **قضية اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف**، المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر ١٩٩٢.
١٠٦- صايغ يزيد يوسف: **الأردن والفلسطينيون**، سلسلة قضايا راهنة، رياض الريس للكتب والنشر، ط١، لندن، ١٩٦٧.
١٠٧- صقر محمد وآخرون: **المعاهدة الأردنية– الإسرائيلية دراسة وتحليل**، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط٢، ٢٠٠٠، عمان/ الأردن، مطبعة دائرة المكتبة الوطنية.
١٠٨- العابد إبراهيم: **العنف والسلام، دراسة الاستراتيجية الصهيونية**، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث ١٩٦٧.
١٠٩- عبدالمنعم طه: **الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي من منظور اقتصادي، ندوة الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي المخاطر والفرص**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٣/١٠/٢١.
١١٠- العلي ابراهيم ، **اللاجئون الفلسطينيون بين الترانسفير ويهودية الدولة**، تجمع العودة الفلسطيني (واجب)، قسم الأبحاث والدراسات
١١١- قاسم انيس وآخرون، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين النظرية والتطبيق**، مركز دراسات الشرق الأوسط، ندوات ٥٢، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.
١١٢- قسم الأرشيف والمعلومات: **الترانسفير طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، مركز الزيتونة للدراسات، ط١، بيروت، ٢٠٠٩م.
١١٣- ليتل روبرت: ترجمة: نجار محمد ، **مستقبل إسرائيل حوارات مع شمعون بيرز**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن، ط١، ٢٠٠٠.
١١٤- مركز غزة للحقوق والقانون: **مشاريع توطين الفلسطينيين من عام ١٩٤٨ حتى ١٩٩٩م.**
١١٥- المسيري عبدالوهاب وآخرون: **الاستيطان اليهودي وأثره على الشعب الفلسطيني**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان/ الأردن، ٢٠٠٦.
١١٦- مصالحة محمد: **النظام البرلماني في المملكة الأردنية الهاشمية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٦.
١١٧- مصالحة محمد: سياسة **المملكة الأردنية الهاشمية اتجاة القضية الفلسطينية (١٩٧٧-١٩٨٤)**،رسالة

دكتورة في العلوم السياسية،جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٨٢القاهرة.

١١٨- مصلح محمد: **نهاية عهد أم بداية جديدة**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ٢٠٠١.

١١٩- منصور جوني: **إسرائيل الأخرى: رؤية من الداخل** (بيروت– الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩).

١٢٠- نصر المجالي من يتعمد توريط الملك عبد الله الثاني.

١٢١- هلسا تهاني: ديفيد بن غوريون، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٠.

١٢٢- وثائق الأمم المتحدة.

رابعاً: الدوريات والمجلات .

١٢٣- أبو السكر علي وآخرون: **الوطن البديل آفاق التطبيع وسُبل المواجهة**، شهرية الشرق الأوسط، العدد ١١، ط٢، عمان/ الأردن، ٢٠١٠، مركز دراسات الشرق الأوسط.

١٢٤- أبو بكر جميل، وآخرون: **الوطن البديل آفاق التطبيق وسبل المواجهة**، شهرية الشرق الأوسط، العدد ١١، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

١٢٥- أبو حسنة نافذ: **اللاجئون الفلسطينيون ومخاطر إعلان الدولة**، دورية شؤون الأوسط، عدد ٩٢، شباط ٢٠٠٠.

١٢٦- أبو رمان حسين: **مقاومة التطبيع**، مجلة قضايا المجتمع المدني، مركز الأردن الجديد للدراسات، العدد ٣٧، أيار ٢٠٠٦.

١٢٧- أبو عامر عدنان: **مشروع يهودية الدولة**، مجلة العودة، العدد٢٤، السنة الثانية، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩.

١٢٨- أبو عمرو زياد: **مقومات وأسباب النظام الأردني على التأقلم**، السياسة الفلسطينية، السنة الرابعة، العدد الثالث عشر، شتاء ١٩٩٧.

١٢٩- إحسان مرتضى: **الخريطة الحزبية والسياسية في إسرائيل: دينامية الانقسامات والتحولات**، مجلة الدفاع الوطني، العدد ٤٩، تموز ٢٠٠٤.

١٣٠- الأسدي عبدة: **المشاريع الأمريكية حول القضيةالفلسطينية**، صامدالاقتصادي، عمان، العدد١٠١، ايلول، ١٩٩٥.

١٣١- **انتخابات الكنيست الثامن عشر**،مجلةالدراسات الفلسطينية، مؤسسةالدراساتالفلسطينية،العدد٧٧،بيروت،٢٠٠٩

١٣٢- بدر أنور: **ما بين أفكار حق العودة والدعوة إلى ترانسفير جديد اللاجئون الفلسطينيون في المنظور الإسرائيلي**، مجلة فصلية تصدر عن «المجموعة ١٩٤».

١٣٣- بدر حمدان: **اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم، شهادات إسرائيلية**، شؤون عربية، العدد ٦٤، ديسمبر ١٩٩٠

١٣٤- البراري حسن: **العلاقات الأردنية – الإسرائيلية: تقييم لعشر سنوات ونظرة على المستقبل**، مجلة قضايا المجتمع المدني، مركز الأردن الجديد للدراسات، العدد ٣٧-٣٨ أيار/ حزيران ٢٠٠٦.

١٣٥- بن رشيد زكي: **الوطن البديل، شهرية الشرق الأوسط**، العدد ٨١، ط٢، عمان، ٢٠١٠، مركز دراسات الشرق الأوسط.

١٣٦- **بيان الأمينين العامين جورج حبش ونايف حواتمة**، مجلة الدراسات الفلسطينية،المجلد ٣، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

١٣٧- التل طارق: **الأسطورة وسوء الفهم**، مجلة السياسة الفلسطينية، السنة الثالثة، العدد الثاني عشر، خريف

١٩٩٦م، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين.

١٣٨- حتر ناهض وآخرون: **الوطن البديل،** شهرية الشرق الأوسط، العدد ٨١، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط٢، ٢٠١٠.

١٣٩- الحسن بلال: **اللاجئون الفلسطينيون المتاهة الخطرة،** مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦.

١٤٠- داود محمود: **العلاقات الأردنية الفلسطينية بين مشاريع الكونفدرالية والوطن البديل،** قضايا دولية، العدد ٢١٢، ٢٤-٣٠ يناير ١٩٩٤.

١٤١- الدباغ صلاح الدين: **حق الشعب الفلسطيني بأرضه والعودة إليها،** شؤون فلسطينية، العددان، ٤١/٤٢، بيروت، كانون الثاني/ شباط ١٩٧٥.

١٤٢- درابر .ج. أي.إي. : **نقض الأطروحة الإسرائيلية حول الوطن البديل،** شهرية صامد، بيروت، دار صامد للدراسات والنشر، سلسلة دراسات صامد ١٩٨٥.

١٤٣- الدويكات عارف موسى: **الخيار الأردني في التصور الإسرائيلي،** مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد ٤٣، خريف ٢٠٠٩.

١٤٤- دياب مخادمة: **المواقف الإسرائيلية من حق العودة،** مجلة الدراسات، مركز أبحاث الكتاب الأخضر، العدد ٢٠، طرابلس، ٢٠٠٥.

١٤٥- السهلي نبيل محمود: **اللاجئون الفلسطينيون في العراق، معطيات أساسية،** مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد٤٩، شتاء ٢٠٠٢.

١٤٦- شاهين حنة: **المواجهة الإسرائيلية-العربية الأولى(١٩٤٨)، وأثرها على وضع الشعب الفلسطيني،** مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٠٩، بيروت، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠.

١٤٧- شريح أسمهان: **جذور الاستيطان الصهيوني في فلسطين،** صامد الاقتصادي، السنة العشرون، العدد ١١١، مارس ١٩٩٨.

١٤٨- شريح أسمهان: **قضية اللاجئين والسياسات الإسرائيلية،** مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد٢٤، شتاء ٢٠٠٦ ميلادي.

١٤٩- الشريف ماهر: **أسس الأيديولوجيا الصهيونية،** مجلة شئون فلسطينية، عدد ٤٧ تموز/ يوليو ١٩٧٥.

١٥٠- شلحت أنطوان: **ليست مجرد من الرصاص المسبوك عن الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٩،** فصلية سياسات، معهد السياسات العامة، العدد ٧، رام الله/ فلسطين، ٢٠٠٩.

١٥١- صايغ يزيد: **إعادة تعريف الأساسيات، السيادة والأمن بالنسبة للدولة الفلسطينية،** مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٢، ربيع ١٩٩٥.

١٥٢- عبدالرحمن أسعد ، و الحوراني هاني: **تطور مفهوم العلاقات الأردنية الفلسطينية،** السياسة الفلسطينية، السنة الثالثة، العدد العاشر، ربيع ١٩٩٦، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين.

١٥٣- عدوان بيسان: **خيار الوطن البديل دولة فلسطين القادمة في الأردن،** الحوار المتمدن-العدد: ١٣٤٩ - ٢٠٠٥ / ١٠ / ١٦ - ١٠:١٥ المحور القضية الفلسطينية.

١٥٤- عدوان عاطف: **الأطروحات الإسرائيلية حول مشكلة اللاجئين،** مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، غزة، أغسطس ٢٠٠٦م.

١٥٥- عدوان عدنان: **المخاطر الحقيقية للمزاعم الصهيونية في ملف اليهود العرب،** الوحدة الاسلامية، السنة

الحادية عشر . العدد ١٣١ . (ذو الحجة ١٤٣٣هـ – محرم ١٤٣٤هـ) تشرين ثاني . نوفمبر . ٢٠١٢

١٥٦- العناني جواد: **العلاقات الأردنية الفلسطينية في ضوء احتمالات قيام دولة فلسطينية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩، شتاء ١٩٩٧.

١٥٧- الغبرا شفيق ناظم: **رؤية استراتيجية للسلام العربي الإسرائيلي**، السياسة الدولية، العدد ١٢٤، إبريل ١٩٩٦.

١٥٨- القاضي ليلى سليم: تقرر حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي ١٩٤٨–١٩٧٢، شئون فلسطينية، بيروت، ١٩٧٣، العدد ٢٢.

١٥٩- مجلة صدانا: **مخاطر التوطين والوطن البديل**، العدد ٩١، أيار ٢٠٠٧.

١٦٠- محارب محمود: **الهاجس الديموغرافي**، مجلة دراسات عربية، جمعية الدراسات العربية، القدس، عدد ٢٧.

١٦١- محمد الحفيف: **قراءة في الفكر اليهودي**، صحيفة البلاغ، العدد ٧٤٩، السنة ١٩٨٤، مؤسسة البلاغ للصحافة والطباعة، الكويت، الشويخ.

١٦٢- محمد الزعبي: **الأيديولوجيا الصهيونية**، مجلة دراسات عربية، عدد ٢ السنة الخامسة عشرة، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨.

١٦٣- محمد خالد الأزعر: **المداخل الإسرائيلية لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين**، مجلة شؤون عربية، العدد ٢٧٩ القاهرة، أيلول١٩٩٤.

١٦٤- محمد عبدالهادي، **المجتمعات الفلسطينية، الأردن، حقائق وأرقام**، صامد الاقتصادي، السنة ١٨، العدد ١٠٦، تشرين أول تشرين ثاني – كانون أول ١٩٩٦.

١٦٥- نصر الله رامي: **توجهات عدد من الإسرائيليين الوطن البديل**، مجلة البيادر السياسي، العدد ٤٣٩، ١٥ كانون أول ١٩٩٠.

١٦٦- نوفل أحمد سعيد: **اتجاهات العلاقات الفلسطينية الأردنية على ضوء اتفاقية التسوية مع إسرائيل**، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام،القاهرة ،السنة الخامسة والثلاثون ، العدد ١٣٦ ، أبريل / نيسان / ١٩٩٩.

١٦٧- نوفل ميشيل: **محاولة تحريك عملية السلام نحو الخيار الأردني**، مجلة شؤون الأوسط، العدد التجريبي الثاني، تموز/ يوليو ١٩٩١، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

١٦٨- يوسف محسن: **الوطن القومي اليهودي وشرق الأردن**، شؤون فلسطينية، شهرية فكرية، تصدر عن مركز الأبحاث في (م.ت.ف) العدد ٢٢١–٢٢٢، آب (أغسطس) – أيلول (سبتمبر) ١٩٩١.

١٦٩- يونس مكرم: "**المشروعات الإسرائيلية لتوطين اللاجئين (١٩٦٧–١٩٧٨)**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٨٦، بيروت: كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩.

خامساً: الجرائد والصحف .

١٧٠- الجريدة الأردنية الرسمية.

١٧١- جريدة الأيام الفلسطينية.

١٧٢- جريدة الحياة اللندنية.

١٧٣- جريدة الرأي الأردنية.

١٧٤- جريدة السفير اللبنانية .

١٧٥- جريدة الشرق الأوسط اللندنية.http://www.aawsat.com

١٧٦- جريدة القدس الفلسطينية.

١٧٧- صحيفة الحياة الفلسطينية.
١٧٨- صحيفة الدستور الأردنية.
١٧٩- صحيفة السبيل الأردنية.
١٨٠- صحيفة الصباح الجديد. www.newsabah.com
١٨١- صحيفة العرب اليوم الأردنية. http: //alarabalyawm.net
١٨٢- صحيفة القدس العربي– لندن.
١٨٣- صحيفة المستقبل اللبنانية.
١٨٤- صحيفة المنار المقدسية.
١٨٥- صحيفة الوفد المصرية. www.alwafd.org
١٨٦- صحيفة فلسطين.http://www.felesteen.ps /
١٨٧- صحيفة معاريف الصهيونية.www.marefa.org
١٨٨- صحيفة هآرتس الصهيونية.
١٨٩- مجلة الدفاع الوطني التابعة للجيش اللبناني.
١٩٠- مجلة المشاهد اللندنية.

سادساً: الوكالات الإخبارية

١٩١- وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية وفا، http://www.wafainfo.ps
١٩٢- وكالة النهار الإخبارية http: //www.alnaharnews.net
١٩٣- وكالة أنباء سرايا الإخبارية الأردنية.
١٩٤- وكالة جراسا الإخبارية http://www.gerasanews.com
١٩٥- وكالة زاد الأردن الإخبارية.
١٩٦- وكالة عرب نيوز الإخبارية http://3rbnews.net/
١٩٧- وكالة فلسطين اليوم الإخبارية.
١٩٨- وكالة قدس نت للأنباء.
١٩٩- وكالة معا الإخبارية.http: //www.maannews.net

سابعاً: المواقع الالكترونية .

٢٠٠- موقع الأمم المتحدة.
٢٠١- موقع الجزيرة نت. www.aljazeera.net
٢٠٢- موقع الحوار المتمدن www.ahewar.org
٢٠٣- موقع الديوان الملكي الهاشمي الأردني.
٢٠٤- موقع العربية نت.
٢٠٥- موقع المدينة الإخبارية http://www.almadenahnews.com/mobile
٢٠٦- موقع المركز الفلسطيني للإعلام http://www.palestine-info.info/

٢٠٧- موقع المكتب الصحفي الفلسطيني الدنمارك– فلسطيننا http: //www.fateh.dk

٢٠٨- موقع المكتبة الإسرائيلية http://www.jewishvirtuallibrary.org

٢٠٩- موقع الوطن أون لاين.http://www.alwatan.comsa

٢١٠- موقع إيلاف http: //www.elaph.com

٢١١- موقع باحث للدراسات.http://www.bahethcenter.net

٢١٢- موقع بي بي سي الإخباري.http://www.news.bbc.co.uk

٢١٣- موقع جريدة أمجاد العرب الالكترونية http: //amgadalarab.com

٢١٤- موقع دنيا الرأي.

٢١٥- موقع رئاسة الوزراء الاردنية،الميثاق الوطني الاردني،http://www.pm.gov.jo/

٢١٦- موقع صوت فتح: عمان.www.fateh-voice.ps

٢١٧- موقع صيد الفوائد http://www.saaid.net/

٢١٨- موقع فلسطينيو ٤٨.http://www.arabs48.com

٢١٩- موقع قناة الأقصى الفضائية . http://www.aqsatv.ps/

٢٢٠- موقع لاجئ نت.

٢٢١- موقع مجموعة ١٩٤ http://www.group194.net

٢٢٢- موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

٢٢٣- موقع ملتقى رابطة الواحة الثقافي http: //www.rabitat-alwaha.net

ثامناً: المقالات:

٢٢٤- أبراش إبراهيم: **الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني، ٢٠١٢/١١/٤.**

٢٢٥- أبو شاويش أحمد: **أرض فلسطين تفيض باللبن والعسل.**

٢٢٦- أبو مطر أحمد: **وأخيرا أكّد الملك عبدالله الثاني وجود يمين أردني يثير الفتنة.**

٢٢٧- أولشتاين يعقوب: **الأردن مقابل دولة فلسطينية.**

٢٢٨- إيلاند غيورا: **يجب الاعتراف بحكومة حماس في دولة غزة.**

٢٢٩- التل سعيد: **سوريا والأردن والدولة العربية المتحدة.**

٢٣٠- حنا عيسى: **الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل نسف لحق عودة اللاجئين.**

٢٣١- خيرالله خيرالله: **ليس على حساب الأردن.**

٢٣٢- دحبور إبراهيم: **أثر الاعتراف بيهودية الدولة على القضية الفلسطينية**

٢٣٣- الدسوقي محمد بن علي: **بيت المقدس إنما هو حق للمسلمين.. وتلك هي بعض الأدلة.**

٢٣٤- الريماوي محمود: "**التوطين وحق العودة، رؤية إلى الواقع.**

٢٣٥- الزرو نواف: **الديمغرافيا والترانسفير والحلم الصهيوني.**

٢٣٦- سعد الدين نادية: **تسويق يهودية الدولة دولياً.**

٢٣٧- شامية فادي: **العودة حق وتنفيذه متعذّر والتوطين مرفوض.**

٢٣٨- صلاح زيد عدنان محمود: **توطين الفلسطينيين من منظور القانون الدولي.**

٢٣٩- ظاهر وليد: **لتسريع تنفيذ الوطن البديل المخطط التآمري لـ"إخوان الأردن" لانتزاع الحكم.**

٢٤٠- عساف عمر: **خطة كيري تبعث المخاوف مجدداً من جعل الأردن "الوطن البديل.**

٢٤١- عواودة وديع: **الإسرائيليون دعاة الترحيل.**

٢٤٢- اللداوي مصطفى يوسف: **دور الأردن في خطة كيري.**

٢٤٣- محارب محمود: **الصهيونية الترانسفير والأبارتهايد.**

٢٤٤- النعامي صالح: **تبادل الأراضي شرعنة طرد الفلسطينيين جماعياً.**

٢٤٥- النعامي صالح: **عباس إذ يغري نتنياهو بالتطرف.**

٢٤٦- نعمات سلامة: **تدهور العلاقات الأردنية الفلسطينية.**

تاسعاً: المقابلات:

٢٤٧- مقابلة أجراها الباحث مع أ. د. أحمد سعيد نوفل أستاذ العلوم السياسية بجامعة اليرموك عمان الأردن بتاريخ٢٠١٣/١٢/٢٥ .

٢٤٨- مقابلة أجراها الباحث مع أ. د. أسامة أبونحل أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر بغزة بتاريخ ٢٠١٤/١/١٥.

٢٤٩- مقابلة أجراها الباحث مع أ. د. عصام عدوان رئيس دائرة اللاجئين في حركة المقاومة الإسلامية حماس، بتاريخ ٢٠١٤/١/١٥.

٢٥٠- مقابلة أجراها الباحث مع أ. محمد جمعة، الباحث المتخصص بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٥.

٢٥١- مقابلة أجراها الباحث مع أ.جواد الحمد مدير مركز دراسات الشرق الاوسط، في عمان بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٥.

٢٥٢- مقابلة أجراها الباحث مع المحامي أ. د. أنيس فوزي قاسم محاماه واستشارات قانونية في عمان/ الأردن بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٥.

٢٥٣- مقابلة أجراها الباحث مع النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني النائب جميل المجدلاوي بتاريخ ٢٠١٤/١/١٤

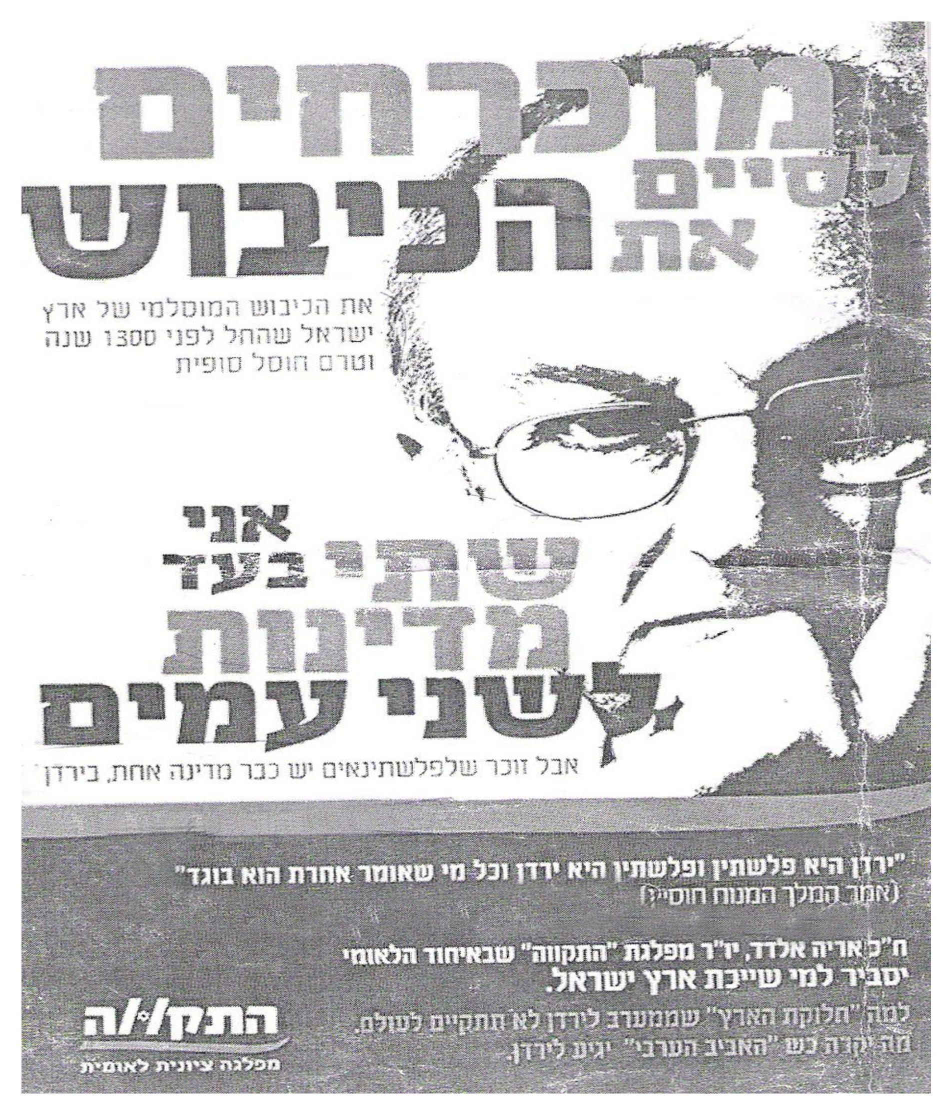
٢٥٤- مقابلة أجراها الباحث مع د.عماد جاد رئيس وحدة العلاقات الدولية بمركز الدراسات الاستراتيجية الأهرام بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٩ بالقاهرة.

الملاحق

ملحق رقم (١)

ترجمات لرؤى إسرائيلية

١- <u>نشرة اريبه الداد</u>



مجبرين أن ننهي الاحتلال.

الاحتلال المسلم لأرض إسرائيل الذي بدأ قبل ١٣٠٠ سنة وسبب النقصان.

أنا مقابل/ في صف مدينتين لشعبين.

لكن أذكر أن للفلسطينيين يوجد فعلاً دولة واحدة في الأردن.

الأرض هي فلسطين وفلسطين هي الأردن . ولكن من يقول غير ذلك هو غدار (قال ذلك الملك المرحوم الحسين).

عضو الكنيست آرييه إلداد رئيس حزب الأمل في الاتحاد الوطني يشرح لمن تختص أرض إسرائيل.

لماذا نجزأ الأرض من غرب الأردن لانقسام أبداً لماذا يحدث عندما العدو العربي يصل للأردن.

ترجمة حرفية لنشرة الداد : د. هشام الزهري أستاذ اللغة العبرية بكلية الآداب الجامعة الإسلامية بغزة.

٢- منشور: الحل المنطقي للقضية الفلسطينية(١)

دولة يهودية على أرض إسرائيل الغربية.

دولة فلسطينية عربية على أرض إسرائيل الشرقية (هي الأردن).

هل لا يوجد اقتراح مماثل لاقتراح إقامة دولة يهودية بأوغندا؟!.

أوغندا ليست أرض إسرائيل.

الأردن ودولة إسرائيل هي أجزاء أرض إسرائيل (فلسطين) وهذا يفهمه عرفات وحسين اللذان أعلنا أن "الأردن هي فلسطين وفلسطين هي الأردن" (دان شيغطن/ الخيار الأردني صفحة٢٩٢).

هل ستوافق الأردن على هذا الاقتراح؟

من المؤكد أن إسرائيل لن توافق على إقامة دولة فلسطينية داخل حدودها! ولكن يجب التذكير أنه في أرض إسرائيل الشرقية (الأردن) هنالك أغلبية فلسطينية مطلقة (أكثر من ٨٠% من سكان الأردن هم فلسطينيون).

نحن نؤمن أن الشعب يجب أن يقرر وليس الأقلية التي تسيطر عليه، ماذا سيكون بالنسبة لعرب (يهودا والسامرة) وقطاع غزة؟!.

الفلسطينيون في يشع (اختصار يهودا السامرة غزة) يدعون أنهم يريدون دفع ضرائبهم لحكومة لفلسطينية والخدمة في الجيش الفلسطيني والتصويت للبرلمان الفلسطيني... الخ، عندما تعلن الأردن كدولة فلسطينية سوف تكون فرصة للفلسطينيين للهجرة إلى هنالك وتحقيق رغباتهم تلك.

من سيبقى في يشع سوف يحصل على حكم ذاتي حسب كانتونات في المناطق المكثفة بالعرب.

ماذا سيكون مصير أرض يشع؟!.

لليهود الحق المطلق على أرض إسرائيل.

دولة إسرائيل تعيد إليها حسب القانون (بالمفهوم العالمي – ضم) كل المناطق التي تحقق المبادئ التالية:

١- مناطق استراتيجية لوجودها وأمننا.

٢- مناطق غير مكتظة بالعرب.

ماذا سيكون عليه مصير عرب إسرائيل؟!.

للعرب حقوق متساوية في أرض إسرائيل وليس لهم أي حق على أرض إسرائيل، كلنا أمل أن تطبق عليهم كل الواجبات ومنها الخدمة الوطنية لمدة ثلاث سنوات وبذلك يتحقق طلب المساواة المنشود.

لماذا الفكرة عملية جداً؟

١ – مملكة الأردن في طور الانهيار.

٢ – الإجماع الوطني بأن دولة فلسطينية في (يهودا والسامرة) لن تقام.

٣ – الإجماع الوطني على أن القدس هي عاصمة الشعب اليهودي الأبدية.

٤ – الهجرة القادمة إلينا تلغي كل الخيارات الأخرى.

٥ – رياح التغير الديمقراطي التي تعصف بالعالم سوف تصل إلى الشرق الأوسط وسوف تسقط كل حكومات الأقليات ومنها حكومة الأقلية في الأردن.

(١) رامي نصر الله: مجلة البيادر السياسي، العدد ٤٢٩، ١٥ كانون أول ١٩٩٠، ص٣٥

٣- من برنامج حركة هتحيا[1]

السلام:

- هدف دولة إسرائيل الصهيونية هو فرض سيادتها على كل أجزاء أرض إسرائيل التي بيدنا، السلام هو وسيلة لتحقيق هذا الهدف.
- سياسة "أرض مقابل السلام" هـ يتراجع عن المبادئ الصهيونية الوطنية وتشكل خطراً على كياننا، واستعداد دولة إسرائيل منذ قيامها للتنازل عن أجزاء من دولة إسرائيل لم تأتي بالسلام ولم تجذب طرفاً ع ربياً واحداً لطاولة المفاوضات بل على العكس أدت هذه السياسة إلى الحروب.
- اتفاقية سلام مع أي دولة عربية تكون فقط على أساس "سلام مقابل سلام".
- مملكة "الأردن" التي أقامتها بريطانيا سنة ١٩٢٢ على ٧٥% من أرض إسرائيل التاريخية والغالبية العظمى من سكانها ووزراء حكومتها هم من عرب فلسطين تستوجب اليوم دولة فلسطينية ولكن إذا بادرت هذه الدولة في المستقبل بمحاربة إسرائيل فإن المناطق التي ستخسرها في هذه الحرب لن تعود إليها.

استمرارية التوسع في الاستيطان في (يهودا والسامرة) وغزة ليس عقبة أمام السلام بل على العكس فإن ذلك أفضل ضمان لتحقيق السلام والقضاء على "الحلم" بإقامة دولة فلسطينية في (يهودا والسامرة) وغزة.

عرب أرض إسرائيل:

كل الحقوق ما عدا حق الانتخاب والتصويت للكنيست.

- الكنيست التي ستفرض "قانون السيادة" الإسرائيلية في يشع تحدد في القانون شروط إعطاء السكان من عرب أرض إسرائيل وضع "مواطن" وبشكل فردي وشخصي فقط، وعلى نفس الأسس كما في الدول الديمقراطية وبشكل يبقي على طابع الدولة اليهودي.
- إسرائيل ستشجع وتساعد في هجرة عرب أرض إسرائيل من البلاد الذين لا يريدون العيش فيها تحت سيطرة إسرائيل.

اللاجئون:

في أي مفاوضات مع الدول العربية، يحدد شرط للمفاوضات وهو أن السكان العرب في مخيمات اللاجئين في يشع يتم توطينهم في الأردن ودول عربية أخرى.

عرب دولة إسرائيل:

- الانتفاضة كشفت عن عدم إخلاص جزء كبير من عرب إسرائيل لدولتهم الأمر الذي يستوجب انتهاج سياسة جديدة تجاه عرب إسرائيل.
- يفرض على عرب إسرائيل المخلصين للدولة وقانونها كل الواجبات وتعطي لهم كل الحقوق.
- تفرض "الخدمة الوطنية" لمدة ثلاث سنوات بإشراف جيش الدفاع الإسرائيلي، وفقط من يؤدي هذه الخدمة يحق له الانتخاب والتصويت للكنيست.
- الحق في الحصول على مخصصات "التأمين الوطني" تعطي إذا تم تقديم الواجبات للمواطنة الصالحة والإخلاص للدولة.
- مواطن إسرائيل يتعاون مع جهات معادلة لإسرائيل ويتورط في أعمال أمنية معادية سوف تسحب منه المواطنة ويتوقع أن يتم طرده من البلاد.

הפתרון האידאלי לבעיה הפלשתינית.

מדינה יהודית בארץ ישראל המערבית

מדינה פלשתינית ערבית בארץ ישראל המזרחית (היא ירדן)

האם אין הצעה מקבילה להצעה להקים מדינה יהודית באוגנדה ?

ירדן היא פלשתין ופלשתין היא ירדן. (דן שיפטן /האופציה הירדנית, עמ' 292)

האם ירדן תסכים להצעה זאת ?

ישראל בודאי שלא תסכים להקמת מדינה פלשתינית בתוכה :

אנו מאמינים שהעם צריך להחליט ולא המיעוט ששולט בו.

מה יהיה על ערביי יש"ע ?

אלה שישארו ביש"ע יקבלו אוטונומיה ע"פ קנטונים של האיזורים המיושבים בצפיפות ערבית.

מה יהיה גורל אדמת יש"ע ?

- איזורים אסטרטגיים לקיומנו ובטחוננו.
- איזורים שאינם מיושבים באוכלוסיה ערבית צפופה.

מה יהא גורל ערביי מדינת ישראל ?

לערבים זכויות שוות באי.

אולם שום זכות על אי.

עד עתה העניקה ישראל לתושבים הערבים את כל זכויותיהם.

מדוע הרעיון - בר מימוש ?

א. ממלכת ירדן - מתמוטטת.

ב. קונצנזוס לאומי שמדינה פלשתינית ביש"ע לא תקום :

ג. קונצנזוס לאומי שירושלים הינה בירת העם היהודי - לנצח !

ד. העליה הבאה אלינו לטובה מחסלת כל אופציה אחרת.

ה. הרוח הדמוקרטית הנושבת עתה בעולם תגיע למזרח התיכון, ותפיל עימה כל ממשלת מיעוט ובכללה ממשלת המיעוט בירדן.

תא הסטודנטים אביב

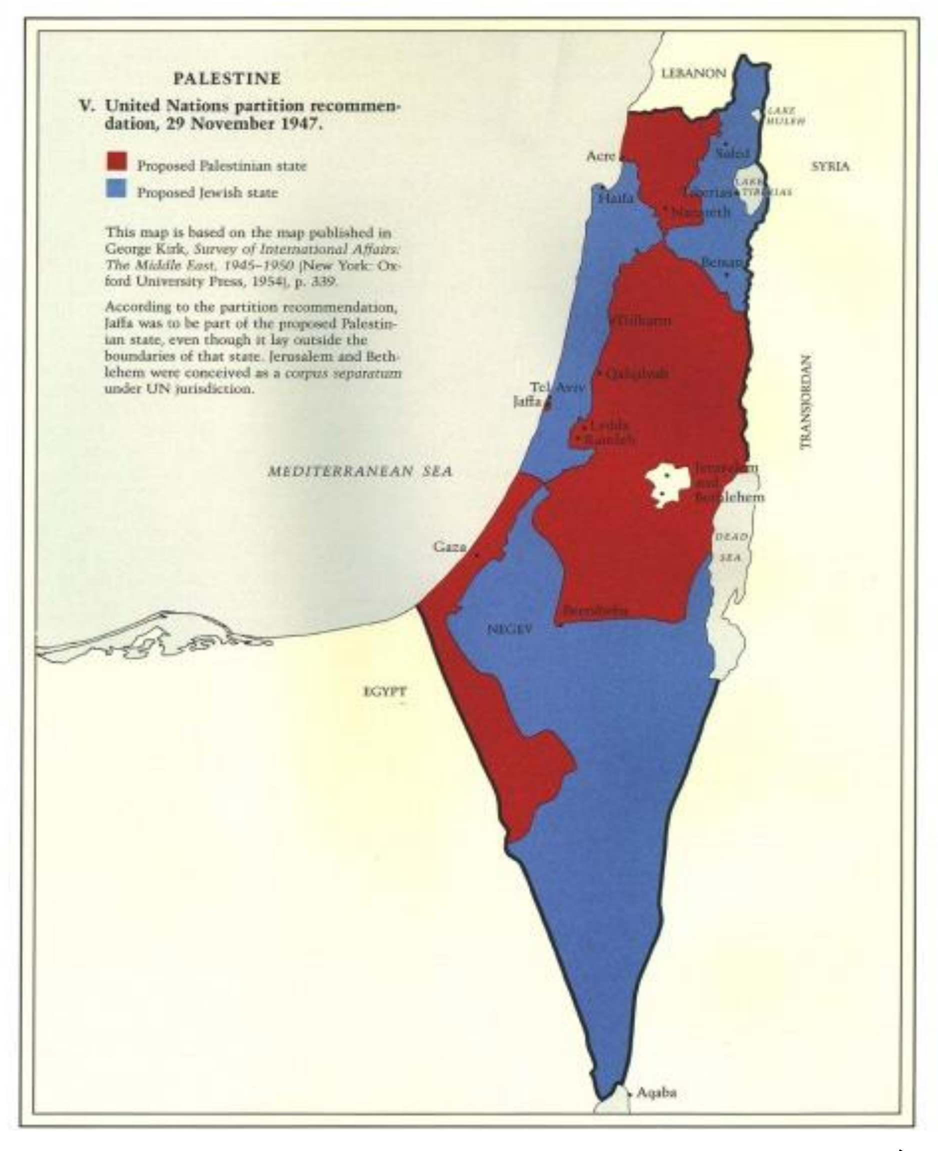
תומכי ליכוד, תחיה, צומת

---

(١) منشور مترجم من اللغة العبرية للغة العربية، مجلة البيادر السياسي، العدد ٤٢٩، ١٥ كانون أول ١٩٩٠، ص٣٥.

ملحق رقم (٢)

نص قرار التقسيم ١٨١



السنة: ١٩٤٧

المصدر: للاطلاع على نص القرار يمكن مطالعة الموقع الالكتروني التالي:
http://www.mofa.pna.ps/index.php/ar/homepage/106-arabic-ar/main-issues/september-maturity/620-181

موقع وزارة الخارجية الفلسطينية.

قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين.

ملحق رقم (٣)

بروتوكول الدار البيضاء

معاملة الفلسطينيين في الدول العربية

استناداً إلى ميثاق جامعة الدول العربية وملحقه الخاص بفلسطين وإلى قرار مجلس جامعة الدول العربية بشأن القضية الفلسطينية وعلى الخصوص إلى القرار الخاص بالمحافظة على الكيان الفلسطيني.

فقد وافق مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في اجتماعه بالدار البيضاء يوم ١٠ أيلول/سبتمبر لعام ١٩٦٥ على الأحكام الآتية، ودعا الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ:

١- مع الاحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية يكون للفلسطينيين المقيمين حاليا في أراضي........... الحق في العمل والاستخدام أسوة بالمواطنين.

٢- يكون للفلسطينيين المقيمين حالياً في أراضي.......... ومتى اقتضت مصلحتهم ذلك، الحق في الخروج منها والعودة إليها.

٣- يكون للفلسطينيين المقيمين في أراضي الدول العربية الأخرى الحق في الدخول إلى أراضي.............. والخروج منها متى اقتضت مصلحتهم ذلك. ولا يترتب على حقهم في الدخول الحق في الإقامة إلا للمدة المرخص لهم بها وللغرض الذي دخلوا من أجله ما لم توافق السلطات المختصة على غير ذلك.

٤- يمنح الفلسطينيون حالياً في أراضي.......... وكذلك من كانوا يقيمون فيها وسافروا إلى المهاجر متى رغبوا في ذلك وثائق صالحة لسفرهم، وعلى السلطات المختصة أينما وجدت صرف هذه الوثائق أو تجديدها بغير تأخير.

٥- يعامل حاصلو هذه الوثيقة في أراضي دول الجامعة العربية معاملة رعايا دول الجامعة بشأن التأشيرات والإقامة.

عن الأمين العام

تحريراً في الدار البيضاء

يوم ١١ من أيلول/سبتمبر لعام ١٩٦٥

المصدر: حزب البعث العربي الاشتراكي، أمة عربية واحدة، القيادة القومية ذات رسالة خالدة، مكتب الأمانة العامة، اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة، معطيات أولية وحقائق، سلسلة الإصدارات الخاصة (٢)، تشرين الثاني ٢٠٠٨.